

لبن سينا

الشفاء

اللاهيات (١)

راجعته وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأستاذين

سعيد زايد

الأب قنواقي

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

الإقليم الجنوبي

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

لبنان

١٩٦٥

الشفاء

الآلهيات (١)

راجعته وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأساتذتين

سعيد زايد

الأب قنواقي

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومي
الإقليم الجنوبي
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية
١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

الفهرس

مفنة

مقدمة للذكور ابراهيم مذكور ... (٢)

(١) ميتافيزيقى أرسطو ... (٤)

(ب) نقله إلى اللغة العربية ... (٥)

(ج) إلهيات ابن سينا ... (٧)

١ - موادها ... (٧)

٢ - موضوعها ... (١٠)

٣ - الجوهر ... (١٢)

٤ - المادة والصورة ... (١٣)

٥ - القوة والفعل ... (١٤)

٦ - نظرية العلل ... (١٦)

٧ - المبدأ الأول ... (١٩)

٨ - الصدور ... (٢١)

٩ - العناية ... (٢٣)

(د) الإلهيات فى العالم العربى ... (٢٥)

(هـ) الإلهيات فى العالم اللاتينى ... (٢٧)

المخطوطات التى قام عليها التحقيق ... (٣١) - (٣٣)

الإلهيات (١)

المقالة الأولى

صفحة	
٢	الفصل الأول — فصل في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتبيين لانيته في العلوم
١٠	» الثاني — فصل في تحصيل موضوع هذا العلم
١٧	» الثالث — فصل في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه
٢٥	» الرابع — فصل في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم
٢٩	» الخامس — فصل في الدلالة على الوجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه تنبيه على الغرض
٣٧	» السادس — فصل في ابتداء القول في الواجب الوجود، والممكن الوجود، وأن الواجب الوجود لا حلة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود، ولا متعلق بغيره فيه
٤٣	» السابع — فصل في أن واجب الوجود واحد
٤٨	» الثامن — فصل في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل في المقدمات الحقة

المقالة الثانية

٥٧	الفصل الأول — فصل في تعريف الجوهر وأقسامه بقول كل
٦١	» الثاني — » تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه
٧٢	» الثالث — » أن المادة الجسمانية لا تتعزى عن الصورة
٨٠	» الرابع — » تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

المقالة الثالثة

حفظ	الفصل الأول	— فصل في الإشارة إلى ما ينبغي أن يبحث عنه من حال المقولات التسع وفي عرضيتها	٩٣
	» الثاني	— فصل في الكلام في الواحد	٩٧
	» الثالث	» » — تحقيق الواحد والكثير وإبانة أن العدد عرض	١٠٤
	» الرابع	» » — أن المقادير أعراض	١١١
	» الخامس	» » — تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أوائله	١١٩
	» السادس	» » — تقابل الواحد والكثير	١٢٦
	» السابع	» » — أن الكيفيات أعراض	١٣٤
	» الثامن	» » — العلم وأنه عرض	١٤٠
	» التاسع	» » — الكيفيات التي في الكميات وإثباتها	١٤٥
	» العاشر	» » — المضاف	١٥٢

المقالة الرابعة

١٦٣	الفصل الأول	— فصل في المتقدم والمتأخر	١٦٣
	» الثاني	» » — القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكون	١٧٠
	» الثالث	— فصل في التام والناقص وما فوق التمام ، وفي الكل ، وفي الجميع	١٨٦

المقالة الخامسة

١٩٥	الفصل الأول	— فصل في الأمور العامة وكيفية وجودها	١٩٥
	» الثاني	» » — كيفية كون الكلية للطبائع الكلية ، وإتمام القول في ذلك ، وفي الفرق بين الكل والجزء ، والكل والجزئي	٢٠٧
٢٢٣	» الثالث	— فصل في الفصل بين الجنس والمادة	٢٢٣

صفحة	
٢٢٠	الفصل الرابع — كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس
٢٢٨	» الخامس — في النوع
٢٣٠	» السادس — فصل في تعريف الفصل وتحقيقه
٢٣٦	» السابع — « تعريف مناسبة الحد والمحدود
٢٤٣	» الثامن — فصل في الحد
٢٤٨	» التاسع — فصل في مناسبة الحد وأجزائه

الإلهيات (٢)

المقالة السادسة

٢٥٧	الفصل الأول — فصل في أقسام العلل وأحوالها
	» الثاني — فصل في حل ما يتشكك به على ما ينهب إليه أهل الحق
٢٦٤	من أن كل علة هي مع معلولها، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية
٢٦٨	» الثالث — فصل في مناسبة ما بين العلة الفاعلية ومعلولاتها
٢٧٨	» الرابع — فصل في العلل الأخرى العنصرية والصورية والغائية
	» الخامس — فصل في إثبات الغاية وحل شكوك قيلت في إبطالها، والفرق
	بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي تتقدم به
٢٨٣	الغاية على سائر العلل والوجه الذي تتأخر به

المقالة السابعة

	الفصل الأول — فصل في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة
٣٠٣	من الغيرية والخلاف وأصناف التقايل المعروفة
	» الثاني — فصل في اقتصاص مذاهب الحكماء الأقدمين في المثل ومبادئ
	التعليمات والسبب الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل
٣١٠	الذي وقع لهم حتى زاغوا لأجله
٣١٧	» الثالث — فصل في إبطال القول بالتعليمات والمثل

المقالة الثامنة

صفحة	
٣٢٧	الفصل الأول — فصل في تنهى العلل الفاعلية والقابلية
٣٣٢	» الثاني — فصل في شكوك تلزم ما قيل وحلها
	» الثالث — فصل في إبانة تنهى العلل الغائية والصورية وإثبات المبدأ الأول مطلقا ، وفصل القول في العلة الأولى مطلقا ، وفي العلة الأولى مقيدا ، ويان أن ما هو علة أولى مطلقة علة لسائر العلل
٣٤٠	٣٤٣
	» الرابع — فصل في الصفات الأولى للبدا الواجب الوجود
	» الخامس — كانه توكيد وتكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج
٣٤٩	» السادس — فصل في أنه تام بل فوق التام ، وخير ، ومفيد كل شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محض ، ويعقل كل شيء ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم الكلّيات ، وكيف يعلم الجزئيات ، ودلى أى وجه لا يجوز أن يقال يدركها
٣٥٥	» السابع — فصل في نسبة المعقولات إليه ، وفي إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا توجب في ذاته كثرة ، وأن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المتناهى ، وفي تفصيل حال اللذة العقلية
٣٦٢	

المقالة التاسعة

٣٧٣	الفصل الأول — فصل في صفة فاعلية المبدأ الأول
	» الثاني — فصل في أن المحرك القريب للسماء لا طبيعة ولا عقل ، بل نفس ، والمبدأ الأبعد عقل
٣٨١	» الثالث — فصل في كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ، يعلم من ذلك ما يجب أن يعلم من الحركات المفارقة المعقولة بذاتها المعشوقة
٣٩٢	

(ح)

صفحة
الفصل الرابع — فصل في ترتيب وجود العقول والنفوس السماوية والأجرام
العلوية عن المبدأ الأول ... ٤٠٢

» الخامس — فصل في حال تكون الاسطقات عن العلل الأوائل ... ٤١٠

» السادس — فصل في العناية وبيان كيفية دخول الشر في القضاء الإلهي ٤١٤

» السابع — فصل في المعاد ... ٤٢٣

المقالة العاشرة

الفصل الأول — فصل في المبدأ والمعاد ، بقول مجمل ، وفي الإلهامات
والمنامات ، والدعوات المستجابة ، والعقوبات السماوية ،
وفي أحوال النبوة ، وفي حال أحكام النجوم ... ٤٣٥

» الثاني — فصل في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى
والمعاد إليه ... ٤٤١

» الثالث — فصل في العبادات ومنفعتهما في الدنيا والآخرة ... ٤٤٣

» الرابع — فصل في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن
الكلية في ذلك ... ٤٤٧

» الخامس — فصل في الخليفة والإمام ووجوب طاعتهما ، والإشارة إلى
السياسات والمعاملات والأخلاق ... ٤٥١

فهرس المصطلحات ... ٤٥٧

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

مقدمة

للدكتور ابراهيم مذكور

يدعو المحسوس إلى اللاحسوس ، والظاهر إلى الخفى ، والواقعى إلى المثالى . ولم يقنع المرء يوما بالوقوف عند أقرب هذين الطرفين مثلا ، بل أبى إلا أن يعانق الطرف الآخر ، أو يتوهم أنه يفعل . فتفلسف منذ القدم ، واستمر فى فلسفته إلى اليوم ، وسيتفلسف دائما . وكانت الفلسفة قديما جماع المعرفة كلها ، فلم يكن ثمة فاصل بينها وبين العلم . ثم أخذت العلوم تستقل شيئا فشيئا ، فتحدد موضوعها ، ورسم منهجها ، ووضعت قوانينها . وظن أنها باستقلالها هذا لن تدع للفلسفة مجالا ، إلا أنها خلفت وراءها مشاكل لا يقوى علم بعينه على حلها . فإذا كانت قد عرضت للأسباب القريبة والمباشرة ، فإنها لم توضح الأسباب البعيدة وغير المباشرة . وإذا كانت قد عنت بالعلل المادية والفاعلية ، فإنها لم تكشف عن العلل الروحية والغائية . واضطلعت بذلك كله دراسة خاصة ، سميت الفلسفة العامة أو الميتافيزيقى .

وقد أضحت الميتافيزيقى وكأنها حاجة ماسة وضرورة لازمة ، لا مجرد خرافة . يخلقها العلماء بأنفسهم ، ويغذونها بغذائهم . ومن أخص خصائص الفكر المعاصر أن العلم يختلط فيه بالفلسفة مرة أخرى اختلاطا كبيرا ، فالفلاسفة علماء ، والعلماء فلاسفة . وفى عصر الذرة الذى نعيش فيه يجاوز العلم المادة إلى ما وراءها ، فيخترق حجب الأثير ، ويعيش فى اللاحسوس ، ويبحث عن مدركات ما وراء الحس . ويرى بعض أئمة علم الطبيعة المعاصرين أن حقائق الكون لا يمكن أن تفسر تفسيراً تاماً إلا إن قلنا بوجود خالق حكيم ، وبذا انتهى العالم والفيلسوف إلى غاية واحدة ، وإن تعددت مناهجهما واختلفت مبادئهما .

(١) ميناقرىق ارسطو

ولا ترار فى أن ارسطو هو أول من وضع دعائم الميناقرىق . حدد موضوعها ، وذهب إلى أن هناك علما يدرس الوجود من حيث هو ، ويرمى إلى معرفة الشيء فى ذاته والعلل الأولى والغائية ، ويسلم بوجود جواهر غير محسوسة . ووقف عليه كتابا من أدق كتبه وأعمقها ، وأجلها وأخطرهما ، ويمكن أن يعد بحق خاتمة مذهبه ، وهوما يسمى "بالميناقرىق" . وواضح أن هذا الكتاب يدخل فى مجموعة كتب الخاصة (esotériques) التى كان يتداولها تلاميذه فيما بينهم ، وقد أهدها فعلا لأوديم رئيس المدرسة المشائية من بعده . فلم يكن معنًا للجماهير وعامة القراء ، ولعله لم يتسع له الوقت لمراجعته ونشره نشرًا متظما أثناء حياته ، وبقي مجهولا حتى القرن الأول للميلاد^(١) .

ومن هنا أثرت شكوك مختلفة حوله ، فشك فى نسبته إليه ، واختلف فى موضوعه ، بل وفى اسمه ، وساعد على هذه الشكوك أن ديوجين اللايرسى أغفل ذكره فى فهرسه المشهور لمصنفات ارسطو^(٢) . وفيه قطعا خلط وتناقض ، لأنه لم يكن الكتاب المنتهى المحكم التأليف ، وما أشبهه بالمذكرات أو الرسائل المنفصلة ، وإن اتقت فى أغلبها عند هدف واحد . وقد تكون فيه أجزاء ليست من وضع المعلم الأول ، وإنما أضافها تلاميذه من بعده متأثرين فيها بروحه ومنهجه . ولكن لا ترار فى أن غالبية من صنفه ، وأضحت نسبته إليه بعيدة عن الشك كل البعد ، فأسلوبه واضح فيه ، وكتبه الأخرى تحيل عليه كما يحيل هو عليها^(٣) . وإذا كان ديوجين قد أهمله ، فإن مؤرخين آخرين أشاروا إليه إشارة صريحة^(٤) ، وربما كان هذا الإهمال راجعا إلى أن عنوانه لم يكن واضحا أمامه لكثرة ما أطلق عليه من أسماء . وتعاقب الباحثون فى التاريخ القديم فى الشرح والتعليق عليه ، أمثال : نيقولا الدمشقى ، والاسكندر الأفروديسى ، وتامسطيوس .

(١) J. Tricot, *La Métaphysique d'Aristote*, Paris 1940, p. II-III.

(٢) O. Hamelin, *Le Système d'Aristote*, Paris 1931, p. 33.

(٣) W. D. Ross, *Aristotle's Metaphysics*, Oxford 1924, V. I, p. XIW.

(٤) Hamelin, *Le Système d'Aristote*, p. 33.

(ب) نقله إلى اللغة العربية

إن كتاب "الميتافيزيقي" لأرسطو أثر خالد ، وضع في أثينا ، ثم تدارسه ورثة الثقافة اليونانية من البيزنطيين ، والاسكندرانيين ، والعرب ، ومسيحي الشرق من نساطرة وبعاقبة ، ومسيحي الغرب ، واستمرت دراسته إلى اليوم . وقد نقل قديما إلى لغات عدة ، كاللاتينية والسريانية والعربية والعبرية . وكان طبيعيا أن يعنى المسلمون بترجمته ، لأن موضوعه يتصل اتصالا وثيقا بدراساتهم الكلامية ، فضلا عن عنايتهم بترجمة مؤلفات أرسطو جميعها . وتضافر على تعريبه عدد غير قليل من المترجمين الممتازين كاسحق بن حنين ، أو المتوسطين كاسطاث (١) ، نقلوه عن السريانية أحيانا وعن اليونانية أحيانا أخرى ، وعلى النحو الذى وصلهم به . ونحن نعلم أنه ينقسم إلى أربع عشرة مقالة مرتبة على حسب حروف الهجاء اليونانية كما يلي : (A,a,B,Γ,Δ,E,Z,H,Θ,I,K,Λ,M,N) ، ويظهر أن العرب لم يصلهم من ذلك إلا اثنا عشرة مقالة ، فنابت عنهم M,N ، وإن كان ابن النديم يشير إلى أن الأخيرة قد توجد باليونانية بتفسير الاسكندر (٢) ، إلا أن الفارابى وابن رشد يهملانها معا (٣) . هذا إلى أنهم عكسوا الترتيب المألوف ، فقدموا الألف الصغرى على الألف الكبرى وخططوا بينهما نوتا ، وما علق عليه ابن رشد من الألف الكبرى ليس إلا النصف الأخير من الأصل اليونانى (٤) .

ولم يقفوا عند ترجمة الكتاب وحده ، بل جتوا فى البحث عن شروحه ، لأنهم أدركوا ما فيه من غموض وتعقيد ، ولم يجدوا منها إلا شرحين لمقالة اللام ، أحدهما تام لثامسطيوس ، والآخر ناقص للاسكندر الأفروديسى (٥) ، وكما يأسف الفارابى لأن شرح الأخير للكتاب

(١) القفلى ، تاريخ الحكماء ، ليسبك ١٣٢٠ هـ ، ص ٤١ — ٤٢ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٢ .

(٣) الفارابى ، فى أغراض الحكماء فى كل مقالة من الكتاب الموسوم بالحروف ، لندن ١٨٩٥ ، ص ٣٨ .

ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، بيروت ١٩٤٨ ، ج VII .

(٤) M. Bouyges, Notice, Beyrouth 1952, p.XVIII .

(٥) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٢ ؛ القفلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١ — ٤٢ .

” ما بعد الطبيعة “ كله لم يصل إلى العالم العربي (١) . وقد عنى المسلمون عناية خاصة بمقالة اللام ، فترجموها غير مرة (٢) ، ورحبوا بما وقفوا عليه من شروحها ، وخاصة شرح ثامسطيوس الذي فتح الباب فسيحا أمامهم للتوفيق بين الفلسفة والدين (٣) . وربما عدوها عمدة الكتاب جميعه ، لأنها تنصب على البارئ وصفاته الذي يعتبر الموضوع الأسامي للبتافريق ، وبذا يصبح ما بعد الطبيعة وعلم التوحيد شيئا واحدا (٤) .

وما إن ترجم إلى العربية حتى أخذ مفكروا الإسلام يتدارسونه ويتأثرون به ، وفي رسائل الكندي الفلسفية التي نشرت أخيرا صدر له (٥) ، ولكن نخطئ كل الخطأ إن زعمنا أن هناك صلة مباشرة بينه وبين رسالته المهداة إلى المعتصم والتي عنوانها ” في الفلسفة الأولى “، فهي ليست ترجمة له ولا تلخيصا مطلقا ، ولا تلتقى معه في موضوعه وإن رددت بعض ما جاء فيه من آراء ونظريات (٦) .

أما الفارابي فقد خلف لنا رسالة دقيقة تين ” أغراض الحكيم في كل مقالة من كتابه الموسوم بالحروف “ ، ويلاحظ فيها بحق أن هدف الكتاب وموضوعه غير واضحين (٧) ، لذلك يستعرض مقالاته مقالة مقالة ، ملخصا ما اشتملت عليه (٨) . وعنده أن ما بعد الطبيعة أو العلم الإلهي علم كلي ينظر في الشيء العام لجميع الموجودات كالوجود ، والوحدة والقوة والفعل ، والمتقدم والمتأخر ، والعلم الكلي أسمى دون نزاع من

(١) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٢ .

(٣) عبد الرحمن بدوي ، أسطورة عند العرب ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص (١٩) — (٢٢) .

(٤) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٥) أحمد قزاد الأهواني ، كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٩٥٠ .

(٦) المصدر السابق ، رسائل الكندي الفلسفية ، القاهرة ١٩٥٠ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٨٠ (١٢) — ٨٠ (١٨) .

(٨) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٩) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٨ .

العلوم الجزئية^(١) . ويعترف ابن سينا أنه قرأ كتات " الميتافيزيقى " لأرسطو غير مرة دون أن يخرج منه بطلان ، حتى خيل إليه أنه لا سبيل إلى فهمه ، وما إن وقعت في يديه رسالة الفارابى هذه حتى انجلى المبهم ، وكشف الغامض^(٢) .

(ج) إلهيات ابن سينا

هى الجملة الأخيرة من جمل " الشفاء " الأربع ، وتنصب أولا وبالذات على الفلسفة الأولى ، وإن كانت تعالج بجانبها شيئا من السياسة والأخلاق . وقد عزل ابن سينا فيها كثيرا على " ميتافيزيقى " أرسطو ، ولكنها دون نزاع أدق ترتيبا ، وأكثر انسجاما ، وأوضح هدفا ، وأجلى عبارة . هذا إلى أنها لم تقف عند آراء أرسطو وحدها ، بل ضمت إليها آراء أخرى تتعارض معها كل المعارضة ، وعرضت لمشاكل إسلامية كالإمامة والنبوة ، وما كان لفيلسوف اليونان أن يلم بها . ومرت سريعا على التسلسل التاريخى للآراء والنظريات الذى عنى به أرسطو عناية خاصة ، ووقف عنده فى أكثر من مقالة ، وسنلق نظرة سريعة على أهم ما جاء فى " الإلهيات " .

١ — موادها :

تقع " الإلهيات " فى عشر مقالات متفاوتة الحجم والأهمية ، وقد شئنا أن نخرجها فى مجلدين تيسيرا للتداول ، وفى كل مجلد خمس مقالات . والمقالة الأولى أشبه ما يكون بمقدمة عامة تحدد موضوع البحث ، وتبين الأسماء التى أطلقت عليه ، والصلة بينه وبين العلوم الأخرى ، وتوضح مترله ومنفعته^(٣) . وفيها شيء مما جاء فى A, α, Γ ، وإن اختلفت عنها اختلافا بينا .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٥ — ٣٦ ؛ الفارابى ، إحصاء العلوم (تحقيق الدكتور عثمان أمين) ، القاهرة

١٩٤٩ ، ص ٩٩ — ١٠١ .

(٢) القفلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٥ — ٤١٦ .

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، القاهرة ١٩٦٠ ، ج ١ ، ص ٣ — ٥٤ .

ويقف ابن سينا المقالة الثانية على الجوهر ، فيعرفه ، ويبين أقسامه ، وخصائص كل قسم ، والارتباط بين المادة والصورة^(١) . وهي بهذا تلتقي نوعا ما مع ما جاء في H ، Z ، وإن الترتيب طريقة عرض أوضح ، وسأست من التكرار الملحوظ في ”ميتافيزيقى“ أرسطو .

وتتصب المقالة الثالثة على نظرية المقولات ، فتشرح الواحد والكثير ، والكم والكيف ، وتعنى خاصة ببيان أن العدد كم ، وأن العلم عرض^(٢) ، إلى غير ذلك من المسائل التي وردت في مقالتى I ، Γ ، ومرت بنا في كتاب ”المقولات“ من منطق ”الشفاء“^(٣) . وتعد هذه المقالة ، مع المقالتين الخامسة والتاسعة ، من أطول أجزاء الكتاب .

والمقالة الرابعة متممة إلى حد ما لسابقتها ، لأنها تعالج التقابل ، فتعرض للتقدم والمتأخر ، والقوة والفعل ، والتام والناقص^(٤) . وبذا تلم شعث أمور أثارها أرسطو في أكثر من مقالة ، مثل Θ ، I .

وتدور المقالة الخامسة حول نظرية الحد ، على نحو ما يلحظ في Z ، فنفترق بين الكلى والجزئى ، والجنس والنوع ، والفصل والخاصة ، والحد التام والناقص^(٥) ، وتعيد أمورا سبق لابن سينا أن درسها في كتاب ”البرهان“^(٦) . وتشرح كيفية وجود الأمور العامة ، فتعرض نظرية الوجود الثلاثى للكليات التي سبق له أن بحثها في ”المدخل“^(٧) .

فيبدو إذن في هذا المجلد أن الميتافيزيقى تختلط بالمنطق ، لأن البحث في مبادئ الجوهر يقود إلى البحث في مبادئ البرهان . ولن نقف عند المسائل المنطقية التي سبق

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٨٩

(٢) » » ج ١ ، ص ٩٣ — ١٦٠ .

(٣) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة ١٩٥٩

(٤) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٦٣ — ١٩١

(٥) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٥ — ٢٥٢

(٦) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٢٦١ — ٣٢٩

(٧) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٦٥ — ١٢

معالجتها في منطق "الشفاء" ، وسنبرز فقط وجهة نظر ابن سينا في بعض المشاكل الميتافيزيقية كالجوهر ، والمادة ، والصورة .

وللميتافيزيق صلة أيضا بالطبيعات ، وتبدو هذه الصلة بوضوح في المجلد الثاني من "الإلهيات" ، فتبحث المقالة السادسة نظرية العلل في عمق وتفصيل ، بادئة بالعلل الفاعلية ، وواقفة طويلا عند العلل الصورية والناثية^(١) ، وقد عرض أرسطو لهذه النظرية في عدة مقالات ، وخاصة في H ، ولكن ابن سينا يفصل القول فيها أكثر مما فعل المعلم الأول متأثرا بالشراح السابقين ، ومستعينا بدراساته الطبيعية .

وتعتبر المقالة السابعة أصغر مقالة في "الإلهيات"^(٢) ، وهي مقصورة على مناقشة آراء السابقين المعارضين لأرسطو من أفلاطونيين وفيثاغوريين . وبذا وقف ابن سينا بهذا الخلاف المذهبي والتدرج التاريخي عند أضيق حدوده .

أما المقالة الثامنة فموقوفة على المبدأ الأول وصفاته^(٣) ، وتنتهي انتقاء تاما مع مقالة A التي تعتبر في نظر مفكرى الإسلام عمدة الميتافيزيقى . ولم يبالوا مطلقا بما يؤخذ عليها من قلة الانسجام أو ضعف الصلة بينها وبين المقالات الأخرى ، ومن أجلها سموا البحث كله بالعلم الإلهي .

وتعالج المقالة التاسعة الصلة بين الله والعالم ، فتكمل المقالة السابقة ، وتشرح نظرية الصدور^(٤) ، وهي نظرية أفلوطينية تتعارض مع آراء أرسطو المقررة من القول بقدم العالم وإنكار خلقه . وإذا كان الكون كله صادرا عن الله ، فلا بد لنا أن نبين كيفية دخول الشر في القضاء الإلهي ، ونشرح نظرية العناية^(٥) . ويختتم ابن سينا هذه المقالة يبحث في المعاد^(٦) ، وما كان أجدره أن يؤخره إلى المقالة التالية .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ — ٣٠٠ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٠٣ — ٣٢٤ .

(٣) » » ج ٢ ، ص ٣٢٧ — ٣٧٠ .

(٤) » » ج ٢ ، ص ٣٩٣ — ٤١٤ .

(٥) » » ج ٢ ، ص ٤١٤ — ٤٢٣ .

(٦) » » ج ٢ ، ص ٤٢٣ — ٤٣٢ .

وفي الحق أن المقالة العاشرة والأخيرة تنصب على دراسات دينية ، بل وإسلامية ،
 فتعرض للوحي والإلهام^(١) ، والأولياء والأنبياء والملائكة^(٢) ، كما تعرض للعبادات ومنافعها
 في الدنيا والآخرة^(٣) . ثم تنتقل إلى بعض المشاكل الاجتماعية والأخلاقية^(٤) ، وتعالجها
 من وجهة نظر الإسلام مبينة شرائط الخليفة والإمام ، وما يجب لهما من طاعة^(٥) .

٢ — موضوعها :

لكل علم موضوعه الخاص ، وموضوع العلم الإلهي هو الموجود من حيث هو موجود^(٦) .
 والبحث عن الموجود يقتضي البحث عن أسبابه القصوى ، عن مسبب الأسباب ومبدأ
 المبادئ ، عن المفارقات للسادة أصلاً^(٧) . فموضوعه أشرف الموضوعات ، وهو بهذا
 أشرف العلوم ، بل إن العلوم كلها تعتمد عليه ، وتستمد منه يقينها وقوتها^(٨) ، وهو
 يلتقي معها في أنه يحصل كمال النفس الإنسانية ، ويهيئها للسعادة الأخروية .

وقد أطلقوا عليه اسم " الفلسفة الأولى " ، لأنه العلم بأول الأمور في الوجود ، وأول
 الأمور في العموم . ويسمونه " الحكمة " ، لأنه أفضل علم بأفضل معلوم ، أفضل علم
 لأنه علم اليقين ، وأفضل معلوم لأنه ينصب على الباري جل شأنه والأسباب التي من بعده .
 ويسمونه كذلك " العلم الإلهي " ، لأنه معرفة الله ومعرفة الأمور المفارقة للسادة في الحد
 والوجود^(٩) . ويسمونه أخيراً " ما بعد الطبيعة " ، وليس المراد بالطبيعة هنا القوة التي
 هي مبدأ الحركة والسكون ، بل يراد بها جملة الأشياء الحادثة عن المادة الجسمانية بما فيها

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ — ٤٤١ .

(٢) » » ج ٢ ، ص ٤٤١ — ٤٤٣ .

(٣) » » ج ٢ ، ص ٤٤٣ — ٤٤٦ .

(٤) » » ج ٢ ، ص ٤٤٧ — ٤٥١ .

(٥) » » ج ٢ ، ص ٤٥١ — ٤٥٥ .

(٦) » » ج ١ ، ص ١٠ — ١٢ .

(٧) » » ج ١ ، ص ٤ — ٦ .

(٨) » » ج ١ ، ص ١٧ — ١٨ .

(٩) » » ج ١ ، ص ١٥ .

من قوى وأعراض^(١) ، وربما يكون ابن سينا أميل إلى تعديل هذه التسمية وجعلها
” ما قبل الطبيعة “^(٢) .

وهو بهذا كله يشير إلى مشكلة تاريخية ، وإن لم يقف عندها طويلا ، ونعني بها هل
وضع أرسطو اسما لكتابه الذى يعرف اليوم باسم ” الميتافيزيقى “ ؟ ومن الثابت أنه أطلق
على المادة الواردة فيه اسم ” الفلسفة الأولى “ ، أما التسميات الأخرى فتأخرت عنه ،
” ككتاب الحروف “ ، أخذا بالرموز التى استعملها أرسطو للدلالة على مقالاته . وقد
عرفت هذه التسمية فى العالم العربى ، ورددها الفارابى ، ولكن لم يكن حظها هنا بأعظم
منه فى العالم اللاتينى . وأطلق عليه أيضا اسم ” الميتافيزيقى “ ، وهى تسمية نتجدها لأول
مرة عند نيقولا الدمشقى ، وقد أخذها عن أندرونيقوس الذى لاحظ فيها الترتيب
المكانى لكتب أرسطو كما قرر الاسكندر الأفروديسى ، لا الدلالة الموضوعية للبحث كما
ذهب سيمبليقوس^(٣) .

ويوم أن ترجم العرب هذه التسمية *Metà tà physika* خلطوها ، فقالوا
” ما دون الطبيعة “ ، و” ما فوق الطبيعة “^(٤) ، ثم عدلوا عنهما وقالوا ” ما بعد الطبيعة “ .
واستقر هذا الاسم برغم ما شاء ابن سينا أن يدخله عليه من تعديل ، وزاده استقرارا
استعمال ابن رشد له فى شروحه الطويلة والمختصرة .

ويعتبر الفارابى أول فلاسفة الإسلام الذين أبرزوا الجانب الأتولوجى فى الدراسات
الميتافيزيقية ، معتمدا فى ذلك على أرسطو نفسه ، فإن مقالة اللام دراسة أتولوجية واضحة .
وقد جراه ابن سينا ، وأطلق على الميتافيزيقى عامة اسم ” الإلهيات “ ، وفى هذا إطلاق ضرب
من التوسع والتغليب ، وبالتالى إهمال لأجزاء هامة من الفلسفة الأولى . وكأنما شاء

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٢) > > > ، ج ١ ، ص ٢٢ .

(٣) Ross, *Aristotle's Metaphysics*, t. I, p. XXXII; Hamelin, *ouvr. cit.*, p. 23.

(٤) ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنبياء فى طبقات الأطباء ، كنز جرج ١٨٨٤ ، ج ١ ، ص ٤٠٢ ؛ أحمد
قزاد الأهراتى ، كتاب الكندي إلى المعتز بالله فى الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٧ — ٦١ .

ابن سينا وأستاذه أن يعارضا في غير جدوى "علم الكلام" الذى استمسكت به الفرق والمدارس المعاصرة ، وآثرت المدارس الإسلامية المتأخرة "علم العقائد" أو "علم التوحيد"، أو "ما بعد الطبيعة" إن نحت منحى فلسفيا خالصا .

لم يعرض ابن سينا مطلقا في "إلهياته" لنسبة "كتاب الميتافيزيقى" إلى أرسطو ، تلك النسبة التى كانت موضع أخذ ورد ، لم يعرض لها لأنه لم يكن كثيرا بالأصول التاريخية ، هذا إلى أنه لم يخامر له أى شك فى صحتها .

٣ - الجوهر :

إذا كان موضوع الميتافيزيقى هو الوجود ، فإن الجوهر يعد من أهم أبوابها ، لأنه أساس الموجودات ، يوجد بنفسه ولا يقوم بغيره . يقوم العرض ولا يقوم به ، ويسبق الأعراض كلها فى الوجود^(١) . والجواهر جسمية وغير جسمية ، والجوهر الجسمانى ما كان ذا كفيات ثابتة ، أو ما اتسم بصورة معينة^(٢) . والجواهر غير الجسمية إما جزء جسم كالمادة والصورة ، أو مفارقة للجسم مطلقا كالنفس والعقل^(٣) . وبقدر ما يتوسع ابن سينا هنا فى الجواهر الجسمية وأجزاء الجسم ، يهمل تماما الجواهر المفارقة ، وكأنما يؤخرها إلى المقاتلين الثامنة والتاسعة حيث يعرض للبدأ الأول والعقول والنفوس الفلكية .

ولسنا فى حاجة أن نشير إلى أنه يردد أفكارا أرسطية ، وإن كان يهمل الجواهر الثانية التى يراها الصق بالمنطق منها بالميتافيزيقى . والواقع أن فكرة الجوهر عند أرسطو لا تخلو من تناقض ، فالجوهر الحقيقى عنده هو المفرد ، ما يُحس وما يُرى ، وما لا يوجد فى موضوع بحال^(٤) . ثم هو فى الوقت نفسه صورة مجردة صالحة لأن تصدق على موجودات أخرى ، وهذه الصورة أقرب ما يكون إلى المثل الأفلاطونية . وليس يسير أن نقول

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ - ٦٣ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ .

(٤) Aristotle, *Metaph. Z. 3*.

بجوهر يكون تارة مفردا ، وأخرى صورة مجردة . وقد شاء ابن سينا أن يخرج من هذا المأزق بالتعويل على قسمة الجواهر إلى جسمية ومفارقة ، وطبيعة كل من النوعين تختلف عن الأخرى تمام الاختلاف ، وليس بينها من جامع إلا أن كلا منهما يقوم بنفسه ، وهذا جامع منطقي أكثر منه ميتافيزيقي . والجواهر المفارقة التي يعتد بها ابن سينا الاعتداد كله تقربه من الأفلاطونية بقدر ما تبعده عن الأرسطية .

٤- المادة والصورة :

يتكون كل جوهر جسمى من مادة وصورة ، ولا يمكن أن توجد إحداهما بالفعل بمنزل عن الأخرى^(١). ذلك لأن الوجود ثمة تلاقيهما ، وما المادة إلا استعداد وتهيؤ للقبول ووجود بالقوة ، والصورة تحصيل وتحقيق بالفعل^(٢). وإذن لا وجود للمادة الجسمية إلا بوجود الصورة ، ولا وجود للصورة الجسمية إلا بوجود المادة^(٣). فهما متلازمان ، وتوهم مادة جسمية بمنزل عن الصورة خروج بها من عالم الوجود الفعلي^(٤). ومع هذا ليست المادة والصورة من مقولة المضاف بحيث لا بمنزل أحدهما إلا بالقياس إلى الآخر ، إذ أنا نعقل كثيرا من الصور الجسمية ، ويمر علينا أن ثبت لها مادة^(٥). غير أن الصور ليست كلها جسمية ، فهناك صور مفارقة للمادة لاتصل بها مطلقا^(٦). والصورة المادية نفسها أقدم من وجود المادة الجسمية ، يمنحها ” واهب الصور “ ، فيتم الوجود^(٧). ولا يسترسل ابن سينا في هذا هنا ، ملاحظا أنه سيعرض له على شكل أظهر في مواضع أخرى^(٨).

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٣) ” ” ” ، ص ٧٩ .

(٤) ” ” ” ، ص ٧٧ .

(٥) ” ” ” ، ص ٨٠ .

(٦) ” ” ” ، ص ٨٧ — ٨٨ .

(٧) ” ” ” ، ص ٨٩ .

(٨) ” ” ” .

وهو بهذا يفترق على كل حال عن أرسطو ، فيينا يقول الأخير بالمادة والصورة ليفسر التغير في عالم قديم أزلي ، إذا بالأول يستخدم الفرض نفسه ليفسر الخلق الذي جاء به القرآن . وما الوجود إلا اتصال المادة بصورتها ، والعدم انفصالها عنها . والصورة موجودة أزلا في العقل الفعال الذي يعطيها فيتحقق الكون ، ويسلبها فيحدث الفساد^(١) . وبذا نخرج من غموض المادة الأرسطية إلى هولى وعناصر أزلية ، يشكلها ويصورها العقل الفعال على مقتضى الحكمة .

وكانت فكرة الخلق هذه من بين الأفكار التي قربت ابن سينا من فلسفة القرون الوسطى المسيحية ، لأنها ترمى إلى التوفيق بين الدين والفلسفة . ومع هذا لم ترض كثيرين في الشرق والغرب ، لأن هذا الخلق الأزلي يكاد يكون صوريا ، ولا يدع للبارئ المبدع مجالا يعتد به .

وفي مقابلة ابن سينا بين المادة والصورة مقابلة واضحة ما أثار مشكلة مبدأ الفردية (Principe d'individuation) ، تلك المشكلة المدرسية الخالصة . حل أساس فردية الموجود وتشخصه مادته أو صورته ؟ لعل ابن سينا أميل — برغم ما زعمه جيوم دو فرني — إلى القول مع دونس اسكوت بأنه الصورة ، في حين أن القديس توماس يقول بالمادة . ومهما يكن من أمر فهذه المشكلة لم تستوقف فلاسفة الإسلام بقدر ما استوقفت فلاسفة الغرب .

٥ — القوة والفعل :

تطلق القوة على مقدرة الحيوان على الحركة وإحداث أفعال مختلفة ، وهي بهذا فاعلية . وتطلق أيضا على مدى تحمله ومقاومته إذا ما اشتد عليه العمل أو أصيب بأذى بحيث لا ينفع ، فهي انفعالية^(٢) . وفي كلتا الحالتين قد تكون مجرد استعداد وتهيؤ ، فتصبح مبدأ تغير ووسيلة للانتقال من حال إلى أخرى^(٣) . والقوى نطقية تستلزم عقلا وتخيلا

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٠ — ٤١٤ .

(٢) » » ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٣) » » ج ١ ، ص ١٧١ .

كالفكرة والمثيلة لدى الإنسان ، وفي منطقية لا إرادة فيها ولا اختيار ، ومن أمثلتها .
الطبيعة التي تعتبر قوة بأوسع معنى^(١) . ومن القوى ما هو قريب ينتقل إلى الفعل فوراً ،
وما هو بعيد يتم انتقاله في مرحلة طويلة^(٢) . ومنها ما هو بالطبع والفطرة ، ومنها
ما يكتسب بالعادة والصناعة^(٣) .

ومن الفلاسفة من يزعم أن القوة لا توجد إلا متى وجد الفعل ، فالقاعد ليس في جبلته
أن يقوم ما لم يتم ، والخشب ليس من شأنه أن يصنع باباً ما لم يصنع . وهذا زعم خاطئ ،
ومؤداه استحالة الوجود ، لأن كل حادث — قبل كونه — لابد أن يكون ممكن الوجود ،
وإلا امتنع وجوده . وهذا الإمكان وجود بالقوة ، وتتهيأ للوجود بالفعل^(٤) . وفي شيء
من التهم يلاحظ ابن سينا أن هذا الزعم يؤدي بأصحابه إلى العمى ، لأنهم إن فقدوا
الإبصار بالقوة فلن يروا إلا مرة واحدة بالفعل ، ثم لا يرون بعدها شيئاً^(٥) .

وهو في هذا يناقش ، على نحو ما صنع أرسطو ، رجال المدرسة الميغارية ، وإن
لم يصرح باسمهم ، وكل ما يشير إليه أنهم جماعة خاصروا أرسطو وعاشوا بعده^(٦) . ثم يذكر
اسماً غريباً هو "غاريقو"^(٧) ، وأغلب الظن أنه تعريب محرف لكلمة Μεγαριχοί وقع فيه
المترجمون الأول ، فانا نجد الكلمة نفسها في النص العربي لترجمة "الميتافيزيقي" الذي
خلق عليه ابن رشد^(٨) ، وكثيراً ما خلط هؤلاء المترجمون في الأسماء اليونانية حين عربوها .

والقوة والفعل متقابلان : الأولى نقص والثاني كمال ، وإذا كان العالم الأرضي
يخالطه الشرف ذاك إلا لأنه عالم القوة . أما العالم السماوي فعالم الفعل الدائم ، ولا سبيل

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٣ — ١٧٤ .

(٢) » » ، ص ١٧٥ .

(٣) » » ، ص ١٧٦ .

(٤) » » ، ص ١٧٨ — ١٨٢ .

(٥) » » ، ص ١٧٧ .

(٦) » » ، ص ١٧٦ .

(٧) » » .

(٨) ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، تحقيق بروج ، بيروت ١٩٥٢ ، ج ٢ ص ١٢٢٤ .

لشر إليه^(١) . والفعل سابق على القوة عقلا لأنها تستلزمه في التصور ، وسابق عليها واقعا لأنها تستلزمه في الوجود ولا تتحول بدونه . وباختصار ما هو بالفعل أزلي أبدي ، وما هو بالقوة حادث ولا بقاء له .

وواضح أن هذا الفصل يلتقي تمام الالتقاء مع مقالة Θ من "الميتافزيقى" . ويبدو منه أن ابن سينا فهم فكرة القوة والفعل الأرسطية على وجهها ، وتبين أنها ترمى هي الأخرى إلى تفسير التغير ، كفكرة المادة والصورة . والجديد فيها أنها تتفادى الطفرة والانتقال المفاجئ ، فالتغير عند ابن سينا وأرسطو يسير سيرا مطردا من طرف إلى آخر ، من مجرد استعداد إلى تحقق بالفعل ، والبناء لا يبنى إلا أن كان عنده استعداد للبناء ، والوجود ليس إلا خروجا من عالم القوة إلى عالم الفعل . غير أن ابن سينا يبرز الجانب العلوى لفكرة الفعل ، ويربطها أكثر من الفيلسوف اليوناني بعالم السموات ، عالم الأزلية والأبدية ، وهذا يتسق مع نظام الكون الذى تصوّره .

٦ — نظرية العلل :

وقف عليها ابن سينا مقالة بأكملها ، وعرضها فى وضوح وترتيب ملحوظين . وإذا كان قد أخذ فيها عن أرسطو ، فإنه أضاف إليه مادة جديدة ، وفصل القول فيها بدرجة لا تلاحظ لدى الملم الأول . ونحاجها منحنى يتفق مع الأهداف الرئيسية لمذهبه ، فبرزت لديه الفاعلية إلى جانب الصورية ، وطنت الغائية على الآلية .

وعنده أن العلل أربعة : عنصر أو مادة ، وصورة ، وفاعل ، وغاية . ويراد بالعنصرية أو المادية جزء من قوام الشيء هو ما يكون بالقوة ، وبالصورة جزء من قوام الشيء هو ما يكون بالفعل ، وبالفاعلية ما يفيد وجودا مباينا لذاته ، وبالغائية ما يحصل من أجلها وجود مباين لها^(٢) . ولا يمكن أن تكون العلل إلا أربعة ، لأن السبب إما أن يكون داخلا فى قوام المسبب وجزءا من وجوده ، أولا . فإن كان داخلا فى قوامه فهو ما يحقق وجوده بالقوة ،

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٨٤ — ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

أوتلك هي الهيولى ، وما يحقق وجوده بالفعل ، وتلك هي الصورة . وإذا لم يكن داخلا في قوامه فهو إما من أجله يوجد السبب ، وتلك هي الغاية ، أو يكون له شأن في وجوده دون أن يكون داخلا في قوامه ، وتلك هي الفاعلية . وقد تعد هذه العلة نحسا ، على اعتبار أن العنصر من حيث هو هيولى عامة ، ومن حيث دخوله في موجود معين هيولى خاصة ، وهذا تكرار في الواقع ^(١) .

والعنصرية استعداد لقبول شيء كاستعداد اللوح للكتابة ، والخشب لأن يكون سريرا ، والآحاد لأن تكون عددا ^(٢) . وكل عنصر من حيث هو عنصر له القبول فقط ، وأما حصول الصورة فله من غيره ^(٣) . وانتقال العنصر من حال القوة قد يتم دون تركيب فيسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، أو بتركيب فيسمى أسطقسا ، وهو أصغر ما ينتهي إليه القاسم في القسمة ^(٤) .

ويقال صورة لكل ما يصلح أن يفعل ، وبهذا المعنى تشمل الجواهر المفارقة . ويقال أيضا على كل ما تقوم به المادة وتكمل ، فتشأ عنها الحركات والأعراض المختلفة . وتقال أخيرا على نوع الشيء وفصله وجنسه ^(٥) . وبذا استوعب ابن سينا مختلف المعاني التي ذهب إليها أرسطو في مدلول الصورة ، وجعلها تواجه تأثيري التغير والمعرفة ، بل وعالم اللامتغير .

والفاعل ما يفيد شيئا آخر وجودا ليس له من ذاته ، وليس بلازم أن يكون مؤثرا بالفعل بل قد يكون مفعوله معدوما ، ثم يعرض له ما يصير معه فاعلا ^(٦) . وقد يظن أن الشيء إنما يحتاج إلى العلة الفاعلة في حدوثه ، فإن وجد استغنى عنها ، وإذن هي لمجرد الحدوث ولا بد لها أن تسبق المعلول ، ولا داعي لأن تصاحبه . وهذا ظن باطل ، لأن الوجود بعد الحدوث إن كان بالذات فلا يحتاج إلى علة خارجة عنها ، وإن كان بغير الذات فإنه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) » » ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .

(٣) » » ، ص ٢٨١ .

(٤) » » ، ص ٢٨٠ .

(٥) » » ، ص ٢٨٢ .

(٦) » » ، ص ٢٥٩ .

لا يتحقق ولا يبقى إلا بالذلة التي أحدثته^(١) . وفي حديث ابن سينا عن الفاعلية ما يؤذن بأنه يستمسك بالآلية ، ولو في عالم الطبيعة على الأقل ، ولكنه لا يلبث أن يردّها إلى غائية مفرطة .

والغاية ما لأجله يكون الشيء ، وقد تكون في نفس الفاعل كالفرح بالغلبة ، أو خارجه عنه كمن يفعل شيئاً ليرضي به غيره . ومن الغايات التشبه بشيء آخر ، والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه غاية ، والتشبه نفسه غاية^(٢) . والذلة الغائية مسببة لوجود العلة الأخرى ، وهي سابقة عليها في الزمن والوجود ، فهي ذلة العلة^(٣) . وإثباتاً لهذا يستعرض ابن سينا العلة الأخرى ذلة ذلة ، محاولاً ردها إلى الغائية^(٤) . وفي هذا ما يعده عن أرسطو الذي يرد العلة إلى الهيولى والصورة اللتين يتكون منهما الشيء ويعلم بهما ، والفاعل إنما يفعل على حسب صورته ، والغاية مرتسمة أيضاً في صورة المحرك يقصد إليها^(٥) . وطبعي أن يعتد ابن سينا بالغائية اعتداداً أوضح من فيلسوف اليونان ، لأن علمه كله ينحصر للبداً الأول غاية الغاية ، وهو أشبه ما يكون "بملكه غايات" إن صح أن نستعمل هنا التعبير الكائن . والقول بالغائية لا ينفي الاتفاق أو الصدفة : لأن هذه غاية خفية وغير محددة^(٦) . ولا عبث في الكون مطلقاً ، بل كل ما فيه يسير حسب نظام ثابت ، وتدبر بحكمة أزلية^(٧) .

والعلة الحقيقية موجودة مع معلولها ، أما المتقدمة عليه فهي طلل بالعرض . والعلة متناهية مهما تلاحقت ، بحيث تنتهي إلى ذلة العلة التي هي ذلة في ذاتها ، وليست معلولاً لشيء آخر . والذلة الكاملة هي التي تعطى الوجود وتبقى عليه ، ويسمى هذا "إبداعاً" ،

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦١-٢٦٢ .

(٢) » » ، ص ٢٨٣ .

(٣) » » ، ص ٢٩٢-٢٩٣ .

(٤) » » ، ص ٢٩٤-٢٩٨ .

(٥) Aristotle, *Met.* Δ, 88 ; *Phys.* II, 8, 199 .

(٦) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٤ ، ص ٢٨٤ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٨٩-٢٩٠ .

لأنه "أيس" بعد "ليس" مطلق^(١). وقد يطلق الإبداع على معان أخرى ، وأوضحها الخلق ابتداء من غير مادة سابقة ، وأسمى صوره ما لم يكن بعلة متوسطة ، وإنما يصدر عن العلة الأولى مباشرة^(٢). وهنا تظهر ناحية يميز بها ابن سينا ، وهي حرصه على دقة المصطلحات الفلسفية ، فيحدد معنى الإبداع ، ويلجأ إلى لفظين جديدين يحرص عليهما ويعتريهما ، ويستعملهما للدلالة على الوجود والعدم ، وهما "الأيس والليس". وقد استلقتا نظراً لخليل بن أحمد اللغوي المشهور من قبل ، وهو ذو نزعة فلسفية معروفة^(٣).

وتعتبر العلل الأربعة مبادئ للعلوم عامة ، وإن لم تتوفر فيها بنسبة واحدة . فهي على اختلافها من أسس العلم الطبيعي ، والعلل المادية والصورية دعامة العلم الرياضي ، وعلى الفاعلية والغائية يقوم العلم الإلهي^(٤).

٧ - المبدأ الأول :

سبق لنا أن أشرنا إلى أن العلل متناهية ، تنتهي عند علة أولى هي علة العلل ومبدأ الكل ، وليست معلولة لشيء آخر . وتسمى العلة انتمية ، لأن جميع الأشياء توجد من أجلها ، وهي لا توجد من أجل شيء^(٥). فالمبدأ الأول واجب الوجود بذاته ، وما عداه ممكن يستمد الوجود منه ، هو مبدأ لأنه يصدر عنه كل شيء ، وأول لأنه سابق أزلاً على كل وجود^(٦). وهو تام الوجود ، لأنه واجب الوجود بذاته ، ولذاته ، وكل وجود فائض من وجوده^(٧).

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) > > ، ص ٢٦٧ .

(٣) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، القاهرة ١٣٤٤ هـ ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

(٤) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٤١ .

(٦) > > ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٧) > > ، ص ٣٥٥ .

والمبدأ الأول واحد من جميع الوجوه، واحد في ذاته ، واحد في صفاته . فلا شريك له ، ولا نذ ، ولا ضد . برئ من المسادة وعلاقاتها ، فلا كم له ، ولا كيف ، ولا أين ، ولا متى . وإذن لا جنس له ، ولا فصل ، ولا نوع ، ولا حد ، ولا ماهية . ولا برهان عليه أيضا ، لأنه برهان نفسه ، وبرهان كل شيء سواه . ويمكن أن يقال إنه جوهر ، بل هو الجوهر الحق في الواقع ، إذ لا يوجد في موضوع بحال ، ولكن الأولى ألا يطلق عليه هذا اللفظ^(١) .

وهو خير محض ، لأنه وجود تام ، والوجود خير دائماً ، ومصدر الخيرات والكمالات كلها^(٢) . مبرا من كل عيب وتقص ، فهو جمال وكمال وبهاء ، بل هو غاية في كل ذلك ، ومصدر الكمال والبهاء في كل شيء^(٣) . هو الحق المطلق الذي لا يرقى إليه أى شك ، والاعتقاد بوجوده جازم صادق^(٤) . يعشق ذاته انتى هى مبدأ كل نظام ، فهو عاشق ويمعشق فى آن واحد ، إلا أن عشقه لا حركة فيه ولا انفعال^(٥) .

وأخيرا هو عقل محض يعقل ذاته ، فهو عاقل ومعقول ، وليس فى ذلك تعدد ألينة لأنه ينصب على شيء واحد^(٦) . وهو فى عقله لذاته يعقل أنه مبدأ كل شيء ، فيعقل الموجودات جميعها على نحو كلى لا تشوبه شائبة التغير ولا يختلط بالزمن^(٧) . وكثرة المعقولات لا تؤدي إلى كثرة فى ذاته ، لأن تكثرها إنما يتم بعد انفصالها عنه^(٨) . يعقل الأسباب فيعقل مسبباتها ، وبذا يحيط علمه بكل شيء ، ” لا ينزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض “^(٩) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤٤ — ٢٥٤ .

(٢) » » ، ص ٢٥٦ .

(٣) » » ، ص ٢٥٦ ، ٢٦٨ — ٢٦٩ .

(٤) » » ، ص ٢٥٦ .

(٥) » » ، ص ٢٦٢ .

(٦) » » ، ص ٢٥٧ .

(٧) » » ، ص ٢٥٩ .

(٨) » » ، ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ — ٢٦٢ .

(٩) » » ، ص ٢٥٩ .

هذه هي فكرة الألوهية عند ابن سينا ، وتقوم على أساسين واضحين هما التوحيد والتثنية ، فلتتق دون نزاع مع العقيدة الإسلامية . وفيها عناصر أرسطية ظاهرة ، فالمبدأ الأول عند ابن سينا ، كالمحرك الأول عند أرسطو ، ليس جسما بحال ، لأنه فل دائم ، والمادة ليست إلا قوة . وهو أيضا عقل يعقل نفسه ، وهنا نجد لدى الفيلسوفين ألفاظا وعبارات تكاد تتكرر بنصها . إلا أن فيلسوف الإسلام لا يلبث أن يتعد عن فيلسوف اليونان ، ليقرب من عقيدته على نحو ما صورها معاصروه ومن سبقوه من فلاسفة ومتكلمين . فيرى أن المبدأ الأول واجب الوجود بذاته ، وليست بتا حاجة إلى البرهنة على وجوده ، وبذا يسلم من برهان الحركة المضني الذي عول عليه أرسطو في الجزء الثامن من "السماع الطبيعي" ، وعاد إليه في "ما بعد الطبيعة" . ويحاول على نحو ما صنع ثامسطيوس من قبل ، في شرحه "لمقالة اللام" ، أن يسطط علم الله وينخرج به عن دائرة ذاته ، لأنه ، وهو يعقل ذاته ، يعقل عن طريقها كل شيء^(١) . وهذا ما لم يقصد إليه أرسطو الذي حرص على أن يعزل إلهه عن عالم التغير والمادة عزلا يكاد يكون تاما^(٢) . على أن هذا التأويل لا يرضى المتكلمين ، وخاصة النزالي الذي حمل على الفلاسفة حملة عنيفة ، لأنهم قصروا علم الله على الكليات ، وهو الذي يحيط بكل شيء . وكأنما كان ابن سينا يتوقع هذه الحملة ، لذا شاء أن يستخلص من العلم بالكليات علما بالجزئيات . ذلك لأن الأول يعلم الأسباب ، ويعلم ضرورة ما يترتب عليها ، فيكون مدركا لأمور الجزئية من حيث هي كلية^(٣) . ولكن هل يسمى هذا علما بالجزئيات حقيقة ؟

٨ - الصلور :

لا يقف ابن سينا عند المحرك الذي يحرك دون أن يتحرك ، ويقصد إلى إثبات أن الله مله فاعلة لا مجرد غاية وهدف ، فيقول بالصلور لبيان الصلة بين الله والعالم ، ويفسر الخلق والإبداع . وما دام واجب الوجود عقلا محضا ، فهو يعقل ذاته ، ويعقل ضرورة

(١) عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، ج ١ ، "من شرح ثامسطيوس لحرف اللام" ،

ص ٢٠ .

(٢) Ross, Aristotle, London 1930, p. 183.

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ .

صدر الكل عنه ، فتعقله طلة للوجود ، وأول موجود صدر عنه هو العقل الأول ، وهو ممكن بذاته ، واجب الوجود بغيره . ولا يمكن أن يصدر عنه إلا جوهر مفارق واحد ، لأنه هو نفسه واحد من كل الجهات . وعند العقل الأول تبدأ الكثرة : فتعقله لواجب الوجود يصدر عنه العقل الثانى ، ويتعقله لذاته من ناحية أنه واجب الوجود بغيره تفيض عنه نفس فلكية ، ومن ناحية أنه ممكن الوجود يفيض عنه الفلك الأقصى . وهكذا حتى نصل إلى العقل العاشر ، أو العقل الفعال الذى يدبر عالم الأرض . وتصدر عنه الهيولى الأولى وصورها المختلفة ، بما فيها النفوس البشرية ، ولذا سمي ”واهب الصور“ (١) .

وإنما كانت العقول عشرة تبعا لعدد الأفلاك ، على حسب ما قرره بطليموس فى كتاب ”المجسطى“ . حقا إن أرسطو يصعد بها إلى نحو ٥٥ ، ولكن النظريات الفلكية التى جاءت بعده أدق وأضبط (٢) . فهناك عشرة عقول ، منها تسعة لعالم السفوات وواحد لعالم الأرض ، وإلى جانبها تسع نفوس فلكية . وهذه العقول تفسر الحركة والتغير ، كما تفسر الوجود والصلة بين الله والعالم . فهى مصدر حركة الأفلاك ، لأنها قوة غير متناهية . وإذا كان لكل فلك نفس خاصة به ، فإنما تستمد قوتها من عقل الفلك نفسه (٣) . ونستطيع بهذا أن نفسر عبارات وردت على لسان المعلم الأول ، وفيها ما يؤذن بالتناقض ، وهى ”أن الفلك متحرك بطبعه“ ، أو ”أنه متحرك بالنفس“ ، أو ”أنه متحرك بقوة غير متناهية“ (٤) . وتتحرك العقول والنفوس الفلكية بعامل الشوق والتشبه بالأممى . وبما أنها كلها تعشق واجب الوجود ، فالحركة والتغير مردهما فى آخر الأمر إليه (٥) .

والعالم مخلوق من عدم ، ولكنه قديم ، ”كان الله وخلق“ ، لا أنه ”كان ثم خلق“ . لأن القول بحدوث العالم ، على نحو ما تصوره ”أحداث المتفلسفة الإسلامية“ ، يؤذن بطروء التغير على الله ، وهذا محال (٦) . ويظهر أن ابن سينا يشير هنا إلى بعض معاصريه ،

(١) المصدر السابق ، ص ٤٠٢ — ٤٠٨ .

(٢) > > ص ٤٠٠ .

(٣) > > ص ٣٨٦ — ٣٩٤ .

(٤) > > ص ٣٩٢ .

(٥) > > ص ٣٩٢ .

(٦) > > ص ٣٧٦ — ٣٨٠ .

أمثال أبي القاسم الكرماني (١) ، وينعتهم " بالمعطلة " ، لأن قولهم بحدوث العالم يؤدي إلى تعطيل وجود واجب الوجود قبل أن يوجد العالم (٢) . فالله علة فاعلة خلاقية ، خلقت العالم قبل الزمان ، وبقى متوقفا عليها إلى النهاية .

والقول بخلق العالم يلتقي مع تعاليم الإسلام ، بقدر ما يعتمد عن الأرسطية ، ولا سيما وهو على ذلك النحو من المصدر الذي يرجع إلى أصل أفلوطيني واضح . غير أن هذا الخلق يكاد يكون صوريا ، لأنه لا يدع مجالا للحرية والاختيار ، ويخضع الخالق جل شأنه للضرورة ونظام الكون العام . وبذا لا يرضى المعتزلة ولا الأشاعرة الذين يرون أن الله حر ، يخلق أولا يخلق كما يشاء ، " إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون " . وابن سينا الحريص على التوحيد يفتقد على العقول المفارقة صفات تكاد تختلط بها مع واجب الوجود ، وتنتهي إلى تعدد لم يردده . والواقع أن العقول العشرة نظرية متهافنة ، وهي في أساسها فلكية طبيعية ، وازدادت تهافتها باستخدامها في الإلهيات . وقد انقضى الزمن الذي كانت تفسر فيه حركات الأفلاك تفسيراً غيبياً أسطوريا ، بعد أن اكتشف نيوتن قانون الجذب العام .

٩ - العناية :

في الكون آيات عجيبة وحكم باهرة لا يمكن أن تصدر اتفاقا ، وإنما جاءت وليدة تدبير محكم ونظام دقيق ، وهذا ما نسميه العناية . ويراد بها علم الله الأزلي بنظام الخير والكمال ، وصدور العالم عنه وفق ذلك وعلى أكمل وجه ممكن (٣) ، ولكن هل معنى هذا ألا سبيل للشر إلى هذا العالم ؟ استمسك بهذا قوم ، وأنكره آخرون .

ولا يجد ابن سينا بدا من التسليم بوجود الشر ، وكيف لا وهو يراه بعينه ، ويسمعه بأذنه . ويذهب إلى أن الشرور متنوعة : فمنها الأمراض والآلام ، ومنها الذنوب والمعاصي ،

(١) محمد ثابت القندي ، الخطاب الذهبي للهريجان الألفي لذكرى ابن سينا ، القاهرة ١٩٥٢ ،

ص ٢٠٤ .

(٢) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٨٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤١٤ - ٤١٥ .

ومنها القحط والجذب^(١) . وكـم يـذكرنا هـذا بـتلك القـسمة الثـلاثية الـتي قال بها لـيبنر بـعد
بـخـمـسة قـرون ، وـتـقوم عـلى تـقسـيم الشـرور إـلى ثـلاثـة أقـسام : طـبيعـية ، وأخـلاقـية ،
ومـيتافـزيقية^(٢) .

وإذا كان الشر موجودا ، فكيف نوثق بينه وبين عناية الله وخيرية العالم ؟ هذا
ما أجهد ابن سينا نفسه في توضيحه ، ملاحظا أن هذه الشرور لا تتنافى مع العناية في شيء .
ذلك لأنها طفيفة وجزئية ، فلا توجد إلا فيما تحت فلك القمر ، أما عالم السموات فخير
كله ، ولا جدال في أن عالم الأرض أصغر بكثير من عالم السماء . على أن الشرور الأرضية
قسمها محدودة ، فهي لا تصيب إلا أشخاصا وفي أوقات معينة ، في حين أن الأنواع محفوظة
والفرد لا أهمية له بجانب النوع^(٣) . وهناك شرور ظاهرة ، أو إن شئت نسبية ، ليست
شرا في ذاتها ، كالجمل بالفلسفة أو المهندس يكون شرا بالنسبة لأناس ، ولا ضير فيه على
آخرين^(٤) ، وكالنار تكون شرا إن أحرقت الناسك الفقير ، وخيرا إن ساعدت على نضج
الطعام^(٥) . وهناك شرور صغيرة توصل إلى خير محقق ، وتبقى من شر أعظم ، وكثيرا
ما تحدثوا عن أخف الضررين وأهون الشرين ، دون أن يتعارض هذا مع كمال الكون
وصلاحه^(٦) . ووجود هذه الشرور لا يعني أنها غير مرادة ، فإن الحكمة فيها واضحة والمصلحة
منها ظاهرة ، ولا غضاضة مطلقا من دخول الشر في القضاء الإلهي^(٧) . ولن يحول دخوله
دون القول بخيرية العالم ، لأن أكثريته في جانب الخير ، وليس في الإمكان أبدع مما
كان^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤١٥ .

(٢) Leibnitz, *Théodicée*, I partie, 21.

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤١٧ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) » » ، ص ٤٢٠ .

(٦) » » ، ص ٤١٨ .

(٧) » » ، ص ٤٢١ .

(٨) » » ، ص ٤٢٠ ؛ جيل صليا ، الكتاب الذهبي ، ص ١٩٠ — ١٩٩ .

نستطيع إذن أن نعد ابن سينا بين المتفائلين ، أمثال سقراط وأفلاطون والرواقين من القدامى أو لينتر وفولتير من المحدثين . وقد عاش في جوف لم تفقد فيه مشكلة الإصلاح والأصلح كل ما كان لها من صدى ، بعد أن ردها المعتلة في حاس وقوة قبله بنحو قرن أو يزيد . واتصل بالغنوصية المزدكية والمناوية التي جعلت من الخير والشر مبدأين أساسيين لفلسفتها وعقيدتها . ومع هذا يأبى ابن سينا إلا أن يربط نظريته في العناية بأرسطو والمشائية ، وكأنه يخوف في ذلك منحنى الاسكندر الأفروذيسي الذي غرّ عليه أن تكون هذه النظرية من صنع الرواقين وحدهم . حقا إن المعلم الأول حرص على أن يخضع الكون لشيء من النظام والغاية ، وردد أن الله والطبيعة لا يعملان شيئا عبثا ، ولكن فكرة الألوهية عنده لا تتسع لمعنى العناية .

ومهما يكن من أمر فإن سينا يردّ - كـليبتّر - الخير والشر إلى الله ، ولا يرى في صدور الشر عنه تقصا ، لأن ما هو شر في ذاته خير بالنسبة لجملة العالم . ولكن أليس في هذا تحديد لقدرة البارئ جل شأنه ؟ يظهر أن القائلين بنظرية الصدور فاتهم جميعا أن يضعوا القدرة الإلهية في مكانها اللائق بها . ومن جهة أخرى ، أما كان في الإمكان أن يخلق العالم ولا ضرور فيه ؟ يضع ابن سينا هذا السؤال ، ولا يجد جوابا عليه إلا أن النظام الأكمل للكون يقتضى وجود هذه الشرور^(١) .

(د) الإلهيات في العالم العربي

سبق لنا أن عرضنا لأثر كتاب " الشفاء " في العالم العربي ، وبيننا أنه كان دعامة قوية من دعائم الفكر الإسلامي العلمي والفلسفي منذ القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر للهجرة^(٢) . وإذا وقفنا عند " الإلهيات " خاصة ، وجدنا أنه كان من أشد أقسامه تأثيرا ، لأنه يدور حول مشاكل شغلت الأذهان وكانت أساس البحث فيما سمي بعلوم المعقول .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ص ٤٢٢ .

(٢) ابراهيم مذكور ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص (٢٨) .

ففى حياة ابن سينا كان تلاميذه يتذكرونه ، وفى مقدمتهم الجوزجاني وبهمنيار ،
وتابعهم فى ذلك تلاميذهم كاللوكرى والغيلاني من رجال القرن الخامس الهجرى ،
والمرخسى والنيسابورى من رجال القرن السادس^(١) . وهنا تتصل السلسلة بنصير الدين
الطومى الذى يعد تلميذا مخلصا لابن سينا ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وقد وقف
من ”إلهياته“ موقف الشارح والمدافع .

وإلى جانب هؤلاء نجد مفكرين عظمين من مفكرى الإسلام فى القرن الخامس للهجرة
تماصرا وتلاقيا فى كثير فى اتجاهاتهما ، ونعنى بهما الغزالي والشهرستاني ، قرأ ”الإلهيات“
وألمأ به إلما مافى ، وأدركا مافى من مواطن الضعف . ويكاد الغزالي يركز جهته
على الفلاسفة — فى شخص ابن سينا خاصة — حول الباري وصفاته وصلته بخلقاته ، فلا
يرتضى فكرة الألوهية على نحو ما صوروها ، وينكر نظرية الصدور وقدم العالم^(٢) .
والشهرستاني ، حين يفصل القول فى حدوث العالم واستحالة قدمه ، يحكى على لسان ابن سينا
آراء استمد أغلبها من ”الإلهيات“^(٣) . ويحى ابن رشد فى القرن السادس ، فيختم سلسلة
كبار الفلاسفة الإسلاميين ، وفى ”تفسيره لما بعد الطبيعة“ يرجع لابن سينا رجوعه إلى
المشائين الآخرين ، ويعرض آراء المختلفة^(٤) .

وفى العصور الأخيرة ، يمكننا أن نشير إلى النسفى والإيجى والتفتازانى الذين كانت
مؤلفاتهم عمدة البحث النظرى ، وقد أخذوا بدورهم عن ”الإلهيات“ ، وتأثروا به كثيرا .
وإذا كانت الدراسات الكلامية هدف هؤلاء جميعا ، فلا غرابة فى أن يرجعوا إلى كتاب
ابن سينا وهو فى صميم العلم الإلهى ، مؤيدين كانوا أو معارضين ، وفى فلسفتهم الدينية
صدى واضح له .

(١) محمود الخضيرى ، الكتاب الذهبى ، ص ٥٣ — ٥٩ .

(٢) الغزالي ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ١٩٢٧ ، ص ٢٣ — ٧٨ ، ٧٩ — ١٢٢ .

(٣) الشهرستاني ، نهاية الاقدام ، لندن ١٩٣٤ ، ص ٢٥ — ٢٩ ، ٢٢ — ٢٥ ،
٢٢٤ — ٢٢٥ .

(٤) ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، ج ٣ ، ص ١٤٩٨ .

(هـ) الإلهيات في العالم اللاتيني^(١)

لم يقف أثر هذا الكتاب عند الشرق ، بل امتد إلى الغرب ، وكان في مقدمة أجزاء الشفاء^(٢) التي عني الغربيون بترجمتها . وقد عرضنا من قبل لهذه الترجمة ، وأشرنا إلى طليعة كانت مقرها الأول ، وأنها بدأت في تاريخ مبكر ، في الربع الأخير من القرن الثاني عشر . وعُزل فيها على الأسبانية الدارجة ، القشتالية ، فكان يترجم من العربية إليها ، منها إلى اللاتينية تحت إشراف جند ساليوس ورعايته^(٣) .

وما إن ترجم كتاب " الإلهيات " ، أو " الميتافيزيقى " كما كانوا يسمونه ، إلى لاتينية حتى أخذ في نسخه والمسارة إلى اقتنائه ، وانتشر في الأوساط الثقافية الأوروبية المختلفة ، كونيلى ، وباريس ، وأكسفورد ، وكولونى . وعنى مفكرو الغرب بدرسه تفهمه ، لأنه يشرح أرسطو ويكمّله ، وينقّحه خاصة من الناحية الدينية ، ويلتقى مع آراء تلاميذ من قبل لدى القديس أوغسطين ، ويواجه مشاكل كانوا يبحثون عن حلها . نستطيع أن نقول إن فلسفة ابن سينا مثلت في الغرب بجزءين من أجزاء " الشفاء " ، ما " كتاب النفس " و " الإلهيات " ، وقد وصلا في القرن الثالث عشر إلى منزلة يسم إليها أى جزء آخر ، بل ولا أى كتاب فلسفى عربى .

وكان أثر " الإلهيات " عميقا إلى حد أنه كان كثير الورد على الأقلام ، واستخدمت كثرة بعض تعبيراته وتعاريفه . ووضعت كتب اعتمد فيها على كثير من نصوصه ، ومن أخصها " De fluxu entis " ، ذلك الكتاب المنحول الذى يأخذ عن ابن سينا دون أن يصرح دائما باسمه^(٤) . وأثار كتاب " الإلهيات " حركة فكرية اشتد فيها الأخذ والرد وهى ما سميت بالأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتينى^(٥) .

(١) حولنا في هذا على بحث مستفيض للأب فنواى لم يقع له المجال هنا ، وعنوانه :
L'Influence de la Métaphysique d'Avicenne dans l'Occident latin ، وينشر قريبا .

(٢) ابراهيم المذكور ، المدخل ، مقدمة ، ص (٣١) — (٣٢) .

(٣) Edité par R. de Vaux dans, Notes et textes sur l'Avicennisme latin

(٤) R. de Vaux, l'Avicennisme latin, Paris 1934.

وتأثر به مؤيدوه ومعارضوه على السواء ، ويكفى أن نشير إلى مثلين اثنين : روجر بيكون ،
والقديس توماس الأكويني .

فأما الأول فمن أعرف مفكرى القرن الثالث عشر بحياة ابن سينا ومؤلفاته ، وكل من
معجبا به الإعجاب كله إلى حد أنه كان يعتد به خير شارح لأرسطو والممثل الحق للفكر
العربي^(١) . وراقه من " الإلهيات " أنه يقول بالبعث والسعادة الأخروية ، ويسلم
بالملائكة . وشاء أن يطلق على البابا لقب " خليفة الله في أرضه " ^(٢) ، على نحو ما صورت
المقالة العاشرة من " الإلهيات " الخليفة في الإسلام ^(٣) .

وأما الثانى فيظهر أنه كان سينويا في البداية ، ثم تحول إلى معارض فيما بعد ، وتقد
القديس أوغسطين لا لشيء إلا لأن في آرائه شبا وصلة بالآراء السينوية^(٤) . ومع هذا
كان يتحدث عن ابن سينا دائما باحترام وتقدير ، فلم يقل عنه قط ما قال عن ابن رشد من
أنه كان مشوها للحقائق . وأخذ عنه أشياء مختلفة ، بنصها أو بشيء من التعديل ، كالقول
بالصور الجسمية ، وقسمة الشرور إلى أنواع ثلاثة ، وأن الله لا جنس له ، وأن وجوده وذاته
شيء واحد ، وأنه واجب الوجود بذاته . ويكاد يدور تقده حول المسائل التي تتعارض
مع التعاليم الدينية ، كالعلم الإلهى وقصره على الكليات ، ونظرية الصدور وتعارضها
مع قدرة الله وحرية الفرد . وهنا يلتقى القديس توماس في الغرب بحجة الإسلام الغزالي
في الشرق ، ويردد اعتراضات شبيهة بما ورد في " تهافت الفلاسفة " .

وما إن جاء القرن الرابع عشر حتى بدأ المذهب الرشدى يطغى على المذهب السينوى ،
ولكن لم يخفت صوت ابن سينا على كل حال ، وبقى يردد في هذا القرن والقرنين التاليين .
وقد قيل باتصال تاريخى ، أو فكرى على الأقل ، بين بعض النظريات السينوية ونظريات
لديكارت وبسكال . ومنذ القرن الماضى عنى أتباع القديس توماس بالبحث عن مصادر

(١) R. de Vaux Notes et textes p. ٢٨.

(٢) " " " op. cit.

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤٥١ — ٤٥٤ .

(٤) E. Gilson, Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin, Archives, tome I, Paris

تفكيره لدى ابن سينا ، إلى جانب عناية المستشرقين بالفيلسوف الإسلامي . وكان العيد الألفى لذكراه فرصة مواتية لإثارة مشاكل ودراسات مختلفة حوله في الغرب لا تقل عما أثير في الشرق ، وكان ” للإلهيات ” من تلك الدراسات حظ أوفر .



في كل هذا ما يشهد بأن ” الإلهيات ” كتاب ذو غاية وأثر وتاريخ . فأما غايته فهي التوفيق بين الفلسفة والدين ، ولتحقيق ذلك وضع ابن سينا مبادئ لم يبتكرها جميعا ، ولكنه عرف كيف ينسّقها ويلائم بينها ، بحيث أضحت في ثوبها الجديد من صنعه وتأليفه . وقدر لها أن تبقى دعائم للفلسفة الإلهية عدة قرون .

وأما أثره فيرجع إلى أنه كتب بلغة عصره وروحه ، فصادف هوى وسد حاجة ، ونفذ إلى المدارس المختلفة المؤيدة والمعارضة . ففي الشرق نجد الغزالي يأخذ عنه في الوقت الذي يحمل عليه حملة قاسية ، وفي الغرب لم تمنع معارضة القديس توماس له من أن يتأثر به . ولم يقف أثره عند المدارس الإسلامية والمسيحية ، بل امتد إلى المدارس اليهودية ، وكان بعض مفكرى اليهود في القرون الوسطى منه بمثابة التلاميذ والأتباع .

وأما تاريخه فيصعد إلى أثينا في أوجها الفكري ، ويمر بالاسكندرية ، وينتهي إلى بغداد . ثم ينتقل إلى طليطلة ، ومنها إلى باريس وأكسفورد ، وله أصداء في التفكير المعاصر . يصدر عن ” ميتا فزيق ” أرسطو أولا ، ولكنه يعدّلها وينقّحها في ضوء ما جاء به الشراح المتأخرون ، وما أمله عليه بيثته وعقيدته . واستطاع بهذا أن يتآخى مع فلسفات دينية مختلفة شرقية وغربية . قد يكون في اقترانه بأرسطو ما ساعد على ذبوعه وامتداد أثره ، ولكنه استطاع بنفسه أن يبعث في الغرب إبان القرن الثالث عشر مذهباً سينوي اقتراب من أوغسطين وأفلاطون بقدر ما ابتعد عن أرسطو والمشائية . ولا يزال الباحثون يكشفون فيه عن نواح تربطه بمثل ديكرت ، أو تقربه من مثل برجسون ، ويأبى مفكرو القوقاز اليوم إلا أن يعقدوا نسباً بينه وبين المادية الجدلية .



ونحن على يقين من أن نشر كتاب ” الإلهيات ” سيغذي هذه الدراسات المتصلة . وقد عكف على تحقيقه أربعة من أصدقاء ابن سينا ودارسيه ، وهم الأب جورج شحاته

قنواتى ، والأساتذة محمد يوسف موسى ، وسليمان دنيا ، وسعيد زايد . وقد قضوا فى ذلك
عدة سنوات ، وعولوا على طائفة مختارة من المخطوطات . ولم كانوا يودون أن يكون
بين أيديهم نص محقق لترجمة " الإلهيات " اللاتينية ، ولكن أبطأ الزمن بعض الشيء
بالآنسة دالفرنى التى اضططعت بذلك . ولم يسعهم إلا أن يلجئوا لنسخة من تلك النسخ
المأخوذة عن طبعة البندقية H ، التى عول عليها الأستاذ محمود الخضيرى فيما عرض من
فهرس للمصطلحات (١) . وإنى إذ أقدم ثمرة مجهودهم الطويل ، أحرص على أن أمجّل
لهم خالص الشكر والتقدير .

ابراهيم مذكور

(١) *Avicenna Metaphysica*, N. Y. 1948.

المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- (١) الشفاء طبعة طهران ، ورمزه ط
 - (٢) هامش طبعة طهران ، د طا
 - (٣) بنجيت (الأزهر) ٣٣١ ورمزه ب
 - (٤) بنجيت (هامش) د بنج
 - (٥) دار الكتب المصرية ١٤٤ د ج
 - (٦) د د د ٨٩٤ د د
 - (٧) د د د ٨٢٦ د ص
 - (٨) المتحف البريطاني ٧٥٠٠ د م
- وجميع المخطوطات قد وصفت عند تحقيق مدخل الشفاء لابن سينا ، ص ١٤٤
مخطوط (ج) ومخطوط (ص) ، وما هو وصفهما :
- فأما ج فهو : ١٤٤ حكمة
- ٢٠ × ١١ سم
- المكتوب $١٢\frac{1}{4} \times ٥\frac{1}{4}$ سم
- خط فارسي جيد منقط غير مضبوط
- ١٧ سطرا بالصفحة
- هوامش في كثير من الصفحات
- حلية مذهبة ومنقوشة في أول صفحة ، وتحتها الإسملة بالخبر الأحمر .
- ونصر الصفحة الأولى على بالذهب والنقوش ، ومجدول بالذهب .
- وأوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء تصنيف الشيخ الرئيس ،
- المقالة الأولى ، فصل في ابتداء طلب موضوع العلم "الفلسفة الأولى" لتبين ما ينه
- في العلوم وماذ

وآخره :

.....الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية فيكاد
أن يصير ربا إنسانياً ، أو كاد أن تحمل عبادته بعد الله ، وكاد أن يفوض إليه
أمور عباد الله ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه .

تم بحث الالهى من كتاب الشفاء

والحمد لله

رب العالمين

كاتبه العبد الضعيف الجانى ابن

شمس الدين عماد الدين محمود

الكرمانى

فى سنة ٦٨٤

وأما من فهو ٨٢٦ فلسفة

$21 \frac{1}{2} \times 12$ سم حجم الكتاب

$14 \times 5 \frac{1}{2}$ سم = المساحة المكتوبة

١٥٧ ورقة

خط نسخى جميل منقط غير مضبوط

٢١ سطراً بالصفحة

هوامش عديدة بخط فارسى (فى بعض الصفحات) .

أرقام الفصول مكتوبة بالحبر الأحمر .

أوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء عشر مقولات

المقالة الأولى فصل فى ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى ، لتبين لانيته
فى العلوم إذ
(٣٢)

وآخره : ... فقد سجد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن
يصير بها ربا إنسانيا ، وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى وهو السلطان العالم
في الأرض وخليفة الله فيه

تم بالخير وقع الفراغ من مشقة كتابته
يوم الأربعاء خامس عشر من شهر
شوال سنة اربع وثمانين وألف
هجريه على يد الفقير الحقير صفرالكرمانى
اللهم اغفر ذنوبه بحق محمد وآله
وأولاده أجمعين .

المقالة الأولى

وفيها ثمانية فصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلاته على النبي المصطفى محمد وآله الأكرمين أجمعين .

الفن الثالث عشر من كتاب الشفا في الإلهيات .

المقالة الأولى وهي ثمانية فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتبين إنيته في العلوم

وإذ قد وفقنا الله ولي الرحمة والتوفيق ، فأوردنا ما وجب لإيراده من معاني العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية ، فبالحرى أن نشرع في تعريف المعاني الحكيمة ، ونبتدئ مستعينين بالله فنقول :

إن العلوم الفلسفية ، كما قد أُشير إليه في مواضع أخرى من الكتب ، تنقسم إلى النظرية وإلى العملية . وقد أُشير إلى الفرق بينهما وذكر أن النظرية هي التي نطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل ، وذلك

(١) الرحيم : + وحسبنا الله ونعم الوكيل م (٢) الحمد ... أجمعين : ساقطة من ب ، ج ، ص || النبي : + المصطفى م (٣) الفن ... الإلهيات : الفن الرابع من الجملة الرابعة من كتاب الشفا في الإلهيات وهو فن واحد في عشر مقالات م || في الإلهيات : تصنيف الشيخ الرئيس ج || الإلهيات : + عشر مقالات ج ، ط ؛ + عشر مقالات ص (٤) وهي ثمانية فصول : ساقطة من ج ، ص ؛ من جملة الإلهيات ثمانية فصول ط ، طا ؛ من الإلهيات وتعرف الأولى بثمانية فصول م (٦) فصل : الفصل الأول من المقالة الأولى من جملة الإلهيات ط ؛ الفصل الأول من المقالة الأولى طا (٧) موضوع : + العلم ج (٨) وإذ : إذ ج (١٠) ونبتدئ : فنبتدئ ج ، ط (١٢-١٣) هي ... النظرية : ساقطة من م .

علم هذا في مواضع أخرى . ووجود الإله تعالى جده لا يجوز أن يكون مستلماً في هذا العلم كالموضوع ، بل هو مطلوب فيه . وذلك لأنه إن لم يكن كذلك لم يخل إما أن يكون مستلماً في هذا العلم ومطلوباً في علم آخر ، وإما أن يكون مستلماً في هذا العلم وغير مطلوب في علم آخر . وكلا الوجهين باطلان . وذلك لأنه لا يجوز أن يكون مطلوباً في علم آخر ، لأن العلوم الأخرى إما خلقية أو سياسية ، وإما طبيعية ، وإما رياضية ، وإما منطقية . وليس في العلوم الحكيمة علم خارج عن هذه القسمة ، وليس ولا في شيء منها يبحث عن إثبات الإله تعالى جده ، ولا يجوز أن يكون ذلك . وأنت تعرف هذا بأدنى تأمل لأصول كررت عليك . ولا يجوز أيضاً أن يكون غير مطلوب في علم آخر لأنه يكون حينئذ غير مطلوب في علم البتة . فيكون إما يئناً بنفسه ، وإما مايوساً عن يئانه بالنظر ، وليس يئناً بنفسه ولا مايوساً عن يئانه ، فإن عليه دليلاً . ثم المايوس عن يئانه كيف يصح تسليم وجوده ؟ فبقى أن البحث عنه إنما هو في هذا العلم .

ويكون البحث عنه على وجهين : أحدهما البحث عنه من جهة وجوده ، والآخر من جهة صفاته . وإذا كان البحث عن وجوده في هذا العلم ، لم يجوز أن يكون موضوع هذا العلم ، فإنه ليس على علم من العلوم إثبات موضوعه ، وسنبين لك عن قريب أيضاً ، أن البحث عن وجوده لا يجوز أن يكون إلا في هذا العلم ، إذ قد تبين لك من حال هذا العلم أنه يبحث عن المفارقات للمادة أصلاً . وقد لاح لك في الطبيعيات أن الإله غير جسم ، ولا قوة جسم ،

(١) جده : ساقطة من جـ ، ص ، م (٢) لأنه إن : لأنه م (٤) باطلان : باطل م (٥) لأنه : أنه ب ، جـ ، م (٦) أو سياسية : وإما سياسية م (٧) عن : من جـ || يبحث : يبحث ص ، م (٨) جده : ساقطة من ب (٩) كررت : تكررت ط (١٠) مطلوب : مطلوب البتة : مطلوب البتة ط (١١) وليس يئناً بنفسه : وليس يئناً في نفسه م || ولا مايوساً : هو مايوس بـ ، جـ ، م ؛ هو مايوساً ص (١٢) دليلاً : بالظروط || فبقى : فبقى ب (١٨) قد : ساقطة من م || تبين : تبين ص ، م || يبحث : يبحث جـ ، ص ، م (١٩) المادة : عن المادة جـ .

بل هو واحد برىء عن المادة ، وعن مخالطة الحركة من كل جهة . فيجب أن يكون البحث عنه لهذا العلم .

والذى لاح لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ، ومستعملا فيها ، منه ما ليس منها ، إلا أنه أريد بذلك أن يُعَجَّل للإنسان وقوف على إنية المبدأ الأول فتمكن منه الرغبة في اقتباس العلوم ، والانسحاق إلى المقام الذى هناك ليتوصل إلى معرفته بالحقيقة . ولما لم يكن بد من أن يكون لهذا العلم موضوع وتبين لك أن الذى يُظَن أنه هو موضوعه ليس بموضوعه ، فلنتظر : هل موضوعه الأسباب القصوى للوجودات كلها أربعتها لا واحدا منها الذى لم يكن القول به . فإن هذا أيضا قد يظنه قوم .

لكن النظر في الأسباب كلها أيضا لا يخلو إما أن ينظر فيها بما هي موجودات أو بما هي أسباب مطلقة ، أو بما هي كل واحد من الأربعة على النحو الذى يخصه . أعنى أن يكون النظر فيها من جهة أن هذا فاعل ، وذلك قابل ، وذلك شيء آخر ، أو من جهة ما هي الجملة التى تجتمع منها .

ف نقول : لا يجوز أن يكون النظر فيها بما هي أسباب مطلقة ، حتى يكون النرض من هذا العلم هو النظر في الأمور التى تعرض للأسباب بما هي أسباب مطلقة . ويظهر هذا من وجوه :

أحدها ، من جهة أن هذا العلم يبحث عن معان ليست هي من الأعراض الخاصة بالأسباب بما هي أسباب ، مثل الكلى والجزئى ، والقوة والفعل ، والإمكان والوجوب وغير ذلك .

(٤) للإنسان : الإنسان ب ، ط || وقوف : الوقوف ط (٦) ليتوصل : يتوصل ب ، ص ، م
(٧) هو : ساقطة من ج ، ص ، م (٨) لا : إلا ج ، ط ، م (١٠) فيها : ساقطة من ب
(١٥) من : في ب ، ج ، ص ، م || للأسباب : الأسباب ب ، ج ، ط || أسباب مطلقة :
ساقطة من م (١٨) الخاصة : الخاصة م .

ثم من البين الواضح أن هذه الأمور في أنفسها بحيث يجب أن يبحث عنها ،
ثم ليست من الأعراض الخاصة بالأمور الطبيعية والأمور التعليمية . ولا هي
أيضا واقعة في الأعراض الخاصة بالعلوم العملية . فيبقى أن يكون البحث عنها
للعلم الباقي من الأقسام وهو هذا العلم .

وأيضا فإن العلم بالأسباب المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأمور
ذوات الأسباب . فلما لم تثبت وجود الأسباب للسببات من الأمور بإثبات
أن لوجودها تعلقاً بما يتقدمها في الوجود ، لم يلزم عند العقل وجود السبب
المطلق ، وأن ههنا سبباً ما . وأما الحس فلا يؤدي إلا إلى الموافاة . وليس
إذا توافى شيان ، وجب أن يكون أحدهما سبباً للآخر . والإقناع الذي يقع
للتفكير لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متأكد ، على ما علمت ، إلا بمعرفة
أن الأمور التي هي موجودة في الأكثر هي طبيعية واختيارية .

وهذا في الحقيقة مستند إلى إثبات العلة ، والإقرار بوجود العلة والأسباب .
وهذا ليس بيننا أولياً بل هو مشهود ، وقد علمت الفرق بينهما . وليس إذا كان
قريباً عند العقل ، من البين بنفسه أن للحادثات مبدأ ما يجب أن يكون بيننا
بنفسه مثل كثير من الأمور الهندسية المبرهن عليها في كتاب أوقليدس . ثم البيان
البرهاني لذلك ليس في العلوم الأخرى ، فإذن يجب أن يكون في هذا العلم .

فكيف يمكن أن يكون الموضوع للعلم المبحوث عن أحواله في المطالب
مطلوب الوجود فيه ؟ وإذا كان كذلك فبين أيضاً أنه ليس البحث عنها من جهة

(٢) الخاتمة : الخاصة م || التعليمي : العملية م (٣) أيضا : ساقطة من ب ، ص ، م
|| الخاتمة : الخاصة م || العملية : + والمنطقية ج || فيبقى : فبق م (٨) إلى : ساقطة
من ب ، م (٩) للآخر : الآخرم (١١) واختيارية : أو اختيارية ص (١٢) مشهود :
مشهور ج ، ص (١٦) البرهاني : ساقطة من ط || لذلك : أي بينا بنفسه أن
لكل شيء مبدأ م (١٨) وإذا : فإذا ج ، وإذا م || عنها : هنا ط .

الوجود الذى يخص كل واحد منها، لأن ذلك مطلوب فى هذا العلم . ولا أيضا من جهة ما هى جملة ما وكل ، لست أقول جملى وكلى . فإن النظر فى أجزاء الجملة أقدم من النظر فى الجملة ، وإن لم يكن كذلك فى جزئيات الكلى باعتبار قد علمته ، فيجب أن يكون النظر فى الأجزاء إما فى هذا العلم فتكون هى أولى بأن تكون موضوعة ، أو يكون فى علم آخر . وليس علم آخر يتضمن الكلام فى الأسباب القصوى غير هذا العلم . وأما إن كان النظر فى الأسباب من جهة ما هى موجودة وما يلحقها من تلك الجهة فيجب إذن أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود .

فقد بان أيضاً بطلان هذا النظر ، وهو أن هذا العلم موضوعه الأسباب القصوى ، بل يجب أن يُعلم أن هذا كماله ومطلوبه .

(٢) جملة ما : جملة ط (٣) جملى : مجمل ب ، ص ، م (٦) غير : عن م
(٧) وما يلحقها : ما يلحقها ط ، م (٩) فقد : وقد ج || النظر : الظن ج ، ص ، م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب أن ندل على الموضوع الذي لهذا العلم لا محالة حتى يتبين لنا الغرض الذي هو في هذا العلم ، فنقول :

إن العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم ، ولم يكن من جهة ما هو موجود ، ولا من جهة ما هو جوهر ، ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدئية ، أعني الهولي والصورة ، ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون . والعلوم التي تحت العلم الطبيعي أبعد من ذلك . وكذلك الخلقيات .

وأما العلم الرياضي فقد كان موضوعه إما مقداراً مجرداً في الذهن عن المادة ، وإما مقداراً مأخوذاً في الذهن مع مادة ، وإما عدداً مجرداً عن المادة ، وإما عدداً في مادة . ولم يكن أيضاً ذلك البحث متجهاً إلى إثبات أنه مقدار مجرد أو في مادة أو عدد مجرد أو في مادة ، بل كان في جهة الأحوال التي تعرض له بعد وضعه .

كذلك والعلوم التي تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا في العوارض التي يلحق أوضاعاً أخص من هذه الأوضاع .

والعلم المنطقي ، كما علمت ، فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي تستند إلى المعاني المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم .

(١) فصل : الفصل الثاني ب ، ط (٤) يتبين : يبين م (٩) الخلقيات : الخلقية ط (١٣) له : وله م (١٥) إلّا في : الآن ط (١٧) علمت : عرفت ج .

إلى مجهول ، لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة أصلاً أو يتعلق بمادة غير جسمية . ولم يكن غير هذه العلوم علوم أخرى .

ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر ، وعن الجسم بما هو جوهر ، وعن المقدار والعدد بما هما موجودان ، وكيف وجودهما ، وعن الأمور الصورية التي ليست في مادة أو هي في مادة غير مادة الأجسام ، وأنها كيف تكون وأي نحو من الوجود ينحصرها ، فما يجب أن يجرد له بحث .

وليس يجوز أن يكون من جملة العلم بالمحسوسات ، ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات ، لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات .

فهو إذن من جملة العلم بما وجوده مبين .

١٠ أما الجوهر فيثبت أن وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهرًا إلا محسوساً .

وأما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات ، فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات .

وأما المقدار فلفظه اسم مشترك ، فيه ما قد يقال له مقدار ، ويعني به البعد المقوم للجسم الطبيعي ، ومنه ١٠ يقال مقدار ، ويعني به كمية متصلة يقال على الخط والسطح والجسم المحدود . وقد عرفت الفرق بينهما . وليس ولا واحد منهما مفارقاً للمادة ، ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضاً مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية . فإذا كان مبدأ لوجودها لم يحز أن يكون

(٣) وجوهر : جوهر ب ، ج ، ص ، ط (٤) وعن المقدار : والمقدار م (٧) بما : +
 هو ص ، ط ، طا ، م (٩) بما : + هو ح ، ص ، ط || وجوده : موجود
 ط ، طا (١٤) ويعني : فيبقى ص || البعد : البعد ط (١٦) واحد : واحداً .

متعلق القوام بها ، بمعنى أنه يستفيد القوام من المحسوسات ، بل المحسوسات تستفيد منه القوام . فهو إذن أيضا متقدم بالذات على المحسوسات . وليس الشكل كذلك ، فإن الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسما متناها موجودا وحملها سطحا متناها . فإن الحدود يجب للمقدار من جهة استكمال المادة به وتلزمه من بعد . فإذا كان كذلك لم يكن الشكل موجودا إلا في المادة ولا علة أولية لخروج المادة إلى الفعل .

وأما المقدار بالمعنى الآخر فإن فيه نظراً من جهة وجوده ، ونظراً من جهة عوارضه . فأما النظر في أن وجوده أي أنحاء الوجود هو ، ومن أي أقسام الموجود ، فليس هو بحثاً أيضاً عن معنى متعلق بالمادة .

فأما موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر أنه خارج عن المحسوسات .
فبين أن هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى مالا يتعلق قوامه بالمحسوسات ، ولا يجوز أن يوضع لها موضوع مشترك تكون هي كلها حالاته وعوارضه إلا الموجود . فإن بعضها جواهر ، وبعضها كيانات ، وبعضها مقولات أخرى ، وليس يمكن أن يعمهما معنى محقق إلا حقيقة معنى الوجود .

وكذلك قد يوجد أيضاً أمور يجب أن تتحدد وتتحقق في النفس ، وهي مشتركة في العلوم . وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد

(١) يستفيد : مستفيد ب ، ج ، ص ، م (٢) إذن : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من ب ، ج ، ص (٤) موجودا : ساقطة من م || الحدود : + يعني نهايات الأجسام التي ج ، ط (٨) هو : ساقطة من ب ، ص ، م || ومن : من ج ، ص (٩) الموجود : الوجود ب ، ج ، م (٩) متعلق : يتعلق ب ، ج ، ساقطة من م (١٠) فأما : وأما ج || المحسوسات : + كلها م (١١) فين بالمحسوسات : ساقطة من م (١٤) الوجود : الموجود ب ، م .

بما هو واحد ، والكثير بما هو كثير ، والموافق والمخالف ، والضد وغير ذلك ،
 فبعضها يستعملها استعمالاً فقط ، وبعضها إنما يأخذ حدودها ، ولا يتكلم
 في نحو وجودها . وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم
 الجزئية ، وليست من الأمور التي يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات
 ولا أيضاً هي من الصفات التي تكون لكل شيء . فيكون كل واحد منها
 مشتركاً لكل شيء ولا يجوز أن يختص أيضاً بمقولة ولا يمكن أن يكون من
 عوارض شيء إلا الموجود بما هو موجود .

فظاهر لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو موجود أمر مشترك لجميع هذه ،
 وأنه يجب أن يحمل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا . ولأنه غنى عن تعلم ماهيته
 وعن إثباته ، حتى يحتاج إلى أن يتكفل علم غير هذا العلم بإيضاح الحال فيه
 لاستحالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه
 بل تسليم إنبته وماهيته فقط . فالموضوع الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو
 موجود ، ومطالبه الأمور التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط .

وبعض هذه أمور هي له كالأشياء : كالجوهر والكم والكيف ؛ فإنه ليس
 يحتاج الموجود في أن ينقسم إليها ، إلى انقسام قبلها ، حاجة الجوهر إلى
 انقسامات ، حتى يلزمه الانقسام إلى الإنسان وغير الإنسان . وبعض هذه
 كالعوارض الخاصة ، مثل الواحد والكثير ، والقوة والفعل ، والكل والجزء ؛
 والممكن والواجب ، فإنه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الأعراض والاستعداد
 لها إلى أن يختص طبيعياً أو تعليمياً أو خلقياً أو غير ذلك .

(٢) إنما : + هي ج ، ص ، ط (٦) يختص : يختص ص (٧) عوارض : +
 مخصوصة ط || شيء : شيء ج ، ط || موجود : الموجود ط (٨) ظاهر : يظهر ج ،
 ص ، ط (٩) وأنه : فإنه ج || لما : كما ط (١٠) بإيضاح : بإيضاح م
 (١١) في العلم : للعلم ب ، م (١٤) أمور : الأمور ج ، ص ، ط .

ولقائل أن يقول ، إنه إذا جمل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجوز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه ، لأن البحث في كل علم هو عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه . فبالجواب عن هذا أن النظر في المبادئ أيضا هو بحث عن عوارض هذا الموضوع ، لأن الموجود كونه مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه ؛ بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ، ومن العوارض الخاصة به . لأنه ليس شيء أعم من الموجود ، فيلحق غيره لحوقاً أولياً . ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعياً أو تعليمياً أو شيئاً آخر حتى يعرض له أن يكون مبدأ . ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله ، ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه ؛ بل الموجود كله لا مبدأ له ، إنما المبدأ مبدأ للموجود المدلول .

فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود . فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقاً ، بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية ؛ فإنها وإن كانت لا تبرهن على وجود مبادئها المشتركة ، إذ لها مبادئ يشترك فيها جميع ما ينحوه كل واحد منها ، فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الأمور التي فيها .

ويلزم هذا العلم أن ينقسم ضرورةً إلى أجزاء منها : ما يبحث عن الأسباب القصوى ، فإنها الأسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ، ويبحث عن السبب الأول الذي يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرك فقط أو متكتم فقط . ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود . ومنها ما يبحث عن مبادئ العلوم الجزئية . ولأن مبادئ كل علم

(٢) لواحق : لوازم ب ، م (٣) أيضا : ساقطة من ب (٤) عوارض : لواحق ص ، ط
 (٥) العوارض : اللواحق ب ، ج ، ص ، م (٦) الخامة : الخلاصة ج || شيء : ساقطة من م .
 (٧) شيئاً آخر : أشياء آخر ط (٨) الوجود ... الوجود : الوجود كله ولو كان مبدأ
 للوجود م (١٢) على : ساقطة من م (١٣) فيها : فيه ج ، ص ، ط ، م (١٤) ما : ساقطة
 من م (١٦) بما هو موجود معلول : بما هو موجود معلول م (١٧) متحرك فقط : متحرك ب .

- أخص هي مسائل في العلم الأعلى ، مثل مبادئ الطب في الطبيعي ، والمساحي في الهندسة ، فيعرض إذن في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ العلوم الجزئية التي تبحث عن أحوال الجزئيات الموجودة . فهذا العلم يبحث عن أحوال الموجود ، والأمور التي هي له كالأقسام والأنواع ، حتى يبلغ إلى تخصيص يحدث معه موضوع العلم الطبيعي فيسلمه إليه ، وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضي فيسلمه إليه ، وكذلك في غير ذلك . وما قبل ذلك التخصيص كالمبدأ ، فنبحث عنه ونقرر حاله . فتكون إذن مسائل هذا العلم في أسباب الموجود المعلول بما هو موجود معلول ، وبعضها في عوارض الموجود ، وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية .
- فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى ، لأنه العلم بأول الأمور في الوجود ، وهو البلية الأولى وأول الأمور في العموم ، وهو الوجود والوحدة . وهو أيضا الحكمة التي هي أفضل علم بأفضل معلوم ؛ فإنها أفضل علم أي اليقين ، بأفضل المعلوم أي بالله تعالى وبالأسباب من بعده . وهو أيضا معرفة الأسباب القصوى للكل . وهو أيضا المعرفة بالله ، وله حد العلم الإلهي الذي هو أنه علم بالأمور المفارقة للسادة في الحد والوجود . إذ الموجود بما هو موجود ومبادئه وعوارضه ليس شيء منها ، كما اتضح ، إلا متقدم الوجود على المادة وغير متعلق الوجود بوجودها . وإن بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة ، فإنما يبحث فيه عن معنى . ذلك المعنى غير محتاج الوجود إلى المادة ، بل الأمور المبحوث عنها فيه هي على أقسام أربعة : فبعضها بريئة عن المادة وعلائق
-
- (٢) إذن : ساقطة من ب ، ص ، م (٣) الجزئيات : جزئيات ص ، م || الموجودة : الموجود ص ، م (٦) كالمبدأ : وكالمبدأ ب ، م ؛ فكالمبدأ ط (١٠) الوجود وهو : الموجود وهو ط (١١) علم ... أفضل : ساقطة من م (١٢) وبأسباب : والأسباب م (١٣) بالله : + تعالى ج (١٤) المفارقة : والمفارقة ط (١٥) متقدم الوجود : متقدما ص ، م (١٨) على : ساقطة من ج ، ص ، ط ، م .

المادة أصلا . وبعضها يخالط المادة، ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم وليست المادة بمقومة له . وبعضها قد يوجد في المادة وقد توجد لا في مادة مثل العلية والوحدة ، فيكون الذى لها بالشركة بما هي هي أن لا تكون مفتقرة التحقق إلى وجود المادة ، وتشارك هذه الجملة أيضا في أنها غير مادية الوجود أى غير مستفادة الوجود من المادة . وبعضها أمور مادية ، كالحركة والسكون ، ولكن ليس المبحوث عنه في هذا العلم حالها في المادة ، بل نحو الوجود الذى لها . فإذا أخذ هذا القسم مع الأقسام الأخرى اشتركت في أن نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة .

وكما أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحد بالمادة ، لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحد بالمادة ، وكان لا يخرج منه تعلق ما يبحث عنه بالمادة عن أن يكون البحث رياضيا ، كذلك الحال ههنا . فقد ظهر ولاح أن الغرض في هذا العلم أى شئ هو .

وهذا العلم يشارك الجدلى والسفسطة من وجه ، ويخالفهما من وجه ، ويخالف كل واحد منهما من وجه . أما مشاركتهما فلا أن ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئى ، ويتكلم فيه الجدلى والسوفسطائى . وأما المخالفة فلا أن الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم في مسائل العلوم الجزئية وذاتك يتكلمان . وأما مخالفته للجدلى خاصة بالقوة ، لأن الكلام الجدلى يفيد الظن لا اليقين كما علمت في صناعة المنطق . وأما مخالفة السوفسطائية فبالإرادة ، وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه ، وذلك يريد أن يظن به أنه حكيم يقول الحق وإن لم يكن حكيما .

(٢) مادة : المادة ط (٨) غير : هن م (١٢) في هذا العلم : هذا العلم ب ؛ ساقطة من ط (١٣) والسفسطة : والسوفسطائية ج ؛ والسوفسطائية ص ، م ؛ والسوفسطائية ط (١٤) ”ويخالف وجه“ : ساقطة من م (١٧) وذاتك : وذيتك ص ، ط ، م (١٨) مخالفة : مخالفت ب ، ج ، ص ، ط || السوفسطائية : السوفسطائية ب ؛ السوفسطائية ط ؛ السوفسطائية م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه

وأما منفعة هذا العلم ، فيجب أن تكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا
على أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو ، وأن الفرق بين الضار وبين الشر
ما هو ، وأن النافع هو السبب الموصل بذاته إلى الخير ، والمنفعة هي المعنى الذي
يوصل به من الشر إلى الخير .

وإذا قد تقرر هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي :
تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيئة لإياها للسعادة الأخروية . ولكنه
إذا قُش في رموس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجهاً إلى هذا
المعنى ، بل إلى معونة بعضها في بعض ، حتى تكون منفعة علم ما هي معنى يتوصل
منه إلى تحقيق علم آخر غيره .

وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد يقال قولاً مطلقاً ، وقد يقال قولاً مخصصاً .
فأما المطلق فهو أن يكون النافع موثقاً إلى تحقيق علم آخر كيف كان ، وأما
المخصص فإن يكون النافع موثقاً إلى ما هو أجل منه ، وهو كالأغاية له إذ هو
لأجله بخير انعكاس . فإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة .

(٧) الشر : الشيء ط (٨) وإذا قد : وإذا ج ، م (٩) ولكنه : لكنه ص ، م
(١٠) إذا : أنه إذا ج (١١) هي : هو ب ، ص ، ط || يتوصل : يوصل م (١٢) تحقق
علم : تحقيق معنى ص (١٣) قد : قد م || مطلقاً : + وقد يقال قولاً مطلقاً ط
(١٤) تحقيق : تحقق م (١٥) المطلق : منفعة : ساقطة من م || كان : كانت ط .

وإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المخصص كان هذا العلم أجل من أن يتففع في علم غيره ، بل سائر العلوم تنفع فيه .

لكننا إذا قسمنا المنفعة المطلقة إلى أقسامها كانت ثلاثة أقسام : قسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى أجل منه ؛ وقسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى مساوٍ له ؛ وقسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى دونه ، وهو أن يفيد في كمال دون ذاته . وهذا إذا طلب له اسم خاص كان الأولى به الإفاضة ، والإفاضة ، والعناية ، والرياسة ، أو شيء مما يشبه هذا إذا استقرت الألفاظ الصالحة في هذا الباب عثرت عليه .

والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة . وأما الإفاضة التي تحصل من الأشرف في الأخس فليس تشبه الخدمة . وأنت تعلم أن الخادم ينفع الخدم ، والمخدوم أيضاً ينفع الخادم ، أعني المنفعة إذا أخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة ووجهه الخاص نوعاً آخر ، فمنفعة هذا العلم الذي بينا وجهها هي إفاضة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية ، والتحقق لماهية الأمور المشترك فيها ، وإن لم تكن مبادئ .

فهذا إذن منفعة الرئيس للرموس ، والمخدوم للخادم ، إذ نسبة هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشيء الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم إلى الأشياء المقصود معرفتها في تلك العلوم . فكما أن ذلك مبدأ لوجود تلك ، فكذلك العلم به مبدأ لتحقيق العلم بتلك .

(١) وإذا . . . بالمعنى : ساقطة من م || بالمعنى : بالوجه ب ، ص ، ط (٤ - ٥) أجل منه . . . إلى معنى دونه : ساقطة من م (٨) عثرت : عثرب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) المخصصة : المخصوصة بـ (١٠ - ١١) وأنت تعلم . . . ينفع الخادم : ساقطة من م (١٢) ووجهه : وجهة م || الذي : التي ب ، ص ، ط (١٣) والتحقق : والتحقق ب ، ص ، ط || المشترك : المشتركة ب ، المشتركة ص ، ط ، ط ، م (١٦) المقصود : المقصودة ب ، ص ، ط .

وأما مرتبة هذا العلم فهي أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية .

أما الطبيعية، فلأن كثيرا من الأمور المسماة في هذا مما تبين في علم الطبيعي مثل : الكون ، والفساد ، والتغير ، والمكان ، والزمان وتعلق كل متحرك بحركه ، و انتهاء المتحركات إلى محرك أول ، وغير ذلك .

وأما الرياضية ، فلأن الغرض الأقصى في هذا العلم وهو معرفة تدبير الباري تعالى ، ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ، ومعرفة النظام في ترتيب الأفلاك ، ليس يمكن أن يتوصل إلا بعلم الهيئة ، وعلم الهيئة لا يتوصل إليه إلا بعلم الحساب والهندسة . وأما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والخلقيات والسياسة فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم .

١٠ إلا أن لسائل أن يسأل فيقول : إنه إذا كانت المبادئ في علم الطبيعة والتعاليم إنما تُبرهن في هذا العلم وكانت مسائل العلمين تُبرهن بالمبادئ ، وكانت مسائل دينك العلمين تصير مبادئ لهذا العلم ، كان ذلك يانا دوريا ويصير آخر الأمر يانا للشئ من نفسه ، والذي يجب أن يقال في حل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح في كتاب البرهان . وإنما نورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضع فنقول :

١٥

إن المبدأ للعلم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل تستند في براهينها إليه بفعل أو بقوة ، بل ربما كان المبدأ مأخوذا في براهين بعض هذه المسائل ، ثم قد يجوز أن تكون في العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وصفا ألبتة ؛ بل إنما

(١) فهي : فهو ب ، ج ، ط ، م (٢) تبين : يتبين ص ، م || علم : العلم ص ، م
(٥) وهو : هو ج ؛ هو هو ط (٧) ليس : فليس ج ؛ وليس ص ، ط (٨) والسياسة :
والسياسة ح ، ط (١٠) علم : العلم ج (١١) وكانت : وقد كانت ط
(١٧) في : + جميع ط || هذه : ساقطة من ب .

تستعمل المقدمات التي لا برهان عليها . على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة إذا كان يفيد أخذه اليقين المكتسب من العلة ، وأما إذا كان ليس يفيد العلة ، فانما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر . وبالحرى أن يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ ، من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط .

فقد ارتفع إذن الشك ، فإن المبدأ الطبيعي يجوز أن يكون بينا بنفسه ، ويجوز أن يكون يانه في الفلسفة الأولى بما ليس يتبين به فيها بعد ، ولكن إنما تتبين به فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الأعلى لإنتاج ذلك المبدأ لا يتعرض له في إنتاجه من ذلك المبدأ ، بل له مقدمة أخرى .

وقد يجوز أن يكون العلم الطبيعي أو الرياضي أفادنا برهان " أن " وإن لم يفدنا فيه برهان " اللهم " ثم يفيدنا هذا العلم فيه برهان " لِمَ " خصوصاً في العلل الغائية البعيدة .

فقد اتضح إنه إما أن يكون ما هو مبدأ بوجه ما لهذا العلم من المسائل التي في العلوم الطبيعية ليس بيانه من مبادئ تتبين في هذا العلم ، بل من مبادئ بينة بنفسها ، وإما أن يكون بيانه من مبادئ هي مسائل في هذا العلم ، لكن ليس تعود فتصير مبادئ لتلك المسائل لعينها بل لمسائل أخرى ، وإما أن تكون تلك المبادئ لأمر من هذا العلم لتدل على وجود ما يراد أن نبين في هذا العلم لميته . ومعلوم أن هذا الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور البتة ، حتى يكون بياناً يرجع إلى أخذ الشيء في بيان نفسه .

(١) برهان : برهان م (٢) اليقين : باليقين ص ؛ لغير ط (٥) الطبيعي : الطبيعي م
(٦) فيها : فيها ج ، ص ، ط ، || ولكن : لكن م (٨) له مقدمة : بمقدمة ص ؛ لمقدمة م
(٩) وإن : ساقطة من م (١٠) ثم : + لم م || خصوصاً : وخصوصاً ج ، ص ، ط ، م
(١٢) فقد : ولقد ج ، ط (١٣) من : في ج ، ط ، ط (١٤) لكن : ولكن ص .

ويجب أن تعلم أن في نفس الأمر طريقاً إلى أن يكون الغرض من هذا العلم
تحصيل مبدأ إلا بعد علم آخر . فإنه سيتضح لك فيما بعد إشارة إلى أن لنا سبيلاً
إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة ، بل
من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للوجود مبدأ واجب الوجود وتمنع
أن يكون متغيراً أو متكرراً في جهة ، وتوجب أن يكون هو مبدأ للكل ، وأن
يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل . لكنا لعجز أنفسنا لا تقوى على سلوك
ذلك الطريق البرهاني الذي هو سلوك عن المبادئ إلى التواني ، وعن العلة إلى
المعلول ، إلا في بعض جمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل .

فإذن من حق هذا العلم في نفسه أن يكون مقدماً على العلوم كلها ، إلا أنه
من جهتنا يتأخر عن العلوم كلها ، فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جملة
العلوم .

وأما اسم هذا العلم فهو أنه : ” مابعد الطبيعة ” . ويعني بالطبيعة لا القوة
التي هي مبدأ حركة ومسكون ، بل جملة الشيء الحادث عن المادة الحسائية
وتلك القوة والأعراض .

فقد قيل إنه قد يقال : الطبيعة ، للجرم الطبيعي الذي له الطبيعة . والجرم
الطبيعي هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والأعراض . ومعنى ” مابعد
الطبيعة ” بعبارة بالقياس إلينا . فإن أول ما نشاهد الوجود، وتتعرف عن أحواله

(١) الأمر : الأمور ، ط ، م || إلى : في ب (٢) تحصيل : تحصل م ||
مبدأ : مبتدأ م || إلا : لا ص ، م || فيما : بما ط (٣) من الأمور : عن الأمور م
(٤) للوجود : الوجود ج ، ط ؛ الموجود ص || وتمنع : تمنع ط ، م (٧) التواني : التواني م
(١٢) مابعد : فيما بعد ج ، ص ، م || لا القوة : القوة ب ؛ لا القوة القوة ج ، ص ، ط
(١٥) الطبيعة : طبيعة م (١٧) فإن : فإناب ، ص ، م .

نشاهد هذا الوجود الطبيعي . وأما الذي يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بذاته ، فهو أن يقال له علم " ما قبل الطبيعة " ، لأن الأمور المبحوث عنها في هذا العلم ، هي بالذات وبالعموم ، قبل الطبيعة .

ولكنه لقائل أن يقول: إن الأمور الرياضية المحضة التي ينظر فيها في الحساب والهندسة ، هي أيضا " قبل الطبيعة " ، وخصوصا العدد فإنه لا تعلق لوجوده بالطبيعة ألبة ، لأنه قد يوجد لا في الطبيعة ، فيجب أن يكون علم الحساب والهندسة علم " ما قبل الطبيعة " .

فالذي يجب أن يقال في هذا التشكيك هو أنه : أما الهندسة فما كان النظر فيه منها إنما هو في الخطوط والسطوح والمجسمات . فمعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة في القوام ، فالأعراض اللازمة له أولى بذلك . وما كان موضوعه المقدار المطلق فيؤخذ فيه المقدار المطلق على أنه مستعد لأية نسبة اتفقت ، وذلك ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعات وصورة ، بل بما هو مقدار وعرض . وقد عرف في شرحنا للمنطقيات والطبيعات الفرق بين المقدار الذي هو يعد الهولي مطلقا ، وبين المقدار الذي هو كم ، وأن اسم المقدار يقع عليهما بالاشتراك . وإذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المعلوم المقوم للجسم الطبيعي ، بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم . وهذا هو المستعد للنسب المختلفة .

(٣) وبالعموم : أو بالعموم م (٤) ولكنه : ولكن م || في الحساب : بالحساب م (٦) يوجد : + أيضا ص ، م (٧) ما قبل الطبيعة : ما بعد الطبيعة ص ، م (٨) فالذي : والذي ص || يقال : فقله ص ، م || كان : ساقطة من م (٩) فيه منها : فيها ههنا ج ، ط (١٠) فالأعراض : والأعراض ص (١٢) بل : + هو ص ؛ بما : ساقطة من م (١٣) عرف : عرفت ص (١٤) بالاشتراك : باشتراك ب ، ج ، م (١٥) وإذا : فإذا م || هو : ساقطة من ط || المعلوم : ساقطة من ص ، م (١٦) والجسم : والجسم ب ، ص ، ط ، طا ، م .

- وأما العدد فالشبهة فيه أكد ، ويشبه في ظاهر النظر أن يكون علم العدد هو علم " ما بعد الطبيعة " . إلا أن يكون علم " ما بعد الطبيعة " إنما يعنى به شيء آخر ، وهو علم " ما هو مبين " من كل الوجوه للطبيعة ، فيكون قد سُمي هذا العلم بأشرف ما فيه . كما يُسمى هذا العلم بالعلم الإلهي أيضا ، لأن المعرفة بالله تعالى هي غاية هذا العلم . وكثيرا ما تسمى الأشياء من جهة المعنى الأشرف ، والجزء الأشرف ، والجزء الذي هو كالأغاية . فيكون كأن هذا العلم هو العلم الذي كماله ، وأشرف أجزائه ، ومقصوده الأول ، هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه . وحينئذ إذا كانت التسمية موضوعة بآراء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له في معنى هذا الاسم ، فهذا هذا .
- ٥ ولكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجا عن علم " ما بعد الطبيعة " هو أنه سيظهر لك أن موضوعه ليس هو العدد من كل وجه ، فإن العدد قد يوجد في الأمور المفارقة ، وقد يوجد في الأمور الطبيعية ، وقد يعرض له وضع في الوهم مجرداً عن كل شيء هو عارض له . وإن كان لا يمكن أن يكون العدد موجوداً ، إلا عارضا لشيء في الوجود . فما كان من العدد وجوده في الأمور المفارقة ، امتنع أن يكون موضوعا لأية نسبة اتفقت من الزيادة واليقصان ، بل إنما يثبت على ما هو عليه فقط ، بل إنما يجب أن يوضع بحيث يكون قابلاً لأي زيادة اتفقت ، ولأي نسبة اتفقت إذا كان في هولي الأجسام التي هي بالقوة كل نحو من المعدودات ، أو كان في الوهم ؛ وفي الحالين جميعا هو غير مفارق

(٢) ما : بما ج ، ص (٥) هي : هو ب ، ج ، ط ، م (٨) وحينئذ : فحينئذ ج ، ص ، م

(٩) له : ساقطة من ب || فهذا هذا : فهذا ب ، ط ، م ؛ هذا ص (١٦) يجب : يجوز م

(١٧) هي : الذي هو ب ، ج ، ط ، م (١٨) كل : ساقطة من ط .

للطبيعة ، فإذا علم الحساب من حيث ينظر في العدد إنما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي إنما يكون له عند كونه في الطبيعة ، ويشبه أن يكون أول نظره فيه وهو في الوهم ، ويكون إنما هو في الوهم بهذه الصفة ، لأنه وهم له مأخوذ من أحوال طبيعية لها أن تجتمع وتفرق وتتحده وتنقسم .

هـ فالحساب ليس نظرا في ذات العدد ، ولا نظرا في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا ؛ بل في عوارضه من حيث هو يصير بحال تقبل ما أشير إليه ، وهو حينئذ مادي أو وهمي إنساني يستند إلى المادة .

وأما النظر في ذات العدد ، وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند إليها ، فهو لهذا العلم .

(٤) من : من ص || طبيعة : الطبيعة ح ، ط ، طا ، م ؛ طبيعة ص || وتفرق : وتفرق ج ، ط || وتحد : وتحد ج ، ص ، ط . (٦) هو : ساقطة من م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم

- فينبغي لنا في هذه الصناعة أن نعرف حال نسبة الشيء والموجود إلى المقولات ؛
 وحال العدم ؛ وحال الوجوب ، أي الوجود الضروري وشرائطه ؛ وحال الإمكان
 وحقيقته ، وهو بعينه النظر في القوة والفعل ؛ وأن ننظر في حال الذي بالذات
 والذي بالعرض ؛ وفي الحق والباطل ؛ وفي حال الجوهر ، وكما أقسام هو ،
 لأنه ليس يحتاج الوجود في أن يكون جوهرًا موجودًا إلى أن يصير طبيعيًا
 أو تعليميًا ، فإن ههنا جواهر خارجة عنهما ، فيجب أن نعرف حال الجوهر
 الذي هو كالمهيولى ، وأنه كيف هو ، وهل هو مفارق أو غير مفارق ، ومتفق
 النوع أو مختلف ، وما نسبته إلى الصورة ، وأن الجوهر الصوري كيف هو ،
 وهل هو أيضًا مفارق أو ليس بمفارق ، وما حال المركب ، وكيف حال كل
 واحد منهما عند الحدود ، وكيف مناسبة ما بين الحدود والمحددات .

- ولأن مقابل الجوهر بنوع ما هو العرض ، فينبغي أن نتعرف في هذا العلم
 طبيعة العرض ، وأصنافه ، وكيفية الحدود التي تحت بها الأعراض ، ونتعرف
 حال مقولة مقولة من الأعراض ، وما أمكن فيه أن يظن أنه جوهر وليس

(٣) العلم : + فهرست لناوين الفصول م (٤) المقولات : المقولات ج ، ط (٥) أي :

في ج ، ص ، ط ، م || الوجود : الموجود ج ، ط (٦) تنظر : قظرط .

(٧) أقسام : أقسام (٨) موجودا : ساقطة من م (١١) الصورة : الصورم .

(١٢) ليس بمفارق : غير مفارق ج ، ط ، م (١٤) بنوع : نوع م .

بجوهر ، فتبين عرضيته ، ونعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض في الوجود بحسب التقدم والتأخر ، ونعرف كذلك حال الأعراض .

ويليق بهذا الموضع أن نتعرف حال الكلى والجزئى ، والكل والجزء ، وكيف وجود الطبائع الكلية ، وهل لها وجود في الأعيان الجزئية ، وكيف وجودها في النفس ، وهل لها وجود مفارق للأعيان والنفس .

وهناك نتعرف حال الجنس والنوع ، وما يجرى مجراها ، ولأن الموجود لا يحتاج في كونه علة أو معلولا إلى أن يكون طبيعياً أو تعليمياً أو غير ذلك . فبالحرى أن تتبع ذلك الكلام في العلل ، وأجناسها ، وأحوالها ، وأنها كيف ينبغي أن تكون الحال بينها وبين المعلولات ، وفي تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعل ، وبين غيره . وأن نتكلم في الفعل والانتقال . وفي تعريف الفرقان بين الصورة والغاية ، وإثبات كل واحد منهما ، وأنها في كل طبقة يذهب إلى علة أولى .

ونبين الكلام في المبدأ والابتداء ، ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدوث ، وأصناف ذلك ، وأنواعه ، وخصوصية كل نوع منه ، وما يكون متقدما في الطبيعة ومتقدما عند العقل ، وتحقيق الأشياء المتقدمة عند العقل ، ووجه مخاطبة من أنكرها ، فما كان فيه من هذه الأشياء رأى مشهور مخالف للحق نقضناه . فهذه وما يجرى مجراها لواحق الوجود بما هو وجود ، ولأن الواحد مساوق للوجود فيلزمنا أن ننظر أيضا في الواحد ، وإذا نظرنا في الواحد وجب أن ننظر في الكثير ، ونعرف التقابل بينهما .

(١) فتبين : فتبين ج ، ط (٢) كذلك : كيف طا (٥) والنفس : والنفس م .
(٧) الى : إلا ج ، ط (١١) الصورة : + وبين ج ، م || وأنها : وأنها ب ، ص ، م .
(١٥) وتحقيق : وفي تحقيق ج ، ط (١٧) الواحد : الوحدة ط ، طا . || مساوق : مساو م . (١٨) فيلزمنا : + أيضا ط .

وهناك يجب أن ننظر في العدد ، وما نسبته إلى الموجودات ، وما نسبة الكم المتصل ، الذي يقابله بوجه ما ، إلى الموجودات ، ونعد الآراء الباطلة كلها فيه ، ونعرف أنه ليس شيء من ذلك مفارقاً ولا مبدأً للموجودات ، وثبتت العوارض التي تعرض للأعداد ، والكميات المتصلة ، مثل الأشكال وغيرها . ومن تواجع الواحد : الشبيه ، والمساوي ، والموافق ، والمجانس ، والمشاكل ، والمماثل ، والموهو . فيجب أن نكلم في كل واحد من هذه ومقابلاتها ، وأنها مناسبة للكثرة مثل الغير الشبيه ، وغير المساوي ، وغير المجانس ، وغير المشاكل ، والغير بالجملة ، والخلاف ، والتقابل ، وأصنافها ، والتضاد بالحقيقة ، وماهيته .

ثم بعد ذلك ننقل إلى مبادئ الموجودات فثبت المبدأ الأول وأنه واحد حق في غاية الجلالة ، ونعرف أنه من كم وجه "واحد" ، ومن كم وجه "حق" ، وأنه كيف يعلم كل شيء ، وكيف هو قادر على كل شيء ، وما معنى أنه يعلم وأنه يقدر ، وأنه جواد ، وأنه سلام أي خير محض ، معشوق لذاته ، وهو اللذيذ الحق ، وعنده الجمال الحق ، ونفسخ ما قيل وظن فيه من الآراء المضادة للحق ، ثم نبين كيف نسبته إلى الموجودات عنه ، وما أول الأشياء التي توجد عنه .

ثم كيف ترتب عنه الموجودات مبتدئه من الجواهر الملكية العقلية ، ثم الجواهر الملكية النفسانية ، ثم الجواهر الفلكية السماوية ، ثم هذه العناصر ، ثم المكونات عنها . ثم الإنسان وكيف تعود إليه هذه الأشياء ، وكيف هو مبدأ

(١-٢) وما نسبة الكم المتصل . . . الموجودات : ساقطة من ب (٣) للموجودات :
الموجودات ط (٦) وأنها : ولأنها ب ، ص ، فإنها ط (٧) المساوي : + وغير الموافق
(١٠-١١) في غاية . . . حق : ساقطة من م (١٤) الموجودات عنه : الموجودات م
(١٦) الموجودات : + مرتبة م . (١٧) للفلكية : الملكية م .

لها فاعلى ، وكيف هو مبدأ لها كمالى ، وماذا تكون حال النفس الإنسانية إذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة ، وأى مرتبة تكون مرتبة وجودها . وتدل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ، ووجوب طاعتها ، وأنها واجبة من عند الله ، وعلى الأخلاق والأعمال التى تحتاج إليها النفوس الإنسانية مع الحكمة فى أن يكون لها السعادة الأخروية . ونعرف أصناف السعادات .

فإذا بلغنا هذا المبلغ ختمنا كتابنا هذا ، والله المستعان به على ذلك .

(١) هو : ساقطة من ط (٢) بينها : بينهما ج ، ط (٤) الله : + تعالى ب ، ص (٦) المبلغ : للموضع هامش ص ، م || به : ساقطة من ب || به على ذلك : ساقطة من م .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في الدلالة على الوجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه
تنبيه على الغرض

- فنقول : إن الوجود ، والشيء ، والضروري ، معانيها ترتسم في النفس
ارتسائاً أولياً ، ليس ذلك الأقسام مما يحتاج إلى أن يجلب بأشياء أعرف منها .
فإنه كما أن في باب التصديق مبادئ أولية ، يقع التصديق بها لذاتها ، ويكون
التصديق بغيرها ، بسببها ، وإذا لم يخطر بالبال أو لم يفهم اللفظ الدال عليها ،
لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعرف بها ، وإن لم يكن التعريف الذي يحاول
إخطارها بالبال أو تفهيم ما يدل به عليها من الألفاظ محاولاً لإفادة علم ليس
١٠ في الغريزة ، بل منبهاً على تفهيم ما يريد القائل ويذهب إليه . وربما كان
ذلك بأشياء هي في نفسها أخفى من المراد تعريفه ، لكنها لعل ما وعبرة
ما صارت أعرف . كذلك في التصورات أشياء هي مبادئ للتصور ، وهي
متصورة لذواتها ، وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفاً لمجهول ؛
بل تنبيهاً وإخطاراً بالبال ، بأسم أو بعلامة ، ربما كانت في نفسها أخفى منه ،
١٥ لكنها لعل ما وحال ما تكون أظهر دلالة .

فإذا استعملت تلك العلامة تنبّهت النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال ،
من حيث أنه هو المراد لا غيره ، من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلنة

(٦) ذلك : ساقطة من ط ، طا || إلى : ساقطة من ب ، م (٧) التصديق : التصديقات ط
(١١) منها : منبهاً - || تفهيم : تفهم م (١٤) لذواتها : بذواتها ص || لمجهول :
لمحصول نج (١٥) ربما : رديماً نج || منه : منها ط .

إياه . ولو كان كل تصور يحتاج إلى أن يسبقه تصور قبيله لذهب الأمر في ذلك إلى غير النهاية ، أولدار .

وأولى الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها الأشياء العامة للأشياء كلها ، كالموجود ، والشئ الواحد وغيره . ولهذا ليس يمكن أن يبين شئ منها بيلن لادور فيه ألينة ، أو ببيان شئ أعرف منها . ولذلك من حاول أن يقوم فيها شيئا وقع في اضطراب ، كمن يقول : إن من حقيقة الموجود أن يكون فاعلا أو متفعلا ؛ وهذا إن كان ولا بد فن أقسام الموجود ، والموجود أعرف من الفاعل والمتفعل . وجمهور الناس يتصورون حقيقة الموجود ولا يعرفون ألينة أنه يجب أن يكون فاعلا أو متفعلا ، وأنا إلى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير ، فكيف يكون حال من يروم أن يعترف حال الشئ الظاهر بصفة له ، تحتاج إلى بيان حتى يثبت وجودها له ؟ وكذلك قول من قال : إن الشئ هو الذي يصبح عنه الخبر ، فإن "يصبح" أخفى من "الشئ" و"الخبر" أخفى من "الشئ" ، فكيف يكون هذا تعريفاً للشئ ؟ وإنما تعرف الصحة ويعرف الخبر بعد أن يستعمل في بيان كل واحد منهما أنه "شئ" أو أنه "أمر" أو أنه "ما" ، أو أنه "الذي" ، وجميع ذلك كالمترادفات لاسم الشئ ، فكيف يصبح أن يعرف الشئ تعريفاً حقيقياً بما لم يعرف إلا به ؟ نعم ربما كان في ذلك وأمثاله تنبيه ما . وأما بالحقيقة فإنك إذا قلت إن الشئ هو ما يصبح الخبر عنه ، تكون كأنك قلت : إن الشئ هو الشئ الذي يصبح الخبر عنه ، لأن معنى "ما" و"الذي" و"الشئ" معنى واحد ، فتكون قد أخذت الشئ في حد الشئ .

(٢) في ذلك : ساقطة من ب (٤) يبين : يبين من (٥) منها : منه ط (٦) الموجود : الموجودات م (١٠) حال : ساقطة من م (١٢) والخبر : والخبر م (١٤) الخبر : الخبر م (١٥) ذلك : هذه ط .

على أنا لا ننكر أن يقع بهذا أو ما يشبهه ، مع فساد مأخذه ، تنبيه بوجه ما على الشيء ، ونقول : إن معنى الوجود ومعنى الشيء متصوران في الأنفس ، وهما معنيان . فالموجود والمثبت والمحصل أسماء مترادفة على معنى واحد ، ولا تشك في أن معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب .

- والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها ، فإن لكل أمر حقيقة هو بها ما هو ، فالمثلث حقيقة أنه مثلث ، واللبياض حقيقة أنه يياض ، وذلك هو الذي ربما سميناه الوجود الخاص ، ولم نرد به معنى الوجود الإثباتي . فإن لفظ الوجود يدل به أيضا على معاني كثيرة ، منها الحقيقة التي عليها الشيء ، فكأنه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء .
- ونرجع فنقول : إنه من البين أن لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته ، ومعلوم أن حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الإثبات ، وذلك لأنك إذا قلت : حقيقة كذا موجودة إما في الأعيان ، أو في الأنفس ، أو مطلقا يعمها جميعا ، كان لهذا معنى محصل مفهوم . ولو قلت : إن حقيقة كذا ، حقيقة كذا ، أو أن حقيقة كذا حقيقة ، لكان حشوا من الكلام غير مفيد . ولو قلت : إن حقيقة كذا شيء ، لكان أيضا قولاً غير مفيد ما يجهل ؛ وأقل إفادة منه أن تقول : إن الحقيقة شيء ، إلا أن يعنى بالشيء ، الموجود ؛ كأنك قلت : إن حقيقة كذا حقيقة موجودة . وأما إذا قلت : حقيقة شيء ما ، وحقيقة بـ شيء آخر ، فلأما صح هذا وأفاد . لأنك تضر في نفسك أنه شيء آخر مخصوص بخالف

(١) يقع . . . مع : ساقطة من م || يشبهه : يشبه ط ، م (٣) فالموجود : والموجود ب

(١٢) الأقس : النفس ب (١٣) يسمها : يسمها ب ، ج ، ص ، ط (١٧) ما : ساقطة

من ج (١٨) صح : يصح ص ، ط || وأفاد : فأفاد م .

لذلك الشيء الآخر، كما لو قلت : إن حقيقة آ وحقيقة ب حقيقة أخرى. ولولا هذا الإضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفد ، فالشيء يراد به هذا الملقى .

ولا يفارق لزوم معنى الوجود إياه ألبتة ، بل معنى الوجود يلزمه دائما، لأنه يكون إما موجودا في الأعيان ، أو موجودا في الوهم والعقل ، فإن لم يكن كذا لم يكن شيئا .

وأن ما يقال: إن الشيء هو الذي يخبر عنه ، حق؛ ثم الذي يقال ، مع هذا، إن الشيء قد يكون معدوما على الإطلاق ، أمر يجب أن ينظر فيه . فإن عني بالمعدوم المعدوم في الأعيان ، جاز أن يكون كذلك ، فيجوز أن يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الأشياء الخارجة . وإن عني غير ذلك كان باطلا ، ولم يكن عنه خبر ألبتة ، ولا كان معلوماً إلا على أنه متصور في النفس فقط .
فأما أن يكون متصوراً في النفس صورة تشير إلى شيء خارج فكلّا .

أما الخبر ، فلأن الخبر يكون دائماً عن شيء متحقق في الذهن . والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالإيجاب ، وإذا أخبر عنه بالسلب أيضا فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن . لأن قولنا : " هو " ، يتضمن إشارة ، والإشارة إلى المعدوم — الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن — محال . فكيف يوجب دلي المعدوم شيء ؟

ومعنى قولنا : إن المعدوم " كذا " ، معناه أن وصف " كذا " حاصل للمعدوم ، ولا فرق بين الحاصل والموجود . فنكون كأننا قلنا : إن هذا الوصف

(٩) الأشياء : الأعيان ط (١٢) أما : وأما ص (١٤) هو : صافطة من ط
(١٥) فكيف : وكيف ب، م .

- وجود للمعدوم . بل تقول : إنه لا يخلو أن ما يوصف به المعدوم ويحمل عليه
إما أن يكون موجوداً وحاصلاً للمعدوم أو لا يكون موجوداً حاصلاً له ،
إن كان موجوداً وحاصلاً للمعدوم ، فلا يخلو إما أن يكون في نفسه موجوداً
أو معدوماً ، فإن كان موجوداً فيكون للمعدوم صفة موجودة ، وإذا كانت
الصفة موجودة ، فالموصوف بها موجود لا محالة ، فالمعدوم موجود ، وهذا
محال ، وإن كانت الصفة معدومة ، فكيف يكون المعدوم في نفسه موجوداً
لشيء ؟ فإن ما لا يكون موجوداً في نفسه ، يستحيل أن يكون موجوداً للشيء .
نعم قد يكون الشيء موجوداً في نفسه ولا يكون موجوداً لشيء آخر ،
نأما إن لم تكن الصفة موجودة للمعدوم فهي تقي الصفة عن المعدوم ، فإنه
إن لم يكن هذا هو النقي للصفة عن المعدوم ، فإذا نفينا الصفة عن المعدوم ،
كان مقابل هذا ، فكان وجود الصفة له ، وهذا كله باطل .

- وإنما تقول : إن لنا علماً بالمعدوم ، فلا ن المعنى إذا تحصل في النفس فقط
ولم يُشرفه إلى خارج ، كان المعلوم نفس ما في النفس فقط ، والتصديق الواقع
بين المتصور من جزئيه هو أنه جائز في طباع هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة
إلى خارج ، وأما في هذا الوقت فلا نسبة له ، فلا معلوم غيره .

وعند القوم الذين يرون هذا الرأي ، أن في جملة ما يُخبر عنه ويعلم أموراً
لا شئبة لها في العدم ، ومن شاء أن يقف على ذلك فليرجع إلى ما هذوا به
من أقاويلهم التي لا تستحق فضل الاشتغال بها .

(١) لا يخلو أن : لا يخلو ب ، ج ، ص ، م (٦) المعلوم : للمعدوم ط (٧) يستحيل :
يستحيل ج (٩) لم تكن : لا تكون م || فهي : فهو ج ، م (١٠) للصفة عن : ساقطة
من ط ، طا (١١) كن : وكان ط (١٣) يشرف : يشرف م || خارج : الخارج ج ،
س ، ط (١٤) طباع : طباع ج ، ص ، ط ، م (١٥) وأما في هذا : وفي ب ، ج ، ص ، م .

وإنما وقع أولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بأن الإخبار إنما يكون من معانٍ لها وجود في النفس ، وإن كانت معلومة في الأعيان ، ويكون معنى الإخبار عنها أن لها نسبة ما إلى الأعيان . مثلا إن قلت : إن القيامة "تكون" ، فهيمت القيامة وفهمت "تكون" ، وحملت "تكون" التي في النفس ، على القيامة التي في النفس ، بأن هذا المعنى إنما يصح في معنى آخر معقول أيضا ، وهو معقول في وقت مستقبل ، أن يوصف بمعنى ثالث معقول ، وهو معقول الوجود . وعلى هذا القياس الأمر في الماضي . فبين أن الخبر عنه لا بد من أن يكون موجوداً وجوداً ما في النفس . والإخبار في الحقيقة هو عن الموجود في النفس ، وبالعرض عن الموجود في الخارج . وقد فهمت الآن أن الشيء بماذا يخالف المفهوم للوجود والحاصل ، وأنهما مع ذلك متلازمان .

وعلى أنه قد بلغت أن قوماً يقولون : إن الحاصل يكون حاصلًا ، وليس بموجود ، وقد تكون صفة الشيء ليس شيئًا لا موجودا ولا معدوما ، وأن "الذي" و "ما" يدلان على غير ما يدل عليه الشيء . فهؤلاء ليسوا من جملة المميزين . وإذا أخذوا بالتمييز بين هذه الألفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا .

فنقول الآن : إنه وإن لم يكن الموجود ، كما علمت ، جنساً ، ولا مقولاً بالتساوي على ما تحته ، فإنه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير . وأول ما يكون ، يكون للساهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده . وإذا هو معنى واحد

(٢) معنى : مع م (٤) في : ساقطة من ب (٤ - ٥) على . . . النفس : ساقطة من م (٥) في (الأول) : ساقطة من ب || إنما : ساقطة من م (٦) في : ساقطة من م (٨) هو : وهو ط (٩) الموجود في الخارج : الموجود الخارج م || بماذا : ماذا م (١٣) يدلان : تدل م (١٤) وإذا : فإذا ط (١٥) الموجود : الوجود ط || جنسا : حسياط (١٦) وأول : فأول ج ، ط (١٧) الجوهر : الجوهر ط .

على النحو الذى أومأنا إليه فتلحقه عوارض تخصه ، كما قد بينا قبل . فذلك يكون له علم واحد يتكفل به . كما أن لجميع ما هو صهى علما واحدا .

- وقد يفسر علينا أن نعرف حال الواجب والممكن والممتنع بالتعريف المحقق أيضا ؛ بل بوجه العلامة . وجميع ما قيل في تعريف هذه مما بلغك عن الأولين قد يكاد يقتضى دورا . وذلك لأنهم ، على ما مر لك في فنون المنطق ، إذا أرادوا أن يحدوا الممكن ، أخذوا في حده إما الضرورى وإما المحال ولا وجه غير ذلك . وإذا أرادوا أن يحدوا الضرورى ، أخذوا في حده إما الممكن وإما المحال . وإذا أرادوا أن يحدوا المحال أخذوا في حده إما الضرورى وإما الممكن . مثلا إذا حدوا الممكن قالوا مرة ، إنه غير الضرورى أو أنه المعدوم ، في الحال الذى ليس وجوده ، في أى وقت فُرض من المستقبل ، بمحال . ثم إذا احتاجوا إلى أن يحدوا الضرورى قالوا : إما أنه الذى لا يمكن أن يفرض معدوما ، أو أنه الذى إذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا . فقد أخذوا الممكن تارة في حده ، والمحال أخرى . وأما الممكن فقد كانوا أخذوا ، قبل ، في حده إما الضرورى وإما المحال . ثم المحال ، إذا أرادوا أن يحدوه ، أخذوا في حده إما الضرورى بأن يقولوا : إن المحال هو ضرورى العدم ؛ وإما الممكن بأن يقولوا : إنه الذى لا يمكن أن يوجد ؛ أو لفظاً آخر يذهب مذهب هذين .

وكذلك ما يقال من أن الممتنع هو الذى لا يمكن أن يكون ، أو هو الذى يجب أن لا يكون . والواجب هو الذى هو ممتنع ومحال أن لا يكون ، أو ليس

(١) فذلك : ولذلك ص ، ط (٤) تعريف : ساقطة من م || عن : من ج ، ط (٦) ولا وجه : لا وجه م (٧) وإذا : فإذا ج ، ص ، ط (٨) وإذا : فإذا ص || يحدوا : يحدروا ط (٩) حدوا : أخذوا ج ، ص ، ط (١٠) فرض : فرضت ب || ثم إذا : ثم إن ب ، ج ، م (١٢) ما هو عليه : ما عليه ج (١٣) وأما : أمام . (١٧) أو هو : وهو م (١٨) أو ليس : وليس ب ، ج ، م .

بممكن أن لا يكون . والممكن هو الذى ليس بمتنع أن يكون أولا يكون ،
أو الذى ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون . وهذا كله كما نراه دور ظاهري .
وأما كشف الحال فى ذلك فقد مترك فى أنولوطيقا .

على أن أولى هذه الثلاثة فى أن يتصور أولا ، هو الواجب . وذلك لأن
الواجب يدل على تأكيد الوجود ، والوجود أعرف من العدم ، لأن الوجود
يعرف بذاته ، والعدم يعرف ، بوجه ما من الوجوه ، بالوجود . ومن تفهيمنا
هذه الأشياء يتضح لك بطلان قول من يقول : إن المعلوم يعاد لأنه أول شيء
مخبر عنه بالوجود . وذلك أن المعلوم إذا أعيد يجب أن يكون بينه وبين ما هو
مثله ، لو وجد بدله ، فرق . فإن كان مثله إنما ليس هو لأنه ليس الذى كان
عدم ، وفى حال العدم كان هذا غير ذلك ، فقد صار المعلوم موجودا على النحو
الذى أومأنا إليه فيما سلف آنفا .

وعلى أن المعلوم إذا أعيد احتيج أن تعاد جميع الخواص التى كان بها
هو ما هو . ومن خواصه وقته ، وإذا أعيد وقته كان المعلوم غير معاد ،
لأن المعاد هو الذى يوجد فى وقت ثان . فإن كان المعلوم تجوز إعادته وإعادة
جملة المعلومات التى كانت معه ، والوقت إما شيء له حقيقة وجود قد عدم ،
أو موافقة موجود لعرض من الأعراض ، على ما عرف من مذاهبهم ، جاز
أن يعود الوقت والأحوال ، فلا يكون وقت ووقت ، فلا يكون عود .
على أن العقل يدفع هذا دفعا لا يحتاج فيه إلى بيان ، وكل ما يقال فيه فهو خروج
عن طريق التعليم .

(١) يمكن : يمكن ج || ليس : لا ط || بمتنع : بمتنع م (٢) وهذا : وهذه ط
(٣) قد مر : قد مر م (٤) من الوجوه : ساقطة من ب ، ص ، م || تفهيمنا : تفهيمنا
ب ، ص ، ط (٥) عدم : وعدم ط (٦) احتيج : + إلى ط || جميع :
الجميع ج ، يجمع طا (٧) ولماذا : فإذا ج ، م (٨) قد : قد ب ، وقد ب ، ص
(٩) ما عرف : ما عرفت ص .

[الفصل السادس]

(و) فصل

- في ابتداء القول في الواجب الوجود ، والممكن الوجود ، وأن
الواجب الوجود لا علة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن
الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود ، ولا متعلق بغيره فيه .

- ونعود إلى ما كنا فيه فنقول : إن لكل واحد من الواجب الوجود، والممكن
الوجود ، خواص . فنقول : إن الأمور التي تدخل في الوجود تحتل في العقل
الاتقسام إلى قسمين ، فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده ، وظاهر
أنه لا يمتنع أيضا وجوده ، وإلا لم يدخل في الوجود ، وهذا الشيء هو في حيز
الإمكان ، ويكون منها ما إذا اعتبر بذاته وجب وجوده .

- فنقول : إن الواجب الوجود بذاته لا علة له ، وإن الممكن الوجود بذاته له علة ،
وإن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وإن الواجب
الوجود لا يمكن أن يكون وجوده مكافئا لوجود آخر ، فيكون كل واحد منهما
مساويا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان . وأن الواجب الوجود لا يجوز
أن يمتنع وجوده عن كثرة ألبته . وأن الواجب الوجود لا يجوز أن تكون
الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه ، حتى يلزم من تصحيحنا ذلك
أن يكون واجب الوجود غير مضاف ، ولا متغير ، ولا متكرر ، ولا مشارك
في وجوده الذي يخصه .

(٣) الواجب : واجب م (٥) مكافئ : مكافئ، ج، د، ص، ط || بغيره : لغيره ص، م
(٨) وظاهر : ظاهر ج (١١) الوجود : ساقطة من ج (١٦) من الوجوه :
ساقطة من ب، م .

أما أن الواجب الوجود لا علة له ، فظاهر . لأنه إن كان لواجب الوجود
 علة في وجوده ، كان وجوده بها . وكل ما وجوده بشيء ، فإذا اعتبر بذاته
 دون غيره لم يجب له وجود ، وكل ما إذا اعتبر بذاته دون غيره ، ولم يجب له
 وجود ، فليس واجب الوجود بذاته . فبين أنه إن كان لواجب الوجود بذاته
 علة لم يكن واجب الوجود بذاته . فقد ظهر أن الواجب الوجود لا علة له .
 وظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يكون شيء واجب الوجود بذاته ، وواجب
 الوجود بغيره ، لأنه إن كان يجب وجوده بغيره ، فلا يجوز أن يوجد دون غيره ،
 وكلا لا يجوز أن يوجد دون غيره ، فيستحيل وجوده واجبا بذاته . ولو وجب
 بذاته ، لحصل . ولا تأثير لإيجاب الغير في وجوده الذي يؤثر غيره في وجوده
 فلا يكون واجبا وجوده في ذاته .

وأیضا أن كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته ، فوجوده وعدمه كلاهما.
 بعلة ، لأنه إذا وجد فقد حصل له الوجود متميزاً من العدم ، وإذا عدم حصل
 له العدم متميزاً من الوجود . فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من الأمرين
 يحصل له عن غيره أولا عن غيره ، فإن كان عن غيره فالغير هو العلة ؛
 وإن كان لا يحصل عن غيره ، ومن البين أن كل ما لم يوجد ثم وجد فقد
 تخصص بأمر جائز غيره .

وكذلك في العدم ، وذلك لأن هذا التخصيص إما أن تكفي فيه ماهية الأمر
 أولا تكفي فيه ماهية ، فإن كانت ماهيته تكفي لأي الأمرين كان ، حتى يكون

(١) لأنه : أنه ب || كان : كانت ج ، ص ، ط (٣) دون غيره : دونه ج ،
 ص ، ط ، م . (٤) بين : فبين ج ، ص ، ط || إن : لو ص ، ط || بذاته :
 + في ذاته نج ، ج ، ص ، م (٥) الواجب : واجب ج ، ص ، م (٨) وكلا ... غيره :
 ماقعة من ب ، م (١١) فوجوده : ووجوده ج ، ص ، ط (١٢) وإذا : فإذا ط
 (١٤) فالغير : والغيرم (١٧) التخصيص : التخصيص م (١٨) ماهية : ماهيته م ||
 كانت : كان ص || ماهيته تكفي : يكفي ماهية ص ، ط .

حاصلاً ، فيكون ذلك الأمر واجب الماهية لذاته ، وقد فرض غير واجب ، هذا خلف . وإن كان لا يكفي فيه وجود ماهيته ، بل أمر يضاف إليه وجود ذاته ، فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو ملته ، فله علة . وبالجملة فلأنما يصير أحد الأمرين واجبا له ، لا لذاته ، بل لعلة .

- أما المعنى الوجودي فبعلة ، هي علة وجودية . وأما المعنى العدمي فبعلة ، هي عدم العلة للمعنى الوجودي ، وعلى ما علمت . فنقول : إنه يجب أن يصير واجبا بالعلة ، وبالقياس إليها . فإنه إن لم يكن واجبا ، كان عند وجود العلة وبالقياس إليها ممكناً أيضاً ، فكان يجوز أن يوجد وأن لا يوجد غير متخصص بأحد الأمرين ، وهذا محتاج من رأس إلى وجود شيء ثالث يتعين له به الوجود من العدم ، أو العدم عن الوجود عند وجود العلة ، فيكون ذلك علة أخرى ، ويمتد الكلام إلى غير النهاية . وإذا تمادى إلى غير النهاية لم يكن ، مع ذلك ، قد تخصص له وجوده ، فلا يكون قد حصل له وجود ، وهذا محال . لأنه ذاهب إلى غير النهاية في العلة فقط ، فإن هذا في هذا الموضع بعد مشكوك في إحالته ، بل لأنه لم يوجد بعد ما به يتخصص وقد فرض موجوداً . فقد صح أن كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس إلى علة .

ونقول : ولا يجوز أن يكون واجب الوجود مكافئاً لواجب وجود آخر ، حتى يكون هذا موجوداً مع ذلك ، وذلك موجوداً مع هذا ، وليس أحدهما

(٥) علة : + جملة ط (٩) له : ساقطة من ط (١١) لم يكن : لا يكون ج ، م ؛ فلا يكون ط (١٢) تخصص : تعين || وجوده : وجودهم || قد : ساقطة من ص ، م (١٣) فقط : ساقطة من ط . (١٤) مشكوك : شكوك ج (١٥) لا : فلا ط (١٧) ونقول : فنقول ج ، ص ، ط ، م .

علة للآخر، بل هما متكافئان في أمر لزوم الوجود . لأنه لا يخلو إذا اعتبر ذات أحدهما بذاته دون الآخر ، إما أن يكون واجبا بذاته أو لا يكون واجبا بذاته ، فإن كان واجبا بذاته فلا يخلو إما أن يكون له وجوب أيضا باعتباره مع الثاني ، فيكون الشيء واجب الوجوب بذاته ، وواجب الوجود لأجل غيره ، وهذا محال ، كما قد مضى . وإما أن لا يكون له وجوب بالآخر ، فلا يجب أن يتبع وجوده وجود الآخر ، ويلزمه أن لا يكون لوجوده علاقة بالآخر ، حتى يكون إنما يوجد إذا وجد الآخر هذا . وأما إن لم يكن واجبا بذاته ، فيجب أن يكون باعتباره ذاته ممكن الوجود ، وباعتبار الآخر واجب الوجود . فلا يخلو حينئذ إما أن يكون الآخر كذلك أو لا يكون ، فإن كان الآخر كذلك فلا يخلو حينئذ إما أن يكون وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك في حد إمكان الوجود ، أو في حد وجوب الوجود . فإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك هو في حد وجوب الوجود ، وليس من نفسه ، أو من ثالث سابق ، كما قلناه في وجه سلف ، بل من الذي يكون منه ، كان وجوب وجود هذا شرطاً فيه وجوب وجود ما يحصل به وجوب وجوده ، بـمـدية بالذات فلا يحصل له وجوب وجود ألبته . وإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك في حد الإمكان ، فيكون وجوب وجود هذا من ذات ذلك وهو في حد الإمكان ، ويكون ذات ذلك في حد الإمكان مفيداً لهذا وجوب الوجود ، وليس له حد الإمكان مستفاداً من هذا ، بل الوجوب .

(١) علة : ملته ط ، ط (٢) دون ... بذاته : ساقطة من م || أولاً يكون : ولا يكون ط .
 (٧) لم يكن : لا يكون ب ، ج ، م (٨) الآخر : الثاني م (٩) حينئذ : ساقطة من ب ، ص ، م
 || الآخر : الثاني م (١٠) لهذا : هذا ج ، ط (١١) وذلك : + هو ط (١٢) وذلك
 هو : وهو ذلك ص (١٣) قلناه : قلنا ص ، م (١٤) وجود : الوجود م (١٧) وهو :
 ساقطة من ط || ويكون : يكون ب ، فيكون ج ، ص || ويكون ... الإمكان : ساقطة من ط .

فتكون العلة لهذا إمكان وجود ذلك ، وإمكان وجود ذلك ليس علة هذا ،
فيكونان غير متكافئين ، أعني ما هو علة بالذات ومعلول بالذات .

- ثم يعرض شيء آخر وهو ، أنه إذا كان إمكان وجود ذلك هو علة إيجاب
وجود هذا ، لم يتلق وجود هذا بوجوبه ، بل بإمكانه . فوجب أن يجوز
وجوده مع عدمه وقد فرضا متكافئين ، هذا خلف فإذا لم يكن أن يكونا
متكافئى الوجود ، في حال ما ، لا يتعلقان بعلة خارجية ، بل يجب أن يكون
أحدهما هو الأول بالذات ، أو يكون هناك سبب خارج آخر يوجبهما جميعا
بإيجاب العلاقة التى بينهما أو يوجب العلاقة بإيجابهما . والمضافان ليس
أحدهما واجبا بالآخر ، بل مع الآخر ، والموجب لهما العلة التى جمعتهما ،
وأيا المادتين أو الموضوعان أو الموصوفان بهما . وإس يكفى وجود
المادتين أو الموضوعين لهما وحدهما ، بل وجود ثالث يجمع بينهما . وذلك
لأنه لا يخلو إما أن يكون وجود كل واحد من الأمرين وحقيقته هو أن يكون
مع الآخر ، فوجوده بذاته يكون غير واجب ، فيصير ممكناً ، فيصير معلولاً ،
ويكون كما قلنا ليس علة مكافئة فى الوجود ، فتكون إذن علة أمراً آخر ، فلا
يكون هو والآخر علة للعلاقة التى بينهما ، بل ذلك الآخر . وأما أن لا يكون ،
فتكون المية طارئة على وجوده الخاص لاحقة له . وأيضاً فإن الوجود الذى
ينحصه لا يكون عن مكافيه من حيث هو مكافيه ، بل عن علة متقدمة إن كان
معلولاً . فحينئذ إما أن يكون وجوده ذلك عن صاحبه ، لا من حيث يكافيه ،

(١) علة : علة ص (٤) بإمكانه : وجوده إمكانه ج ، ط (٥) فرضا : فرضنا ج ،
ص ، ط (٦) متكافئى الوجود : متكافئين فى الوجود ط || بعلة : بعلة ط (٧) خارج
آخر : خارج ب ، آخر ط (٩) جمعتما : جمعتما ط ، طا (١٠) أو : ماقطة من ص ، م
(١١) وحدهما : أو أحدهما م (١٢) فيصير ممكناً : فيكون ممكناً ج (١٦) وجوده : وجود
ص ، م (١٨) يكافيه : مكافيه ص .

بل من حيث وجود صاحبه الذي يخصه ، فلا يكونان متكافئين ، بل علة ومعلولا . ويكون صاحبه أيضا علة للعلاقة الوهمية بينهما كالأب والابن . وإما أن يكونا متكافئين من جملة ما يكون الأمران ليس أحدهما علة للآخر ، وتكون العلاقة لازمة لوجودهما ، فتكون العلة الأولى للعلاقة هي أمر خارج موجد لذاتيهما على ما علمت ، والعلاقة عرضية ، فيكون لا تكافؤ هناك ٥ إلا بالعرض المبين أو اللازم . وهذا غير ما نحن فيه ، ويكون للذي بالعرض علة لا محالة ، فيكونان من حيث التكافؤ معلولين .

(٢) للعلاقة : العلاقة ب (٥) موجد : موجود نج (٦) اللازم : لازم م ||
الذي : الذي ب ، طا .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في أن واجب الوجود واحد

- ونقول أيضا : إن واجب الوجود يجب أن يكون ذاتا واحدة . وإلا فيمكن
 كثرة ويكون كل واحد منها واجب الوجود ، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد
 منها في المعنى الذي هو حقيقته ، لا يخالف الآخر ألبتة أو يخالفه . فإن كان
 لا يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ، ويخالفه بأنه ليس هو ، وهذا
 خلاف لا محالة ، فيخالفه في غير المعنى . وذلك لأن المعنى الذي هو فيهما غير
 مختلف ، وقد قارنه شيء به صار هذا أو في هذا ، أو قارنه نفس أنه هذا
 أو في هذا ، ولم يقارنه هذا المقارن في الآخر ، بل ما به صار ذاك ذاك ،
 أو نفس أن ذاك ذاك ، وهذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى ، وبينهما به
 مبانة .

فإذن كل واحد منهما يباين الآخر به ، وليس يخالفه في نفس المعنى ،
 فيخالفه في غير المعنى .

- والأشياء التي هي غير المعنى وتقارن المعنى هي الأعراض واللاواحق الغير
 الذاتية . وهذه اللاواحق فلما أن تعرض لوجود الشيء بما هو ذلك الوجود

(٣) واجب : الواجب ج ، ص ، ط (٥) كثرة : كثرة ص ، م || ويكون :
 فيكون ج ، ص ، ط ، م (٩) به : ساقطة من ج ، ط (١٠) أوفى : فيم || ولم :
 أولم ط || ذاك ذاك : ذلك ذلك ج (١١) ذاك ذاك : ذلك ذلك ج | به : ساقطة من م
 (١٣) نفس : ساقطة من ص ؛ + أصل ج ، ص ، ط (١٤) فيخالفه ... المعنى :
 ساقطة من م (١٥) والأشياء : فالأشياء ج ؛ بل تقول الأشياء ط (١٦) لوجود :
 لحقيقة ص ، ط || هو : + تلك الحقيقة أولوجوده بما هو ص ، ط .

فيجب أن يتفق الكل فيه وقد فرض أنها مختلفة فيه ، وهذا خالف . وإما أن تعرض له عن أسباب خارجة لا عن نفس ماهيته ، فيكون لولا تلك الالة لم تعرض ، فيكون لولا تلك الالة لم يختلف ، فيكون لولا تلك الالة لكانت الذوات واحدة أو لم تكن ، فيكون لولا تلك الالة ليس هذا بانفراده واجب الوجود، وذلك بانفراد ، واجب الوجود لا من حيث الوجود ، بل من حيث الأعراض ، فيكون وجوب وجود كل واحد منهما انحصار به ، المنفرد له ، مستفاداً من غيره . وقد قيل إن كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته ، بل هو في حد ذاته ممكن الوجود، فتكون كل واحدة من هذه، مع أنها واجبة الوجود بذاتها ، ممكنة الوجود في حد ذاتها وهذا محال .

ولنفرض الآن أنه يخالفه في معنى أصلي ، بيد ما يوافق في المعنى ، فلا يخلو ذلك المعنى إما أن يكون شرطاً في وجوب الوجود ، أو لا يكون . فإن كان شرطاً في وجوب الوجود ، فظاهر أنه يجب أن يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود ، وإن لم يكن شرطاً في وجوب الوجود ، فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود ، وهو داخل عليه ، عارض ، مضاف إليه ، بيد ما تم ذلك وجوب وجود ، وقد منعنا هذا وبيننا فساده . فلاذن لا يجوز أن يخالفه في المعنى .

(١) فيه : فيها طا || أنها : أنهما ج || وهذا : فهذا ؛ هذا م (٣) لكانت : كانت ج ، ص ، م ، ؛ لكان ط . (٥ - ٦) وذلك ... الأعراض : ساقطة من ب (٥) لا من حيث الوجود : ساقطة من ج ، ص ، م . (٦) منها : منها ط . (٨) واحدة : واحد ط (٩) بذاتها : بذواتها م . || حد ذاتها : حدود ذواتها ص ؛ حد ذواتها م || وهذا : وهو ط . || محال : هذا ط . (١١) ذلك : لذلك ص .

بل يجب أن نزيد لهذا بياناً من وجه آخر وهو : أن انقسام معنى وجوب الوجود في الكثرة لا يخلو من وجهين : إما أن يكون على سبيل انقسامه بالفصول وإما على سبيل انقسامه بالموارض . ثم من المعلوم أن الفصول لا تدخل في حد ما يقام مقام الجنس . فهي لا تفيد الجنس حقيقته ، وإنما تفيد انقواء بالفعل ، وذلك كالناطق ، فإن الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية ، بل يفيد انقواء بالفعل ذاتاً موجودة خاصة .

فيجب أيضاً أن تكون فصول وجوب الوجود ، إن صححت ، بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود ، بل يفيد الوجود بالفعل . وهذا محال من وجهين : أحدهما ، أنه ليس حقيقة وجوب الوجود إلا نفس تأكيد الوجود ، لا حقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكيد الوجود ، والوجود لازم لها ، أو داخل عليها ، كما علمت . فإذا إنفاذ الوجود لوجوب الوجود ، هي إفادة شرط من حقيقته ضرورة ، وقد منع جواز هذا ما بين الجنس والفصل . والوجه الثاني ، أنه يلزم أن تكون حقيقة وجوب الوجود متعلقة في أن تحصل بالفعل بموجب له ، فيكون المعنى الذي به يكون الشيء واجب الوجود يجب وجوده بغيره ، وإنما كلامنا في وجوب الوجود بالذات ، فيكون الشيء الواجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره ، وقد أبطلنا هذا .

فقد ظهر أن انقسام وجوب الوجود إلى تلك الأمور ، لا يكون انقسام المعنى الجنسي إلى الفصول . فتبين أن المعنى الذي يقتضي وجوب الوجود لا يجوز

(٣) وإما : أو ط (٤) حقيقته : حقيقة ب ، ج ، ط ، م || بالفعل : ذاتاً موجودة ط

(١٣) أنه : ساقطة من ط (١٤) له : لها ب (١٥) بغيره : لغيره ط

(١٨) إلى الفصول : بالفصول ص || فتبين : فين م .

أن يكون معنى جنسياً يتقسم بفصول أو أعراض ، فبقى أن يكون معنى نوعياً .
 فنقول : ولا يجوز أن تكون نوعيته محولة على كثيرين ، لأن أشخاص النوع
 الواحد ، كما بينا ، إذا لم تختلف في المعنى الذاتى ، وجب أن تكون إنما تختلف
 بالعوارض ، وقد منعنا إمكان هذا في وجوب الوجود ، وقد يمكن أن نبين
 هذا بنوع من الاختصار ، ويكون الغرض راجعاً إلى ما أردناه .

فنقول : إن وجوب الوجود إذا كان صفة للشيء وموجوداً له ، فما أن يكون
 واجباً في هذه الصفة ، أى في وجوب الوجود ، أن تكون عين تلك الصفة
 موجودة لهذا الموصوف ، فيمتنع الواحد منها أن يوجد وجوداً لا يكون صفةً
 له ، فيمتنع أن يوجد لغيره ، فيجب أن يوجد له وحده ، وإما أن يكون
 وجودها له ممكناً غير واجب . فيجوز أن يكون هذا الشيء غير واجب الوجود
 بذاته وهو واجب الوجود بذاته ، هذا خلف . فوجوب الوجود لا يكون
 إلا لواحد فقط .

فإن قال قائل : إن وجوده لهذا ، لا يمنع وجوده صفة للآخر فكونه صفةً
 للآخر لا يبطل وجوب كونه صفةً له . فنقول : كلامنا في تعيين وجوب الوجود
 صفة له ، من حيث هو له ، من حيث لا يلتفت فيه إلى الآخر ، فذلك ليس
 صفة للآخر بعينه ، بل مثلها الواجب فيها ما يجب في تلك بعينها . وبعبارة أخرى
 نقول : إن كون الواحد منها واجب الوجود ، وكونه هو بعينه ، إما أن يكون
 واحداً ، فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو هو بعينه وليس غيره . وإن كان

(٢) فنقول : قلنا ط || نوعيته : نوعيه ط (٣) إنما تختلف : إنما اختلفت ب ، إنما
 اختلف ج ، م (٤) فنين : فنين م (٥) بنوع : نحوم (٧) أى ... الوجود :
 ساقطة من م || تلك : هذه م (٨) موجودة : الموجودة ج ، ط (١٣) فكونه : وكونه ط
 (١٤) لا يبطل : ليس يبطل ب (١٧) كون : كان ط (١٨) فهو هو : فهو هو .

كونه واجب الوجود ، غير كونه هو بعينه ، فقارئة واجب الوجود لأنه هو بعينه ، إما أن يكون أمراً لذاته ، أو لعلِّ وسبب موجب غيره . فإن كان لذاته ، ولأنه واجب الوجود ، فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا بعينه ؛ وإن كان لعلِّ وسبب موجب غيره ، فلكونه هذا بعينه سببٌ ، فإلخصوصية وجوده المنفرد سبب ، فهو معلول .

٥

فإذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كأنواع تحت جنس ، وواحد بالعدد ليس كأشخاص تحت نوع ، بل معنى شرح اسمه له فقط ، ووجوده غير مشترك فيه . وستزيد هذا إيضاحاً في موضع آخر . فهذه الخواص التي يختص بها واجب الوجود .

- ١٠ وأما الممكن الوجود ، فقد تبين من ذلك خاصيته وهو أنه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجوداً . وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائماً ، باعتبار ذاته ، ممكن الوجود ، لكنه ربما عرض أن يجب وجوده بغيره ، وذلك إما أن يعرض له دائماً ، وإما أن يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائماً ، بل في وقت دون وقت . فهذا يجب أن يكون له مادة تتقدم وجوده بالزمان ، كما سنوضحه .

١٥

والذي يجب وجوده بغيره دائماً ، فهو أيضاً غير بسيط الحقيقة . لأن الذي له باعتبار ذاته ، غير الذي له من غيره ، وهو حاصل الهوية منهما جميعاً في الوجود ، فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تعزى عن ملابسة ما بالقوة والإمكان باعتبار نفسه ، وهو الفرد ، وغيره زوج تركيبى .

(٢) وسبب : أو سبب م . (٨) موضع : مواضع ب . (١٠) خاصيته : خاصته ب ، ط . (١٦) بغيره : لغيره ص ، ط .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل ،

في المقدمات الحقّة

٥ أما الحق فيفهم منه الوجود في الأعيان مطلقاً ، ويفهم منه الوجود الدائم ، ويفهم منه حال القول أو العقد الذي يدل على حال الشيء في الخارج إذا كان مطابقاً له ، فنقول : هذا قول حق ، وهذا اعتقاد حق . فيكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائماً ، والممكن الوجود حق بغيره ، باطل في نفسه . فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل في نفسه .

١٠ وأما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق ، إلا أنه صادق فيما أحسب باعتبار نسبه إلى الأمر ، وحق باعتبار نسبة الأمر إليه .

وأحق الأقاويل أن يكون حقاً ما كان صدقه دائماً ، وأحق ذلك ما كان صدقه أولياً ليس لعله .

١٥ وأول كل الأقاويل الصادقة الذي ينتهي إليه كل شيء في التحليل ، حتى أنه يكون مقولاً بالقوة أو بالفعل في كل شيء يُبين أو يتبين به ، كما بيناه في كتاب البرهان ، هو أنه : لا واسطة بين الإيجاب والسلب . وهذه الخاصة ليست من عوارض شيء إلا من عوارض الوجود بما هو موجود ، لعمومه في كل موجود .

(٣) الأقاويل : الأوائل م - (٧) الواجب : واجب ج ، ص - (١٥) بين : يتبين م ||
بيناه : بيانه م .

والسوفسطائي إذا أنكر هذا ، فليس ينكره إلا بلسانه معانداً ، أو يكون قد عرض له شبهة في أشياء فسد عليه عنده فيما طرفاً التقيض لغلط جرى عليه مثلاً ، لأنه لا يكون حصل له حال التناقض وشرائطه . ثم إن تبكيت السوفسطائي ، وتنبيه المتحير أبداً ، إنما هو في كل حال على الفيلسوف ، ويكون لا محالة بضرب من المحاورة . ولا شك أن تلك المحاورة تكون ضرباً من القياس الذي يلزم مقتضاه ، إلا أنه لا يكون في نفسه قياساً يلزم مقتضاه ، ولكن يكون قياساً بالقياس .

وذلك لأن القياس الذي يلزم مقتضاه على وجهين : قياس في نفسه ، وهو الذي تكون مقدماته صادقة في أنفسها ، وأعرف عند العقلاء من النتيجة ، ويكون تأليفه تأليفاً متبعاً ، وقياس كذلك بالقياس ، وهو أن تكون حال المقدمات كذلك عند المحاور حتى يسلم الشيء وإن لم يكن صدقاً ، وإن كان صدقاً لم يكن أعرف من النتيجة التي يسلمها ، فيؤلف عليه بتأليف صحيح مطلق أو عنده . وبالجمله فقد كان القياس ما إذا سلمت مقدماته لزمت منه شيء ، فيكون ذلك قياساً من حيث هو كذا . ولكنه ليس يلزم أن يكون كل قياس قياساً يلزم مقتضاه ، لأن مقتضاه يلزم إذا سلم ، فإذا لم يسلم كان قياساً . لأنه قد أورد فيه ما إذا وضع وسلم لزمت ، ولكن لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه ، فيكون القياس قياساً ، أعم من كونه قياساً يلزم مقتضاه .

(٢) له : ساقطة من ب ، ط . || أشياء : + قد ص . (٣) له : ساقطة من ب
(٥) المحاورة : [تبدأ نسخة د بهذه الكلمة] . (٦) يكون : ساقطة من د .
(١١) المقدمات : + ماد ، ط . || وإن كان : أو إن كان ب ، ط ، م . (١٢) يسلمها :
لا يسلمها د ، ج ، ص ، م . (١٥) لأنه : + كان ط (١٦) وسلم : + ذلك ط . ! :
ساقطة ط ، م .

وكونه قياساً يلزم مقتضاه ، هو أيضاً على قسمين ، على ما علمت ، فالقياس الذى يلزم مقتضاه بحسب الأمر فى نفسه ، هو الذى مقدماته مساهمة فى أنفسهم ، وأقدم من النتيجة . وأما الذى هو بالقياس ، فالذى قد سلم المخاطب مقدماته ، فتلزمه النتيجة .

ومن العجائب أن السوفسطائى الذى غرضه المماراة يضطر إلى أحد الأمرين : إما إلى السكوت والإعراض ، وإما إلى الاعتراف لا محالة بأشياء ، والاعتراف بأنها تنتج عليه .

وأما المتحير فعلاجه حل شبهة ، وذلك لأن المتحير لا محالة إنما وقع فيما وقع فيه إما لما يراه من تخالف الأفاضل الأكثرين ، ويشاهده من كون رأى كل واحد منهم مقابلاً لرأى الآخر الذى يجده قرناً له ، لا يقصر عنه ، فلا يجب عنده أن يكون أحد القولين أولى بالتصديق من الآخر ؛ وإما لأنه سمع من المذكورين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة أقاويل لم يقبلها عقله بالبديهة ، كقول من قال : إن الشئ لا يمكنك أن تراه مرتين ، بل ولا مرة واحدة ، وإن لا وجود لشيء فى نفسه ، بل بالإضافة . فإذا كان قائل مثل هذا القول مشهوراً بالحكمة لم يكن بعيداً أن يتحير الشاذى لقوله . وإما لأنه قد اجتمع عنده قياسات متقابلة النتائج ليس يقدر على أن يختار واحداً منها ويزيف الآخر .

(١) وكونه .. مقتضاه : ساقطة من د ، ص (٢) مقتضاه : + وكونه قياساً ط | الأمر : الأمور | أقسامها : قسمها (٣) وأما : فأماد (٤) العجائب : العجائب | الأمرين : أمرين م (٦) إلى الاعتراف : إلى اعتراف م || والاعتراف : واعتراف ب ، (٨) فعلاجه : تخلاصه ط (١٠) منهم : منها م (١١) بالتصديق : بالصدق ، ص ، ط ، م (١٢) عقله : ساقطة من د (١٦) أن : + يقول ط .

فالفيلسوف يتدارك ما عرض لأمثال هؤلاء من وجهين: أحدهما حل ما وقع فيه من الشك ، والثاني التنبيه السام على أنه لا يمكن أن يكون بين التقيضين واسطة .

- أما حل ما وقع فيه فمن ذلك أن يعرفه أن الناس ناس لا ملائكة . ومع ذلك فليس يجب أن يكونوا متكافئين في الإصابة ، ولا يجب إذا كان واحد أكثر صواباً في شيء من آخر، أن لا يكون الآخر أكثر صواباً منه في شيء آخر . وأن يعرف أن أكثر المتفلسفين يتعلم المنطق وليس يستعمله ، بل يعود آخر الأمر فيه إلى القريحة فيركبها ركوب الراكض من غير كف عنان أو جذب خطام . وأن من الفضلاء من يرمز أيضاً برموز ، ويقول ألفاظاً ظاهرة مستشعة أو خطأ وله فيها غرض خفي ، بل أكثر الحكماء ، بل الأنبياء الذين لا يؤتون من جهة ظلت أو سهوا هذه ويرتهم . فهذا يزيل شغل قلبه من جهة ما استنكر من العلماء . ثم يعرفه فيقول : إنك إذا تكلمت فلا يخلو إما أن تقصد بلفظك نحو شيء من الأشياء بعينه ، أولاً تقصد ، فإن قال إذا تكلمت لم أفهم شيئاً ، فقد خرج هذا من جملة المسترشدين المتحيرين ، وناقض الحال في نفسه ، وليس الكلام معه هذا الضرب من الكلام .

وإن قال : إذا تكلمت فهمت باللفظ كل شيء فقد خرج عن الاسترشاد .

- (١) فالفيلسوف : والفيلسوف د || يتدارك : سيتدارك طا . (٢) التنبيه : تنبيه ب ، ج ، ص ، م (٤) ذلك أن يعرفه : ذلك يعرفه ط || يعرفه أن الناس : يعرفه الناس د (٥) واحد : الواحد د ، ص ؛ واحداً م (٧) وليس : فليس د || فيه : ساقطة من د (٨) الراكض : الراض طا (٩) ظاهرة : ظاهر ط || مستشعة : مستشعة ص (١٠) فيها : فيه د ، ص (١١) جهة : حيث د (١٢) لم : ولم ج .

فإن قال : إذا تكلمت فهمت به شيئاً بعبته ، أو أشياء كثيرة محدودة . فعلى كل حال فقد جعل للفظ دلالة على أشياء بأعينها لا يدخل في تلك الدلالة غيرها . فإن كانت تلك الكثرة تتفق في معنى واحد فقد دل أيضاً على معنى واحد ، وإن لم يكن كذلك فالاسم مشترك ، ويمكن لا محالة أن يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسماً ؛ فهذا يسلمه من قام مقام المسترشدين المتحيرين . وإذا كان الاسم دليلاً على شيء واحد كالإنسان مثلاً فالإنسان ، أعني ما هو مبين للإنسان لا يدل عليه ذلك الاسم بوجه من الوجوه . فالذي يدل عليه اسم الإنسان لا يكون الذي يدل عليه اسم اللا إنسان ، فإن كان الإنسان يدل على اللا إنسان ، فيكون لا محالة الإنسان ، والجحر ، والزورق ، والفيل شيئاً واحداً ؛ بل يدل على الأبيض ، والأسود ، والثقيل ، والخفيف ، وجميع ما هو خارج مما دل عليه اسم الإنسان . وكذلك حال المفهوم من الألفاظ هذه ، فيلزم من هذا أن يكون كل شيء وأن يكون ولا شيء من الأشياء نفسه ، وأن لا يكون الكلام مفهوماً . ثم لا يخلو إما أن يكون هذا حكم كل لفظ ، وحكم كل مدلول عليه باللفظ ، أو يكون بعض هذه الأشياء بهذه الصفة ، وبعضها بخلافها . فإن كان هذا في كل شيء فقد عرض أن لا خطاب ولا كلام ، بل لا شبهة ولا حجة أيضاً . وإن كان في بعض الأشياء قد تتميز الموجبة عن السالبة ، وفي بعضها لا تتميز ، فحيث تتميز يكون لا محالة ما يدل عليه الإنسان غير ما يدل عليه اللا إنسان ؛ وحيث

(١) فإن : وإن بـ || كثيرة : معودة ط (٢) فقد : قد بـ ، د ، ص ، م || بأعينها : بأعينها د ، ص ، م ؛ بعينها جـ (٤) ويمكن : يكون ط (٦) كالإنسان : كالإنسان م || فاللا إنسان : فالإنسان جـ ، د ، ط (٧) للإنسان : للإنسان د ، ط || فالذي : والذي جـ ، ص ؛ الذي بـ ، ط (٨) اللا إنسان : اللا إنسان ط (١٠) عما : عما ص (١١) الألفاظ : ألفاظ م (١٢) شيء : كل شيء م || ولا شيء : لا شيء جـ ، د ، ص ، ط (١٦) عن : من بـ ، جـ ، د ، ط ، م (١٧) تتميز يكون : لا تتميز تكون م || بالإنسان : بالإنسان ط .

لا يتميز مثلا كالأبيض واللا أبيض يكون مدلولها واحدا ، فيكون كل شيء هو لا أبيض فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض فهو لا أبيض ، فالإنسان إذا كان له مفهوم مميز فإن كان أبيض فهو أيضا لا أبيض الذي هو واللا أبيض واحد ، واللا إنسان كذلك ، فيعرض مرة أخرى أن يكون الإنسان واللا إنسان غير مميزين .

٥

فهذا وأمثاله قد يزيج علة المتحير المسترشد في أن يعرف أن الإيجاب والسلب لا يجتمعان ، ولا يصدقان معا . وكذلك أيضا قد تبين له أنهما لا يرتفعان ولا يكذبان معا ، فإنه إذا كذبا معا في شيء ، كان ذلك الشيء ليس بإنسان مثلا ، وليس أيضا بلا إنسان . فيكون قد اجتمع الشيء الذي هو اللا إنسان وسالبه الذي هو لا لا إنسان ، وقد نبه على بطلانه . فهذه الأشياء وما يشبهها مما لا يحتاج أن نطول فيه ، وبحل الشبه المتقابلة من قياسات المتحير يمكننا أن نهديه .

١٠

وأما المنعت فينبغي أن يكلف شروع النار ، إذ النار واللاتار واحد ؛ وأن يؤلم ضربا ، إذ الوجع واللاوجع واحد ؛ وأن يمنع الطعام والشراب ، إذ الأكل والشرب وتركهما واحد .

١٥

فهذا المبدأ الذي ذبنا عنه من يكذبه ، هو أول مبادئ البراهين ، وعلى الفيلسوف الأول أن يذب عنه . ومبادئ البراهين تنفع في البراهين . والبراهين تنفع في معرفة الأغراض الذاتية لموضوعاتها . لكن معرفة جوهر الموضوعات

(١) يكون : فيكون ص (٢) فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض : ساقطة من د || فهو : هوج || فالإنسان :
والإنسان ب ، م (٣) له : ساقطة من د || لا أبيض : اللا أبيض ط ، (٧) قد تبين : قد يتبين د ؛
ساقطة من ط (١٠) وسالبه : وسالبه م (١١) وبحل الشبه : وبحل الشبه ج ، ص ، ط .

الذى كان فيما سلف يعرف بالحد فقط ، فما يلزم الفيلسوف ههنا أن يحصل له ،
فيكون لهذا العلم الواحد أن يتكلم في الأمرين جميعا .

لكن قد يتشكك على هذا أنه إن تكلم فيها ، على سبيل التحديد والتصور ،
فهو ذلك الذى يتكلم فيه صاحب العلم الجزئى ، وإن تكلم فيها فى التصديق صار
الكلام فيها برهانيا .

ف نقول : إن هذه التى كانت موضوعات فى علوم أخرى تصير عوارض
فى هذا العلم ، لأنها أحوال تعرض للوجود ، وأقسام له ، فيكون ما لا يبرهن
هليه فى علم آخر ، يبرهن عليه ههنا .

وأىضا إذا لم يلتفت إلى علم آخر وقسم موضوع هذا العلم نفسه إلى جوهر
وعوارض تكون خاصة له ، فيكون ذلك الجوهر الذى هو موضوع لعلم ما
أو الجوهر مطلقا ، ليس موضوع هذا العلم ، بل قسما من موضوعه ، فيكون
ذلك بنحو ما عارضا لطبيعة موضوعه ، الذى هو الموجود ، إن صار ذلك
الجوهر دون شئ آخر لطبيعة الموجود أن تقارنه أو يكون هو . فإن الموجود طبيعة
يصح حملها على كل شئ ، كان ذلك الجوهر أو غيره . فإنه ليس لأنه موجود
هو جوهر ، أو جوهر ما ، وموضوع ما ، على ما فهمت ، قبل هذا ، فيما سلف .

ومع هذا كله فليس البحث عن مبادئ التصور والحد حدا ولا تصورا ،
ولا البحث عن مبادئ البرهان برهانا ، حتى يصير البحثان المتخالفان بحثا واحدا .

(١) الذى كان : التى كانت د ، ص ؛ التى كان ج ، ط || فما : فقد ط ؛ ساقطة من ب ، م
(٢) يتشكك : يشكك ج ، د ، ط ؛ يشكك ص ، م || فيها : فى هذا ج ، د ، ص ، ط
|| والتصور : والتصوير ص . (٦) التى : إن د ؛ التى م || أخرى : أخرى
(٨) يبرهن : يبرهن م (٩) موضوع : ساقطة من ب ، د ، م (١٢) ذلك : ساقطة
من ج ، د ، ص ، م (١٣) طبيعة : وطبيعة د (١٤) الجوهر : جوهر ط (١٥) وموضوع :
أو موضوع ص ، م .

المقالة الثانية

وفيه أربعة فصول

-
- (١) الثانية : + من الجملة الرابعة من الكتاب م .
(٢) أربعة فصول : سافطة من ج ، د ، ص ، ط ، ظ .

[الفصل الأول]

(١) فصل

في تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلي

فقول : إن الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الإنسان إنساناً ،
وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد أبيض . والأمور التي بالعرض لا تتحد .
فلترك الآن ذلك ولنشتغل بالموجود ، والوجود الذي بالذات .

فأقدم أقسام الموجودات بالذات هو الجوهر ، وذلك لأن الموجود على
قسمين : أحدهما ، الموجود في شيء آخر ، ذلك الشيء الآخر متحصل القوام
والنوع في نفسه ، وجوداً لا كوجود جزء منه ، من غير أن تصح مفارقتة لذلك
الشيء ، وهو الموجود في موضوع ؛ والثاني ، الموجود من غير أن يكون في شيء
من الأشياء بهذه الصفة ، فلا يكون في موضوع ألبتة ، وهو الجوهر .

وإن كان - شيء - في القسم الأول موجوداً في موضوع ، فذلك الموضوع
لا يخلو أيضاً من أحد هذين الوصفين ؛ فإن كان الموضوع جوهرًا فقوام
العرض في الجوهر ، وإن لم يكن جوهرًا كان أيضاً في موضوع ورجع البحث

(٤) الإنسان إنساناً : الأشياء ط (٥) زيد : فهدب ؛ ساقطة من ط || أبيض : الأبيض د
|| لا تتحد : لا يمتد (٨) الموجود : الوجود ج ، ص ، ط || ذلك : وذلك ج ، ص ، ط
|| الشيء : ساقطة من ط (٩) مفارقتة : مفارقة ج ، ص ، ط (١١) فلا يكون : ولا يكون ط
(١٢) وإن : وإذا ج ، ص ؛ فإذا م || القسم الأول : القسمة الأولى ج ، م ؛
الصفة الأولى ط (١٤) العرض في الجوهر : الجوهر العرض في م .

إلى الابتداء ، واستحال ذهاب ذلك إلى غير نهاية ، كما سنبين في مثل هذا المعنى خاصة . فيكون لا محالة آخره فيما ليس في موضوع ، فيكون في جوهر ، فيكون الجوهر مقوم المعرض موجودا ، وغير متقوم بالعرض ، فيكون الجوهر هو المقدم في الوجود .

٥ وأما أنه هل يكون عرض في عرض ، فليس بمستنكر ، فإن السرعة في الحركة ، والاستقامة في الخط ، والشكل المسطح في البسيط ، وأيضا فإن الأعراض تنسب إلى الوحدة والكثرة ، وهذه ، كما سنبين لك ، كلها أعراض . والعرض وإن كان في عرض فهما جميعاً مما في موضوع ، والموضوع بالحقيقة هو الذي يقيهما جميعاً ، وهو قائم بنفسه .

١٠ ثم قد جوز كثير ممن يدعى المعرفة أن يكون شئ من الأشياء جوهرًا وعرضًا معا بالقياس إلى شيئين ، فيقول : إن الحرارة عرض في غير جسم النار ، لكنها في جملة النار ليست بعرض لأنها موجودة فيه بجزء ، وأيضا ليس يجوز رفعها عن النار ، والنار تبقى ، فإذا وجودها في النار ليس وجود العرض فيها ، فإذا لم يكن وجودها فيها وجود العرض ، فوجودها فيها وجود الجوهر . وهذا غلط كبير ، وقد أشبعنا القول فيه في أوائل المنطق ، وإن لم يكن ذلك موضعه ، فإنهم إنما غلطوا فيه هناك .

(١) نهاية : النهاية د ، ص (٢) آخره : بآخره ب ، ج ، ص ، ط (٥) يكون عرض في : يكون في د || فليس بمستنكر : فليس ذلك يستنكر ج ؛ فليس ذلك بمستنكر ص ، م (٨) ما : ساقطة من ب (٩) يقيهما : يقوما د (١٠) شئ : + واحد ص (١١) فيقول : وقال ج ، د ، ص ، م (١٢) فيه : فيها ج ، ص (١٤) العرض : + فيها د ، ط (١٥) وقد : قد ج ، د ، ص (١٦) غلطوا فيه : غلطوا فيه ج ، د ، ص ، ط ؛ غلطوا من ط .

فقول : قد علم ، فيما سلف ، أن بين المحل والموضوع فرقاً ، وأن الموضوع
يعنى به ما صار بنفسه ونوعيته قائماً ، ثم صار سبباً لأن يقوم به شيء فيه ليس
بجزء منه . وأن المحل كل شيء يحمله شيء فيصير بذلك انشئ بمحال ما ، فلا يبعد
أن يكون شيء موجوداً في محل ويكون ذلك المحل لم يصير بنفسه نوعاً قائماً كاملاً
بالفعل ، بل إنما تحصل قوامه من ذلك الذي حله وحده ، أو مع شيء آخر ،
أو أشياء أخرى اجتمعت ، فصيرت ذلك الشيء موجوداً بالفعل ، أو صيرته نوعاً
بعبته . وهذا الذي يحل هذا المحل يكون لا محالة موجوداً لا في موضوع .
وذلك لأنه ليس يصلح أن يقال : إنه في شيء ، إلا في الجملة ، أو في المحل ،
وهو في الجملة بجزء ، وكان الموضوع ما يكون فيه الشيء ، وليس بجزء منه ،
وهو في المحل ليس كشيء حصل في شيء ، ذلك الشيء قائم بالفعل نوعاً ، ثم يقيم الحال
فيه ، بل هذا المحل جعلناه إنما يتقوم بالفعل بتقويم ما حله ، وجعلناه إنما يتم له
به نوعيته إذا كانت نوعيته إنما تحصل أو تصير له نوعيةً باجتماع أشياء جعلتها
يكون ذلك النوع . فبين أن بعض ما في المحل ليس في موضوع . وأما إثبات
هذا الشيء الذي هو في محل دون موضوع ، فذلك علينا إلى قريب .

وإذا أتبناه ، فهو الشيء الذي يخصه في مثل هذا الموضع باسم الصورة ،
وإن كنا قد قول لغيره أيضاً صورةً باشتراك الاسم . وإذا كان الموجود

(١) فرقا : فرقانا ص (٢) يعنى : بمعنى د (٣) بحال : كحال ب ؛ محال د ، ط
(٤) محل : المحل ب ، ج ، ص ، م (٧) بعينه : بنفسه ط (٨) أن : لأن ط
(١١) يقوم ... إنما : ساقطة من ط || وجعلناه : أرجعناه ط (١٢) نوعيته إنما : نوعية إنما ط
|| نوعية : نوعيته ص ؛ نوعيتها هاش ص (١٥) وإذا : فإذا ص || الموضع :
الموضوع د .

لا في موضوع هو المسمى جوهرًا ، فالصورة أيضا جوهر . فاما المحل الذي لا يكون في محل آخر فلا يكون في موضوع لا محالة ، لأن كل موجود في موضوع فهو موجود في محل ولا ينعكس . فالمحل الحقيقي أيضا جوهر ، وهذا المجتمع أيضا جوهر .

٥ وقد عرفت من الخواص التي لواجب الوجود أن واجب الوجود لا يكون إلا واحداً ، وأن ذا الأجزاء أو المكاني لوجوده لا يكون واجب الوجود ، فمن هذا يعرف أن هذا المركب ، وهذه الأجزاء كلها في أنفسها ، ممكنة الوجود ، وأن لها لا محالة سببا يوجب وجودها .

١٠ فنقول أولا : إن كل جوهر فلما أن يكون جسما ، وإما أن يكون غير جسم ، فإن كان غير جسم فلما أن يكون جزء جسم ، وإما أن لا يكون جزء جسم ، بل يكون مفارقا للأجسام بالجملة . فإن كان جزء جسم فلما أن يكون صورته ، وإما أن يكون مادته . وإن كان مفارقا ليس جزء جسم فلما أن تكون له علاقة تصرف ما في الأجسام بالتحريك ويسمى نفساً ، أو يكون متبرئا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلا . ونحن نتكلم في إثبات كل واحد من هذه الأقسام .

(١) موضوع : موضع ط (٢) ولا ينعكس : وليس ينعكس ط (٦) لوجوده : الوجود ط
(١٠) غير جسم : + بل يكون ط (١١) بالجملة : وبالجملة د (١٢) له : ساقطة
من د (١٤) تتكلم : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه

وأول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته .

- أما بيان أن الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفاً من أجزاء لا تتجزأ ، فقد فرغنا عنه . وأما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بأن يقال : إن الجسم جوهر طويل عريض عميق ، فيجب أن ينظر في كيفية ذلك . لكن كل واحد من أفاظ الطول والعرض والعمق يفهم منه أشياء مختلفة . فتارة يقال : طول للخط كيف كان ، وتارة يقال طول لأعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا ، وتارة يقال طول لأعظم الأبعاد المختلفة الممتدة المتقاطعة كيف كانت خطأ أو غير خط ، وتارة يقال طول للبعد المفروض بين الرأس ومقابله من القدم أو الذنب من الحيوان . وأما العرض فيقال للسطح نفسه ، ويقال لأقص البعدين مقدارا ، ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار . والعمق أيضا قد يقال لمثل البعد الواصل بين السطحين ، وقد يقال له مأخوذاً ابتداءً من فوق ، حتى إن ابتداءً من أسفل سمي سمكا . فهذه هي الوجوه المشهورة في هذا .

١٥

وليس يجب أن يكون في كل جسم خط بالفعل ، فإن الكرة ليس فيها خط بالفعل ألينة ولا يتعين فيها المحور مالم تتحرك ؛ وليس من شرط الكرة في أن

(٣) تحقيق : تركيب || وما يتركب : وما يركب د || منه : عنه ب ، د ، ص ، منها ج (٦) الجسم : + هوب (١٠) المختلفة : ساقطة من ج ، د ، ص ، م || كانت : كان ب ، ص (١٢) بين : من د (١٤) ابتداء : ابتداءه م (١٥) فهذه : وهذه ط .

تصير جسماً أن تكون متحركة حتى يظهر فيها محور أو خط آخر . فإنها تتحقق جسماً بما يحقق الجسمية ، ثم يعرض لها أو يلزمها الحركة . وأيضاً الجسم ليس يجب أن يكون فيه من حيث هو جسم سطح ، فإنه إنما يجب فيه من حيث يكون متناهماً ، وليس يحتاج في تحقيقه جسماً وفي معرفتنا إياه جسماً إلى أن يكون متناهماً ، بل التناهي عارض لازم له ، ولذلك لا يحتاج إلى تصوّره للجسم حين يتصور الجسم . ومن تصور جسماً غير متناه فلم يتصور جسماً لا جسماً ، ولا يتصور عدم التناهي إلا للتصور جسماً . لكنه أخطأ كمن قال : إن الجسم آلة ، فقد أخطأ في التصديق ولم يخطئ في تصور بسيطيه وهما الموضوع والمحمول .

ثم إن كان لابد للجسم في تحقيقه جسماً أن تكون له سطوح ، فقد يكون جسم محيط به سطح واحد وهو الكرة . وليس أيضاً من شرط الجسم في أن يكون جسماً أن تكون له أبعاد متفاضلة ، فإن المكعب أيضاً جسم مع أنه عاظم بمحدود ستة ، ومع ذلك ليس فيه أبعاد متفاضلة حتى يكون له طول وعرض وعمق بأحد المعاني .

ولا أيضاً يتعلق كونه جسماً بأن يكون موضوعاً تحت السماء ، حتى تعرض له الجهات لأجل جهات العالم ، ويكون له طول وعرض وعمق بمعنى آخر ، وإن كان لابد من أن يكون إما سماء وإما في سماء .

- (١) متحركة : متحركاً جـ ، د ، ص ، ط ، م || فيها : فيه جـ ، ص ، ط ، م || فإنها : فإنه حـ ، ط ، م || تتحقق : يحقق ط (٢) يحقق : يحقق جـ ، د ، ص ، ط ، طا || الجسمية : جسمية د || لها أو يلزمها : له أو يلزمه حـ ، د ، ط ، م (٤) تحقيقه : تحقيقه د ، ط ، م (٥) لازم : ساقطة من د || حين : حتى نجـ ، هاشـ ص (٦) لا جسماً : لا جسم د || ولا يتصور : ولا تصور م (٧) للتصور : المتصور جـ ، ط ، طا (٩) لابد للجسم : لابد في الجسم جـ ، لابد في الجسم د ، لابد للجسم م || سطوح : سطح بـ ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وهو الكرة : ساقطة من بـ ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) له : + سطح قد يكون جسم محيط به سطح واحد وليس أيضاً .

فبين من هذا أنه ليس يجب أن يكون في الجسم ثلاثة أبعاد بالفعل على الوجوه المفهومة من الأبعاد الثلاثة حتى يكون جسما بالفعل .

فإذا كان الأمر على هذا ، فكيف يمكننا أن نضطر أنفسنا إلى فرض أبعاد ثلاثة بالفعل ، موجودة في الجسم ، حتى يكون جسما ، بل معنى هذا الرسم للجسم أن الجسم هو الجوهر الذي يمكنك أن تفرض فيه بعدا كيف شئت . ابتداء ، فيكون ذلك المبتدأ هو الطول ، ثم يمكنك أن تفرض أيضا بعدا آخر مقاطعا لذلك البعد على قوائم ، فيكون ذلك البعد الثاني هو العرض ، ويمكنك أن تفرض فيه بعدا ثالثا مقاطعا لهذين البعدين على قوائم تتلاقى الثلاثة على موضع واحد ، ولا يمكنك أن تفرض بعدا عموديا بهذه الصفة غير هذه الثلاثة .

١٠. وكون الجسم بهذه الصفة هو الذي يشار لأجله إلى الجسم بأنه طويل عريض عميق ، كما يقال : إن الجسم هو المنتقسم في جميع الأبعاد . وليس يعني أنه منتقسم بالفعل مفروغ عنه ، بل على أنه من شأنه أن يفرض فيه هذا القسم .
- فهكذا يجب أن يعرف الجسم ، وهو أنه الجوهر الذي كذا صورته ، وهو بها هو ما هو ، ثم سائر الأبعاد المفروضة فيه بين نهاياته ونهاياته أيضا وأشكاله وأوضاعه أمور ليست مقومة له ، بل هي تابعة لجوهره . وربما لزم بعض
١٥. الأجسام شيء منها أو كلها ، وربما لم يلزم بعض الأجسام شيء منها أو بعضها .

(١) بين : فبين ص (٢) جسما : جميعا ط (٦) ثم يمكنك : ويمكنك ج ، م || آخر مقاطعا : لآخر متقاطعا ج (٧) ذلك البعد الثاني : ذلك الثاني ص ، م (٨) البعدين : ساقطة من م (٩ - ١٠) غير... الصفة : ساقطة من ب (١١) يعني : + به ، ب ، د ، ص ، ط (١٢) منتقسم : ينقسم ب وج ، د ، ص ، ط (١٤) هو ما : هو هو ما م (١٥) أمور : ساقطة من د ، ط || ليست : ساقطة من - || مقومة : بمقومة ط .

ولو أنك أخذت شمة فشككتها بشكل اقترض لها أبعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة محدودة ، ثم إذا غيرت ذلك الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحداً بالشخص بذلك الحد وبذلك القدر ، بل حدثت أبعاد أخرى مخالفة لتلك بالعدد ، فهذه الأبعاد هي التي من باب الكم .

٥ . فإن اتفق أن كُن جسماً ، كالفلك مثلاً ، تلزمه أبعاد واحدة ، فليس ذلك له بما هو جسم ، بل لطبيعة أخرى حافظة لكالاته الثانية . فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لما قلناه من فرض الأبعاد الثلاثة . وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية التعليمية . فإن هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسماً آخر بأنه أكبر أو أصغر ، ولا يناسبه بأنه مساوٍ أو معدود به ١٠ . وادّ له أو مشارك أو مباين ، وإنما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه يمدّه . وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناه . وهذه أشياء قد شرحناها لك بوجه أبسط في موضع آخر يحتاج أن تستعين به .

ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد ، فيختلف مقدار جسميته . وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير ، فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة . ١٥

وأما قولنا : الجسم التعليمي . فلما أن يقصد به صورة هذا من حيث هو عدد ، مقدر ، مأخوذ في النفس ، ليس في الوجود ، أو يقصد به مقدار ما ذوات اتصال أيضاً بهذه الصفة من حيث له اتصال محدود مقدر كان في نقش

(١) فشككتها : تشككها (٢) شيء : ساقطة من م (٧) قلناه : قلنا م || وهذا : وعلى هذا م (١٠) وإنما : فلما ط (١١) وهذا : وهذه د || ذكرناه : ذكرنا ب ، ج ، د ، م (١٢) شرحناها : شرحنا ب ، د ، ط || آخر : ساقطة من ب (١٣) يتخلخل : يتخلل م (١٧) عدد : محدود نج ، ج ، د ، ص ، ط || مأخوذ : مأخوذة د ، ط ، م (١٨) أيضاً : ساقطة من م || مقدر : ساقطة من ج ، د ، ص ، م || نقش : النقش د .

أو في مادة . فالجسم التعليمي كأنه عارض في ذاته لهذا الجسم الذي بيناه ،
والمسطح نهايته ، والنقط نهاية نهايته . وستوضح القول فيما بعد فيها ، وننظر
في أن الاتصال كيف يكون لها وكيف يكون للجسم الطبيعي .

فنعول أولا : إن من طباع الأجسام أن تنقسم ولا يكفى في إثبات ذلك
المشاهدات ؛ فإن لقائل أن يقول : إن الأجسام المشاهدة ليس شئ منها هو
جسم واحد صرفا ، بل هي مؤلفة من أجسام ، وإن الأجسام الوحدانية غير
محسوسة ، وأنها لا يمكن أن تنقسم بوجه من أوجوه .

وقد تكلمنا على إبطال هذا بالبيانات الطبيعية ، وخصوصا على أسهل المذاهب
نقضاً ، وهو مذهب من خالف بينها بالأشكال . فإن قال قائل : إن طبائعها
وإن أشكالها متشاكلة . فينبذ يجب أن يبطل مذهبه ورأيه بما أقول .

فنعول : إن جعل أصغرا لأجسام لا قسمة فيه لا بالقوة ولا بالفعل حتى كان كالنقطة
جملة ، فإن ذلك الجسم يكون لا محالة حكمة حكم النقطة في امتناع تأليف الجسم
المحسوس عنه ، وإن لم يكن كذلك ، بل كان في ذاته بحيث يمكن أن يفرد منه
قسم عن قسم . لكنه ليس يطبع الفصل المفقود بين القسمين اللذين يمكن
فرضهما فيه توهما .

فنعول : لا يخلو إما أن يكون حال ما بين القسم والقسم مخالفة لحال ما بين
الجزء والجزء في أن الجزئين لا يلتجان وأن القسمين لا يفترقان ، أمرا لطبيعة

(٢) فنيا : نيام || فيها : سقطة من ب ، ج ، د ، م (٦) وإن : فإن د (٧) تنقسم :
تقسم ب ، ج ، ط ، م (٨) هذا بالبيانات : هذه البيانات ب (١١) لا قسمة : لا يمتط
|| كان : أنه ب ، ج ، ص ، م ؛ كأنه أنه د (١٢) أليف الجسم : تأليف جسم د (١٣) عنه
منه نج || كذلك : لذلك م . (١٦) يكون : + كون م || والقسم : + الى نج ؛
+ التي هي ج (١٧) لا يلتجان : لا يلتجان د ؛ لا يجتمعان ص .

الشيء وجوهره ، أو بسبب من خارج عن الطبيعة والجوهر . فإن كان سبباً من خارج عن الطبيعة والجوهر فإما أن يكون سبباً يتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للادة والمحل للعرض ، أو سبباً لا يتقوم به . فإن كان سبباً لا يتقوم به فبما أن حيث الطبيعة والجوهر أن يكون بينهما التثام عن افتراق واقتراق عن التثام ، فتكون هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للاقسام وإنما لا تنقسم بسبب من خارج . وهذا القدر يكفيها فيما نحن بسبيله . وأما إن كان ذلك السبب يتقوم به كل واحد من الأجزاء إما تقوماً داخلاً في طبيعته وماهيته ، أو تقوماً في وجوده بالفعل غير داخل في ماهيته مخلفاً فيه فيعرض أول ذلك أن هذه الأجسام مخلفة الجواهر . وهؤلاء لا يقولون به . وثانياً أن طبيعة الجسمية التي لها لا يكون مستحيلاً عليها ذلك وإنما يستحيل ذلك عليها من حيث صورة تنوعها ، ونحن لانمنع ذلك ، ويجوز أن يقارن الجسمية شيء يجعل ذلك الجسم قائماً نوعاً لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره ؛ وهذا قولنا في الفلك . والذي يحتاج إليه هنا هو أن تكون طبيعة الجسمية لاتمنع ذلك بما هي طبيعة الجسمية .

فنبول أولا : قد تحققنا أن الجسمية من حيث هي جسمية ليست غير قابلة للاقسام ، ففى كل طباع الجسمية أن تقبل الاقسام . فيظهر من هذا أن صورة الجسم والأبعاد قائمة فى شيء . وذلك أن هذه الأبعاد هي الاتصالات أنفسها أو شيء يعرض للاتصال ، على ما سنحققها ، وليست أشياء يعرض لها

(١) بسبب : لسبب ص ، م (٦) لا تنقسم : لم تنقسم ج ، د ، ص ، ط (٧) تقوماً : مقوماً ط

(٨) مختلفاً : ويختلف ب ، د ، ص ، ط ، م ؛ يختلف ج (١٠) ذلك : قبول

الاقسام د ، ص (١٦) كل : ساقطة من م (١٨) ما سنحققها وليست : ما سنحقق

ليست ب ، ج ، د ، ص ، م .

الاتصال . فان لفظ الأبعاد إسم لنفس الكليات المتصلة لا للأشياء التي عرض لها الاتصال . والشئ الذي هو الاتصال نفسه أو المتصل بذاته فستحيل أن يبقى هو بعينه ، وقد يظل الاتصال . فكل اتصال بعد^د إذا انفصل بطل ذلك البعد وحصل بعدان آخران . وكذلك إذا حصل اتصال ، أعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض ، وقد بينا هذا في موضع آخر . فقد حدث بعد آخر وبطل كل واحد مما كان بخاصيته . ففى الأجسام إذن شئ موضوع للاتصال والانفصال ، ولما يعرض للاتصال من المقادير المحدودة .

وأیضا فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية ، فهو شئ بالفعل ؛ ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئت فهو بالقوة ؛ ولا يكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئا هو من حيث هو بالفعل شيئا آخر ، فتكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل . فصورة الجسم تقارن شيئا آخر غيرا له فى أنه صورة ، فيكون الجسم جوهرأ مرکبأ من شئ عنه له القوة ، ومن شئ عنه له الفعل . فالذى له به الفعل هو صورته ، والذي عنه بالقوة هو مادته ، وهو الهیولی .

ولسائل أن يسأل ويقول : فالهیولی أيضا مركبة ، وذلك لأنها فى نفسها هیولی وجوهر بالفعل ، وهى مستعدة أيضا .

فنعول : إن جوهر الهیولی وكونها بالفعل هیولی ليس شيئا آخر إلا أنه جوهر مستعد لكذا ، والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا من الأشياء ،

(٢) فستحيل : فيستحيل د (٣) فكل : وكل د ، ص ، ط (٦) عما : قيام (٧) ولما : ولا ج || المتأديز : + الملوذة د (٨) فهو : وهو ج (١١) له : طاج د (١٣) به الفعل : بالفعل ص ، ط || عنه : له ط || بالقوة : القوة ب ، ج ، د ، ط ، م || هو مادته : هى مادته ج ، د ، ص ، ط ، م (١٤) ويقول : فيقول ب ، ج ، د ، ص ، ط (١٧) من : فى ط || من الأشياء : ماقطة من م .

بل تُعَدُّها لأن تكون بالفعل شيئا بالصورة . وليس معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس في موضوع . فإثبات ههنا هو أنه أمر ، وأما أنه ليس في موضوع فهو سلب ، ” وأنه أمر “ ليس يلزم منه أن يكون شيئا معينا بالفعل لأن هذا عام ، ولا يصير الشيء بالفعل شيئا بالأمر العام ما لم يكن له فصل يخصه ، وفصله أنه مستعد لكل شيء ، فصورته التي تظن له هي أنه مستعد قابل .

فإذن ليس ههنا حقيقة للهوى تكون بها بالفعل ، وحقيقة أخرى بالقوة ؛ إلا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج ، فيصير بذلك بالفعل وتكون ، في نفسها واعتبار وجود ذاتها ، بالقوة . وهذه الحقيقة هي الصورة . ونسبة الهوى إلى هذين المعنيين أشبه بنسبة البسيط إلى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب إلى ما هو هوى وصورة .

فقد بان من هذا أن صورة الجسمية من حيث هي صورة الجسمية محتاجة إلى مادة ، ولأن طبيعة الصورة الجسمية في نفسها من حيث هي صورة جسمية لا تختلف . فإنها طبيعية واحدة بسيطة ، ليس يجوز أن تتنوع بفصول تدخل عليها بما هي جسمية ، فإن دخلتها فصول تكون أمورا تنضاف إليها من خارج ، وتكون أيضا إحدى الصور المقارنة للمادة ، ولا يكون حكمها معها حكم الفصول الحقيقية .

وبيان هذا هو أن الجسمية إذا خالفت جسمية الأخرى فيكون لأجل أن هذه حارة وتلك باردة ، أو هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة أرضية . وليس

(٢) موضوع : موضع ط ؛ + بالقوة ج ، ص ؛ + بأن ط (٣) فهو : وهو ج || أن يكون
رافطة من د ، ط ؛ معينا : متعينا طا (٤) ما : وما ط (٦) بالقوة : للقوة ط ، م
(١١) صورة الجسمية : هذه الصورة الجسمية م || هي : هو د ، ط (١٢) الصورة : صورة
ج ، د ، ص ، م || من حيث هي : أي د (١٤) أمورا : + لها د تنضاف : تنضاف ص ، ط
(١٥) إحدى : أحدها ؛ ولا يكون : فلا يكون ب ، ص (١٨) وتلك لها : وتلك
الأخرى لها ج ، د ، ص ، م .

هذا كالمقدار الذى ليس هو فى نفسه شيئاً محصلاً ما لم يتنوع بأن يكون خطأ أو سطحا
أوجهما، وكالعدد الذى ليس هو شيئاً محصلاً ما لم يتنوع اثنين أو ثلاثة أو أربعة .
ثم إذا تحصل لا يكون تحصيله بأن ينضاف إليه شيء من خارج ، وتكون الطبيعة
الجسدية كالمقدارية أو العددية دونها طبيعة قائمة مشار إليها تنضاف إليها طبيعة
أخرى فتتنوع بها ؛ بل تكون طبيعة الاثنينية نفسها هى العددية التى تحمل على
الاثنينية وتختص بها ، والطولية نفسها هى المقدارية التى تحمل عليها وتختص بها .

وأما ههنا فلا يكون كذلك ، بل الجسمية إذا أضيف إليها صورة أخرى
لا تكون تلك الصورة التى تظن فصلاً والجسمية باجتماعها جسمية ، بل تكون
الجسمية أحدهما متحصلة فى نفسها متحققة . فإذا نعى ههنا بالجسمية التى
كالصورة لا التى كالجسم ، وقد عرفت الفرق بينهما فى كتاب البرهان، وسيأتيك
ههنا إيضاح وبيان لذلك .

على أنك قد تحققت فيما تبين لك الفرق بينهما ، فما كان كالمقدار يجوز أن
تكون أنواعه تختلف بأمورها فى ذاتها ، والمقدار المطلق لا يكون له فى ذاته
شيء منها ، وذلك لأن المقدار المطلق لا تحصل له ذات متقرر إلا أن تكون
خطأ أو سطحا ، فإذا تحصل خطأ أو سطحا جاز أن يكون للخطأ لذاته ، مخالفة
للسطح بفصل هو محصل لطبيعة المقدارية ، خطأ أو سطحا .

(٢) جماً : جسمانياً (٣) لا يكون : يكون ط ، م || تحصله : محصله ط || الطبيعة :
طبيعة م (٤) الجسمية... دونها : الجسمية دونها كالمقدارية أو العددية ب (٥) الاثنينية :
+ فى د (٧) وأما : فأما م (٩) التى : التى ب ، ط ، طا ، م (١٠) كالصورة :
كالمادة ب ، ج ، طا . || لا التى : لا التى ب ، ص ، ط ، طا ، م (١١) لذلك : لهذا ج ، ص
(١٢) فيما : فإما م (١٥) للخط : الخطم (١٦) بفصل : لفصل م .

وأما الجسمية التي نتكلم فيها فهي في نفسها طبيعة محصلة، ليس تحصل نوعيتها بشيء ينضم إليها، حتى لو توهمنا أنه لم ينضم إلى الجسمية معنى، بل كانت جسمية لم يمكن أن يكون متحصلا في أنفسنا إلا مادة واتصال فقط . وكذا إذا آتبتنا مع الاتصال شيئا آخر فليس لأن الاتصال نفسه لا يتحصل لنا إلا بإضافته إليه وقرنه به، بل بحجج أخرى تبين أن الاتصال لا يوجد بالفعل وحده . فليس أن لا يوجد الشيء بالفعل موجودا هو أن لا يتحصل طبيعته، فإن البياض والسواد كل شيء منهما متحصل الطبيعة معنى متحصلا، أتم تخصيصه الذي هو في ذاته؛ ثم لا يجوز أن يوجد بالفعل إلا في مادة .

وأما المقدار مطلقا فيستحيل أن يتحصل طبيعة مشارا إليها إلا أن يجعل بالضرورة خطأ أو سطحا، حتى يصير جائزا أن يوجد، لا أن المقدار يجوز أن يوجد مقدارا، ثم يتبعه أن يكون خطأ أو سطحا على سبيل أن ذلك شيء لا يوجد الأمر دونه بالفعل. وإن كان متحصل الذات، فإن هذا ليس كذلك، بل الجسمية تتصور أنها وجدت بالأسباب التي لها أن توجد بها وفيها وهي جسمية فقط بلا زيادة، والمقدار لا يتصور أنه وجد بالأسباب التي له أن يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بلا زيادة . فذلك المقدار لذاته يحتاج إلى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا، وتلك الفصول ذاتيات له لا تحوجه إلى أن

(١) تحصل : تمصلا (٢) حتى : + يكون ب (٣) متحصلا : متحصلا د || أنفسنا : أنفسها ج، ص، ط || واتصال : واتصال ج، د، ص، ط || وكذا : وكذلك ج، د، ص، م (٤) بإضافته : بالإضافة (٥) فليس : وليس د (٦) الطبيعة : للطبيعة ط || تخصيصه : تخصيصه ج (٧) الأمر : الأمر ج، ص، ط || بالفعل : بالفعل د، ط || كذلك : كذلك ج، د، ص، ط، م (٨) وجد : وجدت ب، د || له : لها ب، ج، د (٩) وهو مقدار : وهي جسمية ب، د || فذلك المقدار : والمقدار د فذلك المقدار م || يحتاج : يحتاج ط (١٠) لا تحوجه : لا تحوجه ط، و تحوجه م .

يصير لخصولها غير المقدار . فيجوز أن يكون مقدارا يخالف مقدارا في أمر له بالذات .

وأما صورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ، ولا تخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية ، وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها .
 فلا يجوز إذن أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة، وجسمية غير محتاجة إلى مادة. واللاوحي الخارجية لا تغنيها عن الحاجة إلى المادة بوجه من الوجوه ، لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية واكل ذى مادة لأجل ذاته ، وللجسمية من حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع لاحق .

فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة .

١٠

(١) لخصولها : بخصولها م || مقداراً يخالف مقدارا : المقدار يخالف المقدار د ، ط .

(٢) الخارجية : الخارجية ج ، ص ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في أن المادة الجسمانية لا تتعزى عن الصورة

وتقول الآن إن هذه المادة الجسمانية يستحيل أن توجد بالفعل متعزية عن الصورة . ومما يوضح ذلك بسرعة أنا بينا أن كل وجود يوجد فيه شيء بالفعل محصل قائم ، وأيضا استعداد لقبول شيء آخر ، فذلك الوجود مركب من مادة وصورة ، والمادة الأخيرة غير مركبة من مادة وصورة .

وأیضا إنها إن فارقت الصورة الجسمية فلا يخلو إما أن يكون لها وضع وحيز في الوجود الذى لها حينئذ ، أو لا يكون ، فإن كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم فهي لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها ، وإن لم يمكن أن تنقسم ولها وضع فهي لا محالة نقطة ويمكن أن ينتهى إليها خط ، ولا يجوز أن تكون مفردة الذات منخازة ، على ما علمت في مواضع .

وأما إن كان هذا الجوهر لا وضع له ولا إليه إشارة ، بل هو كالجواهر المعقولة ، لم يخل إما أن يخل فيه البعد المحصل بأسره دفعة ، أو يتحرك هو إلى كمال مقداره تحركا على الاتصال . فإن حل فيه المقدار دفعة وحصل لا محالة مع قدره في حيز مخصوص فيكون قد صادفه المقدار مختصا بمحيز ، وإلا لم يكن

(٥) كل : لكل ج ، ط || وجود : موجود هاشم ص (٧) الأخيرة : الانزعة
(٨) إما : ساقطة من م (٩) وكان : فكان ب (١٠) يمكن : يمكن د
(١٥) كمال مقداره : كمال مقدار ط ، مقداره د || تحركا : محركا ب ، متحركا ط (١٦) قدره :
مقدره ب ، نجح + إلهاد .

حيزاً أولى به من حيز ، فقد صادفه المقدار حيث انضاف إليه ، فيكون لا محالة قد صادفه وهو في الحيز الذي هو فيه ، فيكون ذلك الجوهر متحيزاً ، إلا أنه عساه أن لا يكون محسوساً ، وقد فرض غير متحيز ألبتة ، هذا خلف . ولا يجوز أن يكون التحيز قد حصل له دفعة من قبول المقدار ، لأن المقدار إن وافاه وليس هو في حيز كان المقدار يقترب به لا في حيز ، ولم يكن يوافيه في حيز .
 ٥ مخصوص من الأحياء المختلفة المحتملة له ، فيكون حينئذ لا حيز له ، وهذا محال ؛ أو يكون في كل حيز يمكن أن يكون له لا ينحصر ببعضه ، وهذا أيضاً محال .

وهذا يظهر ظهوراً أكثر في توهمنا هيولى مدرة ما قد تجردت ثم حصل فيها صورة تلك المدرة ، فلا يجوز أن تحصل فيها وايسر في حيز ، ولا يجوز أن تكون تلك المدرة تحصل في كل حيز هر بالقوة حيز طبيعي للمدرة ، فإن المدرية لا تجعلها شاغلة الكل حيزاً لنوعها ، ولا تجعلها أولى بجهة من حيزها دون جهة ، ولا يجوز أن توجد إلا في جهة مخصوصة من جهة كلية الحيز ، ولا يجوز أن تحصل في جهة مخصوصة ، ولا ينحصر له بها من الأحوال . إذ ليس إلا اقتران صورة بمادة ، وذلك مشترك الاحتمال للحصول في أي جهة كانت من الجهات الطبيعية لأجزاء الأرض . وقد علمت أن مثل هذا الحصول في جهة من الحيز إنما يكون فيما يكون بسبب وقوعه بالقرب منه بقدر قاصر يخص ذلك القرب باتجاهه
 ١٥

(١) حيزاً أولى : حيزاً أولى م || المقدار : + من د (٣) عساه : عسى ح ، ط ، م .
 (٤) التحيز : التحيز ط (٧) لا ينحصر : لا ينحصر ص || أيضاً : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) وهذا : وهذا ص || ظهوراً : ظهور ط (٩) فلا يجوز : ولا يجوز نج
 (١٠) تلك : ساقطة من ج ، د ، م || للمدرة فإن : ساقطة من د || المدرية : للمدرة د (١١) لا تجعلها
 لا تجعلها م || شاغلة : شاغلة ب ، ج ، د ، ط ، م || لنوعها : لنوعه ب ، ج ، د ، م . نوعه ط ||
 ولا تجعلها : ولا تجعلها ب ، د ، ص ، ط ، م || حيزها : حيزه ب ، ج ، م (١٣) تحصل :
 تحصل ص ، م (١٤) مشترك : مشترك ج (١٤) كانت : كان ج ، ص ، م (١٦) وقوعه
 بالقرب : وقوعه بالقرب نج || القرب باتجاهه : القاصر بقرب اتجاهه د || باتجاهه : اتجاهه ج ، ص ، م .

إلى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة أو حدوثه في الابتداء هناك . وبذلك

القرب أو وقوعه فيه بنقل ناقل لذلك تخصص ، وقد أشبع لك الكلام في هذا .

فالهيولى التى للمدة لا تختص بعد التجريد ، ثم ليس صورة المدرية بجهة إلا

أن يكون لها مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا لنفس كونها هيولى أولاً ،

ولا لنفس اكتسابها بالصورة ثانياً تخصصت بها ؛ وتلك المناسبة وضع ما .

وكذلك إن كان قبوله المقدار بكمله لا دفعة ، بل على انبساط ، وعلى

أن كل ما من شأنه أن ينبسط ، فله جهات ، وكل ما له جهات فهو ذو وضع

فيكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز ، وقيل لا وضع له ولا حيز ، وهذا خلف .

والذى أوجب هذا كله فرضنا أنه يفارق الصورة الجسمية ، فيمتنع أن

يوجد بالفعل إلا متقوماً بالصورة الجسمية ، وكيف تكون ذاتٌ لا حيز لها

في القوة ولا في الفعل تقبل الكم ؟

فتبين أن المادة لا تبقى مفارقة .

وأيضاً فإنها لا تخلو إما أن يكون وجودها وجوداً قابلاً ، فيكون دائماً قابلاً

لشيء لا يرى عن قبوله لها ، وإما أن يكون لها وجود خاص متقوم ، ثم

يلحق به أنه يقبل فيكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذى كم وغير ذى حيز ،

(١) وبذلك : أو بذلك د (٢) للمدة : في المدة ط || لا تختص : لا تختص ط || التجريد :

التحريك م (٥) ولا لنفس : ولنفس م || ثانياً : ثانية د (٦) انبساط :

انبساط ط || وعلى : على ج (٨) فيكون : ويكون ص (٩) فيمتنع : فمتنع م

(١٠) وكيف : فكيف د || لا حيز : لا جز ط ؛ ولا جز م (١١) في القوة : بالقوة ط ،

م || في الفعل : بالفعل د ، ط ، م (١٢) وجود : ساقطة من ب || قابلاً : قابلاً ص (١٤) قبوله

لها : مقبول مخ ، د ، م ؛ مقبول له ج ؛ مقبول لخاص (١٥) الخاص : الخاصة د || ذى :

ذات ج || كم : + وقد قام غير ذى كم د ، ط ؛ وقد قام كان غير ذى كم م || حيز : + وقد

قام غير ذى كم وغير ذات حيز ج ؛ + وقد قام غير ذى كم وغير ذى حيز ص .

فيكون المقدار الجسماني هو الذي عرض له وصير ذاته بحيث له بالقوة أجزاء بعد ما أن لذاته أن تقوم جوهرها في نفسه غير ذي حيز ولا كمية ولا قبول قسمة .

- فإن كان وجوده الخاص الذي يتقوم به لا يبقى عند التكثر أصلاً ، فيكون ما هو متقوم بأنه لا حيز له ، ولا ينقسم بالوهم ، والعرض يعرض له أن يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه ، وإن كانت تلك الوجدانية لا لما تقوم به الميولي ، بل لأمر آخر . ويكون ما فرضناه وجوداً خاصاً له ليس وجوداً خاصاً به يتقوم ، فيكون حينئذ للمادة صورة عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل ، وصورة أخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالقوة والفعل . فيكون بين الأمرين شيء مشترك ، هو المقابل للأمرين ، من شأنه أن يصير مرة وليس في قوته أن ينقسم ومرة أخرى وفي قوته أن ينقسم أعني القوة القريبة التي لا واسطة لها .

- فلنفرض الآن هذا الجوهر وقد صار بالفعل اثنين ، وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر ، وحكه أنه يفارق الصورة الجسمانية ، فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية ، فيبقى كل واحد منهما جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل . ولنفرضه بعينه لم ينقسم إلا أنه أزيل عنه الصورة الجسمانية حتى يبقى جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل ، فلا يخلو إما أن يكون بعينه هذا الذي بقي جوهرًا وهو غير جسم ، هو بعينه مثل الذي هو بجزئه الذي بقي كذلك مجرداً أو يخالفه ،

(١) عرض له : عرض ب ، ص ، ط ، + وإن د (٢) آن : + له ط || لذاته : بذاته
ص ، ط ، + لذاد (٣) فان : وإن ب || وجوده : وجود ج ، د ، ط || به : ساقطة من د
(٤) حيز : جزء ب ، ج ، د ، ص ، ط || والعرض : والقرض ص (٧) به يتقوم : يقوم به ط
(٨-٩) بالقوة والفعل فيكون : بالقوة فيكون ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) وقد : قد ج ،
د ، ص ، ط ، م (١٣) فليفارق : + في ب ، ط (١٥) ينقسم : يقسم م || يبقى : بقي م
(١٦) بعينه : ساقطة من د ، ص ، م (١٧) بجزئه : جزء ب ، ط ، + جزء هامش ص .

فإن خالفه فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقى وذلك مُدَم، أو بالعكس، أو يكون كلاهما قد بقيا — ولكن تختص بهذا كيفية أوصورة لا توجد إلا لذلك — أو يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق في المقدار أو الكيفية أو غير ذلك .

فإن بقى أحدهما وعدم الآخر، والطبيعة واحدة، متشابهة، وإنما أُدَم أحدهما رفع الصورة الجسمانية فيجب أن يُدَم الآخر ذلك بعينه .

وإن اختص بهذا كيفية، والطبيعة واحدة ولم تحدث حالة إلامفارقة الصورة الجسمانية، ولم يحدث مع هذه الحالة إلا ما يلزم هذه الحالة، فيجب أن يكون حال الآخر كذلك .

فإن قيل: إن الأولين وهما اثنان متحدان فيصيران واحداً، فتأمل: ومحال أن يتحد جوهرا، لأنهما إن اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما اثنان لا واحد، وإن اتحدا وأحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود؟ وإن عدما جميعا بالاتحاد وحدث شيء ثالث منهما فهما غير متعددين بل فاسدين، وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة، وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذي مادة.

وأما إن اختلفا بالتفاوت في المقدار أو غير ذلك، فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما صورة مقدارية، وهذا خلف .

وأما أن لا يختلفا بوجه من الوجوه، فيكون حينئذ حكم الشيء لو لم ينفصل عنه ما هو غيره، هو حكمه بعينه وقد انفصل عنه غيره، وحكمه مع غيره وحكمه

(١) وذلك : وذاك م (٢) لا توجد إلا : لا توجد ب، لا توجدان ب، ص (٦) ولم تحدث : ساقطة من د (٩) متحدان : يتحدان ص | ومحال : ومن المحال ب، ب، والمحال م (١٠) لأنهما إن اتحدا : لأنهما اتحدا م (١١) فالمعدوم : فالعدم م (١٢) فاسدين وبينهما : فاسدان بينهما م (١٣) مشتركة : مشتركة د (١٤) إن اختلفا : يختلفان د | المقدار : القدر ب، د، م | أو غير ذلك : ساقطة من ب، ب، م (١٥) صورة جسمانية ولهما : ساقطة من ب، د | ولهما : لها ص، ط، م (١٦) وأما أن لا : وأما إن لم ب، ص | وإن لم د، د، وأما أن م (١٧) ما هو غيره : + وحكمه وحده بما يخ | هو حكمه : هو ب، م | ساقطة من د | بعينه : + حكمه ب، د + حكم د | عنه غيره : منه غيره ص، ط .

وحده ومن كل جهة حكما واحدا ، هذا خلف . أعني أن يكون حكم بعض الموضوع وحكم كله واحداً من كل جهة ، أعني أن يكون لو كان الشيء لن ينقص بأن يؤخذ منه شيء كما إذا أخذ منه شيء ، وحكمه ولم يضاف إليه شيء حكمه وقد أضيف إليه شيء .

- وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الأوقات أن يصير اثنين ، ففى طباع ذاته استعداد للاقسام لايجوز أن يفارقه ، وربما يمنع عنه بعارض غير استعداد الذات ، وذلك الاستعداد محال إلا بمقارنة المقدار للذات .

- فبقى أن الماد لا تتعزى عن الصورة الجسمية . ولأن هذا الجوهر إنما صار كماً بقدر حاله ، فليس بكم بذاته ، فليس يجب أن تختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ، وإن كانت الصورة الجسمية واحدة ونسبة ما هو غير متجزئ ولا متكم في ذاته ، بل إنما يتجزأ ويتكم بغيره إلى أى مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة ، وإلا فله مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه .

- فبين من هذا أنه يمكن أن تصغر المادة بالتكاثف وتكبر بالتخلخل ، وهذا محسوس بل يجب أن يكون تعين المقدار عليها بسبب يقتضى في الوجود ذلك

(٢) الموضوع : الوجود || أن : ساقطة من م (٣) كما : + هو ط (٥) اثنين : اثنين ص (٦) وربما : ربما م || يمنع : يمنع ص || بعارض : العارض د ، ط || غير : من م (٧) الذات : الذات ب ، ج ؛ ساقطة من م ؛ + وغير د ، ط || للذات : الذات ب ، د ، ط ، م ؛ ساقطة من ج (٨) الجسمية : الجسمانية ب (٩) بذاته : ذاته ط (١٠) الجسمية : الجسمانية د ، ص (١٠ - ١١) ما هو غير : غير ما هو ب ، ج ، د ، ط ، م (١١) متجزئ : متعزب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (١٢) نسبة : نسبة ط ، م (١٣) عليه : + وهو للكل والجزء واحد لا بد ص أن يكون متطابق جزئاً من المقدار وليس له في ذاته جود ، + جزؤه . (١٥) تعين : تعزب || عليها : عليه ج .

المقدار . وذلك لسبب لا يخلوا إما أن يكون أحد الصور والأعراض التي تكون في المادة ، أو سببا من خارج . فإن كان سببا من خارج فلما إن يفيد ذلك المقدار المقدر بتوسط أمر آخر أو بسبب استعداد خاص . فيكون حكم هذا وحكم القسم الأول واحداً يرجع إلى أن الأجسام لاختلاف أحوالها تختلف مقاديرها . وإما أن لا تكون الإفادة بسبب ذلك وتوسطه ، فتكون الأجسام متساوية الاستحقاق لكم ومتساوية الأحجام ، وهذا كاذب .

ومع ذلك أيضا فليس يجب أن يصدر عن ذلك السبب حجم بعينه دون حجم إلا لأمر ، وأعني بذلك الأمر شرطا ينضاف إلى المادة به تستحق المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا أيضا لكونها مادة لما مصور بالكية ، بل يكون للسادة شيء لأجله تستحق أن يصورها المصور بذلك الحجم والكية . ويجوز أن تختلف بالنوع مطلقا ، ويجوز أن تختلف بالأشد والأضعف ليس بالنوع مطلقا ، وإن كان الأشد والأضعف قد يقارب الاختلاف في النوع ، لكن بين الاختلاف بالنوع مطلقا وبين الاختلاف بالأشد والأضعف مخالفة معلومة عند المعتبرين فقد علم أن الهوى قد تنها بعينها لمقادير مختلفة وهذا أيضا مبدأ للطبيعات .

وأیضا فإن كل جسم يختص لا محالة بحيز من الأحياز ، وليس له الحيز الخاص به بما هو جسم ، وإلا لكان كل جسم كذلك ، فهو إذن لا محالة مختص به بصورة ما في ذاته ، وهذا بين . فإنه إما أن يكون غير قابل للتشكيلات

(١) أحد : إحدى ط ، م ؛ ساقطة من ب . (٢) أمر : أورد || استعداد : استعمال ط ، م (٦) ومتساوية ومساوية ط ، م (٨) بذلك : بقول ط ، م (٩) مصور : تتصور (١١) بالنوع : ساقطة من ط (١٤) للطبيعات : الطبيعات م (١٥) الحيز : حيزه ج ، ص م ؛ حيزه || كل جسم : كل ط || لا محالة : ساقطة من م (١٦) مختص : يختص د (١٧) بين : + وأيضا ج ، د ، ص ، ط .

والتفصيلات فيكون بصورة ما صار كذلك لأنه بما هو جسم قابل له ، وإما أن يكون قابلا لما بسهولة أو بعسر . وكيف ما كان ، فهو على إحدى الصور المذكورة في الطبيعيات . فإذا كانت المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصورة . فالمادة إذن إنما تقوم بالفعل بالصورة ، فإذا كانت المادة إذا جردت في التوهم ، فقد فعل بها ما لا يثبت معه في الوجود .

•

(١) لأنه : لا أنه د . (٢) وكيف : فكيف ب . (٣) الجسمية :
 الجسمية د ، م . (٤) في التوهم : بالتوهم د (٥) قد : وقد د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

فقد صح أن المادة الجسمانية إنما تقوم بالفعل عند وجود الصورة ، وأيضاً
فإن الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة . فلا يخلو إما أن تكون بينهما
علاقة المضاف فلا تعقل ماهية كل واحد منهما إلا مقولة بالقياس إلى الآخر .

وليس كذلك ، فإننا نعقل كثيراً من الصور الجسمانية ، ونحتاج إلى تكلف
شديد حتى تثبت أن لها مادة ، وكذلك هذه المادة نعقلها الجوهر المستعد ،
ولا نعلم من ذلك أن ما تستعد له يجب أن يكون فيه منه شيء بالفعل
إلا يبحث ونظر .

نعم هي من حيث هي مستعدة مضافة إلى مستعد له وبينهما علاقة الإضافة،
لكن كلامنا في مقايضة ما بين ذاتيهما دون ما يعرض لهما من إضافة أو يلزمهما،
وقد عرفت كيف هذا .

وأيضاً فإن كلامنا في الحال بين المادة وبين الصورة من حيث هي موجودة.
والاستعداد لا يوجب علاقة مع شيء هو موجود لا محالة ، وإن كان يجوز

(٦) مقولة : مقولة ج ، د ، ص ، ط (٨) لها : له م (٩) فيه : ساقطة
من ط . (١١) نعم هي من : نعم من ج || حيث هي مستعدة : حيث مستعدة ط ، م
|| مستعد : ساقطة من ط . (١٢) ذاتيهما : ذاتيهما ط ، م || يلزمها : يلزمه م .
(١٤) وبين الصورة : والصورة م .

ذلك فلا يخلو إما أن تكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول ، وإما أن تكون العلاقة بينهما علاقة أمرين متكافئى الوجود ليس أحدهما علة ولا معلولا للآخر ، ولكن لا يوجد أحدهما إلا والآخر يوجد . وكل شيئين ليس أحدهما علة للآخر ولا معلولا له ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز أن يكون رفع أحدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات ، بل يكون أمراً معه ، أعنى يكون رفعاً لا يخلو عن أن يكون مع رفع ، لا رفعاً موجب رفع ، إن كان ولا بد . وقد عرفت الفرق بين الوجهين ، فقد عرفت أن الشيء الذى رفعه علة لرفع شيء آخر فهو علة ، فقد بان هذا لك قبل فى مواضع على التفصيل وميزداد إيضاحاً فى خل ما تفهمه .

- وأما الآن فقد علمت ، وهنا ، أنه فرق بين أن يقال فى الشيء : إن رفعه علة لرفع شيء ، وبين أن يقال : لا بد من أن يكون مع رفعه رفع شيء . فإن كان ليس رفع أحد هذين الشيئين المذكورين علة لرفع الآخر ، بل لا بد من أن يكون مع رفعه ارتفاع الآخر ، فلا يخلو إما أن يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شيء ثالث غيرهما ، أو يجب عن رفع شيء ثالث ، حتى أنه لولا رفع عرض لذلك الثالث لم يمكن رفع هذا ، أو لا يكون شيء من ذلك . فإن لم يمكن ، بل كان ليس يرتفع هذا إلا مع ذلك ، وذلك إلا مع هذا من غير سبب ثالث غير طبيعتهما ، فطبيعة كل واحد منهما متعلقة فى الوجود ، بالفعل ، بالآخر .

(٢) متكافئى : متكافئ جـ ، د ، ص ، ط || علة : + للآخر د ، ط (٣) وكل : فكل جـ ، ص ، || شيئين : شيء ط (٤) له : للآخر جـ ، د ، ص ، ط ، م . (٥) أعنى : حتى ط . (٦) إن كان : وإن كان م . (٨) فقد : قد ب ، د (١١) رفع : ساقطة من د (١٢) المذكورين : ساقطة من م || رفع : رفع د (١٣) رفعه : ساقطة من ب ، ص ، م (١٥) يمكن (الأولى) : يمكن جـ ، ص ، م . || يمكن الثانية : يمكن م (١٦) ذلك وذلك : ذلك وذلك ص (١٧) طبيعتهما : طبيعتها ط || فى الوجود : بالوجود م .

فإذا أن يكون ذلك لماهيتهما فتكون مضافة ، وقد بان أنها ليست مضافة ،
 وإما أن يكون في وجودهما . وبين أن مثل هذا لا يكون واجب الوجود
 فيكون في ماهيته ممكن الوجود ، لكنه يصير بغيره واجب الوجود فلا يجوز البتة
 أن يصير واجب الوجود بذلك الآخر ، فقد بينا هذا . فيجب أن يصير واجب
 الوجود هو وصاحبه معه في آخر الأمر ، إذا ارتقينا إلى العلل بشيء ثالث ،
 ويكون ذلك الشيء الثالث ، من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما ،
 لا يصح رفع أحدهما إلا برفع كونه علة بالفعل . فيكون هذان إنما يرتفعان
 برفع سبب ثالث ، وقد قلنا ليس كذلك ، هذا خلف . فقد بطل هذا ، وبقي
 الحق أحد القسمين الآخرين .

١٠ فإن كان رفعهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا هما معلولاه ، فلتنظر
 كيف يمكن أن تكون ذات كل واحد منهما تتعلق بمقارنة ذات الآخر .
 فإنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما يجب وجوده من العلة بوساطة
 صاحبه ، فيكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه ،
 وهذا محال ، فقد بان أن هذا مستحيل فيما سلف من أقاويلنا ، وإما أن يكون
 أحدهما بعينه أقرب إلى هذا الثالث ، فيصير هو العلة الواسطة ، والثاني هو
 ١٥ المعلول ، ويكون الحق هو القسم الذي قلنا : إن العلاقة بينهما علاقة يكون بها
 أحدهما علة والآخر معلولا .

(١) لماهيتهما : لماهيتاهما (٢) يكون في وجودهما : يكون وجودهما د (٣) بغيره :
 لغيره (٤) الآخر : للآخر ؛ + فيكون حينئذ مضافا فلماذا قد صح أنها ليسا مضافين ط
 || قد : وقد د . (٥) آخر : ساقطة من د . || إلى : في ج ، د ،
 ص ، ط ، م (٦) ويكون : فيكون د ، م (١١) بمقارنة : مقارنة م . (١٤) محال :
 خلف ب || قد : قد د (١٦) القسم : + الثاني ج || بها : لهام .

فأما إن كان رفع أحدهما يوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثاني منهما ،
فقد صار أحدهما علة العلة ، وعلة العلة علة . والأمر يتقرر في آخره على أن يكون
أحدهما معلولا والآخر علة .

فلنتظر الآن أيهما ينبغي أن تكون العلة منهما . فأما المادة فلا يجوز أن تكون
هي العلة لوجود الصورة ، أما أولا : فلأن المادة إنما هي مادة ، لأن لها قوة
القبول والاستعداد ، والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد
له ، ولو كان سببا لوجب أن يوجد ذلك دائما له من غير استعداد .

وأما ثانيا : فإنه من المستحيل أن تكون ذات الشيء سببا لشيء بالفعل
وهو بعد بالقوة ، بل يجب أن تكون ذاته قد صارت بالفعل ، ثم صار سببا
لشيء آخر ، سواء كان هذا التقدم بالزمان أو بالذات ، أعني ولو لم يكن البته
موجودا إلا وهو سبب للثاني ، وإلا أن يقوم به الثاني بالذات ، ولذلك يكون
متقدما بالذات . وسواء كان ما هو سبب له يقارن ذاته أو يكون مفارقا ذاته ،
فإنه يجوز أن يكون بعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء يكون
مقارنا لذاته ، وبعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء مباين لذاته ،
فإن العقل ليس يتقبض عن تجويز هذا . ثم البحث يوجب وجود القسمين
جميعا ، فإن كانت المادة سببا للصورة فيجب أن تكون لها ذات بالفعل أقدم
من الصورة ، وقد منعنا هذا منعاً ليس بناؤه على أن ذاته لا يمكن أن يوجد

(١) فأما : وأما ج، ص، م . || يوجب : موجب ط . || رفعه رفع الثاني : رفعه الثاني د .
(٢) علة العلة وعلة : علة للعلة وعلة د (٤ - ٥) تكون هي العلة : تكون هو العلة ط .
(٥) فلأن : فإن ط || إنما : ساقطة من ط (٦) ما هو : ما هي م (٨) فإنه :
فلأنه ص (٩) صارت بالفعل : صار بالفعل ب، ج، ص، ط، م (١١) ولذلك :
وحارك ب (١٤) مقارنا : مباينا ب || وبعض ... : ساقطة من ب .
(١٥) يوجب : يوجب م . (١٧) منعنا : ساقطة من ب .

إلا ملتزما لمقارنة الصورة ؛ بل على أن ذاته يستحيل وجودها أن يكون بالفعل
إلا بالصورة ؛ وبين الأمرين فرق .

وأما ثالثا فإنه إذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة، والمادة لا اختلاف
لها في ذاتها ، وما يلزم عن الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه ألبته ،
فكان يجب أن تكون الصور المادية لا اختلاف فيها . فإن كان اختلافها لأمر
تختلف من أحوال للمادة ، فتكون تلك الأمور هي الصور الأولى في المادة ،
ويعود الكلام بأصله جذعا . فإن كان علة وجود هذه الصور المختلفة المادة
وشيء آخر مع المادة ليس في المادة ، حتى لا تكون المادة وحدها هي العلة
القريبة ، بل المادة و شيء آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة إذا اجتمعا
جميعا حصل صورة ما معينة في المادة . وإن كان شيء غير ذلك الآخر واجتمع
مع المادة حصلت صورة غير تلك الصور المعينة ، فتكون المادة في الحقيقة
لها قبول الصورة .

وأما خاصية كل صورة فإنما تكون عن تلك العلة . وإنما تكون كل صورة
هي بخاصيتها فتكون علة وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ،
ولا يكون للمادة في تلك الخاصية صنع ، وإنما كانت تلك الصورة موجودة
وجودها بتلك الخاصية، فيكون لا صنع للمادة في خصوصية وجود كل صورة،

(٣) فإنه : فلا تـ جـ (٤) وما يلزم : ويلزم || الذي لا اختلاف فيه : + ألبته ص ، ط .

(٥) فكان : وكان د || الصور : الصورة جـ (٦) للمادة : المادة جـ ، ص ، ط ، م ؛

الصور د . || الصور : الصورة جـ ، د (٧) بأصله : ساقطة من جـ ، د ، م (٨) و شيء : .

وشيئ م || هي : ساقطة من ب ، جـ ، د ، م (١٠) معينة : معينة د . || واجتمع :

أو اجتمع جـ ، ط ، م . (١٢) الصورة : الصورة م . (١٤) هي : هي

ما هي جـ ، ط ؛ ما هي هي ص . (١٥) وإنما : وأما د . || كانت : كان ص .

إلا أنها لا بد منها في أن توجد الصورة فيها ، وهذه خاصية العلة القابلة ،
فيبقى لها القبول فقط . فقد بطل أن تكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه .

وقد بقي أن تكون الصورة وحدها هي التي يجب وجود المادة .

فلنتظر هل يمكن أن تكون الصورة وحدها هي التي يجب وجود المادة .

- فنتقول : أما الصورة التي لا تفارقها مادتها فذلك جائز فيها ، وأما الصورة التي
تفارق المادة ، وتبقى المادة موجودة بصورة أخرى ، فلا يجوز ذلك فيها .
وذلك لأن هذه الصورة ، لو كانت وحدها لذاتها علة ، لكانت المادة تعدم
بعد عدمها ، وتكون للصورة المستأنفة مادة أخرى توجد عنها ، ولكانت تلك
المادة حادثة ، ولكان يحتاج لها إلى مادة أخرى . فيجب إذن أن تكون علة
وجود المادة شيئاً مع الصورة ، حتى تكون المادة إنما يفيض وجودها عن
ذلك الشيء . لكن يستحيل أن يكمل فيضانه عنه بلا صورة ألبتة ، بل إنما يتم
الأمر بهما جميعاً .

- فيكون تعلق المادة في وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت تصدر
عنه فيها ، فلا تعدم بعدم الصورة ، إذ الصورة لا تفارقها إلا لصورة أخرى
تفعل مع العلة التي عنها مبدأ وجود المادة — ما كانت تفعله الصورة الأولى .
فما إن هذا الثاني يشارك الأول في أنه صورة ، يشاركه في أنه يعاونه على إقامة

(٢) للصورة : الصورة ط (٣) وقد : وقد ج ، ص ، ط ، م ؛ ساقطة من د .
|| وحدها : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٤) تكون : + وجود ط || هي التي :
ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٨) بعد عدمها : أو بعد ماهاش ج || ولكانت : وكان ج ، ص ،
م ؛ + يكون ب ، ج ، د ، ص ، م (٩) لها : بها ج (١٢) بهما : بها د
(١٤) عنه : عنها ط || فيها : ساقطة من ج ، ط || فلا تعدم : لا تعدم م (١٥) كانت :
كان ج ، د ، ص ، ط ، م (١٦) الأول : الأول د ، ص ، ط || يعاونه :
يعاون ب ، ص ، ط ، م .

هذه المادة، وبما يخالفه يجعل المادة بالفعل جوهرًا غير الجوهر الذي كان يفعله
الأول .

فكثير من الأمور الموجودة إنما تم بوجود شيئين ، فإن الإضاءة والإثارة
إنما تحصل من سبب مضى ، ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلاً
لأن يتفقد فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية
غير الخاصية التي تقيمه كيفية أخرى من الألوان .

ويجب أن لا تناقش فيما لفظنا به من نفوذ الشعاع وانعكاسه ، بعد أنك
بالفرض بصير . ولا يبعد — إذا تأملت — أن تجد لهذا أمثلة أشد موافقة
ولا يضرك أن لا تجد أيضاً مثلاً ، فإنه ليس يجب أن يكون لكل شيء مثال .

ولقائل أن يقول : إنه إن كان تعلق المادة بذلك الشيء وبصورة فيكون
مجموعهما كالعلة له ، وإذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذي هو العلة ،
فوجب أن يبطل المعلول .

فقول : إنه ليس تعلق المادة بذلك الشيء وبالصورة ، من حيث الصورة
صورة معينة بالنوع ، بل من حيث هي صورة . وهذا المجموع ليس يبطل
ألبتة ، فإنه يكون دائماً موجوداً ذلك الشيء ، والصورة من حيث هي صورة ،

(١) هذه : هذا ط (٣) فكثير : وكثير ج ، د ، ص ، ط ، م . (٥) لأن يتفقد :
لا يتفقد ب ، م ؛ لأن لا يتفقد ج ، ص ، ط || فيه : فيهم || ولا ينعكس : ولا أن ينعكس ج
(٦) تقيمه : ساقطة من د . (٧) وانعكاسه : وانعكاساته م (٨) لهذا :
لهذه ج ؛ لها ط . (١٠) أن : إذا ص (١٠-١٣) وبصورة ... التي :
ساقطة من م (١٢) فوجب : فيجب د (١٤) بالنوع : النوع م (١٥) ذلك :
وذلك ص || صورة : + لم يكن المادة ط .

فيكون لو لم يكن ذلك الشيء لم تكن المادة ؛ ولو لم تكن الصورة من حيث هي صورة لم تكن المادة . ولو بطلت الصورة الأولى لا بسبب تعقب الثاني لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ، ولا يكون الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة . فكان يستحيل أن يفيض من ذلك الشيء وجود المادة ، إذ هو وحده بلا شريك أو شريطة .

٥

ولكن لقائل أن يقول : إن مجموع ذلك : العلة والصورة ليس واحدا بالعدد ، بل واحد بمعنى عام ، والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ، ولمثل طبيعة المادة فإنها واحدة بالعدد . فنقول : إنا لا نمنع أن يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد علة الواحد بالعدد ؛ وهنا كذلك ، فإن الواحد بالنوع — مستحفظ بواحد بالعدد — هو المفارق . فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ، ولا يتم إيجابها إلا بأحد أمور تقارنه ، أيها كانت . وأما ما هذا الشيء فستعلمه بعد .

١٠

فالصور إما صور لا تفارقها المادة ، وإما صور تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها .

فالصور التي تفارق المادة إلى عاقب ، فإن معقبها فيها يستبقها بتعقيب تلك الصورة ، فتكون الصورة من وجه واسطة بين المادة المستبقة وبين مستبقها ،

١٥

(١) ذلك : ساقطة من ج || الشيء : ساقطة من ب || ولو لم : وإن لم د || لم تكن المادة ولو : ساقطة من ط (٢) ولو بطلت : فلو بطلت د (٣) ولا يكون : فلا يكون د ، ط (٤) هو صورة : هي صورة د || يفيض من : يفيض عن م (٥) بلا شريك أو شريطة : بلا شريكة وشريطة د ؛ بلا شريكة أو شريطة ص ، ط ، م (٦) والصورة : أو الصورة د (٧) بل : + هو ط (٨) طبيعة : طبيعته م (٩) لواحد بالعدد : بواحد بالعدد ط || وهنا كذلك : وهنا ب ، د ، م ؛ وهنا كذلك ط (١٣) فالصور ب ، ج || ؛ إما صور : إما صورة ص || وإما صور : وإما صورة ج ، ص (١٥) فالصور : والصور ب ؛ فالصورة ج ، ص || تفارق : + تفارقها ج (١٦) وجه : + واحد د || وبين : + مادة د || مستبقها : معقبها د ، ط .

والواسطة في التقويم ، فإنه أولا يتقوم ذاته ، ثم يقوم به غيره أولية بالذات ، وهي العلة القريبة من المستبقى في البقاء . فإن كانت تقوم بالعلة المبقية للمادة بواسطتها ، فالقوام لها من الأوائل أولا ، ثم للمادة ؛ وإن كانت قائمة لا بتلك العلة ، بل بنفسها ، ثم تقام المادة بها فذلك أظهر فيها .

• وأما الصور التي لا تفارقها المادة فلا يجوز أن تجعل معلولة للمادة حتى تكون المادة تقتضيها وتوجبها بنفسها ، فتكون موجبة لوجود ما تستكمل به ، فتكون من حيث تستكمل به قابلة ، ومن حيث توجبها موجودة ، فتكون توجب وجود شيء في نفسها تتصور به . لكن الشيء من حيث هو قابل ، غيره من حيث هو موجب . فتكون المادة ذات أمرين : بأحدهما تستعد ، وبالأخر يوجد عنها شيء . فيكون المستعد منهما هو جوهر المادة ، وذلك الآخر أمرا زائدا على كونه مادة تقارنه وتوجب فيه أثرا كالطبيعة لمحركة في المادة ، فيكون ذلك الشيء هو الصورة الأولى ، ويعود الكلام جذما .

فإذن الصورة أقدم من الهيولى ، ولا يجوز أن يقال إن الصورة بنفسها موجودة بالقوة دائما ، وإنما تصير بالفعل بالمادة ، لأن جوهر الصورة هو الفعل .

١٥ وأما طبيعة ما بالقوة فإن محلها المادة ، فتكون المادة هي التي يصلح فيها أن يقال لها إنها في نفسها بالقوة تكون موجودة ، وإنها بالفعل بالصورة ،

(١) التقويم : التقديم د . (٢) تقوم : تنقوم ص (٤) بها : بذاتها ط
(٥) وأما : + تعلق م || الصور : الصورة ج ، د ، ص ، ط . (٧) فتكون : + المادة ص
(٨) قابل : + من ط (٩ - ٨) هو قابل وبالأخر : ساقطة من م
(١٠) عنها : عه ج ، د ، ص ، ط ، م || هو : ساقطة من ص . (١١) كونه :
كونها ب ، د ، ص (١٢) ويعود : فيعود د ، ص (١٤) دائما :
ساقطة من م || تصير : + موجودة ج ، ط (١٦) بالصورة : + فيكون من حق ما سمي
مادة أن يسمى صورة وما سمي صورة أن يسمى مادة ص ، ط .

والصورة وإن كانت لا تفارق الهيولى فليست تتقوم بالهيولى ، بل بالعلة المفيدة إياها الهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى وقد بينا أنها عطتها ؟ والعلة لا تتقوم بالمعلول ، ولا شيئان اثنان يتقوم أحدهما بالآخر بأن كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده . فقد بان استحالة هذا ، وتبين لك الفرق بين الذى يتقوم به الشيء وبين الذى لا يفارقه .

فالصورة لا توجد إلا فى الهيولى ، لا أن علة وجودها الهيولى ، أو كونها فى الهيولى . كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول ، لا أن وجود العلة هو المعلول أو كونه مع المعلول ؛ كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وأن تكون معها ، كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة يلزم عنها أن تقوم شيئا ، ذلك الشيء مقارن لذاتها . فكأن ما يقوم شيئا بالفعل ، ويفيده الوجود ، ١٠ منه ما يفيده وهو مبين ، ومنه ما يفيده وهو ملاق وإن لم يكن جزء منه مثل الجوهر للأعراض التى يلحقها أو يلزمها ، والمزاجات .

وبين بهذا أن كل صورة توجد فى مادة مجسمة ، فبعلة ما توجد ، أما الحادثة فذلك ظاهر فيها ، وأما الملازمة للادة فلأن الهيولى الجسمانية إنما خصصت بها لعلة . وسليين هذا أظهر فى مواضع أخرى . ١٥

(٢) الهيولى : والهيولى ط || وكيف : فكيف ط || والعلة : فاعلة د ، ط (٣) ولا شيئان اثنان : ولا شيئين اثنين د ، م (٤) فقد : قد ب ، م ؛ وقد ج ، ط || وتبين : وتبين ب ، ج ، د ، ص ، ط (٦) الهيولى : هيولى م (٧) هو : هي ب ، ج ، ص ، ط ، م (٨) أو كونه مع المعلوم : ساقطة من م (٩) موجودة : وموجودة م (١٢) أو يلزمها : ويلزمها م (١٣) فبعلة : فبعتها ج ، ط || ما : مساقطة من ج (١٤) الملازمة : اللازمة ط ، بالمزوم د . (١٥) خصصت : خصص د || لعلة ... أظهر : مساقطة من د || فى : من ج || أخرى : + إنشاء الله تعالى تمت المقالة الثانية من الفن الثالث من كتاب الشفاء بحمد الله تعالى ص .

المقالة الثالثة

وفيه عشر فصول

(١) المقالة الثالثة : من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) عشر فصول : وفيه عشر فصول

ص ، ط ، مائة من ج .

[الفصل الأول]

(١) فصل

في الإشارة إلى ما ينبغي أن يبحث عنه من حال المقولات التسع

وفي عرضيتها

- هـ فنقول : قد بينا ماهية الجوهر ، وبيننا أنها مقولة على المفارق ، وعلى الجسم ، وعلى المادة ، والصورة . فأما الجسم فإثباته مستغنى عنه ، وأما المادة والصورة فقد أثبتناهما ، وأما المفارق فقد أثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ، ونحن مثبتوه من بعد .

- وعلی أنك إن تذكرت ما قلناه في النفس ، صح لك وجود جوهر مفارق
١٠ غير جسم ، فبالحرى أن نتقل الآن إلى تحقيق الأعراض وإثباتها .

- فنقول : أما المقولات العشرة فقد تفهمت ماهياتها في افتتاح المنطق .
ثم لا يشك في أن المضاف من جملتها — من حيث هو مضاف — أمر عارض لشيء
ضروري . وكذلك النسب التي هي في "أين" و"متى" وفي "الوضع" وفي "الفعل"
و"الانفعال" فإنها أحوال عارضة لأشياء هي فيها ، كالموجود في الموضوع .
١٥ اللهم إلا أن يقول قائل : إن الفعل ليس كذلك ، فإن وجود الفعل ليس

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، ط (٤) وفي : في ب ، ج ، د ، م (٦) فأما :
وأما ج || مستغنى : مستغنى ص ، م (٧) مثبتوه : + بالفعل ب (٩) تذكرت :
تذكر ط || ما قلناه : ما قلناه د (١٠) نتقل : نتقل ط (١١) أما : وأما ص ||
العشرة : العشر ص ، م || تفهمت : اتفهمت ص ، ط ؛ تفهمتا ط (١٢) لا يشك :
لا يشك ص || في : ساقطة من ص ، م || حيث هو مضاف : حيث مضاف ج ، ط
(١٣) هي : ساقطة من م (١٤) والاقعال : وفي الاقعال ص ، م (١٥) فإن : لأن ب .

في الفاعل ، بل في المفعول . فإن قال ذلك ، وسلم له ، فليس يضربها ترومه من أن الفعل موجود في شيء وجوده في الموضوع ، وإن كان ليس في الفاعل .
فبقى من المقولات ما يقع فيه إشكال ، وأنه هل هو عرض أو ليس بعرض ، مقولتان : مقولة الكم ، ومقولة الكيف .

أما مقولة الكم ، فكثير من الناس رأى أن يحمل الخط والسطح والمقدار الجسماني من الجوهر ، وأن لا يقتصر على ذلك ، بل يحمل هذه الأشياء مبادئ الجواهر . وبعضهم رأى ذلك في الكميات المنفصلة ، أي الأعداد ، وجعلها مبادئ الجواهر .

وأما الكيف فقد رأى آخرون من الطبيعيين أنها ليست محمولة ألبتة ، بل اللون جوهر بنفسه ، والطعم جوهر آخر ، والرائحة جوهر آخر ، وأن من هذه قوام الجواهر المحسوسة ، وأكثر أصحاب الكون ذاهبون إلى هذا .

فأما شكوك أصحاب القول بجوهرية الكيف ، فالأحرى بها أن تورد في العلم الطبيعي ، وكأننا قد فعلنا ذلك .

وأما أصحاب القول بجوهرية الكم ، فمن ذهب إلى أن المتصلات هي جواهر ومبادئ للجواهر فقد قال : إن هذه هي الأبعاد المقومة للجوهر الجسماني ، وما هو مقوم للشيء فهو أقدم ، وما أقدم من الجواهر فهو أولى بالجوهرية ، وجعل النقطة أولى الثلاثة بالجوهرية .

(٣) وأنه : فإنه ج (٥) أن : بأن ج ، د ، ط (٩) أنها : أنه
د ، ط || ليست محمولة : ليس محمول د (١١) الجواهر المحسوسة : الجوهر
المحسوس ج (١٣) وكأننا : فكأننا ط .

- وأما أصحاب العدد ، فإنهم جعلوا هذه مبادئ الجواهر ، إلا أنهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادئ للمبادئ ، ثم قالوا : إن الوحدة طبيعة غير متعلقة في ذاتها بشيء من الأشياء ، وذلك لأن الوحدة تكون في كل شيء ، وتكون الوحدة في ذلك الشيء غير ماهية ذلك الشيء ، فإن الوحدة في الماء غير الماء ، وفي الناس غير الناس ، ثم هي بما هي وحدة مستغنية عن أن تكون شيئا من الأشياء ، وكل شيء فإنما يصير هو ما هو بأن يكون واحدا متينا ، فتكون الوحدة مبدأ للخط والسطح ولكل شيء ، فإن السطح لا يكون سطحا إلا بوحدة اتصالها الخاص ، وكذلك الخط والنقطة أيضا وحدة صار لها وضع . فالوحدة علة كل شيء . وأول ما يكون ويحدث عن الوحدة العدد . فالعدد علة متوسطة بين الوحدة وبين كل شيء ، فالنقطة وحدة وضعية ، والخط اثنوية وضعية ، والسطح ثلاثية وضعية ، والجسم رباعية وضعية ، ثم تدرجوا إلى أن جعلوا كل شيء حادثا عن العدد .
- فيجب علينا أولا أن نبين : أن المقادير والأعداد أعراض ، ثم نشغل بعد ذلك بحل الشكوك التي لهؤلاء . وقبل ذلك يجب أن نعرف حقيقة أنواع الكمية ، والأولى بنا أن نعرف طبيعة الوحدة ، فإنه يحق علينا أن نعرف طبيعة الواحد في هذه المواضع بشيئين : أحدهما ، أن الواحد شديد المناسبة للوجود الذي هو موضوع هذا العلم ، والثاني ، أن الواحد مبدأ ما بوجه ما للكمية .

(٥) وفي : في د (٧) والسطح : والسطح ص ، ط ، م (٨) وكذلك : فكذلك م || الخط : للخط م || أيضا : ساقطة من د (٩) ما يكون : ما يتكون ص ، م (١٠) فالنقطة : + لها ط (١١) اثنوية : اثنوب ، م (١٣) نيين : نيين د (١٤) ذلك : ساقطة من د || يجب : + علينا ص ، ط (١٥) الوحدة : الواحد م (١٦) هذه المواضع : هذا الموضع ط (١٧) والثاني : الثاني م || أن : لأن ب ، د ، م .

أما كونه مبدأ للعدد ، فأمر قريب من التأمل . وأما للتصل فلأن
الاتصال وحدة ما ، وكأنه صلة صورية للتصل ، ولأن المقدار كونه مقدارا
هو أنه بحيث يقدر ، وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث يعد ، وكونه بحيث
يعد كونه بحيث أن له واحدا .

(١) للتصل : المتصل د (٢) وكأنه : وكأنها ج ، ط (٤) واحدا : واحدا واحدا ص .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في الكلام في الواحد

فنقول : إن الواحد يقال بالتشكيك على معان تتفق في أنها لا قسمة فيها
بالفعل من حيث كل واحد هو هو ، لكن هذا المعنى يوجد فيها بتقديم وتأخر ،
وذلك بعد الواحد بالعرض .

والواحد بالعرض هو أن يقال في شيء يقارن شيئا آخر ، أنه هو الآخر ،
وأنهما واحد . وذلك إما موضوع ومحمول عرضي ، كقولنا : إن زيدا
وابن عبد الله واحد ، وإن زيدا والطيب واحد ، وإما محمولان موضوع ،
كقولنا : الطيب هو وابن عبد الله واحد ، إذ عرض أن كان شيء واحد
طيبا وابن عبد الله ، أو موضوعان في محمول واحد عرضي ، كقولنا : الثلج
والبحص واحد ، أي في البياض ، إذ قد عرض أن حمل عليهما عرض واحد .
لكن الواحد الذي بالذات ، منه واحد بالجنس ، ومنه واحد بالنوع
وهو الواحد بالفصل ، ومنه واحد بالمناسبة ، ومنه واحد بالموضوع ، ومنه
واحد بالعدد .

١٥

(٣) في ... الواحد : ساقطة من د || في الواحد : وحده ج (٤) بالتشكيك :
لتشكيك د || تتفق : متفق د . (٥) بالفعل : ساقطة من ط ، م || وتأخر : وتأخر ب
(٨) وأنهما : فإنهما د (٩) موضوع : موضع ط ، م (١٠) كقولنا : إن ج ، د ، ص ||
واحد إذ : واحداني م (١١) موضوعان : موضوعات م (١٢) حمل : يحمل ط ..

والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال ، وقد يكون بالتماس ، وقد يكون لأجل نوعه ، وقد يكون لأجل ذاته . والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب ، وقد يكون بالجنس البعيد . والواحد بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجزأ إلى أنواع ، وقد يكون بنوع بعيد فيوافق أحد قسمي الباب الأول ، وإن كان هناك اختلاف في الاعتبار .

وإذا كان واحداً بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ، ومعلوم أن الواحد بالجنس كثير بالنوع ، وأن الواحد بالنوع قد يجوز أن يكون كثيراً بالعدد ، وقد يجوز أن لا يكون إذا كانت طبيعة النوع كلها في شخص واحد ، فيكون من جهة نوعاً ومن جهة لا يكون نوعاً ، إذ هو من جهة كلي ومن جهة ليس بكلي . ونأمل هذا في الوضع الذي نتكلم فيه على الكلي ، أو تذكر مواضع سلفت لك .

وأما الواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحداً بالفعل من جهة ، وفيه كثرة أيضاً من جهة .

أما الحقيقي فهو الذي تكون فيه الكثرة بالقوة فقط ، وهو إما في الخطوط : فالذي لا زاوية له ، وفي السطوح أيضاً : البسيط المسطح ، وفي المجسمات : الجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه انقراج على زاوية ، ويليه ما يكون فيه كثرة بالفعل إلا أن أطرافها تلتقي عند حد مشترك مثل جملة الخطين المحيطين

(٢) والواحد : فالواحد ج ، ص ، ط ، م (٤) لا يتجزأ : ولا يتجزأ ج ، ص ، ط ، م || فيوافق : ويوافق د (٥) اختلاف : خلاف م (٧) الواحد بالنوع : + فهو لا محالة واحد بالفعل وأن الواحد بالجنس كثيراً بالنوع وأن الواحد بالنوع د || كثيراً : ساقطة من د (٨) كانت : كان م || كلها : كله د ، م (٩) ومن جهة لا يكون : ومن لا يكون د (١٥) أيضاً : + من د ؛ ساقطة من م (١٦) الجسم : الجسم أيضاً م .

بالزاوية ، ويليهِ أن تكون الأطراف متماصة تماصاً يشبه المتصل في تلازم حركة بعضها لبعض فتكون وحدتها كأنها تابعة لوحدة الحركة لأن هناك التماساً ، وذلك كالأعضاء المؤلفة من أعضاء ، وأولى ذلك ما كان التماسه طبيعياً لا صناعياً .

- والوحدة بالجملة في هذه أضعف ، وتخرج عن الوحدة الاتصالية إلى الوحدة الاجتماعية . فالوحدة الاتصالية أولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة ، وذلك أن الوحدة الاتصالية لا كثرة فيها بالفعل ، والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل . فهناك كثرة غشيتها وحدة لا تزيل عنها الكثرية .

- والوحدة بالاتصال إما معتبرة مع المقدار فقط وإما أن تكون مع طبيعة أخرى مثل أن تكون ماء أو هواء . ويعرض للواحد بالاتصال أن يكون واحداً في الموضوع ، فإن الموضوع المتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع ، وقد علمت هذا في الطبيعيات . فيكون موضوع وحدة الاتصال واحداً أيضاً في الطبيعة من حيث أن طبيعته لا تنقسم إلى صور مختلفة ؛ بل تقول : إن الواحد بالعدد لا شك أنه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد ، بل ولا غيره مما هو واحد منقسم من حيث هو واحد ، لكنه يجب أن ينظر فيه من حيث الطبيعة التي عرض لها الوحدة ، فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التي عرض لها الوحدة أن يتكرر مثل : الإنسان الواحد ، ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فإنه قد يصير الماء مياهاً والخط خطوطاً .

(٣) أعضاء : الأعضاء ط (٦) فالوحدة : والوحدة ج (٧) بالفعل : + فهناك كثرة بالفعل د (٨) كثرة : + بالفعل ج ، ص ، ط || غشيتها : غشها ج || لا تزيل : لا تزيل ط || الكثرية : الكثرة ب ، د ، د ، ص ، ط - (٩) أن تكون : ساقطة من د ، ص ، م (١١) المتصل : لتصل ص ، م || بالحقيقة : بالفعل د (١٢) علمت : + أن م (١٥) من حيث هو واحد : + به م || لكه : لكن د (١٨) كالماء الواحد والخط الواحد : كالواحد د .

والذى ليس من طبيعته ذلك فلما أن يكون قد يتكرر من وجه آخر ، وإما أن لا يكون . مثال الأول : الواحد بالعدد من الناس ، فإنه لا يتكرر من حيث طبيعته ، أى من حيث هو إنسان إذا قسم ، لكنه قد يتكرر من جهة أخرى إذا قسم إلى نفس وبدن ، فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما بإنسان . وأما الذى لا يكون فهو على قسمين : إما أن يكون موجودا له — مع أنه شئ ليس ينقسم — طبيعة أخرى ، وإما أن لا يكون . فإن كان موجودا له مع ذلك طبيعة أخرى فلما أن تكون تلك الطبيعة هى الوضع وما يناسب الوضع ، فتكون نقطة والنقطة لا تنقسم من حيث هى نقطة ولا من جهة أخرى ، وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة ؛ وإما أن لا يكون الوضع وما يناسبه ، فيكون مثل العقل والنفس ، فإن العقل له وجود غير الذى يفهم من أنه لا ينقسم ، وليس ذلك الوجود بوضع ، وليس ينقسم فى طبيعته ولا فى جهة أخرى . وأما الذى لا يكون هناك طبيعة أخرى فكأنفس الوحدة التى هى مبدأ العدد ، أعنى التى إذا أضيف إليها غيرها صار مجموعهما عددا . فمن هذه الأصناف من الوحدة ما لا ينقسم مفهومه فى الذهن ، فضلا عن قسمة مادية أو مكانية أو زمانية .

ولنعد انقسم الذى يتكرر أيضا من حيث الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث الاتصال ، فمن ذلك أن يكون تكرره فى الطبيعة التى هى لذاتها معدة لكثرة عن الوحدة ، وهذا هو المقدار ؛ ومن ذلك أن يكون تكرره فى طبيعة

(٣) قد : ساقطة من م (٦) له : ساقطة من ج ، د ، م (١١) من أنه : منه ط ||
 الوجود : الموجود م || طبيعته : طبيعة ج ، د ، ص ، ط (١٢) فكأنفس : كأنفس ط
 (١٣) التى : الذى د (١٤) الأصناف : الاتصاف د || ما لا ينقسم : لا ينقسم ج ، ط
 (١٥) إمكانية : مكانية م (١٦) حيث : ط له م .

إنما لها الوحدة المعدة للتكثر بسبب غير نفسها ، وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء . فإن هذا الماء واحد بالعدد وهو ماء وفي قوته أن يصير مياه كثيرة بالعدد لا لأجل المائية ، بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار . فتكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة أيضا بالموضوع ، لأن من طبع موضوعها أن تتحد بالفعل واحدا بالعدد .

ولا كذلك أشخاص الناس ، فإنها ليس من شأن عدة موضوعات منها أن يتحد موضوع إنسان واحد نعم كل واحد منها واحد بموضوعه الواحد ، ولكن ليس المجتمع من الكثرة واحدا بالموضوع ، وليس حاله حال كل قطعة من الماء ، فإنها واحدة في نفسها بموضوعها .

والجملة يقال إنها واحدة في الموضوع ، إذ من شأن موضوعاتها أن تتحد موضوعا واحدا بالاتصال ، فيكون جملتها حيث ماء واحدا .

لكن كل واحد من هذين القسمين إما أن يكون حاصل فيه جميع ما يمكن أن يكون له أولا يكون ، فإن كان فهو تام وواحد بالتام ، وإن لم يكن فهو كثير ، ومن عادة الناس أن يجعلوا الكثير غير الواحد . وهذه الوحدة التامة إما أن تكون بالفرض والوهم والوضع كدرهم تام ودينار تام ، وإما أن تكون بالحقيقة . وذلك إما بالصناعة كالبيت التام ، فإن البيت الناقص لا يقال له بيت واحد . وإما بالطبيعة كشخص إنسان واحد تام الأعضاء .

(٢) وهو ماء وفي : ما في ب ؛ وما في د ؛ ماء وفي ص ، م (٤) وواحدة : ووحدة د
(٩) بموضوعها : لموضوعها د ؛ بموضوعه ج (١١) بالاتصال : ساقطة من د ، ص ، م
(١٢) لكن : ولكن ب || فيه : في ط (١٣) تام : التام د (١٤) الواحد : واحد د
، ص ، م || الوحدة : ساقطة من ج || التامة : التامة م (١٥) والوهم : ساقطة
من د ، ص ، م .

ولأن الخط المستقيم قد يقبل زيادة في استقامة ليست موجودة له ، فليس
بواحد من جهة التمام .

وأما المستدير فلاذ ليس يقبلها ، بل حصلت له بالطبع الإحاطة بالمركز من
كل جهة ، فهو تام وواحد بالتمام ، ويشبه أن يكون أيضا كل شخص من الناس
واحدا من هذه الجهة ، فيكون بعض الأشياء يلزمه التمام كالأشخاص والخط
المستدير ، وبعضها لا يلزمه التمام كالماء والخط المستقيم .

وأما الواحد بالمساواة فهو بمناسبة ما ، مثل أن حال السفن عند الربان وحال
المدينة عند الملك واحدة ، فإن هاتين حالتين متفقتان ، وليس وحدتهما بالعرض ،
بل وحدة ما يتحد بهما بالعرض ، أعني وحدة السفينة والمدينة بهما هي وحدة
بالعرض . وأما وحدة الحالتين فليست الوحدة التي جعلناها وحدة بالعرض .

فنتقول من رأس : إنه إذا كانت الوحدة إما أن يقال على أشياء كثيرة بالعدد ،
أو يقال على شيء واحد بالعدد ، وقد بينا أنا حصرنا أقسام الواحد بالعدد .

فلنمل إلى الخيلية الأخرى ، فتقول : وأما الأشياء الكثيرة بالعدد فلانما يقال
لها من جهة أخرى واحدة لاتفاق بينها في معنى . فلانما أن يكون اتفاقها في نسبة
أو في محمول غير النسبة ، ولانما في موضوع . والمحمول إما جلس ، ولانما نوع ،

(٢) حصلت : حصل ب ، ج ، ط || الإحاطة : والإحاطة د ، م (٤) وواحد :
فهو واحد ب ، ج ، ص ، ط ، م || بالتمام : بالتام د || أيضا : ساقطة من ب (٥) كالأشخاص
والخط المستدير : ساقطة من م (٦) كالماء والخط المستقيم : ساقطة من م (٧) بالمساواة :
بالمناسبة ص ، بالنسبة هامش ص || فهو : فهي ج ، د ، ط ، م || بمناسبة : مناسبة ج ،
د ، ص ، ط (٨) عند : من ب ، ط ، م || الملك : الملك د (١٠) وأما :
ساقطة من ص ، ط || الحالتين : الحالين ص ، الحالتين ط || فليست : فليس ج ، ط
(١١) فتقول : وقول ص || كثيرة : هي كثيرة ج ، ص ، م ؛ هي كثرة د ، ط (١٢) أنا :
إذا ص || حصرتنا : أحصرتنا ب (١٤) لاتفاق : لاتفاق د ، ط || بينها : بينهما ب ، ط ، م
|| نسبة : بالنسبة د ؛ النسبة ص ، ط ، م (١٥) موضوع : الموضوع ط .

وإما فصل ، وإما عرض ، فيكون سهلا عليك من هذا الموضع أن تعرف أنا قد حققنا أقسام الواحد ، وأنت تعرف مما قد عرفت أيها أولى بالوحدة وأسبق استحقاقا لها ، فتعرف أن الواحد بالجنس أولى بالوحدة من الواحد بالمناسبة ، وأن الواحد بالنوع أولى من الواحد بالجنس ، والواحد بالعدد أولى من الواحد بالنوع ، والبسيط الذي لا يتقسم بوجه أولى من المركب ، والتام من الذي يتقسم أولى من الناقص .

والواحد قد يطابق الموجود في أن الواحد يقال على كل واحد من المقولات كالموجود ، لكن مفهومهما — على ما علمت — مختلف ، ويتفقان في أنه لا يدل واحد منهما على جوهر بشيء من الأشياء ، وقد علمت ذلك .

(١) وإما فصل : وفصل م (٢) وأنت : فأنت د ، وأنت ج ، ط (٨) مفهومهما : مفهومها ط ، م || على ما علمت : كما علمت د ، ص ، م (٩) بشيء : شيء م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في تحقيق الواحد والكثير وإبانة أن العدد عرض

والذى يصعب علينا تحقيقه الآن ماهية الواحد . وذلك أنا إذا قلنا : إن
الواحد هو الذى لا يتكرر ضرورة ، فأخذنا في بيان الواحد الكثرة .

وأما الكثرة فن الضرورة أن نُحد بالواحد ، لأن الواحد مبدأ الكثرة ، ومنه
وجودها وماهيتها ، ثم أى حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة .
فن ذلك ما تقول : إن الكثرة هي المجتمع من وحدات ، فقد أخذنا الوحدة
في حد الكثرة ، ثم عملنا شيئا آخر وهو أنا أخذنا المجتمع في حدها ، والمجتمع
يشبه أن يكون هو الكثرة نفسها . وإذا قلنا من الوحدات أو الواحدات أو الآحاد
فقد أوردنا بدل لفظ الجمع هذا اللفظ ، ولا يفهم معناه ولا يعرف إلا بالكثرة .

وإذا قلنا : إن الكثرة هي التي تعد بالواحد ، فنكون قد أخذنا في حد الكثرة
الوحدة ، ونكون أيضا قد أخذنا في حدها العدد والتقدير ، وذلك إنما يفهم
بالكثرة أيضا .

(٣) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، د ، ط (٤) والذى : الذى ب ، ج ،
ص ، ط ، م || تحقيقه الآن : الآن تحقيق ص ، ط || وذلك : والكثيرين طا
(٥) فأخذنا : فلما أخذنا د (٨) هي : هو ب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) عملنا : علمنا د
(١١) أوردنا : أخذنا ج ، د ، ص ، م || بدل : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م
|| الجمع : الجمع م ؛ + مع ج ، ص ، ط ، م || هذا : وهذا د || ولا يفهم : لا يفهم
د ، ص (١٢) وإذا : وإن ج || فنكون : نكون م (١٣) الوحدة : الواحد ط
|| وذلك : + هو ب ، د ، ط .

فما أعسر علينا أن نقول في هذا الباب شيئاً يعتد به ، لكنه يشبه أن تكون
الكثرة أيضاً أعرف عند تخيلنا ، والوحدة أعرف عند عقولنا ، ويشبه أن تكون
الوحدة والكثرة من الأمور التي تتصورها بدياً ، لكن الكثرة تتخيلها أولاً ،
والوحدة نعقلها من غير مبدأ لتصورها عقلياً ، بل إن كان ولا بد تخيالي . ثم يكون
تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفاً عقلياً ، وهناك تؤخذ الوحدة متصورة بذاتها
ومن أوائل التصور ، ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيهاً يستعمل فيه المذهب
الخيالي لنومي* إلى معقول عندنا لا نتصوره حاضراً في الذهن .

فإذا قالوا : إن الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلّوا على أن المراد
بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بدياً الذي يقابل هذا الآخر أو ليس هو فينبه
عليه بسلب هذا عنه .

والعجب ممن يحدد العدد فيقول : إن العدد كثرة مؤلفة من وحدات أو من
آحاد ، والكثرة نفس العدد ، ليس كالجنس للعدد ، وحقيقة الكثرة أنها مؤلفة
من وحدات . فقولهم : إن الكثرة مؤلفة من وحدات ، كقولهم : إن الكثرة
كثرة . فإن كثرة ليست إلا اسماً للوُلف من الوحدات .

فإن قال قائل : إن الكثرة قد تؤلف من أشياء غير الوحدات مثل الناس ،
والدواب . فنقول : إنه كما أن هذه الأشياء ليست وحدات ، بل أشياء موضوعة
للوحدات ، كذلك أيضاً ليست هي بكثرة ، بل أشياء موضوعة للكثرة ، وكما
أن تلك الأشياء هي وحدات لا وحدات ، فكذلك هي كثيرة لا كثرة .

(١) يشبه : يشبه ب ، ج ، د ، ط (٢) تخيلنا : تخيلنا ط ، تخليته م || والوحدة
أعرف عند عقولنا : ساقطة من ب ، م (٤) نعقلها : + أولاً والوحدة نعقلها ج ،
د ، ص ، ط || بل : ساقطة من م || تخيالي : تخيال ط (٥) وهناك : وهناك ب ، ج ،
د ، ص ، ط || بذاتها : بذاتها ط (٩) أوليس : ليس د ؛ إذ ليس هاشم ص
(١٦) فتقول : فيقال د ، ص ، م (١٨) وحدات : آحاد ص ، ط || فكذلك :
كذلك ج ، د ، ص ، ط ، م || كثيرة لا كثرة : كثيرة لا كثيرة م .

والذين يحسبون أنهم إذا قالوا : إن العدد كمية متفصلة ذات ترتيب ، فقد تخلصوا من هذا ، فما تخلصوا . فإن الكمية يحوج تصورهما للنفس إلى أن تعرف بالجزء والقسمة أو المساواة . أما الجزء والقسمة فإنما يمكن تصورهما بالكمية ، وأما المساواة فإن الكمية أعرف منها عند العقل الصريح لأن المساواة من الأعراض الخاصة بالكمية التي يجب أن توجد في حدها الكمية .

فيقال : إن المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب الذي أخذ في حد العدد أيضا ، هو مما لا يفهم إلا بعد فهم العدد . فيجب أن يعلم أن هذه كلها تنبيهات مثل التنبيهات بالأمثلة والأسماء المترادفة ، وأن هذه المعاني متصورة كلها أو بعضها لذواتها ، وإنما يدل عليها بهذه الأشياء لينبه عليها وتميز فقط .

فنقول الآن : إن الوحدة إما أن يقال على الأعراض ، وإما أن يقال على الجواهر . فإذا قيلت على الأعراض فلا تكون جوهرأ ، ولا شك في ذلك ، وإذا قيلت على الجواهر فليست يقال عليها كفصل ولا جنس ألبتة ، إذ لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر ، بل هو أمر لازم للجوهر ، كما قد علمت . فلا يكون إذن قولها عليها قول الجنس والفصل ، بل قول "عرضي" . فيكون الواحد جوهرأ ، والوحدة هي المعنى الذي هو العرض ، فإن العرض الذي هو أحد الخمسة - وإن كان كونه عرضا بذلك المعنى - قد يجوز عليه أن يكون جوهرأ ، وإنما يجوز ذلك إذا أخذ مرابا ، كالأبيض . وأما طبيعة المعنى البسيط منه

(٣) بالكمية : بالكمية ب ، هامش ص (٤) لأن : ولأن د (٥) الخاصة : الخاصة م || توجد : تؤخذ ص (٩) لينبه عليها : ساقطة من د (١٤) قولها : قوله ج ، د ، ص ، ط ، م (١٥) جوهرأ والوحدة : ساقطة من د (١٧) وإنما : فإنما ب ، د ، ص ، ط ، م || ذلك : + عليه م || المعنى : بالمعنى ج ، ط .

فهى لا محالة عرض بالمعنى الآخر، إذ هو موجود فى الجوهر وليس بجزء منه ولا يصح قوامه مفارقة له .

فلنتظر الآن فى الوحدة الموجودة فى كل جوهر التى ليست بجزء منه مقومة له ، هل يصح قوامها مفارقة للجوهر ؟

- ف نقول : إن هذا مستحيل ، وذلك لأنها إن قامت وحدة مجردة لم يخل إما أن تكون مجرد أن لا تنقسم وليس هناك طبيعة هى المحمول عليها أنها لا تنقسم ، أو تكون هناك طبيعة أخرى . والقسم الأول محال ، فإنه لا أقل من يكون هناك وجود ، ذلك الوجود لا ينقسم ، فإن كان ذلك الوجود لا محالة معنى غير الوحدة وأنه لا ينقسم ، فلما أن يكون ذلك الوجود جوهرًا أو يكون عرضًا ، فإن كان عرضًا فالوحدة فى عرض لا محالة ثم فى جوهر ، وإن كان جوهرًا — والوحدة لا تفارقه — فهى موجودة فيه وجود ما فى الموضوع ، وإن كانت مفارقة ، تكون الوحدة — إذا فارقت ذلك الجوهر — يكون لها جوهر آخر تصير إليه وتقارنه إذا فرض وجودها مقارنة لجوهرية ، ويكون ذلك الجوهر — لو لم تصر إليه هذه الوحدة — لم تكن له وحدة ، وهذا محال .
- أو تكون له وحدة كانت ووحدة لحقت ، فتكون له وحدتان لا وحدة ، فيكون جوهران لا جوهر واحد ، لأن ذلك الجوهر واحدان ، وهذا محال . وأيضًا فإن كانت كل وحدة فى جوهر آخر ، فأحد الجوهرين لم تنتقل إليه الوحدة

(٢) ولا يصح : لا يصح ط (٣) مقومة : مقوم ب، ج، ط، م (٤) مفارقة : مفارقا ب، ج، د، ط، م (٩) الوجود : الموجود ص (١٠) عرض : العرض ب، ج، د، ط (١١) والوحدة : فالوحدة ج، ط (١٢) مفارقة : مفارقة ص، ط (١٣) وتقارنه : وتقارقه هاش ص، م || إذا : وإذا م (١٤) هذه : ذلك ط || لم تكن له وحدة : ساقطة من د (١٥) لا وحدة : ساقطة من د، م (١٧) فأحد : واحد م .

وعاد الكلام جذعا فيما انتقل إليه الوحدة وصار أيضا جوهرين ، وإن كانت كل وحدة في الجوهرين جميعا فتكون الوحدة اثنوية ، هذا خلف . فقد بان أن الوحدة ليس من شأنها أن تفارق الجوهر الذي هي فيه .

ونبتدئ فنقول : إنه إن كانت الوحدة ليست مجرد أنها لا تنقسم ، بل كانت وجوداً لا ينقسم حتى يكون الوجود داخلا في الوحدة لا موضوعا لها ، فإذا فرضنا أنه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر إن كانت يمكن^١ : نجد بذاتها كانت وجوداً لا ينقسم مجرداً ولم تكن وجوداً لا ينقسم فقط ، بل تكون الوحدة وجوداً جوهرياً لا ينقسم إذا قام ذلك الوجود لا في موضوع . فلا تكون للأعراض وحدة بوجه من الوجوه . وإن كان للأعراض وحدة تكون وحدتها غير وحدة الجوهر ، وتكون الوحدة تقال عليها باشتراك الاسم . ١٠

فيكون أيضا من الأعداد ما تأليفه من وحدة الأعراض ، ومن الأعداد ما تأليفه من وحدة الجواهر فلننظر هل يشتركان في معنى الوجود الذي لا ينقسم أولا يشتركان ؟ فإن لم يشتركا فتكون الوحدة في أحدهما وجوداً متقماً وفي الآخر ليس كذلك . ولسنا نغني بوحدة الأعراض أو الجواهر ذلك ، حتى نغني في أحدهما بالوحدة شيئاً غير أنه وجود غير منقسم . وإن اشتركا في ذلك المعنى ، فذلك المعنى هو الوجود الغير المنقسم الذي إياه نغني بالوحدة ؛ وذلك المعنى أعم من المعنى الذي ذكرناه قبيل الآن ، فإن ذلك كان يلزمه ١٥

(٢) وحدة : واحدة د . || اثنوية : اثنوب ، م || قديان : فين ج ، د ، ط ، قنين ص ، م (٤) ونبتدئ : ونبدأ م (٥) لها : له م (٧) تكن : أيضا ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) إذا : إذ ج ، د ، ص ، ط (٩) كان : كانت د (١١—١٢) الأعراض ... ما تأليفه : ساقطة من م (١٢) من وحدة : ساقطة من م (١٤) الآخر : الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، طا ، م (١٦) فذلك : وذلك د .

مع كونه وجوداً لا ينقسم ، أن يكون وجوداً جوهرياً ، إذ قد كان يمكن فرضه مجرداً ، وذلك المعنى لا محالة إن كان جوهراً لم يعرض للعرض ، وليس يلزم أن نقول إنه إن كان عرضاً لم يعرض للجوهر ، فإن الجوهر يعرض له العرض ويقوم به العرض ، والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قائماً فيه .

- ٥ فإذا كانت الوحدة الجامعة أعم من ذلك المعنى وكلامنا فيها ، ومن حيث هي وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة أخرى وذلك لا يفارق موضوعاته وإلا صار ذلك المعنى الأخص . فإنه من المحال أن تكون الوحدة وجوداً غير منقسم في الأعراض والجواهر ويمحوز مع ذلك أن تفارق ، فيكون جوهراً عرض لعرض ، أو أن تكون الوحدة مختلفة في الجواهر والأعراض .

- ١٠ فبين أن الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للأشياء .

وليس لقائل أن يقول : إن هذه الوحدة إنما لا تفارق على سبيل ما لا تفارق المعاني العامة قائمة دون فصولها ، كما لا تفارق الإنسانية الحيوانية . وامتناع هذه المقارفة لا يوجب العرضية ، بل إنما يوجب العرضية امتناع مقارفة يكون للمعنى المحصل الموجود المشخص .

- ١٥ فنقول : ليس الأمر كذلك ، فإن نسبة ما فرضناه أعم إلى ما فرضناه أخص ليس نسبة المنقسم إليه بفصل مقوم . فقد بينا أن الوحدة غير داخلية في حد جوهر أو عرض ، بل نسبة لازم عام . وإذا أشرنا إلى بسيط واحد منه كان

(١) وجوداً : وجودياً د ، م (٢) إن : إذ م (٣) إن : ساقطة من د
(٦) موضوعاته : موصوفاته م (٧) فإنه : فإذا كان هذا ب ، ج ، فإذا كان نج ، فإذا كان هذا د ، ص ، فإذا كان م || المحال : + أعني ج ، ص (٨) الجواهر : الجوهر ط
(١١) إنما : فإنما م (١٢) كما ... الحيوانية : ساقطة من م (١٤) الموجود المشخص :
الوجود المشخصة م (١٥) إلى ما فرضناه : ساقطة من م .

متميز الذات عن التخصيص الذي يقارنه ، لا كاللونية التي في الياض ، فإذا صح أنه غير مفارق صح أن المحمول الذي هو معنى لازم عام مشتق الاسم من اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة، وذلك البسيط عرض . وإذا كانت الوحدة عرضاً ، فالمد المؤلف من الوحدة عرض .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في أن المقادير أعراض

- وأما الكميات المتصلة فهي مقادير المتصلات، أما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة، على ما عرفت في مدة مواضع،
 ٥ وأما الجسم بالمعنى الآخر الداخل في مقولة الجوهر فقد فرضنا منه .
- وهذا المقدار قد بان أنه في مادة، وأنه يزيد وينقص والجوهر باق، فهو عرض لا محالة، ولكنه من الأعراض التي تتعلق بالمادة وبشيء في المادة، لأن هذا المقدار لا يفارق المادة إلا بالتوهم، ولا يفارق الصورة التي للمادة، لأنه مقدار الشيء المتصل الذي يقبل أبعاد كذا، وهذا لا يمكن أن يكون بلا هذا الشيء المتصل كما أن الزمان لا يكون إلا بالمتصل الذي هو المسافة.
- وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يسمح بكذا كذا مرة، أو لا ينتهي المسح إن توهم غير متناه توهماً. وهذا يخالف لكون الشيء بحيث يقبل فرض الأبعاد المذكورة، فإن ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم. وأما أنه يسمح بكذا كذا مرة، أو أنه لا يقبل مسحه بكذا البتة، فقد يختلف فيه جسم وجسم.
- ١٥

(٣) المقادير : الكميات د || أعراض : عرض م (٤) المتصلة : ساقطة من ط || فهو : وهو ب (٦) منه : عنه ب ، ج ، ص ، ط (٨) وبشيء : ويسمى د (١٠) مقدار : + هذا ص || الشيء المتصل : الشيء ب ، ص ، ط ، م ؛ المتصل ج || أبعاد : أبعادا ج || لا يمكن : لا يكون د (١١) هذا الشيء المتصل : هذا الشيء ب ، ص ، م (١٢) كذا مرة : وكذا مرة ج ، ط ؛ ساقطة من د || أولا ينتهي : منه أولا ينتهي ص ؛ منه أولا ينتهي م (١٣) يخالف : يخالف م (١٤) أنه : + جسم د (١٥) كذا : وكذا ج ، ط ؛ بكذا د || أو أنه : وأنه ج ، ط ، م || مسحه : + مسحه د .

فهذا المعنى هو كمية الجسم ، وذلك صورته . وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم ألبتة ، لكن هي والصورة تفارقان المادة في الوهم .

وأما السطح والخط فبالحرى أن يكون له اعتبار أنه نهاية ، واعتبار أنه مقدار ؛ وأيضا للسطح اعتبار أنه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الأبعاد المذكورة ، أعني بعدين فقط يتقاطعان على زاوية قائمة ؛ وأيضا أنه يقدر ويمسح ، ويكون أعظم وأصغر ؛ وأنه يفرض فيه أيضا أبعاد بحسب اختلاف الأشكال .

فلتأمل هذه الأحوال فيه فنقول : أما قبوله لفرض بعدين فإنما ذلك له لأنه نهاية الجسم الذى هو قابل لفرض الأبعاد الثلاثة ، فإن كون الشيء نهاية لقابل الثلاثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لا أنه نهاية مطلقا ، ومقتضاه أن يكون قابلاً لفرض بعدين ، وليس هو بهذه الجهة مقدار ، بل هو بهذه الجهة مضاف . وإن كان مضافاً لا يكون إلا مقداراً ، وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا وبين المضاف الذى هو المقولة التى لا تجوز ، على ما بينا أن يكون مقداراً أو كيفاً . وأما أنه مقدار فهو بالجهة الأخرى التى بها يمكن أن يخالف غيره من السطوح في القدر والمساحة ولا يمكن أن يخالفها بالمعنى الأول بوجه ؛ لكنه من الجهتين جميعا عرض ، فإنه من حيث هو نهاية عارض للتناهي ، لأنه موجود فيه بجزء منه ولا يقوم دونه ، وقد قلنا إنه ليس من شرط الموجود في شيء أن يطابق ذاته ، وأما أين قلنا هذا ففي الطبيعيات ، فليتأمل هناك إن عرضت من هذه الجهة شبهة .

(٢) لكن : هي م (٣) وأما : فاما د || له : ساقطة من م (٧) فيه : ساقطة من ب || بعدين : البعدين ج ، د ، ص ، م (٨) الأبعاد : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م (٩) أنه : أنها م (١٢) المقولة التى : مقولة التى ج ، د ، ط ، م (١٣) التى : الذى ج || بها : لها ط ، م (١٤) لكنه : لكن ط .

وأيضاً من حيث هو مقدار هو عرض ، ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان أمراً له في نفسه لم تكن نسبة المقدارية في السطح إلى ذلك الأمر نسبة المقدارية إلى الصورة الجسمية ، بل تكون نسبة ذلك المعنى إلى المقدارية في السطح نسبة فصل إلى جنس ، والنسبة الأخرى نسبة عارض إلى صورة . وأنت تعلم هذا بتأمل الأصول .

٥

- واعلم أن السطح لعرضيته ما يحدث ويبطل في الجسم بالاتصال والانفصال واختلاف الأشكال والتقاطع ، وقد يكون سطح الجسم مسطحاً ، فيبطل من حيث هو مسطح ، فيحدث مستدير . وقد علمت فيما سلف من الأقاويل أن السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعاً للكرية والتسطيح في الوجود ، ولذلك ليس كما أن الجسم الواحد يكون موضوعاً لاختلاف أبعاد بالفعل تترادف عليه فكذلك السطح إذا أزيل عن شكله حتى تبطل أبعاده فلا يمكن ذلك إلا بقطعه . وفي القطع إبطال صورة السطح الواحدة التي بالفعل ؛ وقد علمت هذا من أقوال أخرى ، وعلمت أن هذا لا يلزم في الهيولى حتى تكون الهيولى للاتصال غيرها للانفعال ، وقد علمت أنه إذا ألفت سطوح ووصل بعضها ببعض تأليفاً يبطل الحدود المشتركة كان السكائن سطوحاً آخر بالعدد ، لو أعيد إلى تأليفه الأول لم يكن ذلك السطح الأول بالعدد بل آخر مثله بالعدد ، وذلك لأن المعلوم لا يعاد .

(١) وأيضاً : + هو ج د ، ط ، م (٢) أمراه : أمر إليه ط || نسبة : نسبه ط
(٤) السطح : + إلى ط (٦) ما يحدث : ما يعرض يحدث م (٧) والتقاطع : والتقاطع د
(٨) فيحدث : ويحدث ص (٩) والتسطيح : وللتسطيح م || ولذلك : وكذلك م
(١١) السطح : لأن السطح ب ، ج ، ص ، م - || شكله : أشكاله ط (١٢) إبطال :
إبطاله م || الواحدة : الواحد ج (١٣) وعلمت : وقد علمت د ، ص ، ط (١٤) ألفت :
ألف ب ، ط (١٦) بل آخر : ساقطة من م .

وإذ قد عرفت صورة الحال في السطح فقد عرفت في الخط فاجعله قياساً عليه .
فقد تبين لك أن هذه أعراض لا تفارق المادة وجوداً، وعرفت أيضاً أنها لا تفارق
الصورة التي هي في طباعها مادية توهماً أيضاً . فقد بقى أن تعلم كيف ينبغي
أن يفهم قولنا : إن السطح يفارق الجسم توهماً ، وإن الخط يفارق السطح
توهماً .

فنعول : إن هذه المفارقة تفهم في هذا الموضع على وجهين : أحدهما
أن نفرض في الوهم سطح ولا جسم ، وخط ولا سطح ، والآخر أن يلتفت إلى
السطح ولا يلتفت إلى الجسم أصلاً أنه معه أو ليس معه . وأنت تعرف أن الفرق
بين الأمرين ظاهر ، فإنه فرق بين أن ينظر إلى الشيء وحده وإن كان معتقداً
أنه مع غيره لا يفارقه ، وبين أن ينظر إليه وحده مع شرط مفارقه ما هو معه ،
محكوماً عليه بأنه كما التفت إليه وحده حتى يكون هو في وهمك قائم وحده .
فهو مع ذلك يفرق بينه وبين الشيء الآخر محكوماً بأن ذلك الشيء ليس معه .

فمن ظن أن السطح والخط والنقطة قد يمكن أن يتوهم سطحا وخطا ونقطة
مع فرض أن لا جسم مع السطح ولا مع الخط ولا مع النقطة فقد ظن باطلاً ،
وذلك لأنه لا يمكن أن يفرض السطح في الوهم مفرداً ليس نهاية لشيء إلا أن
يتوهم مع وضع خاص ويتوهم له جهتان توصلان البصائر إليه إيصالاً يلقي جانبيين
غيرين ، كما علمت . فيكون حينئذ ما توهم سطحا غير سطح .

(٢) أعراض : الأعراض د || وعرفت : وقد عرفت ص ، ط (٣) طباعها : طباعه م
|| تعلم : + أيضاً ج (٤) وإن الخط : والخط ب (٤ — ٥) وإن الخط... توهم : ساقطة من ط ، م
(٦) الموضع : الموضوع د (٧) قرض : يعرض ب ، د ، ط (٨) تعرف : تعلم
ب ، ج ، ص (١٠) مفارقه : مفارقة ج ، ص || ما هو : هو د (١١) يكون : ساقطة
من د ، م (١٢) يفرق : + فارق ج ، م || محكوماً : محكوم ج ، ص ، م (١٥) مفرداً :
مفرد ط (١٦ — ١٧) جانبيين... سطحا : ساقطة من ط .

فإن السطح هو نفس الحد لا ذو الحدين ، وإن توهم السطح نفس النهاية التي تلي جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك أو نفس الجهة ، والحد — على أن لا انفصال له من جهة أخرى — كان ما هو نهايته متوهما معه بوجه ما ، وكذلك الحال في الخط والنقطة .

- والذي يقال إن النقطة ترسم بحركتها الخط فإنه أمر يقال للتخيل ، ولا إمكان وجوده ، لا لأن النقطة لا يمكن أن تفرض لها مماسة مستقلة ، فإننا قد بينا أن ذلك ممكن فيها بوجه ، لكن المماسمة لما كانت لا تثبت وكان لا يبقى الشيء بعد المماسمة إلا كما كان قبل المماسمة ، فلا تكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماسمة ولا يبقى امتداد بينها وبين أجزاء المماسمة ، لأن تلك النقطة إنما صارت نقطة واحدة كما علمت في الطبيعيات بالمماسمة لا غير ، فإذا بطلت المماسمة بالحركة فكيف تبقى هي نقطة ؟ وكذلك كيف يبقى ما هي مبدأ له رسما ثابتا ؟ بل إنما ذلك في الوهم والتخيل فقط . وأيضا فإن حركتها تكون لا محالة ، وهناك شيء موجود تكون الحركة عليه أو فيه ، وذلك الشيء قابل لأن يتحرك فيه فهو جسم أو سطح أو بُعد في سطح أو بُعد هو خط ، فتكون هذه الأشياء موجودة قبل حركة النقطة ، فلا تكون حركة النقطة علة لأن توجد هي .

- (١) نفس : + الخطم (٢) والحد : فالحد ج (٥) فإنه أمر : فأمر ص ، ط || للتخيل : للتخيل ج ، ص ، ط ، التخيل م (٦) له : + بوجه ج || تفرض : يفرض ج (٦-٧) مماسة ... لما : ساقطة من ب (٧) يمكن : جائز ج ، د ، ص ، م || وكان : فكان ج ، د (٩) يبقى : يبقى ص || أجزاء : الأجزاء ص ، أنوم (١٠) واحدة : واحدا ب ، ج ، م (١١) بل : + له ط ، م (١٢) في الوهم والتخيل : في التخيل ب ، د ، ط ، م (١٣) أوفيه : وفيه م || فهو جسم : فهو بعد جسم نج ، ج ، بعد جسم د (١٣-١٤) فهو جسم ... خط : ساقطة من م (١٤) في سطح أو بعد : ساقطة من د .

فأما وجود المقدار الجسماني فظاهر ، وأما وجود السطح فلوجوب تناهى المقدار الجسماني ، وأما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح واقتراض الحدود لها . وأما الزاوية فقد ظن بها أنها كمية متصلة غير السطح والجسم ، فينبغي أن ينظر في أمرها ، فنقول : إن المقدار جسمياً كان أو سطحاً فقد يعرض له أن يكون محاطاً بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة ، فيكون من حيث هو بين هذه النهايات شيئاً ذا زاوية من غير أن ينظر إلى حال نهاياته من جهة فكأنه مقدار أكثر من بُعدٍ ينتهي عند نقطة ، فإن شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية ، وإن شئت سميت الكيفية التي له من حيث هو هكذا زاوية ، فيكون الأول كالمربع والثاني كالتربيع . فإن أوقعت الاسم على المعنى الأول قلت : زاوية مساوية وناقصة وزائدة لنفسها ، لأن جوهرها مقدار ، وإن أوقعت على المعنى الثاني قلت ذلك لها بسبب المقدار الذي هي فيه كالتربيع ، ولأن هذا الذي هو الزاوية بالمعنى الأول يمكن أن يفرض فيه إما أبعاد ثلاثة أو بعدان ، فهو مقدار جسم أو سطح .

والذي يظنه من يقول : إنه إنما يكون سطحاً إذا تحرك الخط الفاعل إياه في الوهم بكنتي نقطتيه حتى أحدثه ، حتى كان قد يحرك الطول عرضاً بالحقيقة فحدث عرض بعد الطول فكان طول وعرض ، بل لم يتحرك الخط المحدث للزاوية لا في الطول وحده كما هو ولا في العرض حتى يحدث سطح ، وإنما تحرك بأحد رأسيه فحدثت الزاوية . بفعل الزاوية جنساً رابعاً من المقادير .

(٢) قيسبب : يسبب د (٨) له : ساقطة من د (٩) هكذا : كذاب ، ج ، ص (١١) هي : موج ، ص ، ط (١٢) ولأن : فلا ، ج ، ص ، م (١٤) إذا : لوب ، إن لود ، أوم (١٦) الخط : ساقطة من ط .

والسبب في هذا جهله بمعنى قولنا: إن للشيء ثلاثة أبعاد أو بُعدين حتى يكون مجسماً أو مسطحاً. فإذا قد عرفت ذلك عرفت أن هذا الذي قانه لا يلزم، ولا ينبغي أن يكون للعاقل إليه إصغاء، وإنما هو شروع من ذلك الإنسان فيما لا يعنيه. وهذا الغافل الحيران قد يذهب إلى أن السطح بالحقيقة هو المرجح أو المستطيل لا غير. وليس كلامه مما يهم فضل شغل به. فقد عرفت وجود الأقدار وأنها أعراض وأنها ليست مبادئ للأجسام، إذ الغلط في ذلك إنما عرض لما عرفت.

وأما الزمان فقد كان تحقق لك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف، فبقى أن تعلم أنه لا مقدار خارجاً عن هذه المقادير، فتقول: إن الكم المتصل لا ينلوا إما أن يكون قاراً حاصل الوجود بجميع أجزائه، أولاً يكون، فإن لم يكن، بل كان متجدد الوجود شيئاً بعد شيء فهو الزمان.

١٠

وإن كان قاراً وهو المقدار، فإما أن يكون أتم المقادير وهو الذي يمكن فيه فرض أبعاد ثلاثة، إذ ليس يمكن أن يفرض فيه فوق ذلك، وهذا هو المقدار المجسم، وإما أن يفرض فيه بُعدان فقط، وإما أن يكون ذا بُعد واحد فقط إذ كل متصل فله بعد ما بالفعل أو بالقوة، ولما كان لا أكثر من ثلاثة ولا أقل من واحد فالمقادير ثلاثة والكميات المتصلة لذاتها أربعة. وقد يقال لأشياء أخر أنها كميات متصلة وليست كذلك.

١٥

(١) للشيء: الشيء د، ط، م (٢) ذلك عرفت: ساقطة من د (٥) بما: قياد، ص، ط، م (٧) فبق: فبق ص || أن تعلم: ساقطة من ط (٨) إن: لأن ب، م (١٠) فهو: وهو م (١١) وهو المقدار: فهو المقدار د، ط (١١) فيه: ساقطة من ج (١٢—١٣) فوق... يفرض فيه: ساقطة من م (١٣) واحد: ساقطة من ط (١٤) بالقوة: القوة ج، م (١٥) والكميات: فالكميات ب، ج، ط (١٦) وليست: وليس ج.

أما المكان فهو السطح ، وأما الثقل والخفة فإنها توجب بحركاتها مقادير في الأزمنة والأمكنة ، وليس لها في نفسها أن تجزأ بجزء بعدها ، وأن تقابل بالمساواة والمفاوطة بأن يفرض لها حد ينطبق على حد ما يجانسه ، حتى ينطبق ما يليه منه على ما يليه مما يجانسه ، فينطبق عليه الحد الآخر فيساوي أو يختلف فلا يساوي ، بل يفاوت ، فإننا نعني بالمساواة والمفاوطة المعرفتين للمقدار هذا المعنى . وأما التجزئة التي تعرض للخفة والثقل بأن يكون ثقل نصف ثقل فإن ذلك لأنه يتحرك في الزمان نصف المسافة ، أو في المسافة ضعف الزمان ، أو يتحرك الأعظم إلى أسفل في آلة حركة يلزم معها أن يتحرك الأصغر إلى العلو أو أمرا مما يجري هذا المجرى .

١٠ فهو كالحرارة التي تكون ضعف الحرارة لأجل أنها تفعل في الضعف أو لأنها في ضعف الجسم الحار المتشابه في الحرارة . وكذلك حال الصغير والكبير والكثير والقليل فإن هذه أعراض أيضا تلحق الكميات من باب المضاف ، وأنت قد حصلت الكلام في جميع هذه في موضع آخر .

١٥ فالكمية بالجملة أحدها هي أنها التي يمكن أن يوجد فيها شيء منها يصح أن يكون واحدا عاذا ، ويكون ذلك لذاته سواء كانت الصحة وجودية أو فرضية .

-
- (١) فإنها توجب بحركاتها : فإنها يوجبان بحركاتهما ط (٢) لها : لها ص ، ط || قسمها : قسمها ص ، ط || بعدها : بعدهما ط ، م (٣) والمفاوطة : والمتفاوتة د || لها : لها ج ، ص ، ط || حتى ينطبق : فينطبق ب ، وينطبق ج ، د ؛ وينطبق م (٤) على : ساقطة من ص (٧) يتحرك : يتحرك م (٨) في آلة : وآلة م (١٠) تكون : ساقطة من م || في الضعف : بالضعف د || أولاتها : ولأنها ط (١١) الحار : + بالحار د || المتشابه : المتشابه ب || في الحرارة : للحرارة د (١٢) هذه : هذا ط (١٣) موضع آخر : مواضع أخرى (١٤) أحدها : ساقطة من م || أنها : إنجاب ؛ ساقطة من ج ، د ، ط ، م .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أرائه

- وبالحرى أن نحقق ههنا طبيعة الأعداد ، وخاصياتها ، وكيف يجب أن يتصور حالها ووجودها ، نقد انتقلنا عنها إلى الكليات المتصلة مستعجلين ، لأن غرضنا كان يوجب ذلك . فنقول : إن العدد له وجود في الأشياء ، ووجود في النفس . وليس قول من قال : إن العدد لا وجود له إلا في النفس بشيء يعتد به ، أما إن قال : إن العدد لا وجود له مجردا عن المعدودات التي في الأعيان إلا في النفس ، فهو حق . فلما قد بينا أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائما بنفسه إلا في الذهن ، فكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد . وأما أن يكون في الموجودات أعداد فذلك أمر لا شك فيه إذا كان في الموجودات وحدات فوق واحدة ، وكل واحد من الأعداد فإنه نوع بنفسه ، وهو واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع ، وله من حيث هو ذلك النوع خواص . والشئ الذي لا حقيقة له محال أن تكون له خاصية الأولية أو التركيبية أو التامة أو الزائدة أو الناقصة أو المربعة أو المكعبة أو الصمم وسائر الأشكال التي لها .

(٤) نحقق : تحقق ج ، د ، ص ، ط ، م (٥) عنها : عنه ط (٩) فلما : + إذ م

(١١) يكون : ساقطة من م || إذا : إذ ج ، ص ؛ أورد (١٢) الأعداد : الوحدات طا

(١٤) خاصة : خاصيته : ص ، ط || التركيبية : التركيب ج ، د ، ص ، م (١٥) الزائدة :

الزائدة م .

فإذن لكل واحد من الأعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور منها في النفس ،
وتلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو . وليس المدد كثرة لا تجتمع في وحدة
حتى يقال : إنه مجموع آحاد . فإنه من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل
خواص ليست لغيره . وليس بعجيب أن يكون الشيء واحدا من حيث له صورة
ما كالعشرية مثلا أو الثلاثية وله كثرة ، فمن حيث العشرية ما هو بالخواص
التي للعشرة ، وأما لكثرتة فليس له فيها إلا الخواص التي للكثرة المقابلة للوحدة ،
ولذلك فإن العشرة لا تنقسم في العشرية إلى عشرين لكل واحدة منهما خواص
العشرية .

وليس يجب أن يقال : إن العشرة ليس هي إلا تسعة وواحد ، أو خمسة
ونخسة ، أو واحد وواحد وواحد كذلك حتى ننتهي إلى العشرة . فإن قولك :
العشرة تسعة وواحد ، قول حملت فيه التسمية على العشرة وعطفت عليه الواحد ،
فتكون كأنك قلت : إن العشرة أسود وحلو ، فيجب أن تصدق عليه الصفتان
المعطوفة إحداهما على الأخرى ، فتكون العشرة تسعة وأيضا واحدا . فإن لم
ترد بالعطف تعريفا ، بل عنيت ما يقال : إن الإنسان حيوان وناطق ،
أي حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق . تكون كأنك قلت : إن العشرة
تسعة ، تلك التسمية التي هي واحد ، وهذا أيضا مستحيل . وإن عنيت

(١) فإذا : فإن م || واحد : ساقطة من ج ، ص ، ط || تخصه : شخصية د ، ط (٤) لغيره
وليس : ساقطة من د || وليس : ليس م || بعجيب : بعجب ص ، م (٦) التي للعشرة :
إلى العشرة م (٧) فإن : قال د || واحدة : واحد ب ، ج ، د ، م (٩) هي إلا : هو إلاب ،
ج ، د ، م ؛ إلا هو ط || وواحد : وواحدة ج ، ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد ج ، د ؛
وواحد واحد ص ، م || كذلك : ساقطة من م || إلى العشرة : ساقطة من م (١١) وواحد :
وواحدة ص ، ط (١٢) فتكون كأنك : فكأنك ج || إن العشرة : العشرة ب ، ج ، ط ، م
(١٣) إحداهما : أحدهما م || فتكون : كأنك قلت واحد ط (١٥) ناطق : الناطق ج ، ط .

- أن العشرة تسعة مع واحد ، وكان مرادك أن العشرة هي التسعة التي تكون مع واحد ، حتى إن كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة ، فإذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة ، فقد أخطأت أيضا . فإن التسعة إذا كانت وحدها أو مع أى شيء كان معها فإنها تكون تسعة ولا تكون عشرة ألبتة . فإن لم تجعل "مع" صفة للتسعة ، بل للوصوف بها ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة ، ومع كونها تسعة هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ ، بل هذا كله مجاز من اللفظ مغلط ، بل العشرة مجموع التسعة والواحد إذا أخذنا جميعا فصار منهما شيء غيرهما .

- وحد كل واحد من الأعداد — إن أردت التحقيق — هو أن يقال : إنه عدد من اجتماع واحد وواحد وواحد ، وتذكر الآحاد كلها . وذلك لأنه لا يخلو إما أن يحد بالعدد من غير أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه ، بل بخاصية من خواصه ، فذلك يكون رسم ذلك العدد لا حده من جوهره ، وإما أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه . فإن أشير إلى تركيبه من عددين دون الآخر مثلا أن تجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك أولى من تركيب ستة مع أربعة ، وليس تعلق هويته بأحدهما أولى من الآخر . وهو بما هو عشرة ماهية واحدة ، ومحال أن تكون ماهية واحدة ، وما يدل على ماهية من حيث هي واحدة حدود مختلفة .

(٢) كانت : كان به ، ص ، ط (٣) أخطأت : أخطأ د (٥) للتسعة : التسعة د ، ط (٦) هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ : أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ د ، م ؛ أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد واحد ب ؛ واحد وواحد ج ؛ وواحد د || لأنه : أنه ب ، د ، ص ، م (١١) بخاصية : بخاصة ب ، م (١٣) منه : عنه د ، م (١٤) خمسة : + وعشرة م (١٥) هويته : هويتها ج ، د ، ط || وهو : وهي د ، ص (١٥-١٦) عشرة ماهية : عشرة ماهيتها د ، ط ؛ عشرة ماهيته م (١٦) ماهية واحدة : ماهيته واحدة ب ، ص ، م ؛ ماهيتها واحدة ج ، د || على ماهية : على ماهية ب ، ج ، م ؛ على ماهيتها د ، ص .

فإذا كان كذلك فحده ليس بهذا ولا بذاك ، بل بما قلنا . ويكون —
 إذا كان ذلك كذلك — وقد كان له التركيب من خمسة وخمسة ، ومن ستة
 وأربعة ، ومن ثلاثة وسبعة ، لازماً لذلك وتايماً ، فتكون هذه رسوماً له .
 على أن تحديده بالخمس يحوج إلى تحديد الخمسة فينحل ذلك كله إلى الآحاد
 وحينئذ يكون مفهوم قولك : إن العشرة من خمسة وخمسة ، هو مفهوم قولك :
 من ثلاثة وسبعة ، وثمانية واثنين ، أعني إذا كنت تلحظ تلك الآحاد .
 فإما إذا لحظت صورة الخمسة والخمسة ، والثلاثة والسبعة ، كان كل اعتبار غير
 الآخر . وليس للذات الواحدة حقائق مختلفة المفهومات ، بل إنما تتكرر
 لوازمها وعوارضها ، ولهذا ما قال الفيلسوف المقدم : لا تحسب أن ستة
 ثلاثة وثلاثة ، بل هو ستة مرة واحدة .

ولكن اعتبار العدد من حيث آحاده مما يصعب على التخيل وعلى العبارة فيصير
 إلى الرسوم .

ومن الواجب ، ومما يجب أن يبحث عنه من حال العدد حال الاثنوة .
 فقد قال بعضهم : إن الاثنوة ليست من العدد ، وذلك لأن الاثنوة هي الزوج
 الأول ، والوحدة هي الفرد الأول ، وكما أن الوحدة التي هي الفرد الأول ليس

(١) كذلك : ذلك د || فحده : فحدها ص || بهذا ولا بذاك : بهذه أولاً بذلك د ، بهذا أولاً
 بذاك ج || ويكون : يكون د (٢) ذلك : ساقطة من ج || كذلك : ساقطة من د ، م ||
 وقد : قد ب ، د ، ط ، قد ص ، م || التركيب : التراكيب ط (٣) له : لها د
 (٤) يحوج : يحوج ج ، ط || فينحل : فيستحيل د (٥) من : ساقطة من ص || هو مفهوم
 قولك : ساقطة من ص (٧) فإما إذا : فإذا ج ، د || لحظت : لاحظت ج || والخمسة : ساقطة من م
 || كل : ساقطة من د ، + ذلك الاعتبار ط (٩) لوازمها وعوارضها : لوازمه وعوارضه
 ب ، ج ، م (١١) ولكن : لكن ب ، ج ، م (١٢) الرسوم : + "ل" د (١٣) ومن :
 من ب ، ج ، د ، ص ، م || حال العدد : أحوال العدد د || حال الاثنوة : حال الاثنوية ج ،
 ص ، وحال الاثنوية د (١٤) الاثنوة : الاثنوية د ، ص || لأن الاثنوة : لأن الاثنوية د .

بعدد ، فكذاك الاثنوة التي هي الزوج الأول ليس بعدد . وقال : ولأن العدد كثرة مركبة من الآحاد ، والآحاد أقلها ثلاثة ، ولأن الاثنوة لا تخلو إن كانت عددا إما أن تكون مركبة أولا تكون ، فإن كانت مركبة فنعمدها غير الواحد ، وإن كانت عددا أولا فلا يكون لها نصف . وأما أصحاب الحقيقة فلا يشتغلون بأمثال هذه الأشياء بوجه من الوجوه ، فإنه لم تكن الوحدة غير عدد لأجل أنها فرد أو زوج ، بل لأنها لا انفصال فيها إلى وحدات .

ولا إذا قالوا : مركبة من وحدات ، يعنون بها ما يعنيه النحويون من لفظ الجمع وأن أقله ثلاثة بعد الاختلاف فيه ، بل يعنون بذلك أكثر وأزيد من واحد . وقد جرت عادتهم بذلك ، ولا يبالون أن لا يوجد زوج ليس بعدد ، وإن وجد فرد ليس بعدد ، فما فرض عليهم أن يدأبوا في طلب زوج ليس بعدد .
 ١٠ وليسوا يشترطون في العدد الأول أن يكون لا نصف له مطلقا ، بل لا نصف له عددا من حيث هو أول ، وإنما يعنون بالأول أنه غير مركب من عدد .
 وإنما يعنى بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد ، فالاثنوة أول العدد ، وهو الغاية في القلة في العدد . وأما الكثرة في العدد فلا تنتهي إلى حد ، وقلة الاثنوة ليست مما تقال بذاتها ، بل بالقياس إلى العدد .
 ١٥

(١) الاثنوة : الاثنوية د ، ص ، + ليست م || وقال : قال ب ، ج ، د ، ص || ولأن : لأن ط (٢) الآحاد : آحاد د ، م || والآحاد : فالآحاد ج || الاثنوة : الاثنوية د || كانت : كان ط ، م (٣) تكون مركبة : تكون مركبا ب ، د ، ط ، ط ، م || أولا تكون : أولا ب ، أ ، أ تكون أولاد ، ط ، م (٤) يشتغلون : يشتغلون ج (٥) فإنه : فإن م (٦) لأنها : لأجل أنها نج (٧) يعنون بها : لا يعنون به ب || يعنون بها ما يعنيه : يعنون ما يعنوه د ، يعنون ما يعنيه م (٨) الاختلاف : الخلاف د || وأزيد : أو أزيد م (٩) واحد : وحدة ب ، ص ، ط ، واحدة ط (١٠) ليس : وليس م || بعدد : + إذا وجدوا فردا ليس بعدد ب ، م ، إن وجد فرد ليس بعدد ج ، إذا وجدوا فردا ليس بعدد ص ، إذا وجدوا فردا ليس بعدد ط ، إذا وجدوا فردا وليس بعدد ظ (١١) يكون لا نصف : يكن نصف ط (١٢) ما فيه : ما هو فيه ب ، ط || فالاثنوة : فالاثنوية ج ، د ، ص (١٤) في العدد : من العدد ج (١٥) الاثنوة : الاثنوية ج ، د ، ص || ليست : ليس د .

وليس إذا لم تكن الاثنوة أكثر من شيء يجب من ذلك أن لا تكون قاتها
 بالقياس إلى غيرها ، فليس يجب أن يكون ما يعرض له إضافة إلى شيء يلزم
 أن تكون له إضافة أخرى إلى شيء آخر يقارن تلك الإضافة ، فإنه ليس يجب
 إذا كان شيء من الأشياء تعرض له إضافتان إضافة قلة وإضافة كثرة معاً — حتى
 يكون كما أنه قليل بالقياس إلى شيء فهو كثير بالقياس إلى شيء آخر — فيلزم
 من ذلك أن تكون كل قلة تعرض لشيء يعرض له معها الكثرة ، كما أنه ليس
 إذا كان شيء هو مالكا ومملوكا يجب أن لا يكون شيء مالكا وحده ، أو شيء
 هو جنس ونوع يلزم أن لا يكون شيء هو جنس وحده ، فإنه ليس إنما
 صار القليل قليلا لأجل أن له شيئا هو أيضا عنده كثير ، بل لأجل الشيء الذي
 ١٠ ذلك الشيء بالقياس إليه كثير .

فالاثنوة هي القلة الأقلية ، أما قلة بالقياس إلى كل عدد لأنها تنقص
 عن كل عدد ، وأما الأقلية فلا لأنها ليست بكثير عند عدد ، وإذا لم تنقص الاثنوة
 إلى شيء آخر لا تكون قليلة .

والكثرة يفهم منها معنيان : أحدهما أن يكون الشيء فيه من الآحاد فوق
 ١٥ واحد ، وهذا ليس بالقياس إلى شيء آخر البتة ، والآخر أن يكون الشيء فيه
 ما في شيء آخر وزيادة ، وهذا هو الذي بالقياس .

(١) الاثنوة : الاثنوية ج ، د ، ص || أكثر : فأكثرت (٥) فيلزم : يلزم هاشم ج ، م
 (٦) لشيء : للشيء ص ، م (٧) ومملوكا : مملوكا د (١٠) كثير : كثيرة ج (١١) فالاثنوة :
 فالاثنوية ج ، د ، ص ، الاثنوة ط || هي : + مقابلاط || الأقلية : الأقلية د ، ص ،
 ط || أما : مام || قلة : قلته ص ، ط (١٢) الأقلية : الأقلية ج ، د ، ص ، ط || فلائها :
 لأنها ط || وإذا : وإذا د || الاثنوة : الاثنوية ب ، ص ، ط ، م (١٣) لا تكون :
 لم تكن م (١٥) آخر : ساقطة من ط ، م .

وكذلك العظم والطول والعرض ، فالكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء
مع مبدئه الذي يكيّله ، والكثرة الأخرى تقابل القلة مقابلة المضاف ، ولا تضاد
بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه ، وكيف والوحدة تقوم الكثرة ، ويجب
أن نحقق القول في هذا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تقابل الواحد والكثير

وبالحري أن نتأمل كيف تجري المقابلة بين الكثير والواحد، فقد كان التقابل عندنا على أصناف أربعة ، وقد تحقق ذلك . وسنحقق بعد أيضا أن صورة التقابل توجب أن تكون أصنافه على هذه الجملة ، وكان من ذلك تقابل التضاد . وليس يمكن أن يكون التقابل بين الوحدة والكثرة على هذه الجملة ، وذلك أن الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من الأضداد يقوم ضده ، بل يبطله وينفيه . لكن لقائل أن يقول : إن الوحدة والكثرة هذا شأنهما ، فإنه ليس يجب أن يقال : إن الضد يبطل الضد كيف كان ، بل إن قال : إن الضد يبطل الضد بأن يحل في موضوعه ، فالوحدة أيضا من شأنها أن تبطل الكثرة بأن تحل الموضوع الذي للكثرة ، على ما جوزت أن يكون الموضوع تعرض له الوحدة والكثرة .

فقول في جواب هذا الإنسان : إن الكثرة كما أنها إنما تحصل بالوحدة فكذلك الكثرة إنما تبطل ببطان وحداتها ، ولا تبطل الكثرة أئنة لذاتها بطلانا أولا ، بل يعرض لوحداتها أولا أن تبطل ، ثم يعرض لها أن تبطل معها لبطان وحداتها . فتكون الوحدة إذا أبطلت الكثرة فليس بالقصد الأول تبطلها ، بل إنما تبطل أولا الوحدات التي للكثرة عن حالها بالفعل إلى أن

(٣) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ط (٦) من ذلك : ذلك من م (٧) الوحدة والكثرة : الواحد والكثير ج ، ص ، م || الجملة : الجهة ط (٩) لكن : بل ط (١١) في : ساقطة من ص || في . . . تحل : ساقطة من ج ، ط (١٥) أولا أن : أولاً م || معها : معاب ، ج ، د ، م (١٦) لبطان : يبطلان ط || وحداتها : وحدتها ج || فليس : فليست ج ، ص ، م || الأول : + أن ط (١٦—١٧) فليس . . . للكثرة : ساقطة من م .

تصير بالقوة ، فيلزم أن لا تكون الكثرة . فإذاً الوحدة إنما تبطل أولاً الوحدة على أنها ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة . فإن الوحدة لا تضاد الوحدة ، بل على أن تلك الوحدات يعرض لها سبب مبطل بأن تحدث عنه هذه الوحدة وذلك ببطلان سطوح .

- فإن كان لأجل هذه المعاقبة التي على الموضوع يجب أن تكون الوحدة ضد الكثرة ، فالأولى أن تكون الوحدة ضد الوحدة وعلى أن تكون الوحدة ليست تبطل الوحدة بإبطال الحرارة للبرودة ، لأن الوحدة الطارئة إذا أبطلت الوحدة الأولى أبطلتها عما ليس هو بعينه موضوع الوحدة الأخرى ، بل الأخرى أن يظن أنه جزء موضوعه .

- ١٠ وأما الكثرة فليست تبطل عن هذه الوحدة بطلاناً أولياً ، بل ليس يكفي في شرط المتضادين أن يكون الموضوع واحداً يتعاقبان فيه بل يجب أن تكون — مع هذا التعاقب — الطبائع متنافية متباعدة ، ليس من شأن أحدهما أن يتقوم بالآخر للخلاف الذاتي فيهما وأن يكون تنافيهما أولياً .

- وأيضاً فلقائل أن يقول : إنه ليس موضوع الواحد والكثير واحداً ، فإن شرط المتضادين أن يكون للاثنتين منهما بالعدد موضوع واحد ، وليس لوحدة ١٥ بعينها وكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد ، بل في موضوع واحد بالنوع . وكيف يكون موضوع الوحدة والكثرة واحداً بالعدد ؟

(٢) كما : + أنه د - (٣) مبطل : + يبطله ج || بأن : بل م (٤) يبطلان : كبطلان ط
(٥) هذه : هذه ط (٦) وعلى أن تكون الوحدة : وعلى أن الوحدة ج ، ص ، م
(٧) البرودة : البرودة ط (٨) موضوع الوحدة الأخرى : موضوع الأخرى ط || الأخرى
أخرى ج (١٢) متنافية متباعدة : المتنافية المتتابعة د (١٣) فيهما : فيهاب ، ج ، د ، ص ||
تنافيهما : تنافيهاب ، د ، ص ، م (١٤) وأيضاً : أيضاً ط || الواحد والكثير : الوحدة والكثرة
ج ، ص ، الواحد والكثرة م (١٥) منهما : منها د ، م (١٧) الوحدة والكثرة : الكثرة د ، م .

ثم لا يخفى عليك أن تعلم مما سلف لك حقيقة هذا وما فيه وعليه وله ، فقد
ظهر وبان أن التقابل الذى بين الواحد والكثير ليس بتقابل انتضاد . فلنتظر
هل التقابل بينهما تقابل الصورة والعدم ؟

ف نقول : إنه يلزم أول ذلك أن يكون العدم منهما عدم شئ من شأنه أن يكون
للموضوع أول نوعه أو لجنسه ، على ما قد مضى لك من أمر العدم . ولك أن تتحمل
وجهاً تجعل به الوحدة عدم الكثرة فيما من شأنه بنوعه أن يتكرر ، وأن تتحمل
وجهاً آخر تجعل به الكثرة عدم الوحدة فى أشياء فى طبيعتها أن تتوحد . لكن
الحق لا يجوز أن يكون شيئان كل واحد منهما عدم وملكة بالقياس إلى الآخر ،
بل الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت بذاته ، وأما العدم فهو أن لا يكون
ذلك الشئ الذى هو المعقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شأنه أن يكون ، فيكون
إنما يعقل ويحد بالملكة .

وأما القدماء فقوم جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة ، وجعلوها هى المضادة
الأولى ، ورتبوا تحت الملكة والصورة : الخير والفرد والواحد والنهاية واليمين
والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر ، وفى حيز العدم مقابلات هذه
كالشر والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحنى والمستطيل
والظن والآثى .

وأما نحن فقد يصعب علينا أن نجعل الملكة هى الوحدة ونجعل الكثرة هى
العدم . أما أولاً ، فإننا هو ذا نحدد الوحدة بعدم الانقسام أو عدم الجزء بالفعل ،

(١) لا يخفى : ساقطة من ج ، ص ، م (٢) والكثير : وبين الكثيرم || فلنتظر :
فتنظر ج ، م (٤) منهما : بينهما ج ، م (٦) وجهاً : + آخرد (٨) وملكة : ملكة م
(٩ — ١٠) وأما العدم . . . بذاته : ساقطة من م (١٢) الأولى : الأولط || والصورة الخير :
الخير والصورة د || الخير : والخير ب ، ص ، م (١٤) وفى : ومن ب ، ج ، د ، ص ، م .

ونأخذ الانقسام والتجزؤ في حد الكثرة ، وقد ذكرنا ما في هذا . وأما ثانياً ، فإن الوحدة موجودة في الكثرة متمومة لها ، وكيف تكون ماهية الملكة موجودة في العدم حتى يكون العدم يتألف من ملكات تجتمع ؟ وكذلك إن كانت الملكة هي الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة من أهدامها ؟ فليس يجوز أن تجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة .

٥

وإذ لا يجوز هذا فليس يجوز أن يقال : إن المقابلة بينهما هي مقابلة التناقض ، لأن ما كان من ذلك في الألفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار ، وما كان منه في الأمور العامة فهو من جنس تقابل العدم والملكة ، بل هو جنس هذا التقابل . فإن بإزاء الموجبة الثبوت ، وبإزاء السالبة العدم ، وبعرض في ذلك من المحال ما يعرض فيما قلنا . فلننظر أنه : هل التقابل بينهما تقابل المضاف ؟

١٠

فتقول : ليس يمكن أن يقال : إن بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما تقابل المضاف ، وذلك لأن الكثرة ليس إنما تعقل ماهيتها بالقياس إلى الوحدة حتى تكون إنما هي كثرة لأجل أن هناك وحدة ، وإن كان إنما هي كثرة بسبب الوحدة . وقد علمت في كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون إلا بشيء وبين ما لا تقال ماهيته إلا بالقياس إلى شيء . بل إنما تحتاج الكثرة إلى أن يفهم لها أنها من الوحدة ، لأنها معلولة للوحدة في ذاتها ، ومعنى أنها معلولة غير معنى أنها كثيرة ، والإضافة لها إنما هي من حيث هي معلولة ، والمعلولة لازمة للكثرة

١٥

(١) مافي : في ج ، د ، ط ، ماطا (٢) فإن : فإن ، ج ، فلائن ص (٣) تجتمع : تجمع
(٤) تجعل : تحصل د (٦) وإذ : فإذا ج || فليس : فلاط . (٧) من : في ج ،
ص ، ط (١٣) إنما : + يكون د || أن : لأن طا || كثرة : الكثرة ج ، د
(١٥) يفهم : + أن م (١٧) كثيرة : كثرة ص || لازمة : لازم ج ، م .

لا نفس الكثرة . ثم لو كانت من المضاف لكان كما يقال ماهيتها بالقياس إلى الوحدة لكان يقال ماهية الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس إلى الكثرة على شرط انعكاس المضافين ، ولكانا متكافئين في الوجود من حيث هذه وحدة وتلك كثرة ، وليس الأمر كذلك .

- ٥ فإذا قد بان لك جميع هذا ، فبالحرى أن تجزم أن لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن يلحقهما تقابل وهو : أن الوحدة من حيث هي مكيل تقابل الكثرة من حيث هي مكيل . وليس كون الشيء وحدة ، وكونه مكيالا ، شيئا واحدا بل بينهما فرق . والوحدة يعرض لها أن تكون مكيالا ، كما أنها يعرض لها أن تكون هلة . ثم الأشياء يعرض لها — بسبب الوحدة التي توجد لها — أن تكون مكايل ، تكن واحد كل شيء ومكياله هو من جنسه . فالواحد في الأطوال
- ١٠ طول ، وفي العروض عرض ، وفي المجسمات مجسم ، وفي الأزمنة زمان ، وفي الحركات حركة ، وفي الأوزان وزن ، وفي الألفاظ لفظ ، وفي الحروف حرف . وقد يجتهد أن يجعل الواحد في كل شيء أصغر مما يمكن ليكون التفاوت فيه أقل ما يكون ، فبعض الأشياء يكون واحده مفترضا بالطبع مثل : جوزة وبطيخة ، وبعضها يفرض فيه واحد بالوضع . فما زاد على ذلك الواحد أخذ أكثر من من الواحد ، وما نقص منه لم يؤخذ واحدا ، بل يكون الواحد هذا المفروض بتمامه ، ويجعل هذا الواحد أيضا من أظهر الأشياء في ذلك الجنس

(١) لا قس الكثرة : ساقطة من ج (٢) لكان يقال : فكان يقال ج ، هامش ص
(٣) متكافئين : يتكافآن م (٥) فإذا : إذ ج ، وإذ ط (٦) تقابل : يقال د
(٧) شيئا واحدا بل : ساقطة من م (٨) بينهما . . . مكيالا : ساقطة من م
|| أنها يعرض لها : أنها يعرض ط ، م (١٠) كل شيء : كالشيء ط ، كل ط || الأطوال : الأطول م
(١٢) وفي الألفاظ . . . حرف وفي ألفاظ الحروف حرف م (١٣) التفاوت فيه : المتفاوت
منه ب (١٤) واحده : واحدا د (١٥) وبعضهما : وفي بعضهما ج ، ط || بالوضع : بالطبع م
(١٦) واحدا : واحد د || يكون : يجعل ح ، ط .

فالواحد مثلا في الأطوال : شبر ، وفي العروض مثلا : شبر في شبر ، وفي
المجسمات : شبر في شبر في شبر ، وفي الحركات : حركة متدرة معلومة ، ولا توجد
حركة بهذه الصفة عامة للجميع إلا الحركات المتدرة بالطبيعة ، وخصوصا التي
لا تختلف ، بل تمتد متفقة حتى تبقى واحدة في كل تقدير ، وخصوصا التي هي
أقل مقدار حركة .

٥

فالأقل متدار حركة هو الأقل زمانا ، وهذا هو الحركة الفلكية السريعة جدا
المضبوط قدرها ، لأن الدور لا يزداد عليه ، ولا ينقص المعلوم صغر مقدارها
بسرعة العود ليس مما ينتظر تجديده إلى حين ، بل في كل يوم وليلة تتم دورة
قريبة إلى الوجود والتجديد وإلى التجزئة أيضا بحركات الساعات . فتكون
حركة ساعة واحدة مثلا هي مكيال الحركات ، وكذلك زمانها مكيال الأزمنة ،
وقد يفرض في الحركات حركة واحدة بحسب المسافات ، إلا أن ذلك غير مستعمل
وغير واقع موقع الفرض الأول .

١٠

وأما في الأثقال فنفرض أيضا ثقل درهم ودينار واحد أيضا . وفي أبعاد
الموسيقى إرخاء النغمة التي هي ربع طينتي أو ما يجري مجراها من الأبعاد الصغار
ومن الأصوات الحرف المصوت المقصور ، أو الحرف الساكن ، أو مقطع
مقصور .

١٥

-
- (١-٢) وفي المجسمات : + مثلا ص ، والمجسمات د ، ساقطة من م (٢) شبر ... شبر :
ساقطة من د ، م ، شبر في شبر ط || مقدرة : متدرة ج ، ط (٤) حتى تبقى : فتبقى ب ، ط
(٦) فالأقل : والأقل د ، ص ، م (٧) عليه : عليها ج ، ط (٨) تجلده : بحدوده م
(٩) الموجود : الوجود م (١٠) الحركات ... مكيال ساقطة من د || زمانها : بزمانها م
(١١) المسافات : المساقبة ، ص ، ط (١٣) فنفرض : فلنرض ط ، م || أبعاد :
الأبعاد ج ، د (١٤) إرخاء النغمة : الإرخاء ب ، د ، الإرخاء ج ، ص ، م || طينتي : طين
ج ، ص (١٥) الحرف المصوت : الحروف المصوت د ، م || المصوت : المصورت
(١٦) مقصور : + كقولنا آفأك تن ج .

وليس يجب أن يكون كل واحد من هذه الأوضاع واقعا بالضرورة ، بل يقع بالفرض . ويمكن أن يفرض الواحد من كل باب ما هو أنقص وأزيد مما فرض ، ومع هذا فليس يجب إذا كان في هذه الأشياء واحد منه مفروض أن يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس ، فإنه يجوز أن يكون الآخر مباينا لكل ما كـل به أولا .

فهيئنا خط مباين لخط ، ومسطح مباين لمسطح ، وجسم مباين لجسم . وإذا كان الخط والمسطح والجسم تباين جسميا ومسطحا وخطا ، فكذلك الحركة قد تباين الحركة . وإذا كان كذلك فالزمان والثقل أيضا يباين الزمان والثقل أيضا ، ويجوز أن يكون لهذا الذي يباين ذلك مباين غير ذلك ، وقد علمت جميع هذا في صناعة التعاليم .

وإذا كان كذلك فستكون إذن الوحدات التي تفرض لكل جنس من هذه كثيرة وتكاد أن لا تنهاى . وإذا كان هناك واحد يصلح لتكيل شيء فستكون أشياء تكاد أن لا تنهاى لأن تكاد به ، ولما كان المكيال يعرف به المكيل ، عد العلم والحس كالمكاييل للأشياء ، فإنها تلم بهما . فقال بعضهم : إن الإنسان يكيل كل شيء ، لأن له العلم والحس ، وبهما يدرك كل شيء . وبالحري أن كون العلم والحس مكيالين بالملوم والمحسوس ، وأن يكون ذلك أصلا له ، لكنه قد يقع أن يكال المكيال أيضا بالمكيل ، فهكذا يجب أن يتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة .

(١) بل : + قدم (٣) منه : ساقطة من ب ، ص (٤) لكل : لم (٦) مباين : ساقطة من ج (٧) تباين : مباين ج (٩) يباين : ص ، ط ، م || ذلك مباين : ساقطة من د || هذا : ذلك ص ، ط (١١) فتكون : فتكون ج ، ص ، ط ، م || الوحدات : الواحد ب ، ط ؛ للوحدات ج (١٢) وتكاد : تكاد ص || لكيل : لكل ب || فتكون : فتكون ج ، ص ، ط || لأن يكال : لا يكال ص (١٤) عد : وعد ج ؛ عند د || فقال : وقال ط (١٥) له : ساقطة من ط .

وقد يشكل من حال الأعظم والأصغر أنهما كيف يتقابلان وكيف يقابلان المساواة . فإن المساوى يقابل كل واحد منهما ، فإنه لا يجوز أن يكون المساوى والأعظم إلا متخالفين ، وكذلك المساوى والأصغر ، أما الأعظم والأصغر فإنهما إن تقابلا فمن المضاف ، فكان هذا أعظم بالقياس إلى ما هو أصغر ، فليس المساوى مضايقا لأحدهما ، بل لما هو مساو له . ويظن أنه ليس يجب ٥ حيث كان أعظم وأصغر أن يكون بينهما مساو موجود . فإن هذا قد علمته في موضع آخر .

فإذا كان الأمر على هذا ، فبالحرى أن يكون المساوى ليست مقابلته الأولى للأعظم والأصغر ، بل لغير المساوى ، وهو عدمه ، مما شأنه أن تكون فيه المساواة . وليس عدمه في النقطة والوحدة واللون والعقل بأشياء لا تقدير لها ، بل في أشياء لها تقدير وكية . ١٠

فالمساوى إنما يقابل عدمه وهو اللامساواة ، لكن اللامساواة تلزم هذين أعني الأعظم والأصغر . كالجنس لست أعني أنه جنس ، بل أعني أنه يلزم كل واحد منهما ، فإن واحدا منهما هو عظيم ، والعظيمة معنى وجودى يلزمه هذا العدم ، والآثر صغير ، والصغيرة من تلك الحثية كذلك . ١٥

(٤) فن : من ب ، ج ، د ، هـ ، م || إلى : + كل د (٦) بينهما : منهما م
(٨) ليست مقابلته : ليس لمقابلته د || الأولى : الأول م (٩) والأصغر ، والأصغر م || عما : فيما
د ، ص ، م (١٠) وليس : ليس ب ، د ، م || بأشياء : وأشياء ب ، ج ، د ، ص ، ط
(١٢) أعني الأعظم : أى الأعظم ج ، ص ، م || بل أعني : بل فعني ب ، ج ، د ، ط ، م
(١٤) واحدا منهما هو عظيم : كل واحد منهما عظيم م || عظيم : عظيمي مخ || والعظيمة : والعظيم
ب ، ط (١٥) والبرقية : والصغير ب ، ط ، الصغيرة د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في أن الكيفيات أعراض

فتكلم الآن في الكيفيات . أما الكيفيات المحسوسة والجسمانية فلا يقع شك
في وجودها ، وقد تكلمنا أيضا في وجودها في مواضع أخرى ، وتقضينا مشاغبات
من تمارى في ذلك .

لكنه إنما يقع الشك في أمرها ، أنها هل هي أعراض أو ليست بأعراض .
فإن من الناس من يرى أن تلك جواهر تخالط الأجسام وتسرى فيها ، فاللون
بذاته جوهر ، والحرارة كذلك ، وكل واحد من هذه الأخر ، فهي عنده بهذه
المنزلة . وليس يقنعه أن هذه الأشياء توجد تارة وتعدم تارة ، وأن الشيء المشار
إليه قائم موجود . فلأنهم يقولون : إنه ليس بعدم ذلك ، بل يأخذ يفارق قليلا
قليلا ، مثل الماء الذي يتبل به ثوب ، فإنه بعد ساعة لا يوجد هناك ماء ،
ويكون الثوب موجودا بحاله ، ولا يصير الماء بذلك عرضا ، بل الماء
جوهرا له أن يفارق جوهره آخر لاقاه فربما فارق مفارقة لا يحس فيها بالأجزاء
المفارقة منه ، لأنها فارقت وهي أصغر مما يدركه الحس مفارقة مفترقة ، ويقول
بعضهم : إنها قد تكن . فبالحرى أن نرين أن ما يقولونه باطل ، فتقول :
لا يخلو إن كانت هذه جواهر إما أن تكون جواهر هي أجسام ، أو تكون

(٤) والجسمانية : الجسمانية د ، ص ، ط (٧) هل : بل ج (١١) إنه : بأنه ج
(١٢) يتبل : يبل ج ، ص ، م || ثوب : الثوب ص (١٣) ويكون : وأن يكون ج (١٤) يفارق :
+ ب ط || فربما : ساقطة من ص ، ط || فارق : فارقت ص ، ص ؛ يفارق م
(١٥) مما : ما ب .

- جواهر ليست بأجسام . فإن كانت هذه جواهر غير جسمانية فلأما أن تكون بحيث يمكن أن تؤلف منها أجسام ، وهذا محال ، إذ ما يتجزأ في أبعاد جسمانية فليس بالممكن أن يؤلف منه جسم ، وإما أن لا يمكن ، إنما يكون وجوده بالمقارنة للأجسام والسرطان فيها . فأول ذلك لأنه يكون لهذه الجواهر وضع ، وكل جوهر ذي وضع فإنه منقسم ، وقد بين ذلك . وثانيا ، أنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد من هذه الجواهر من شأنه أن يوجد مفارقا للجسم الذي يكون فيه ، أو لا يكون ، فإن لم يكن يوجد مفارقا ، وكان وجوده في الأجسام على أنها موضوعات له ، إذ ليست فيه كالأجزاء ، ولا هي مفارقتها ، والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه ، فليست إلا أعراضا ، وإنما لها اسم الجوهرية فقط . وإن كانت تفارق أجسامها فلأما أن تكون مفارقة تنتقل بها من جسم إلى جسم من غير أن يصح لها قوام مجرد ، أو تكون لها مفارقة قوام مجرد . فإن كانت إذا لم توجد في جسم وكانت فيه ، فلأنما يكون ذلك بأن ينتقل إلى الآخر ، فيجب من ذلك أن يكون كل جسم نسد بياضه فقد انتقل بياضه إلى جسم يماسه ، أو يبقى مجردا إلى أن يحصل في جسم بعيد ، وهو غير مقارن جسما في مدة قطع المسافة ، وليس الأمر كذلك . وأما الكون فقد فرغنا منه وبيننا استحالته ، فإنه يجب من ذلك أن يكون كل جسم يسخن جسما فإنه ينتقل إليه من حرارة نفسه ، فيبرد هذا الذي يسخن .

(٢) أجسام : جسم ص ، م (٣) منه : منها ب ، د ، ط (٥) وقد : قد ب ، ج ، د
ص ، م || ذلك : + فيكون ط (٧) يكن : ساقطة من ج ، ط ، م (٨) له : +
باقية د || إذ ليست : وليست ج || كالأجزاء : كالأجزاء ج || مفارقتها : مفارقة ب ، ج ، ص ، م
(٩) أعراضا : أعراض ص || وإنما : فلأنما ط (١٠) تنتقل : فتنتقل د (١٢) وكانت
فيه : ساقطة من م (١٤) مقارن : مفارق ص (١٥) الكون : الكون ط (١٦) فإنه
يجب : ويجب ج ، د ، ص ، ط ، م || ينتقل : ينتقل ج ، د ، ص ، ط ، م (١٧) فيبرد :
فبرد ط .

ثم هذا النوع من الانتقال لا تبطل عرضيته ، إذ كثير من الناس جوز
 في الأعراض أنقسمها هذا الانتقال ، أعنى : الانتقال في أجراء الموضوع ،
 والانتقال من موضوع إلى موضوع ، وإنما كان لا يكون عرضا لو صح قوامه
 لا في موضوع . أما القائم في الموضوع إذا نظر فيه أنه هل يصح له أن ينتقل
 إلى موضوع آخر من غير أن يجرّد عنهما ، فهذا الاعتبار ليس يصح إلا بعد
 القوام في الموضوع . ثم هذا لا يصح ألّبه ، لأنّه لا يخلو إما أن يكون الذى
 وجد في موضوع ما تتلاقى ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصى ، أولا
 تتعلق ؛ فإن كان تتلاقى ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصى فمعلوم أنه
 لا يجوز أن يبقى شخصه إلا في ذلك الموضوع الشخصى ، وإن كان إنما أوجده
 في ذلك الموضوع سبب من الأسباب وليس ذلك السبب مقوما له من حيث
 هو ذلك الشخص ، فقد يمكن أن يزال عنه ذلك السبب وسائر الأسباب حتى
 لا يحتاج في قوامه إلى ذلك الموضوع . وزوال ذلك السبب ليس يكون سبب
 احتياجه إلى موضوع آخر ، لأن السبب في أن لا يحتاج شيء إلى موضوع آخر ،
 هو عدم السبب في أن كان يحتاج ، وهو في ذاته ليس يحتاج . فزوال ذلك
 السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر إلا أن يكون مستحيلا زوال ذلك
 السبب إلا لوجود هذا السبب الآخر لا غير .

فإذا عرض هذا السبب زال ذلك السبب ، فيكون الشيء قد فارقت الحاجة
 إلى الموضوع الأول واحتاج إلى الموضوع الآخر لأمرين : أما الأول ، فزوال

(٢) أنقسمها : تقسمها بـ جـ ، دـ ، صـ ، مـ (٤) أما : وأما جـ ، صـ ، طـ (٥) يصح :
 + فيه صـ ، مـ (٨) الشخصية : بشخصيته مـ (١٠) سبب : بسبب جـ (١١) هو ذلك
 الشخص : هو شخص جـ ، مـ ؛ ذلك وهو الشخص جـ || الشخص : شخص بـ ؛ شخصى طـ (١٢) وزوال :
 فينتـ زوال جـ (١٦) لوجود : بوجود صـ ، || لا يبر : ساقطة من صـ (١٧) فيكون :
 + ذلك دـ ، صـ ، طـ (١٨) فزوال : فيزوال جـ ، دـ ، صـ ، طـ .

السبب الأول ؛ وأما الثانى ، فوجود السبب الثانى . لكن جملة هذه الأسباب تكون أمورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج إليها فى تحقيق ذاته موجودا ذلك اللون مثلا ؛ بل إنما يحتاج إليها فى أن تخصص بموضوع . فكونه لونا ، وكونه هذا اللون بعينه إن كان يغنيه عن الموضوع ، فليس يحوجه إلى أن يجعله محتاجا إلى الموضوع ، فإن الغنى بوجوده عن الموضوع لا يرض له ما يحوجه إلى الموضوع إلا بانقلاب عينه . وإن كان لا يغنيه ، بل يلقه بموضوع فيكون ذلك الموضوع متعينا له ، لأنه يقتضى أمرا متعينا بعينه . فإن المتعين لا يقتضى أى شىء اتفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بعضه يخالف الآخر فى حكمه . فإن قيل : فكيف يقتضى الواحد المعين ؟ فيقال : يقتضى الذى تعلق به صحة وجوده أولاً فيتعين له بذلك . فهذا اللون من حيث هو هذا اللون إما غنى عن الموضوع ، وإما مقتصر على موضوع واحد .

وأما انقلاب العين فقد تلزمنا من ذكره عهدة يجب أن نخرج منها . فإن انقلاب العين يعنى به أن يعدم هذا ويوجد ذلك من غير أن يدخل من الأول شىء فى الثانى ، فإنه إن كان هكذا فيكون الأول قد عدم والآخر قد حصل ، ولا يكون الأول هو الذى انتقل إلى الثانى . بل إنما نعنى بالانقلاب أن الموصوف ١٥ بالأول صار موصوفاً بالثانى ، وذلك أنه يبقى من الأول شىء فى الثانى ، فيكون

-
- (١) فوجود : فوجود ج ، د ، ص ، ط || لكن : ساقطة من ط || الأسباب : الأشياء ط
 (٢) تحقيق : تحقق ج ، ص ، م (٣) فكونه : وكونه ب (٤) إلى : شىء ط ، م ،
 (٥) بوجوده : لوجوده د || لا يمرض : يمرض ط (٧) يقتضى : مقتضى ب ، ج ، د ،
 ص ، ط || أمرا متعينا : أمر متعين ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) مما : قام
 (٩) الواحد المعين : المعين الواحد ب (١٠) فيتعين : فيعين ج ، ص ، م ؛ يقتصر ط || إما :
 ما ط (١١) مقتصر : مقيم ط (١٢) من : عن ج ، ط || ذكره : وحلاه د || عهدة : مدة ط
 (١٣) العين : + ليس ص ، م || ذلك : ذاك م (١٥) بالانقلاب : بالانتقال م
 (١٦) الثانى : الآخر ص ، م .

مركبا من مادة وشيء فيها . فإن كان هذا صفة اللونية مثلا في مسألتنا فيكون في اللونية شيء يبطل وشيء يبقى ، فيكون هذا الذي بطل هو الذي صار به الشيء لونا ، بل هو اللونية وهو الصورة المادية أو العرض وكلامنا فيها .

ونرجع فنقول : وأما إن كان يجوز له أن يفارق هذه الجواهر ويقوم مثلا بياضا أو شيئا آخر بذاته ، فلا يخلوا إما أن يكون حيثئذ إليه إشارة ويكون البياض الذي من شأنه أن يدرك إلا أن يعجز عن إدراكه للقلة الفاحشة ، ويكون على الجملة اتى تعرف البياض عليها . فإن كان كذلك فيلزم أن يكون خلاء موجودا حتى يكون فيه مشار إليه وليس في الأجسام ، ويلزم أن يكون له وضع ما وتقدير ما ، فيكون له في ذاته مقدار يكون إلا انقليل منه سوسا ، فلما لا تتخيل بياضا لا وضع له ولا مقدار ، فضلا عن أن نراه . وإذا كان له مقدار ووضع وزيادة هي هيئة البياضية كان جسما أبيض لا مجرد البياض ، فلما نعتى بالبياض هذه الهيئة الزائدة على المقدار والحجم ، وإن كان لا يبقى على الجملة اتى كان يعرف البياض عليها ، بل قد انتقل عن هذه الصورة وصار شيئا آخر روحانيا . فيكون البياض مثلا له موضوع يعرض له أن تكون فيه البياضية اتى على النحو المعروف ، ويعرض له أن يصير مرة أخرى بصورة أخرى روحانية فيكون أولا ما تعرفه بياضا قد فسد وزالت صورته .

وأما المفارق العقلي فقد أشرنا — فيما سلف — إلى أنه لا يجوز أن ينتقل مثل هذا الشيء مرة أخرى ذا وضع ومخالطا للأجسام .

- (١) فيكون : نستكون ب ، د ، م (٢) هذا : ذلك ج ، د ، ص ، ط ، م || بطل : يبطل ج ، د ، ص ، م (٤) فنقول : وقول د ، ط ، م (٧) عليها : + حتى يكون بعينه هو البياض الذي من شأنه أن يدرك ج (٨) وضع ما : وضع ج ، ط ؛ وضعها د || وتقدير : تقدير د (٩) لا تتخيل : لا تتخيل ط (١٠) وإذا : وإن ب (١١) هي : هو ط ؛ ساقطة من ب ، ج ، د (١٢) آخر : ساقطة من ج ، د ، ص ، م (١٥) بصورة : صورة م (١٧) المفارق : مفارق ج (١٨) ذا : إذا م .

- وأما إن جعل جاعلاً البياض شيئاً في نفسه ذا مقدار ، فيكون له وجودان :
- وجود أنه بياض ، ووجود أنه مقدار . فإن كان مقداره بالعدد غير مقدار الجسم الذي هو فيه بالعدد ، فإذا كان في الأجسام وسارياً فيها فيكون قد دخل بعد في بُعد ، وإن كان هو نفس الجسم مناداً فيكون الأمر قد عاد إلى أن الشيء الذي هو البياض جسم وله بياضيته . فتكون البياضية موجودة في ذلك الجسم
- ٥ إلا أنها لا تفارق ، ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية ، بل شيء في ذلك الجسم . إذ حد البياض وماهيته ليس ماهية الطويل العريض العميق ، بل تكون ماهية الطويل العريض العميق لحرارة أيضاً على هذا الرأي ، فيكون البياض مقارناً لهذا الشيء ناعماً له . وهذا معنى قولنا : الصفة في الموصوف ، وتكون مع ذلك لا تفارقه وليست جزءاً من ذلك الشيء الذي هو الطويل
- ١٠ العريض ، فيكون البياض والحرارة عرضاً إلا أنه لازم .

فيبقى الكلام في أن من طبيعته أن يفارق أيضاً ، فقد تبين أن الكيفيات التي هي المحسوسة أعراض ، وهذا مبدأ للطبيعات .

- وأما الاستعدادات فأمرها أوضح ، وأما التي تتعلق بالنفس وذوات الأنفس
- ١٥ فقد تبين في الطبيعات أنها أعراض تقوم في أجسام ، وذلك حين تكلمنا في أحوال النفس .

(٢) أنه مقدار : أنه ذو مقدار م || بالعدد غير مقدار : بالعدد غير المقدار ج ، د ؛ غير بالعدد لمقدار ط
 (٣) بالعدد : ساقطة من ج ، ص ، ط ، م || فإذا كان : وكان د (٤) في بعد : ساقطة من د
 (٥) ذلك : ساقطة من ب (٧) ليس : ليست ج ، ط (٨) لحرارة : لحرارة ج ، د ،
 ص ، ط ، م (١٠) وليست : وليس ص ، م (١٢) قد : وقد ص (١٤) الاستعدادات :
 الاستعدادات ب ، د ، ط || أوضح : واضح ب .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في العلم وأنه عرض

وأما العلم فإن فيه شبهة ، وذلك لأن لقائل أن يقول : إن العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها ، وهي صور جواهر وأعراض .
فإن كانت صور الأعراض أعراضاً ، فصور الجواهر كيف تكون أعراضاً ؟
فإن الجوهر لذاته جوهر فماهيته جوهر لا تكون في موضوع ألبتة ومماهيته محفوظة سواء نسبت إلى إدراك العقل لها أو نسبت إلى الوجود الخارجي .

فتقول : إن ماهية الجوهر جوهر بمعنى أنه الموجود في الأعيان لا في موضوع ، وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة ، فلإنها ماهية شأنها أن تكون موجودة في الأعيان لا في موضوع ، أي أن هذه الماهية هي معقولة عن أمر وجوده في الأعيان أن يكون لا في موضوع . وأما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر ، أي ليس حد الجوهر أنه في العقل لا في موضوع ، بل حده أنه سواء كان في العقل أو لم يكن فإن وجوده في الأعيان ليس في موضوع .

فإن قيل : فالعقل أيضاً من الأعيان ، قيل : يراد بالعين التي إذا حصل فيها الجوهر صدرت عنه أفعاله وأحكامه . والحركة كذلك ماهيتها أنها كمال

(٤) لقائل : قائل ط (٧) قاهيته : وماهيته د || جوهر : + قاهيته ب ؛ + وماهيته د ؛ ساقطة من ج ، م || وماهيته : ساقطة من د (٨) لما : ساقطة من ج ، د ، ط || أو نسبت : + لها ط (٩) جوهر : ساقطة من ط (١٠) لماهية : لهية ط || الجواهر : الجوهر د (١٢) أن : ساقطة من ج (١٤) فإن : ساقطة من د ؛ + يكون م (١٦) بالعين : العين م (١٧) صدرت : صارت م .

- ما بالقوة ، وليست في العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون في العقل كمال ما بالقوة من جهة كذا حتى تصير ماهيتها محركة للعقل ، لأن معنى كون ماهيتها على هذه الصورة هو أنها ماهية تكون في الأعيان كالألما بالقوة وإذا عقلت فلإن هذه الماهية تكون أيضا بهذه الصفة ، فلإنها في العقل ماهية تكون في الأعيان كمال ما بالقوة ، ليس يختلف كونها في الأعيان وكونها في العقل ، فلإنه في كليهما على حكم واحد فلإنه في كليهما ماهية توجد في الأعيان كالألما بالقوة .

- فلو كما قلنا : إن الحركة ماهية تكون كالألما بالقوة في الأبن مثالا لكل شئ توجد فيه ، ثم وجدت في النفس لا كذلك ، لكانت الحقيقة تختلف . وهذا كقول القائل : إن حجر المغناطيس حقيقته أنه حجر يجذب الحديد ، وإذا وجد مقارنا لجسمية كف الإنسان ولم يجذبه ، ووجد مقارنا لجسمية حديد ما يجذبه ، فلم يجب أن يقال : إنه مختلف بالحقيقة في الكف وفي الحديد ، بل هو في كل واحد منهما بصفة واحدة وهو : أنه حجر من شأنه أن يجذب الحديد ، فلإنه إذا كان في الكف أيضا كان بهذه الصورة ، وإذا كان عند الحديد أيضا كان بتلك الصفة . فكذلك حال ماهيات الأشياء في العقل ، والحركة في العقل أيضا بهذه الصفة ، وليس إذا كانت في العقل في موضوع بطل أن تكون في العقل ليست ماهية ما في الأعيان ليست في موضوع .

(٢) محركة : متحركة ط (٣) لما : ما ج (٣ - ٥) وإذا عقلت . . . بالقوة : ساقطة من ط (٥) على . . . كليهما : ساقطة من ص ، ط || فإنه : فإنها ص (٧) الحركة ماهية : الماهية حركة م || لما : ساقطة من ط (٩) حقيقته : حقيقة ساقطة من د || فإذا : وإذا ص ، ط (١٠) ووجد : ثم وجد د || للجسمية (الثانية) : لجسميته ج ، ص ، م (١١) وفي الحديد : والحديد ص ، ط (١٢) ودوانه : ذاته د (١٣) الصورة : الصفة ج ، م || وإذا كان عند : وإذا عند م (١٤) بك : بهذه ج || فكذلك : وكذلك ب ، ص (١٥) موضوع : + فقد ج ، ص ، ط ، م (١٦) ليست : ليس ج .

فلان قيل ، قد قلم : إن الجوهر هو ما ماهيته لا تكون في موضوع أصلا ،
وقد صيرتم ماهية المعلومات في موضوع . فنقول ، قد قلنا : إنه لا يكون
في موضوع في الأعيان أصلا . فلان قيل : قد جعلتم ماهية الجوهر أنها تارة
تكون عرضا وتارة جوهرًا ، وقد منعتم هذا . فنقول : إنا منعنا أيضا أن تكون
ماهية شئ توجد في الأعيان مرة عرضا ومرة جوهرًا حتى تكون في الأعيان
تحتاج إلى موضوع ما وفيها لا تحتاج إلى موضوع ألبتة ، ولم نمنع أن يكون
معقول تلك الماهيات يصير عرضا ، أى تكون موجودة في النفس لا بجزء .

ولقائل أن يقول : فماهية العقل الفعال والجواهر المفارقة أيضا كذا يكون
حالها ، حتى يكون المعقول منها عرضا ، لكن المعقول منها لا يخالفها لأنها
لذاتها معقولة . فنقول : ليس الأمر كذلك ، فلان معنى قولنا : إنها لذاتها
معقولة هو أنها تعقل ذاتها ، وإن لم يعقلها غيرها ، وأنها أيضا مجردة عن المادة
وعلاقتها لذاتها لا بتجريد يحتاج أن يتولاه العقل . وأما إن قلنا : إن هذا
المعقول منها يكون من كل وجه هو أو مثلها ، أو قلنا : إنه ليس يحتاج في وجود
المعقول منها إلا أن توجد ذاتها في النفس ، فقد أحلنا . فلان ذاتها مفارقة ،
ولا تصير نفسها صورة لنفس إنسان ، وأوصارت لكائن تلك النفس قد حصلت
فيها صورة الكل وعلمت كل شئ بالفعل ، ولكائن تصير كذلك لنفس واحدة ،
وتبقى النفوس الأخرى ليس لها الشئ الذي تعقله ، إذ قد استبد بها نفس ما .

(١) ما ماهيته : ماهيته ج ؛ ماهية د ، ص ، ط (٢) وقد : فقد ب ، ج (٣) قد : قد ج ، د ،
ص ، م (٤) وتارة : + تكون ص ، ط (٦) لا تحتاج إلى موضوع : + ما م (١١) وأنها
أيضا : وأيضا أنها ج ، ص ، م (١٣) وجه : جهة ط ، م || في : إلى ج ، د ،
ص ، ط ، م (١٤) إلا : إلى خامس ص ؛ ط (١٥ - ١٦) حصلت فيها : حصل منها ب ، د ج ، م ؛
حصل فيها (١٦) ص وعلمت : وقد علمت ج ، ص ؛ ط ، قد علمت د || ولكائن : ولكان
ج ؛ ولكائن د (١٧) تعقله : تعقلها د || إذ : أوج د || استبد بها : استبدتها م .

والذى يقال : إن شيئاً واحداً بالعدد يكون صورة لمواد كثيرة لا بأن يؤثر فيها ، بل بأن يكون هو بعينه منطبعاً في تلك المادة وفي أخرى وأخرى ، فهو محال يعلم بأدنى تأمل . وقد أشرنا إلى الحال في ذلك عند كلامنا في النفس ، وستخرج من بهد إلى خوض في إبانة ذلك .

- ٥ فلإذن تلك الأشياء إنما تحصل في العقول البشرية معانى ماهياتها لا ذواتها ، ويكون حكمها حكم سائر المعقولات من الجواهر إلا في شئ واحد وهو أن تلك تحتاج إلى تفسيرات حتى يتجرد منها معنى يعقل ، وهذا لا يحتاج إلى شئ غير أن يوجد المعنى كما هو فتنتطبع به النفس .

- فهذا الذى قلناه إنما هو نقض حجة المحتج ، وليس فيه إثبات ما تذهب إليه ، فنقول : إن هذه المعقولات سنيين من أريها بعد ، أن ما كان من الصور الطبيعية والتعليميات فليس يجوز أن يقوم مفارقاً بذاته ، بل يجب أن يكون في عقل أو نفس . وما كان من أشياء مفارقة ، فنفس وجود تلك المفارقات مباينة لنا ، ليس هو عالمنا لها ، بل يجب أن تتأثر عنها فيكون ما يتأثر عنها هو عالمنا بها ، وكذلك إن كانت صوراً مفارقة وتعليميات مفارقة فلإنما يكون عالمنا بها ما يحصل لنا منها ، ولا تكون أنفسها توجد لنا متقلة إليها ، فقد بينا
- ١٥

(٢) هو بعينه منطبعاً : هي بعينها منطبعة ج ، د ، ص ، ط ، بعينه منطبعاً م (٣) يعلم : تعلمها ط
(٥) فإذا : فإن د ، فإذا تكون ط || ماهياتها : ماهيتها ج ، د ، ط ، ماهياتها ط (٦) حكم : حكم ج ، م (٧) يعقل : معقول ط (٨) به : يهاب ، ج ، د ، ص ، م (٩) فهذا : وهذا ج ، د ، ص ، ط ، م (١٠) ما كان : كانت د (١١) والتعليميات : والتعليميات ب ، نج ، ط ، ط || يقوم : يكون م (١٢) أو نفس : أو في نفس د (١٣) لما : بها ص ، ط || متأثر : متأثر د || فيكون ما يتأثر عنها : ساقطة من ج ، ص ، ط (١٤) إن : لود ، ص ، م || وتعليميات : وتعليميات ب ، نج ، د ، ط ، ط || يكون : كان ج ، ط (١٥) ولا تكون : ولم تكن ج ، د ، ص ، ط ، م ، ولا تكون ط || أنفسها : أنفسنا ج ، ط || متقلة : متقلة م .

بطلان هذا في مواضع . بل الموجود منها لنا هي الآثار المحاكية لها لا محالة وهي علمنا . وذلك يكون إما أن يحصل لنا في أبداننا أو في نفوسنا . وقد بينا استحالة حصول ذلك في أبداننا ، فيبقى أنها تحصل في نفوسنا . ولأنها آثار في النفس ، لا ذوات تلك الأشياء ، ولا أمثال لتلك الأشياء قائمة لا في مواد بذية أو نفسانية ، فيكون مالا موضوع له يتكرر نوعه بلا سبب يتعلق به بوجه ، فهي أعراض في النفس .

(١) المحاكية : المحاكية د ، م (٢) وذلك يكون إما : وإما ب ، د ، م ؛ ويكون إما ص ؛ وذلك إما ط || لنا : ساقطة من د || في (الثانية) : ساقطة من د ، م (٢ — ٣) أو في قوسنا ... أبداننا : ساقطة من ب || أو في قوسنا ... قوسنا : ساقطة من ج .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في الكيفيات التي في الكميات وإثباتها

- هذا الفصل يليق بالطبيعيات ، وقد بقي جنس واحد من الكيفيات يحتاج إلى إثبات وجوده وإلى التنبيه على كونه كيفية ، وهذه هي الكيفيات التي في الكميات .

أما التي في العدد كالزوجية والفردية وغير ذلك ، فقد علم وجود بعضها وأثبت وجود الباقي في صناعة الحساب . وأما أنها أعراض ، فلأنها متعلقة بالعدد ، وخواص له ، والعدد من الكم ، والكم عرض .

- وأما التي تعرض للمقادير فليس وجودها بيّن ، فإن الدائرة والخط المنحني والكرة والأسطوانة والمخروط ليس شيء منها بين الوجود ، ولا يمكن للمهندس أن يبرهن على وجودها . لأن سائر الأشياء إنما تبين له بوضع وجود الدائرة ، ولأن ذلك المثلث يصح وجوده إن صحت الدائرة ، وكذلك المربع ، وكذلك سائر الأشكال .

- (٣) في الكيفيات : في الكلام في الكيفيات ب ، ج ، د ، ص || الكميات : الكمية ج ، ص ، م
(٤) هذا : وهذا ب ، ج ، ص ، م || يليق : يجب أن يلحق م || يحتاج : محتاجة ج ،
محتاج ص ؛ محتاجا ط (٥) التنبيه : اليقظة ص || وهذه هي : وهي هذه ج ، ص (٧) أما :
وأما ط (٩) والكم عرض : ساقطة من ب ، د ، ط ، م (١٠) تعرض : ساقطة من ج ||
للمقادير : المقادير ج ، ص ، ط || يبين : ساقطة من م (١١) المهندس : المهندس ج ، م
(١٢-١٣) ولأن ذلك : وذلك لأن ج ، م (١٤) الأشكال : الأشياء ط .

وأما الكرة، فانما يصح وجودها على طريقة المهندس إذا أدار دائرة في دائرة على نحو ما علمت والاسطوانة إذا حركت دائرة حركته يلزم فيها مركزها خطأ مستقيماً طرفه مركزها في أول الوضع لزوماً على الاستقامة . والمخروط إذا حركت مثلثاً قائم الزاوية على أحد ضلعي القائمة حافظاً بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودائراً بالضلع الثاني على محيط الدائرة . ثم الدائرة مما ينكر وجودها من يرى تأليف الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، فيجب أن يبين وجود الدائرة . وأما عرضيتها فتظهر لنا تلقاً بالمقادير التي هي أعراض .

فقول : أما على مذهب من يركب المقادير من أجزاء لا تتجزأ فقد يمكن أن يثبت عليه أيضاً وجود الدائرة من أصوله ، ثم ينقض بوجود الدائرة جزءه الذي لا يتجزأ . وذلك لأنه إذا فرضت دائرة على النحو المحسوس ، وكانت على مائة ولون غير دائرة في الحقيقة ، بل كان المحيط مضرباً . وكذلك إذا فرض فيها جزء على أنه المركز ، وإن لم يكن ذلك الجزء مركزاً بالحقيقة ، فقد يكون عندهم مركزاً في الحس ، ويجعل المفروض مركزاً في الحس طرف خط ، مؤلف من أجزاء لا تتجزأ ، مستقيم ، فإن ذلك صحيح الوجود مع فرض مالا يتجزأ . فإن طبق بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط ، ثم أزيل وضعه ، وأخذ الجزء الذي يلي الجزء الذي من المحيط الذي اختبرناه وطابقنا به الخط أولاً فطبق به رأس الخط المستقيم مطابقة مماسة أو موازية إلى جهة المركز . فإن طابق المركز

(١) على طريقة المهندس : ساقطة من ط || طريقه : طريق م || المهندس : المهندسين ج ، د ، م || أدار : أدبرت ج ، دارت د ، دارص ، ط (٢) والاسطوانة : والاسطوانى ص ٥٠ م (٣) حركت : حرك ص ٥٠ م (٥) وجودها : وجوده جميع ب ، ج ، وجودها جميع د (٦) فتظهر : فتظرو ط (٨) قد يمكن : فيمكن ب ، ويمكن ط (٩) بوجود : لوجود ص (١٦) الجزء الذي : الجزء ب ، ج ، د ، ص ، م || الخط : ساقطة من ب (١٧) أو موازية : وموازية ب || طابق المركز : طابق ط .

فذلك الغرض ، وإن زاد أو نقص فيمكن أن يتم ذلك بالأجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد ، لأنه إن زاد أزيل ، وإن نقص تم وإن نقص بزيادة وزاد بإلحاقه فهو منقسم لا محالة وقد فرض غير منقسم . فإذا جعل كذلك يجزء جزء تمت الدائرة .

ثم إن كان في سطحها تضريس أيضا من أجزاء ، فإن كانت موضوعة في فرج ادخلت تلك الأجزاء الفرج ليسد بها الخلل من السطح كلها ، وإن كانت لا تدخل الفرج فالفرج أقل منها في القدر فهي إذن منقسمة إذ الذي يملأ الفرج أقل حجماً منها ، وما هو كذلك ، فهو في نفسه منقسم وإن لم يمكن فصله . وإن لم تكن موضوعة في فرج أزيلت من وجه السطح من غير حاجة إليها .

فإن قال قائل : إنه إذا طوبق بين الجزء المركزي وبين المحيط مرة ، فليس يمكن التطبيق لا بمماساة ولا بموازاة مع المركزي ، والذي يلي ذلك الجزء من المحيط . فلما نقول له : أرأيت لو أعددت هذه الأجزاء كلها وبقي الذي في المركز والمحيط ؟ أهل كان بينهما استقامة يمكن أن يطبق عليه هذا الخط ؟ فإن لم يجوزوا ذلك فقد خرجوا عن البين بنفسه ، وأوقفوا أنفسهم في شغل آخر وهو أنه يمكن أن تفرض مواضع مخصوصة فيها تتم هذه الاستقامة في الخلاء الذي لهم ، حتى يكون بين جزئين في الخلاء استقامة ، وبين جزئين آخرين لا يكون . وهذا شطط ممن يتكلفه ويجوز القول به ، فلا ضير ، فلانما يبيع عقله بشئ من نخس . فإن البديهة أيضا تشهد أن بين كل جزئين تتفق مما إذا لا شألة يملأها من الملاء أقصر الملاء ، أو أقصر بد

(١) فذلك : فذلك ، م (٢) وقد فرض : وفرض ب ، ج ، ص ، ط ، م || جزء : يجزء ج (٥) إن : ساقطة من ط ، م (٦) الخلل : الخلل ب || وإن : فإن ب (٧) فالفرج : فإن الفرج د || إذن : ساقطة من ج (٨) لم يمكن فصله وإن : ساقطة من ج ، د ، ص ، م (٩) من : عن ص (١١) والمحيط : الذي في المحيط ط (١٣) أهل : بل ج (١٢) فقد : ساقطة من ب (١٦) ممن : فن ج ، ص ، ط || يتكفه : يكفه د (١٧) أيضا : بالضرورة ب ، د ، ص (١٨) أقصر الملاء : أقصر من الملاء ج ، ص ، ط ، ساقطة من د .

في الملاء. وإن قالوا : إن ذلك يكون ، ولكن ما دامت هذه الأجزاء موجودة فلا يكون بينهما هذه المحاذاة ، ولا يجوز أن يوازي طرفها طرفا مستقيم ، فهذا أيضا من ذلك .

فتكون كأن تلك الأجزاء إن وجدت تغير حكم المحاذاة عن حكمه لو كانت معدومة ، وجميع هذا مما لا يشكل على البديهة بطلانه ولا الوهم — الذي هو القانون في الأمور المحسوسة وما يتعلق بها ، كما علمت — يتصوره . على أن الأجزاء التي لا تنجزا لا تتألف منها بالحقيقة لدائرة ولا غير دائرة ، وإنما هذا على قانون القائمين به .

وإذا صحت دائرة صحت الأشكال الهندسية فيبطل الجزء ويعلم ذلك من أن كل خط ينقسم بقسمين متساويين وأن قطراً لا يشارك ضاماً وما أشبه ذلك ، فإن الخط الفرد الأجزاء لا ينقسم بقسمين متساويين ، وكل خط مؤلف من أجزاء لا تنجزا يشارك كل خط ، وهذا خلاف ما يبرهن عليه بعد وضع الدائرة ، وكذلك أشياء أخرى غير هذا .

وأما إثبات الدائرة على أصل المذهب الحق فيجب أن نتكلم فيه ، وأما الاستقامة ووجوب محاذاة بين طرفي خط إذا لزمه المتحرك لم يكن حايذاً ، وإن فارقة كان حايذاً عادلاً ، فذلك أمر لا يمكن دفعه .

(١) ولكن : لكن م (٢) بينهما : بينهما ص || طرفياً : طرفها د || طرفاً : طرف ط || مستقيم : مستقيماً ص (٣) أيضاً : + أقصر د (٥) هذا : ذلك ب || مملاً : فلام (٦) يتصوره : تصوره ط || التي : الذي ج ، ط (٧) لا تتألف : لا تألف ط (٨) به : بهاب ، د (٩) وإذا : فإذا ج || دائرة : الدائرة ص || فيبطل : فيبطل ص ، ط ، م || ويعلم : يعلم ص ، م (١٠) خط : + مستقيم ط || وأن : ساقطة من ج ، ط ، م || ضلعا : ضلعها د (١٠ — ١١) قطراً ... متساويين : ساقطة من ج || فإن الخط : فالخط ص ، ط ، م (١١) بقسمين متساويين : بنصفين ب ، بقسمين م (١٢) ما يبرهن : ما يبرهن ص || وكذلك : وكذلك (١٥) ووجوب : ووجود ج ، ص ، م (١٦) وإن : فإن ج ، ط .

فنعقول : قد بين في الطبيعيات من وجه وجود الدائرة ، وذلك لأنه تبين لنا أن جسمها بسيطاً ، وتبين أن كل جسم بسيط فله شكل طبيعي ، وتبين أن شكله الطبيعي هو الذي لا يختلف ألبته في أجزائه ، ولا شيء من الأشكال الغير المستديرة كذلك . فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة .

وأيضاً يمكننا أن نصحح ذلك فنقول : من البين أنه إذا كان خط أو سطح على وضع ما فليس من المستحيل أن يفرض لسطح آخر أو خط آخر أن يكون وضعه بحيث يلاقيه من أحد طرفيه على زاوية . ومن البين أنه يمكننا أن ننقل هذا الجسم أو هذا الخط نقلاً كيف شئنا إلى أن يصير ملاقياً لذلك الآخر أو موضوعاً في موضعه ، كأنه يحاذيه بجميع امتداده ملاقياً له أو موضوعاً في موضعه أو موزاياً .

ويمكن لجسم واحد بعينه أن يوضع على وضع ثم يوضع على وضع آخر يقاطعه ١٠ والكلام في الجسمين والجسم الواحد واحد . فإن كانت استقامة ولم تكن استدارة لم يمكن هذا ألبته ، لأنه إذا كانت الحركة إلى الانطباق على الاستقامة ذاهبة في الطول ثم راجعة أي الرجوعات كانت ، أو ذاهبة في السمك راجعة كيف كانت ، أو ذاهبة عرضاً من الجهتين أو كيف فرضت ، فإنه إذا كان يحفظ النقطة التي تفرض على واسطة السطح أو الخط في تحركها خطاً مستقيماً ، فإنه لا يلحق ألبته ذلك الجسم ، بل يقاطعه كيف كان . وأنت يمكنك أن تفرض ١٥

(١) قد تبين : قد بين م || لأنه تبين : + لنا ط (٢) بسيطاً : ماقطة من ب || وتبين... طبيعي : ماقطة من م || وتبين (الثانية) : وبين ص (٣) ألبته : أبداً ط || ولا شيء : ولا شكل شيء ط (٤) كذلك : لذلك م || الكرة : الكرة م (٦) لسطح : بدسطح ط ؛ سطح ص (٧) ومن : ثم من ج ، د ، ص ، م (٨) لذلك : كذلك د (٩) في (الأول) : ماقطة من د || موضعه : كأنه : وضعه كأنه ب ، د ، ص ، م (١٠) الجسم : بجسم ب || بعينه : نفسه م || ثم يوضع : + ثم يوضع ب ، د ، ط ، م (١١) والجسم : وفي الجسم ج ، ص ؛ في الجسم د (١٢) لم : ولم م (١٥) أو الخط : والخط ج ، ط || تحركها : تحريكها ب ، ج ، ط .

كل واحد من هذه الأقسام بالفعل وتعتبره، بل يجب آخر الأمر أن تتفق حركته على صفة أذكرها . إما أن يكون أحد الطرفين فيها من الخط أو السطح أو الجسم لازماً موضعه ، والآخر ينتقل ، وذلك على الدور ؛ أو كلاهما ينتقلان ، ولكن على صفة أن يكون أحدهما أبطأ والآخر أسرع ؛ فيكون الطرفان أو المتحرك وحده على كل حال يفعل قوس دائرة . وإذا صح وجود قوس دائرة صح أن يضعف إلى التمام . وهذا على الأصول الصحيحة . وأما إن قال أحد بالتفكيك ، فالطريقة الأولى تناقضه .

وأيضاً لنفرض جسماً ثقيلاً ونجعل أحد طرفيه أثقل من الآخر ، ونجعله قائماً على سطح مسطح مماساً له بطرفه الأخف حتى يقوم قائماً عليه بمحيلة ، وأنت تعلم أن قيامه إذا عدل ميله إلى الجهات مما يستمر ، وأنه إذا أميل إلى جهة وزال الداعم حتى سقط فحدث دائرة لا شألة أو منحني .

أما كيف تكون ، فنفرض نقطة الرأس المماس للسطح ، وهي أيضاً تليق نقطة من السطح ، فحينئذ لا يخلو إما أن تثبت النقطة في موضعها ، فتكون كل نقطة نفرضها في رأس ذلك الجسم قد فعلت دائرة ؛ وأما أن يكون — مع حركة هذا الطرف إلى أسفل — يتحرك الطرف الآخر إلى فوق ، فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة ، ومركزاً النقطة المتحددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط ، وإما أن تتحرك النقطة منجرة على طول السطح ، فيفعل الطرف الآخر

- (١) هذه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || وتعتبره : ومعتبرة م (٤) صفة : وضع ج
(٦) إلى : على ط || بالتفكيك : بالتفكيك د ، ط ، م (٨) لنفرض : فلنفرض ج ، ص ؛
قروض ط (٩) بمحيلة : ساقطة من ب ، ص ، م (١٠) وأنه : ثم ج ؛ فإنه د || وزال :
قرال ب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) موضعها : موضعها ط (١٤) الجسم : الجسم د ||
قد : فقد ج ، د ، ط ، م || فعلت : فعل ب ، ج ، د ، ط ، م (١٦) ومركزها : ومركزها م .

قطعا أو خطا منحنيا ، ولأن الميل إلى المركز إنما هو على المحاذاة ، فمحال أن تتجر النقطة على السطح . لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقسر أو بالطبع ، وليست بالطبع وليست بالقسر ، لأن ذلك القسر لا يتصور إلا عن الأجزاء التي هي أثقل ، وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة ، بل إن دفعتها على حفظ الاتصال دفعتها على خلاف حركتها وقتلتها ليمكن أن تنزل هي ، كأن العالية منها إذ هي أثقل .
تطلب حركة أسرع ، والمتوسطة أبطأ . وهناك اتصال يمنع ميلا من أن ينعطف فيضطر العالي إلى أن يشيل السافل حتى ينحدر ، فيكون حينئذ الجسم منقسما إلى جزئين : جزء يميل إلى العلو قسرا ، وجزء يميل إلى السفل طبعاً ، وبينهما حد هو مركز للحركتين ، وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفعل الدائرة .

١٠ فين أنه إن لم عن انحدار الجسم زوال فهو إلى فوق ، وإن لم يزل عنه فوجود الدائرة أصح . فإذا ثبتت الدائرة ثبت المنحنى ، لأنه إذا ثبتت الدائرة ثبتت المثلثات والقائم الزاوية أيضا ، وثبت جواز دور أحد ضلعي القائمة على الزاوية فصيح مخروط ، فإن فصل مخروط بسطح محارف صم قطع ، فصيح منحن .

(١) أو خطا : وخطام || الميل إلى : ساقطة من ط ، م || على : على سبيل ص ؛ سبيل ط
(٢) بالقسر : بالقصر ج ، د ، ط (٣) عن : على ص (٥) وقتلتها : وقتلتها ب || يمكن :
فيمكن د || كانت العالية : كالعالية د || إذ : أود (٤-٦) الاتصال . . . أبطأ
ساقطة من م (٦) من : ساقطة من ب ، ج ، ص ، ط ، م (٧) يشيل : ينقل د ||
ينحدر : ينحدر ص (٨) جزئين : قسمين ط || وجزء : أوجز ج ، ط || السفلى : أسفل ب ،
د ، ج ، ص (٨-٩) حد هو : هو حد ط (١٠) وإن : فإن د (١١) فإذا : وإذا ب ، ج ،
ص || ثبتت : ثبت ج ، د ، ص ، ط || ثبتت الدائرة : ثبت د ، ص ، ط (١٢) ثبتت
المثلثات : ثبت المثلثات د ، ص ، ط (١٣) فصيح مخروط : فصيح مخروط صنع ج ؛ فصيح
المخروط ط ؛ ساقطة من ب ، م || بسطح محارف : بسطح محارق د ؛ بسطح محارق ط || صم :
حتى د || فصيح : ساقطة من ط ، م .

[الفصل العاشر]

(ي) فصل

في المضاف

وأما القول في المضاف ، وبيان أنه كيف يجب أن تتحقق ماهية المضاف والإضافة وحدهما ، فالذي قدمناه في المنطق كاف لمن فهمه . وأما أنه إذا فرض للإضافة وجود كان عرضاً ، فذلك أمر لا شك فيه ، إذ كان أمراً لا يعقل بذاته ، إنما يعقل دائماً لشيء إلى شيء ، فإنه لا إضافة إلا وهي ماضية .

أول عروضها للجواهر مثل : الأب والابن ، أولئك فمنه ما هو مختلف في الطرفين ، ومنه ما هو متفق بالمختلف مثل : الضعف والنصف ، والمتفق مثل : المساوي والمساوي والموازي والموازي والمطابق والمطابق والمماس والمماس .

ومن المختلف ما اختلافه بمحدود ومحقق كالنصف والضعف ، ومنه ما هو غير محقق إلا أنه مبني على محقق كالكثير الأضعاف والكل والجزء ، ومنه ما ليس بمحقق بوجه مثل الزائد والناقص والبعض والجملة . وكذلك إذا وقع مضاف في مضاف كالأزيد والأتقص فان الأزيد إنما هو زائد بالقياس إلى زائد أيضاً مقيس إلى ناقص .

(٥) قدمناه : قد بيناه ط || وأما أنه : عروضها د (٦) إذ : إذا د || بذاته : + بل كان ص
(٧) وهي عارضة : وهو عارض ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) أول : ساقطة من د ||
للجواهر : للجواهر ب ، د ، ص ، م (١٠ — ١١) والمماس والمماس : والمماس ب (١٣) الأضعاف :
والأضعاف د (١٤) بمحقق : محقق ط ، م (١٥) زائد : أزيد ط ، م || زائد :
أزيد م ، + هو ص .

ومن المضاف ما هو في الكيف فنه متفق كالمشابهة، ومنه مختلف كالسريع والبطيء في الحركة، والثقيل والخفيف في الأوزان، والحاد والثقيل في الأصوات وكذلك قد تقع فيها كلها إضافة في إضافة، وفي الإين كالأعلى والأسفل، وفي المتى كالمتقدم والمتأخر، وعلى هذه الصفات، وتكاد تكون المضافات منحصرة في أقسام المعادلة، والتي بالزيادة والنقصان، والتي بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة، والتي بالمحاكاة.

فأما التي بالزيادة فلأما من الكم كما تعلم، وإما في القوة مثل الغالب والقاهر والمسانع وغير ذلك. والتي بالفعل والانفعال كالأب والابن والقاطع والمنقطع وما أشبه ذلك، والتي بالمحاكاة فكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس، فإن بينهما محاكاة، فإن العلم يحاكي هيئة المعلوم، والحس يحاكي هيئة المحسوس، على أن هذا لا يضبط تقديره وتحديد.

لكن المضافات قد تنحصر من جهة، فقد يكون المضافان شيئين لا يحتاجان إلى شيء آخر من الأشياء التي لها استقرار في المضاف حتى تعرض لأجله لها إضافة، مثل التيامن والتياسر، فليس في التيامن كيفية أو أمر من الأمور مستقر صار به مضافا بالتيامن إلا نفس التيامن. وربما احتيج إلى أن يكون في كل واحد من الأمرين شيء حتى يصير به مقاسا إلى الآخر، مثل العاشق

(١) ما هو : ما ب، ج، د، ص، م || كالمشابهة : كالمشابهة هاش ص (٢) في الحركة : ساقطة من ب، ج، د، ط، م (٣) فيها : منهاد (٤) المتى : متى ج، ص، م || كالمتقدم : كالمتقدمة ط || الصفات، الصفة ج، د، ط، م || وتكاد : + في أن د || منحصرة : ساقطة من ج، ط (٥) والنقصان : ساقطة من ب، ج، ص، ط، م (٩) فكالعلم : كالعلم ب، ج (١٥) قس التيامن : قسه ج || وربما : + كان في كل واحد ط .

والمعشوق . فإن في العاشق هيئة إدراكية هي مبدأ الإضافة، وفي المعشوق هيئة مدركة هي التي جعلته معشوقا لماشقه .

وربما كان هذا الشيء في إحدى الجهتين دون الأخرى مثل العالم والمعلوم . فإن العالم قد حصل في ذاته كيفية هي العلم، صار بها مضافاً إلى الآخر . والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء آخر، إنما صار مضافاً لأنه قد حصل في ذلك الآخر شيء هو العلم .

والذي بقي لنا ههنا من أمر المضاف أن نعرف هل الإضافة معنى واحد بالعدد وبالموضوع، موجود بين شيئين وله اعتباران كما ظنه بعض الناس، بل أكثرهم؟ أول كل واحد من المضافين خاصية في إضافته ؟ فنقول : إن كل واحد من المضافين فإن له معنى في نفسه بالقياس إلى الآخر، ليس هو المعنى الذي للآخر في نفسه بالقياس إليه . وهذا يتن في الأمور المختلفة الإضافة كالأب فإن إضافته للأبوة — وهي وصف وجوده — في الأب وحده ، ولكن إنما هو للأب بالقياس إلى شيء آخر في الأب ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر هو كونه في الآخر، فإن الأبوة ليست في الابن وإلا لكانت وصفا له يشتق له منه الاسم ، بل الأبوة في الأب . وكذلك أيضا حال الابن بالقياس إلى الأب فليس ههنا شيء واحد ألبته هو في كليهما، فليس ههنا إلا أبوة أو بنوة . وأما حالة موضوعة للأبوة والبنوة فلسنا نعرفها ولا لها اسم .

(١) فإن ... المعشوق : ساقطة من م (٢) لماشقه : لهذا ط (٣) الأخرى : الآخر (٤) بها : لها م || الآخر : شيء آخر م (٥) شيء : ساقطة من ط (٨) وله : فله ص ؛ له ط (٩) إضافته : إضافتيه ب (١٣) آخر : + فهو ب ، ج ، د ، ص ، م || الآخر : آخر د ، ط ، م (١٤) الآخر : آخر ب (١٥) فليس : وليس ج ، ص (١٦) هو : فهو م (١٧) فلسنا : فليس ط ، م .

فإن كان ذلك كون كل واحد منهما بحال بالقياس إلى الآخر، فهذا ككون كل واحد من الققنس والثالج أبيض، فإنه ليس يجب أن يكون شيئاً واحداً، وليس كونه بالقياس إلى الآخر يجعله واحداً، لأن ما لكل واحد بالقياس إلى الآخر فهو لذلك الواحد لا للآخر، لكنه بالقياس إلى الآخر.

- فإذا فهمت هذا فيما مثلناه لك، فأعرف الحال في سائر المضافات التي لا اختلاف فيها. وإنما يقع أكثر الإشكال في هذا الموضع، فإنه لما كان لأحد الأخوين حالة بالقياس إلى الآخر، وكان للآخر أيضاً حالة بالقياس إلى الأول، وكانت الحالتان من نوع واحد حسبنا شخصاً واحداً وليس كذلك. فإن للأول أخوة الثاني أى له وصف أنه أخو الثاني، ذلك الوصف له ولكن بالقياس إلى الثاني. وليس ذلك وصف الثاني بالعدد، بل بالنوع، كما لو كان الثاني أبيض والأول أبيض، بل الثاني أيضاً أنه أخو هذا الأول لأن له حالة في ذاته مقولة بالقياس إلى الأول.

- وكذلك الخامسة في المتماسين، فإن كل واحد منهما مماس لصاحبه بأن له مماسته التي لا تكون إلا بالقياس إلى الآخر إن كان الآخر مثله. فلا تظن ألبتة أن عرضاً واحداً بالعدد يكون في محلين حتى يحتاج أن تعتذر من ذلك في جعلك العرض اسماً مشككاً كما فعله ضعفاء التمييز.

(١) واحد : ساقطة من جـ (٥) فإذا : فإن جـ، ص || لك : + فكذلك ب ؛ فذلك د
(٧) الأخوين : الآخرين ط م (٩) ذلك : وذلك ط (١٠) وصف : بوصف جـ، ص
(١١) مقولة : مقولة جـ، ص، ط (١٣) وكذلك : وكذلك د ؛ كذلك ط (١٣) مماسته :
مماسه جـ، ط م (١٤) إن : إذا ب، جـ، د، ص || الآخر : للآخر د، ص، ط م
(١٥) واحداً بالعدد : ساقطة من ب || جعلك : جعل ط م (١٦) مشككاً : معتذر د || ضعفاء
الضعفاء ب، جـ، م ؛ ضعفاء د، ط ؛ ضعفاء ط || التمييز : التمييز ص .

لكن الأشد اهتماماً من هذا، معرفتنا هل الإضافة في نفسها موجودة في الأعيان أو أمر إنما يتصور في العقل، ويكون ككثير من الأحوال التي تلزم الأشياء إذا عقلت بعد أن تحصل في العقل، فإن الأشياء إذا عقلت تحدث لها في العقل أمور لم يكن لها من خارج، فتصير كلية وجزئية وذاتية وعرضية وتكون جنس وفصل وتكون محمول وموضوع وأشياء من هذا القبيل .

٥

فقوم ذهبوا إلى أن حقيقة الإضافات إنما تحدث أيضاً في النفس إذا عقلت الأشياء . وقوم قالوا : بل الإضافة شيء موجود في الأعيان ، واحتجوا وقالوا نحن نعلم أن هذا في الوجود أب ذلك ، وأن ذلك في الوجود ابن هذا ، عقل أولم يعقل ، ونحن نعلم أن النبات يطلب الغذاء ، وأن الطلب مع إضافة ما ، وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا إدراك ، ونحن نعلم أن السماء في نفسها فوق الأرض ، والأرض تحتها، أدركت أولم تدرك، وليست الإضافة إلا أمثال هذه الأشياء التي أوماننا إليها وهي وتكون للأشياء وإن لم تدرك .

١٠

وقالت الفرقة الثانية : إنه لو كانت الإضافة موجودة في الأشياء لوجب من ذلك أن لا تنتهي الإضافات، فإنه كان يكون بين الأب والابن إضافة ، وكانت تلك الإضافة موجودة لها أولاً أحدهما أو لكل واحد منهما . فمن حيث الأبوة للأب وهي عارضة له ، والأب معروض لها ، فهي مضافة ، وكذلك البنوة . فهنا إذن علاقة للأبوة مع الأب والبنوة مع الابن خارجة عن العلاقة التي بين الأب والابن فيجب أن تكون للإضافة إضافة أخرى وأن تذهب إلى غير النهاية ، وأن تكون

١٥

(٢) يتصور : متصوراً ط || العقل : الفعل د || كثير : لكثير م (٤) وجزئية : جزئية ج ، د ؛ ساقطة من ب ، ط ، م (٧) وقالوا : قالوا د (٨) الوجود : الموجود م || أب : أبوم || ابن هذا : ابنه ب (١٠) نفسها : نفسه د (١١) وليست : وليس د || إلا أمثال : إلا في أمثال د ؛ إلا ج ؛ إلا مثال ط (١٢) التي : ساقطة من ط ، م (١٣) في الأشياء : للأشياء ج (١٦) لها : له ب ، ج ، د (١٧) للأبوة : الأبوة ص || والبنوة : والابنوه ط || مع الابن : + وليست العلاقة التي بين الأب والابن ب .

أيضا من الإضافات ما هي علاقة بين موجود ومعدوم ؛ كما نحن متقدمون بالقياس إلى القرون التي تخلفنا وعالمون بالقيامة .

- والذي تتحل به الشبهة من الطريقتين جميعا أن نرجع إلى حد المضاف المطلق فنقول : إن المضاف هو الذي ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، فكل شيء في الأعيان يكون بحيث ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره فذلك الشيء من المضاف .
- لكن في الأعيان أشياء كثيرة بهذه الصفة ، فالمضاف في الأعيان موجود ، فإن كان للمضاف ماهية أخرى فينبغي أن يجرد ماله من المعنى المعقول بالقياس إلى غيره وغيره ، إنما هو معقول بالقياس إلى غيره بسبب هذا المعنى ، وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس إلى غيره بسبب شيء غير نفسه ، بل هو مضاف لذاته على ما علمت .
- فليس هناك ذات وشيء هو الإضافة ، بل هناك مضاف بذاته لا بإضافة أخرى فتنتهي من هذا الطريق الإضافات .

- وأما كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع ، فهو من حيث إنه في هذا الموضوع ماهيته معقولة بالقياس إلى هذا الموضوع ، وله وجود آخر مثلا وهو : وجود الأبوة ، وذلك الوجود أيضا مضاف . ولكن ليس ذلك هذا ، فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف ، وكل واحد منهما مضاف

(٢) بالقيامة : بالقيمة د ، م (٣) الطريقتين : الطرفين د ، هاشم ص ؛ الفريقين طا
(٤) إنما تقال : معقولة ج ، د ، ص ، م ؛ مقولة هاشم ج ؛ تكوّن معقولة ط || شيء : +
يكون ج ، ص ، ط (٥) تقال : تعقل : ص ، ط || فذلك : فذلك د || الشيء : + المضاف م
(٧) غيره : + فذلك المعنى هو الحقيقة المعنى المعقول بالقياس إلى د ، ص ؛ + فذلك المعنى هو بالحقيقة المعقول بالقياس إلى ج ، ط ، م (٨) وغيره : غيره ج ، د ، ص ، ط ؛ غيره وغيره م
(١٠) وشيء : + ما ص (١١) فتنتهي : ساقطه من ط (١٣) مقولة : مقولة م (١٤) وهو :
وهي ج ، د ، م || ولكن : لكن ج ، م (١٥) المضاف (الأول) : + والمضاف ج .

لذاته إلى ما هو مضاف إليه بلا إضافة أخرى . فالكون محمولا مضاف لذاته ، والكون أبوة صارت مضافة لذاته . فإن نفس هذا الكون مضاف بذاته ليس يحتاج إلى إضافة أخرى يصير بها مضافا ، بل هو لذاته ماهية معقولة بالقياس إلى الموضوع ، أى هو بحيث إذا عقلت ماهيته كانت محتاجة إلى أن يحضر في الذهن شيء آخر يعقل هذا بالقياس إليه . ٥

بل إذا أخذ هذا مضافا في الأعيان فهو موجود مع شيء آخر لذاته لا لمعية أخرى تتبعه ، بل نفسه نفس المع أو المعية المخصصة بنوع تلك الإضافة . فإذا عقل احتيج إلى أن يعقل مع إحضار شيء آخر ، كما كانت ماهية الأبوة من حيث هي أبوة ، فذاتها مضافة بذاتها لا بإضافة أخرى رابطة ، وللعقل أن يختار أمرا بينها كأنه معية خارجة منهما لا يضطر إليه نفس التصور ، بل اعتبار خرم من الاعتبارات اللاحقة التي يفعلها العقل . فإن العقل قد يقرن أشياء بأشياء لأنواع من الاعتبارات لا للضرورة ، فأما في نفسها فهي إضافة ، لا بإضافة لأنها ماهية لذاتها تعقل بالقياس إلى الغير . ١٥

وهنا إضافات كثيرة تلحق بعض الذوات لذاتها لا لإضافة أخرى عارضة ، بل مثل ما يجري عليه الأمر من لحوق هذه الإضافة للإضافة الأبوية . وذلك ١٥

(١) مضاف لذاته : مضافا لذاته د (٢) صارت : ساقطة من م || فإن : فإذا ط || الكون مضاف : الكون مضافا ص (٤) ماهيته : ماهية ب ، ج ، د ، ط (٥) شيء : ساقطة من د || بالقياس : القياس ط (٦ — ٧) لذاته للمعية أخرى : يعقل هذا بالقياس إليه ط (٨) فإذا : وإذا د ، ص ، ط ، م || إلى ساقطة من ب (٩) أبوة : — بنوع تلك الإضافة ط || بذاتها : لذاتها ص ، م (١٠) لا يضطر : لا يضطره ص ، م || التصور : المصور م (١١) الاعتبارات : الاعتبار ب ، ج ، د (١٢) للضرورة : بالضرورة د (١٣) الغير : غير د (١٤) وهما : فهما ج || بعض : بعضها ط (١٥) للإضافة : لإضافة ط || الأبوية : الأبوة هاشم ص || وذلك : — محقق م .

مثل لحق الإضافة لهيئة العلم فإنها لا تكون لاحقة بإضافة أخرى في نفس الأمور ، بل تلحقها لذاتها ، وإن كان العقل ربما اخترع هناك إضافة أخرى .

- وإذ قد عرفت هذا فقد عرفت أن المضاف في الوجود موجود بمعنى أن له هذا الحد ، وهذا الحد لا يوجب أن يكون المضاف في الوجود إلا عرضاً إذا عقل كان بالصفة المذكورة ، ولا يوجب أن يكون أمراً قائم الذات واحداً واصلاً بين الشئين .

- وأما القول بالقياس وإنما يحدث في العقل ، فيكون ذلك هو بالإضافة العقلية والإضافة الوجودية ما يبينه ، وهو كونه بحيث إذا عقل كان معقول الماهية بالقياس ، وأما كونه في العقل فإن يكون عقل بالقياس إلى غيره ، فله في الوجود حكم ، وله في العقل حكم ، من حيث هو في العقل لا من حيث الإضافة .
- ويعجز في العقل إضافات مختصة إنما يفعلها العقل بسبب الخاصية التي للعقل منها .
- فالمضاف إذن موجود في الأعيان وبيان أن وجوده لا يوجب أن يكون هناك إضافة إلى إضافة بغير نهاية . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما يعقل مضافاً يكون له في الوجود إضافة .

- وأما المتقدم والمتأخر في الزمان ، وأحدهما معدوم وما أشبه ذلك ، فإن التقدم والتأخر متضايقان بين الوجود إذا عقل ، وبين المعقول الذي ليس مأخوذاً عن الوجود الخاص ، فاعلمه .

(٢) أخرى : ساقطة من ب ، م (٣) وإذا : فإذا ج ، ص ، م || قد : ساقطة من د ، م || عرفت : علمت هاشم ج (٤) وهذا الحد : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط (٦) الشئين : شئين ج ، ص ، م (٩) فإن : بأن ج (١١) للعقل : في العقل د (١٣) إلى إضافة : ساقطة من ط || نهاية : النهاية ج || ما يعقل : ما يفعل م (١٦) إذا : وإذا د (١٧) الخاص : الحاضر ج ، ص ، م || فاعلمه : فاعلم د .

فإن الشيء في نفسه ليس بمتقدم إلا بشيء موجود معه ، وهذا النوع من المتقدم والتأخر موجود للطرفين معاً في الذهن ، فإنه إذا أحضرت في الذهن صورة المتقدم وصورة التأخر عقلت النفس هذه المقايسة واقعة بين موجودين فيه ، إذ كانت هذه المقايسة بين موجودين في العقل . وأما قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدماً ، فكيف يتقدم على لا شيء موجود ؟ فما كان من المضافات على هذه السبيل وإنما تضاف إليها في العقل وحده ، وليس في الوجود لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتأخر ، بل هذا التقدم والتأخر بالحقيقة معنى من المعاني العقلية ومن المناسبات التي يفرضها العقل والاعتبارات التي تحصل للأشياء إذا قايست بينها العقل وأشار إليها .

(١) فإن : إن د ، ط ، م || بشيء : شيء م (٢) للطرفين : الطرفان ج ، ص || أحضرت : أحضرت د ، ط ، م (٣) موجودين : الموجودين ج ، ص ، ط (٧) التقدم والتأخر : المتقدم والتأخر د ، ص ، ط ، م (٨) معنى : ساقطة من ب ، د ، ط ، م || ومن المناسبات : والمناسبات ب ، د ، ط ، م || يفرضها العقل : يفرضها ص (٩) إليها : إليها ط .

المقالة الرابعة

وفيهـا ثلاثة فصول

-
- (١) المقالة الرابعة : ساقطة من د ؛ + من الجملة الأولى من الكتاب ثلاثة فصول م
(٢) وفيها ثلاثة فصول : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .

[الفصل الأول]

(١) فصل

في المتقدم والتأخر ، وفي الحدوث

لما تكلمنا على الأمور التي تقع من الوجود والوحدة موقع الأنواع ، فبالحرى
أن نتكلم في الأشياء التي تقع منها موقع الخواص والعوارض اللازمة ، ونبدأ
أولا بالتي تكون للوجود ومنها بالتقدم والتأخر .

فنعول : إن التقدم والتأخر وإن كان مقولاً على وجوه كثيرة فإنها تكاد أن
تجتمع على سبيل التشكيك في شيء ، وهو أن يكون للتقدم ، من حيث هو متقدم ،
شيء ليس للتأخر ، ويكون لا شيء للتأخر إلا وهو موجود للتقدم . والمشهور
عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان . وكان التقدم والقبيل في أشياء لها
ترتيب ، فما هو في المكان فهو الذي أقرب من ابتداء محدود ، فيكون له أن يلي
ذلك المبدأ حيث ليس يلي ما هو بعده ، والذي بعده يلي ذلك المبدأ وقد وليه
هو . وفي الزمان كذلك أيضاً بالنسبة إلى الآن الحاضر أو أن يفرض مبدأ
وإن كان مبدأ مختلفاً في الماضي والمستقبل كما تعلم .

ثم نقل اسم القبيل والبعد من ذلك إلى كل ما هو أقرب من مبدأ محدود .
وقد يكون هذا التقدم المرتب في أمور بالطبع ، كما أن الجسم قبيل الحيوان

(٣) المتقدم والتأخر : التأخر والمتقدم ص || وفي الحدوث : والحدوث م (٥) منهما : منها ص
(٧) وإن : إن ط (٨) ثنى : + واحد ج || وهو : هوج (١٠) والزمان : وفي
الزمان م || وكان : فكان ص || التقدم : المتقدم ب ، ص ، ط ، م (١١) فاع : كاج ، د ،
ص ، ط ، م || المكان : + وما هو في المكان ج ؛ + فاع كان في نسبة المكان د || فهو : بهوج ||
الذي : + هو م (١٢) مبدأ : ساقطة من ص ، م (١٦) المرتب : الرتب ج ، د ، ص ، ط .

بالقياس إلى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ . ثم إن جعل المبدأ الشخص اختاف ، وكذلك الأقرب من المحرك الأول ، كالصبي يكون قبل الرجل . وقد يكون في أمور لا من الطبع ، بل إما بصناعة كنتم الموسيقى ، فإنك إن أخذت من الحدة كان المتقدم غير الذي يكون إذا أخذت من الثقل ؛ وإما يبحث واتفاق كيف كان .

ثم نقل إلى أشياء أخرى بفعل الفائق والفاضل والسابق أيضاً ولو في غير الفضل متقدماً ، بفعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود . فما كان له منه ما ليس للآخر ، وأما الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول فإنه جعل متقدماً . فإن السابق في باب ما له ما ليس للثاني ، وما للثاني منه فهو للسابق وزيادة . ومن هذا القبيل ما جعلوا المخدم والرئيس قبل ، فإن الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤوس ، وإنما يقع للمرؤوس حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس .

ثم نقلوا ذلك إلى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس إلى الوجود ، بفعلوا الشيء الذي يكون له الوجود أولاً وإن لم يكن للثاني والثاني لا يكون له إلا وقد كان للأول وجوداً متقدماً على الآخر مثل : الواحد ، فإنه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة ، ومن شرط الوجود للكثرة أن يكون الواحد موجوداً . وليس في هذا أن الواحد يفيد الوجود للكثرة أولاً يفيد ، بل إنه يحتاج إليه حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيب منه .

ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود من جهة أخرى ، فإنه إذا كان شيئان وليس وجود أحدهما من الآخر ، بل وجوده له من نفسه أو من شيء ثالث ،

(١) الشخص : شخص ج ، ط ، م (٢) المحرك : المتحرك د ، ط (٨) الأول : ساقطة من د || فإنه : ساقطة من ب || في : من ط (٩) لتاني وما لتاني : لتاني وما لتاني د ، ط ، م ، للتاني وما لتاني ج ، ص || ومن : من ج ، ص (١٤) وجوداً متقدماً : وجود متقدم ح || فإنه : وإياه م (١٦) إياه : إليها ط .

- لكن وجود الثاني من هذا الأول ، فله من الأول وجوب الوجود الذي ليس له لذاته من ذاته ، بل له من ذاته الإمكان على تجويز من أن يكون ذلك الأول مهما وجد ولم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثاني ، فإن الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثاني . ولذلك لا يستنكر العقل ألبتة أن نقول :
- ٥ لما حرك زيد يده تحرك المفتاح ، أو نقول : حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح . ويستنكر أن نقول : لما تحرك المفتاح حرك زيد يده ، وإن كان يقول : لما تحرك المفتاح علمنا أنه قد حرك زيد يده . فالعقل مع وجود الحركتين معا في الزمان يفرض لأحدهما تقدماً وللآخر تأخراً إذ كانت الحركة الأولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية ، والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى . ولا يبعد أن يكون الشيء مهما وجد وجب ضرورة أن يكون علة لشيء . وبالحقيقة فلإن شيء لا يجوز أن يكون بحيث يصح أن يكون علة للشيء إلا ويكون معه الشيء . فإن كان من شرط كونه علة نفس ذاته ، فإدام ذاته موجوداً يكون علة وسبباً لوجود الثاني ، وإن لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته ، فذاته بذاته ممكن أن يكون عنه الشيء وممكن أن لا يكون وليس أحد الطرفين أولى من الآخر .
- ١٥ وكذلك المتكون هو كذلك ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون . فلا من حيث هو ممكن أن يكون هو بموجود ، ولا من حيث ذلك ممكن أن يكونه ، فذلك معط للوجود . وذلك لأن كون الشيء عن الممكن أن يكونه ليس لذاته أنه ممكن أن يكونه ،

(١) وجود : + الشيء ج ، د ، ص ، ط (٤) ولذلك : ولهذا م (٥) تحرك المفتاح أو نقول . . . يده : ساقطة من م (٧) الزمان : زمان د ، ط (٨) إذ : إذا د ، ص ، إذ لو ط || الحركة : حركة د || ليس : ليست ج ، ص (١٠) لشيء : للشيء ج ، د ، ص ، ط || وبالحقيقة : بالحقيقة ط ، م (١١) لشيء : + وبالحقيقة ب (١٢) من : ساقطة من ب ، م (١٣) فذاته بذاته : ساقطة من د || ممكن : يمكن د (١٤) الطرفين : + له ج ، + به ص (١٥) وكذلك : فكذلك د ، ط ، م || المتكون : المكون ط ، المتحرك + له ج ، + به ص (١٥) وكذلك : فكذلك د ، ط ، م || المتكون : المكون ط ، المتحرك (١٦) بموجود : موجود ب || ممكن أن يكونه : أن يكونه ممكن ط (١٧) كون : يكون ط .

فنفس كونه ممكنا ليس كافيا في أن يكون الشيء عنه . فإن كان نفس كونه ممكنا أن يكونه ، وإن لم يكن كافيا ، فقد يكون معه الشيء موجوداً مرة ، ومرة لا يكون ، ونسبته إلى الذي يكون والذي لا يكون ، في الحالتين ، نسبة واحدة . وليس في الحالة التي تتميز فيها أن يكون من أن لا يكون تميزاً أصرياً بسببه يوجد المعلول مع إمكان كونه عن العلة تميزاً يخاف به حال لا وجود المعلول عن العلة مع إمكان كونه عن العلة . فتكون نسبة كونه عن العلة إلى وجود الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة ، ونا نسبته إلى وجود الشيء عنه ونسبته إلى لا وجوده عنه واحدة . فليس كونه علة أولى من لا كونه علة ، بل العقل الصحيح يوجب أن يكون هناك حال يتميز بها وجوده عنه عن لا وجوده .

فإن كانت تلك الحال أيضاً توجب هذا التميز ، فهذه الحال إذا حصلت للعلة ووجدت تكون جملة الذات وما اقترن إليها هو العلة ، وقبل ذلك فإن الذات كانت موضوع العملية . وكان الشيء الذي يصح أن يصير علة ولم يكن ذلك الوجود وجود العلة ، بل وجوداً إذا انضاف إليه وجود آخر كان مجموعهما العلة ، وكان حينئذ يجب عنه المعلول سواء كان ذلك الشيء إرادة أو شهوة أو غضبا أو طبعاً حادثاً أو غير ذلك ، أو أمراً خارجاً متظراً لوجود العلة .

فإنه إذا صار بحيث يصلح أن يصدر عنه المعلول من غير نقصان شرط باق ووجب وجود المعلول .

(٢) يكونه : يكون ط ؛ + وإلا كان عنه مادام ذاته موجودا ويكون واجبا أن يكونه لا ممكنا ج || مع ط (٣) والذي لا يكون : ولا يكون ص ، م (٤) فيها : منها ب ، د ، م || تميز : تميز ط (٥) إمكان كونه : إمكاته د || تميزا : تميزا ص (٦-٥) تميزا . . . مع إمكان كونه عن العلة : ساقطة من م (٧-٨) ونسبته إلى : ساقطة من ب (٩) تميز : تميز ج ، م || بها وجوده : به وجوده ب ؛ بها وجودها ط (١١) ووجدت : وجدت م ؛ + هي ج ، د ، ص ، ط (١٢) وكان : + من ط (١٣) وجودا : وجود ج ، د ، ص ؛ وجود العلة وجود ط (١٥) متظرا : فينتظر الوجود ج ، د ، ط ، م (١٦) نقصان : نقص - .

فإذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ، ووجود علته واجب عنه وجود المعلول . وهما معاً في الزمان أو الدهر أو غير ذلك ، ولكن ليسا معاً في القياس إلى حصول الوجود . وذلك لأن وجود ذلك لم يحصل من وجود هذا ، فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ، ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك ، فذلك أقدم بالقياس إلى حصول الوجود .

ولقائل أن يقول : إنه إذا كان كل واحد منهما إذا وجد وجد الآخر ، وإذا ارتفع ارتفع الآخر ، فليس أحدهما علة والآخر معلولاً ، إذ ليس أحدهما أولى أن يكون علة في الوجود دون الآخر .

ونحن نجيب عن ذلك دون أن نتطرق فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية ، وذلك لأنه ليس إذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل واختلاف . وذلك لأن معنى " إذا " لا يخلو إما أن يعني به أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود نفسه أن يحصل الآخر ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود أن يكون قد حصل وجود الآخر ، أو أن وجود كل منهما إذا حصل في العقل يجب عنه أن يحصل الآخر في العقل ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في العقل أن يكون قد حصل الآخر في الوجود أو حصل في العقل ، فإن لفظة " إذا " في مثل هذه المواضع مشتركة مغلفة .

(١) واجب عنه : يجب عنه د (٢) وجود : موجود (٣) الوجود : الموجود ط || ذلك : + الأول ج (٤-٣) من وجود هذا : من هذا ب ، ط ، م (٥) فذلك : فذلك م (٧) وإذا : وإما ج || ارتفع ارتفع : رفع ارتفع م (٩) ونحن نجيب عن ذلك : فنقول في جوابه ب ؛ ونحن نبحث عن ذلك هاشم ص (١١) معنى : المعنى د (١٢) حصل : + نفسه في الوجود عه ح (١٣-١٢) نفسه . . . الوجود : ساقطة من ب (١٣) عنه في الوجود : ساقطة من ج (١٤) كل : + واحد ج || عنه : + في العقل د (١٥) أو أن : لو أن ص ، ط || يجب عنه في العقل : في العقل يجب عنه ج ، د .

فنقول : إن الأول كاذب غير مسلم ، فإن أحدهما هو الذي إذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد إمكانه وهو العلة . وأما المعلول فليس حصوله يجب عنه حصول العلة ، بل العلة تكون قد حصلت حتى حصل المعلول .

وأما القسم الثاني فلا يصدق في جانب العلة ، فإنه ليس إذا وجدت العلة وجب في الوجود إن كان المعلول قد حصل من تلقاء نفسه أو بغير العلة ، وذلك لأنه إن كان قد حصل فلم يجب في الوجود من حصول العلة إذا وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت مستغنية الوجود ، إلا أن لا يعنى "بحصلت" ماضى . ولكن تغنى المقارنة ولا تصدق من جانب المعلول من وجهين : وذلك لأن العلة وإن كانت حاصلة الذات فليس ذلك واجب من حصول المعلول . والوجه الثاني أن الشيء الذي قد حصل يستحيل أن يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلًا إلا أن لا يعنى بلفظ "حصل" مفهومه .

وأما القسمان الآخران فالأول منهما صحيح ، فإنه يجوز أن يقال : إذا وجدت العلة في العقل وجب عند العقل أن يحصل المعلول الذي تلك العلة علته بالذات في العقل ؛ وأيضًا إذا وجد المعلول في العقل وجب أن يحصل أيضًا وجود العلة في العقل .

وأما الثاني منهما وهو القسم الرابع فيصدق منه قولك : إنه إذا وجد المعلول شهد العقل بأن العلة قد حصل لها وجود لا محالة مفروغ عنه حتى يحصل

(٥) قد : ساقطة من م || بغير : لغير ص (٦) إذا : إذ ب، م (٨) تغنى : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م || المقارنة : + فتصح ج ، د ، ص ، ط || ولا تصدق : فلا تصدق ب ، ص ، ط ، م || من (الأول) : في ط (١٢) يقال : تقول ب ، ج ، د ، م || إذا : إذ ط (١٣) العلة . . . المعلول : ساقطة من د || الذى : التى ب || العلة : ساقطة من ب ، ط ، م (١٢ — ١٤) الذى . . . وجد : ساقطة من د (١٤) فى : ساقطة من ص ، ط ، م (١٧) مفروغ : مفروغ د || يحصل : حصل ص ، م .

المعلول ، وربما كانت في العقل بعد المعلول لا في الزمان فقط ، ولا يلزم أن يصدق القسم الآخر من هذين القسمين الداخلين في الرابع لما قد عرفت .

وكذلك في جانب الرفع ، فإنه إذا رفعنا العلة رفعنا المعلول بالحقيقة ، وإذا رفعنا المعلول لم ترفع العلة ، بل عرفنا أن العلة تكون قد ارتفعت في ذاتها أولا حتى أمكن رفع المعلول . فلما لم فرضنا المعلول مرفوعا فقد فرضنا ما لا بد من فرضه معه بالقوة ، وهو أنه كان ممكنا رفعه . وإذا كان ممكنا رفعه فلما أمكن بأن رفع العلة أولاً ، فرفع العلة وإثباته سبب رفع المعلول وإثباته ، ورفع المعلول دليل رفع ذلك ، وإثباته دليل إثباته .

فترجع إلى حيث فارقناه ، فنقول في حل الشبهة : إنه ليست المسئلة هي التي أوجبت لأحدهما العلية ، حتى يكون ليس أحدهما أولى بالعلية من الآخر لأنهما في المعية سواء ، بل إنما اختلفا لأن أحدهما فرضناه أنه لم يجب وجوده بالآخر ، بل مع الآخر ؛ والثاني فرضناه أنه كما أن وجوده مع وجود الآخر فكذلك هو بالآخر .

فهكذا يجب أن تتحقق هذه المسألة . ومما يشكل ههنا أمر القوة والفعل ، وأنه أيهما أقدم وأيها أشد تأخرا ، فإن معرفة ذلك من المهمات في أمر معرفة التقديم والتأخر ، وعلى أن القوة والفعل نفسه من عوارض الوجود ولواحقه ، والأشياء التي يجب أن تعلم حيث تعلم أحوال الموجود المطلق .

(٣) الرفع : الرفع م || فإنه : فإنما ج ، ط ، م || العلة رفعنا : ساقطة من ط (٤) العلة : علة ج || ارتفعت : ارتفع ج (٥) فإنما : فلانما ط ، م (٦) وإذا : وإن ط ، م || بأن : ساقطة من ج ، ص ، ط (٩) فترجع : فرجع ص || فارقناه : فارقنا ب ؛ ما فارقناه ص ، ط || هي التي : التي ج ؛ التي هي ، ط (١٠) المعية : + العلية د (١٢) أنه : فإنه د || أن : كان ط || مع وجود : مع وجوب م (١٤) فهكذا : فكذا د (١٥) أيهما : أيها ص (١٧) الموجود : الوجود ط .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكون

إن لفظة القوة وما يرادفها قد وضعت أول شيء للمعنى الموجود في الحيوان ،
الذي يمكنه بها أن تصدر عنه أفعال شاقة من باب الحركات ليست بأكثرية
الوجود عن الناس في كميتها وكيفيتها ، ويسمى ضدها الضعف ، وكأنها زيادة
وشدة من المعنى الذي هو القدرة ، وهو أن يكون الحيوان بحيث يصدر عنه
الفعل إذا شاء ، ولا يصدر عنه إذا لم يشأ ، اتى ضدها العجز .

ثم تقلت عنه فجعلت للمعنى الذي لا يتفعل له وبسببه الشيء بسهولة ، وذلك
لأنه كان يعرض لمن يزاوئ الأفعال والتحريكات الشاقة أن يتفعل أيضا منها ،
وكان أفعاله والألم الذي يعرض له منه يصده عن إتمام فعله . فكان إن انفعل
أفعالا محسوسا قيل له : ضعف وليست له قوة ، وإن لم يتفعل قيل : إن له
قوة . فكان أن " لا يتفعل " دليلا على المعنى الذي سميناه أولاً قوة .

ثم جعلوه اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا يتفعل إلا يسيراً يسمى
قوة ، وإن لم يفعل شيئاً . ثم جعلوا الشيء الذي لا يتفعل ألبتة أولى بهذا

(٣) في : + أحوال م (٤) إن : واعلم أن ط || القوة : + والفعل ط || قد :
قد جـ ، د ، ص || أول : + كل معنى د (٥) بها : به ب (٦) الناس : الحيوان د ||
ضدها : ضده ب ، جـ ، ط ، م ؛ ضد د || وكأنها : وكأنه م (٨) ولا يصدر عنه : ولا يصدر
ط ، م || التي : الذي د ، ص ، م || العجز : عجز ب ، جـ ، د ، ص ، م (٩) وبسببه :
بسببه ط (١١) فكان : فكانه د || إن : ساقطة من ط ، م || انفعل : العقل د (١٢)
قيل له : قيل ب ، جـ ، م || وليست : وليس ب ، جـ ، د (١٣) لا يتفعل : لا يفعل
ط ، م || دليلا : دليل ب (١٤) جعلوه : جعل د (١٥) قوة : + ثم جعلوه ط || شيئاً :
+ وحدا ط ، م .

الاسم ، فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة . ثم صيروا القدرة نفسها —
وهى الحال التى للحيوان ، وبها يكون له أن يفعل ، وأن لا يفعل ، بحسب
المشيئة ، وعدم المشيئة ، وزوال العوائق — قوة ، إذ هو مبدأ الفعل .

- ثم أن الفلاسفة نقلوا اسم القوة ، فأطلقوا لفظ القوة على كل حال تكون
في شيء هو مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث ذلك آخر ، وإن لم يكن هناك
إرادة ، حتى سموا الحرارة قوة لأنها مبدأ التغير من آخر في آخر بأنه آخر .
حتى أن الطبيب إذا حرك نفسه أو عالج نفسه وكان مبدأ التغير منه فيه ، فليس
ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج أو الحركة ، بل من حيث هو آخر ، بل كأنه
شيئان : شيء له قوة أن يفعل ، وشيء له قوة أن ينفع ، ويشبه أن يكون
الأمران منه مفترقين في جزئين . فيكون مثلاً المحرك في نفسه ، والمتحرك
في بدنه ، وهو المحرك بصورته والمتحرك في مادته . فهو من حيث يقبل العلاج
غير لذاته من حيث يعالج .

- ثم بعد ذلك لما وجدوا الشيء الذى له قوة بالمعنى المشهور — قدرة كانت
أو شدة قوة — ليس من شرط تلك القوة أن يكون بها فاعلاً بالفعل ، بل له
من حيث القوة إمكان "أن يفعل" وإمكان أن "لا يفعل" نقلوا اسم القوة
إلى الإمكان . فسموا الشيء الذى وجوده في حد الإمكان موجوداً بالقوة ،
وسموا إمكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ، ثم سموا تمام هذه القوة فعلاً
وإن لم يكن فعلاً ، بل انفعالاً ، مثل تحريك أو تشكّل أو غير ذلك . فإنه لما

(١) قسمها : بنقسمها ج ، ط (٢) الحال : الحالة ج ، د ، ط (٤) لفظ : لفظة م
(٥) ذلك آخر : ذلك الآخر ج (٧) أن الطبيب : ساقطة من ب ، د ؛ أنه ج ، م
(١٠) فيكون : فكان ب ؛ ساقطة من ط (١١) في مادته : بمادته ج ، ص ، ط (١٤) القوة :
+ هو د ، ص ، ط ، م (١٧) انفعاله : انفعاله ط || تمام : لإتمام ج ، ط ، م .

كان هناك المبدأ الذى يسمى قوة ، وكان الأصل الأول فى المسمى بهذا الاسم إنما هو على ما هو بالحقيقة فعل ، سموا هذا الذى قياسه إلى ما سموه الآن قوة ، كقياس الفعل إلى المسمى قديماً قوة باسم الفعل ، ويسنون بالفعل حصول الوجود . وإن كان ذلك الأمر انفعالاً ، أو شيئاً ليس هو فعلاً ولا انفعالاً ، فهذه هى القوة الانفعالية ، وربما قالوا قوة لجودة هذه وشدتها .

والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه أن يكون ضلع مربع ، وبعضها ليس ممكناً له أن يكون ضلع ذلك المربع ، جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه أمر ممكن فيه . وخصوصاً إذ تخيل بعضهم أن حدوث هذا المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نفسه .

وإذ قد عرفت القوة ، فقد عرفت القوى ، وعرفت أن غير القوى إما الضعيف وإما العاجز وإما السهل الانفعال وإما الضرورى ، وإما أن لا يكون المقدار الخطى ضلعاً لمقدار سطحى مفروض .

وقد يشكل من هذه الجملة أمر القوة التى بمعنى القدرة ، فإنها يظن أنها لا تكون موجودة إلا لما من شأنه أن يفعل ، ومن شأنه أن لا يفعل . فإن كان لما من شأنه أن يفعل فقط فلا يرون أن له قدرة ، وهذا ليس بصادق . فإنه إن كان هذا الشيء الذى يفعل فقط يفعل من غير أن يشأ ويريد ، فذلك ليس له قدرة ولا قوة بهذا المعنى ؛ وإن كان يفعل بإرادة واختيار إلا أنه دائم الإرادة

(١) هناك : ساقطة من ط || الأول : ساقطة من ط (٦) ضلع مربع : ضلعاً للمربع ج ، ص
(٧) ذلك : ساقطة من د (٨) فيه : منه م || إذ : إذا ب ؛ إن د ، ص || بعضهم : لبعضهم
ب ، ج ، ط ، م (٩) مثل : ضلع ط (١٠) غير : العير ج (١٤) لما : ساقطة
من ب ؛ د (١٤—١٥) ومن شأنه ... يفعل : ساقطة من م (١٥) قدرة : + فقط د
(١٦) له : ساقطة من م (١٧) واختيار : ساقطة من ب ، د ، م .

- ولا يتغير ، وإرادته وجودا اتفاقيا أو يستحيل تغييرها استحالة ذاتية ، فإنه يفعل
بقدرته . وذلك لأن حد القدرة التي يؤثرون هؤلاء أن يحدوها به موجود ههنا ،
وذلك لأن هذا يصح عنه أنه يفعل إذا شاء وأن لا يفعل إذا لم يشأ ، وكلا هذين
شرطيان ، أى أنه إذا شاء فعل ، وإذا لم يشأ لم يفعل . وإنما هما داخلان
في تحديد القدرة على ما هما شرطيان ، وليس من صدق الشرطى أن يكون هناك
استثناء بوجه من الوجوه ، أو صدق حملي ، فإنه ليس إذا صدق قولنا : إذا
لم يشأ لم يفعل ، يلزم أن يصدق : لكنه لم يشأ وقتا ما ، وإذا كذب : أنه لم
يشأ أبته ، يوجب ذلك كذب قولنا : وإذا لم يشأ لم يفعل . فإن هذا يقتضى
أنه لو كان لا يشاء لما كان يفعل ، كما أنه إذا يشاء فيفعل . وإذا صح أنه إذا
شاء فعل ، صح أنه إذا فعل فقد شاء أى إذا فعل فعل من حيث هو قادر .
فيصح أنه إذا لم يشأ لم يفعل ، وإذا لم يفعل لم يشأ ، وليس في هذا أنه يلزم
أن لا يشأ وقتا ما . وهذا بين لمن عرف المنطق .

- وهذه القوى التي هي مبادئ للحركات والأفعال ، بعضها قوى تقارن النطق
والتخيل ، وبعضها قوى لا تقارن ذلك . والتي تقارن النطق والتخيل تجانس
النطق والتخيل ، فإنه يكاد أن يعلم بقوة واحدة الإنسان واللا إنسان ، ويكون
لقوة واحدة أن تتوهم أمر اللذة والألم ، وأن تتوهم بالجملة الشيء وضده .

(١) ولا يتغير : لا يتغيرم || وإرادته : إرادته م (٢) به : ساقطة من ط (٤) شرطيان :
شرطى ب || وإنما هما : وإنما ج ، د ، وإنما ص ، ط (٦) ليس : ساقطة من ب ، د ، ط
(٧) وإذا : وأنه إذا ج ، د ، ص ، وإذا م (٧-٨) لم يشأ : لا يشأ ج ، د ، ص ، م (٨) وإذا :
أو إذا ط (٩) إذا يشاء : إذا يشاء م || وإذا : فإذا د ، ص ، ط ، م (١١) وليس : +
يلزم ط || يلزم : يلزمهم د (١٢) لمن عرف المنطق : لما عرفت في المنطق ط (١٣) مبادئ :
مبدأ د || للحركات : الحركات ط ، م . (١٤) والتخيل : أو التخيل د ، ص ، ط ، م
|| والتي : والذي د ، م || تقارن : لا تقارن ب || النطق : المنطق د (١٥) النطق : المنطق د
|| والتخيل : والتخيل طا (١٦) أمر : إمرة ج ، ط || بالجملة الشيء : بالشيء ط .

وكذلك هذه القوى أنفسها أو حادها تكون قوة على الشيء وعلى ضده ، لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة أى .بدأ تغير من أمر آخر فى آخر بأنه آخر بالتمام وبالفعل إلا إذا اقترن بها الإرادة منبعثة عن اعتقاد وهى تابع لتخيل شهوانى أو غضبى ، أو عن رأى عقلى تابع لفكرة عقلية أو تصور صورة عقلية . فتكون إذا اقترن بها تلك الإرادة ولم تكن إرادة مميلة بعد ، بل إرادة جازمة ، وهى التى هى الإجماع الموجب لتحريك الأعضاء ، صارت لا محالة مبدأ للفعل بالوجوب ، إذ قد بينا أن العلة ما لم تصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المعلول ، وقبل هذه الحال فإنما تكون الإرادة ضعيفة لم يقع إجماع . فهذه القوى المقارنة للنطق — بانفرادها — لا يجب من حضور متعلها ووقوعه منها بالنسبة التى إذا فعلت فيه فعلا ، فملت بها أن يكون يفعل بها . وهى بعد قوة .

وبالجملة لا يلزم من ملاقاتها للقوة المنفعلة أن تفعل ذلك ، وذلك لأنه لو كان يجب عنها وحدها أن تفعل لكان يجب من ذلك أن يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطات بينهما ، وهذا محال ؛ بل إذا صارت كما قلنا فإنها تفعل ، بالضرورة .

وأما القوى التى فى غير ذوات النطق والتخيل فإنها إذا لاقت القوة المنفعلة وجب هناك الفعل ، إذ ليس هناك إرادة واختيار تنتظر ، فإن انتظر هناك فيكون طبع ينتظر . فإذا كان يحتاج إلى طبع فذلك الطبع هو إما المبدأ للأمر ،

(١) هذه : هذا ط || أو حادها : أو خادمها ج ، د ، ص (٢) أمر : ساقطة من م (٣) إلا إذا : إذا ط || الإرادة : إرادة ط (٥) مميلة : مميلة ج ، د ، ص || جازمة : حادثة هامش ص (٦) الإجماع : بالإجماع د || للفعل : بالفعل ط (١٠) إذا فعلت : إذا فعل هامش ج || فلا : ساقطة من ب ، ج ، م (١١) قوة : بالقوة د (١٨) فإذا : فإذا م || المبدأ : مبدأ د || للأمر : للآمرط .

- وإما جزء من المبدأ . والمبدأ مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون حينئذ نظيرا للإرادة المنتظرة . لكن الإرادة تفارق هذا من حيث تعلم ، والقوة الانفعالية أيضا التي يجب إذا لاقى القاعل أن يحدث الانفعال في هذه الأشياء هي القوة الانفعالية التامة ، فإن القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة ، لأنها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة . فإن في المني قوة أن يصير رجلا ، وفي الصبي أيضا قوة أن يصير رجلا ، لكن القوة التي في المني تحتاج إلى أن تلقاها أيضا قوة محركة قبل المحرك إلى الرجولية ، لأنها تحتاج أن تخرج إلى الفعل شيئا ما غير الرجل ، ثم بعد ذلك يتبها أن تخرج إلى الفعل رجلا ، وبالحقيقة فإن القوة الانفعالية الحقيقية هي هذه . وأما المني فبالحقيقة ليست فيه بعد قوة انفعالية ، فإنه يستحيل أن يكون المني وهو مني ينفع رجلا ، لكنه لما كان في قوته أن يصير شيئا من قبل غير المني ثم ينتقل بعد ذلك إلى شيء آخر ، كان هو بالقوة أيضا ذلك الشيء ، بل المادة الأولى هي بالقوة كل شيء . فبعض ما يحصل فيها يعوقها عن بعض ، فيحتاج الموقوف عنه إلى زواله ، وبعض ما فيه لا يعوق عن بعض آخر ولكنه يحتاج إلى قرينة أخرى حتى يتم الاستعداد ، وهذه القوة هي قوة بعيدة .

١٥

وأما القوة القريبة فهي التي لا تحتاج إلى أن تقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التي تنفع عنها ، فإن الشجرة ليست بالقوة مفتاحا لأنها تحتاج إلى أن

(١) ويكون : يكون ط (١-٢) نظيرا للإرادة : نظير الإرادة ج ، ص ، ط (٢) المنتظرة : المنتظر د || لكن : ولكن ص ، ط (٥) يصير : يكون م (٦) تحتاج : احتاج د ؛ + أيضا ط || إلى : ساقطة من ج ، د (٧) المحرك : الحركة د (٩) ليست : ليس ج || افعاليه : الاتفعاليه ط (١٤) ولكنه : ولكن ط || قرينة : مرتبة هاشم ج ، هاشم ص || حتى : ثم د || القوة : القوى م (١٦) القوة : ساقطة من ب .

تلقاها أولاً قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية للفتاحية وهي القوة القالعة والناشرة والناحثة ، ثم بعد ذلك تنهياً لأن تنفعل من ملاقات القوة الفاعلية للفتاحية .

والقوى بعضها يحصل بالطباع وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالاتفاق . والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي يحصل بالعادة أن الذي يحصل بالصناعة هو الذي يقصده استعمال مواد وآلات وحركات فتكتسب النفس بذلك ملكة كأنها صورة تلك الصناعة ، وأما الذي بالعادة فهو ما يحصل من أفاعيل ليست مقصورة فيها ذلك فقط ، بل إنما تصدر عن شهوة أو غضب أو رأى أو يتوجه فيها انقصد إلى غير هذه الغاية . ثم قد تتبعها غاية هي العادة ، ولم تقصده ، ولا تكون العادة نفس ثبوت تلك الأفاعيل في النفس ، وربما لم يكن للعادة آلات ومواد معينة ، فإنه لا سواء أن يعتاد إنسان المشي وأن يعتاد التجارة من الجهة التي قلنا وبينهما تفاوت شديد . ومع ذلك فإنك إذا دقت النظر عاد حصول العادة والصناعة إلى جهة واحدة .

والقوى التي تكون بالطبع منها ما يكون في الأجسام الغير الحيوانية ومنها ما يكون في الأجسام الحيوانية وقد قال بعض الأوائل ، وغاريقوا منهم : إن القوة تكون مع الفعل ولا تتقدمه ، وقال بهذا أيضاً قوم من الواردين بعده

(١) قبل : غير ص طا || قبل القوة الفاعلية : ساقطة من د || وهي : وهو ب || القالعة : العالقة د
(٢) تنهياً : تنهياً ط || تنفعل : تفعل ط || للفتاحية : + مفتاح ج ، د ، ص ، ط ، م (٥) هو الذي : + يحصل د || وآلات وحركات : والآلات والحركات د
(٦) الذي : التي ب ، د ، ص ، ط ، م || فهو : فهي ب ، ج ، ص ، ط ، م
(٧) فقط : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م (٨) فيها : فيه د || هذه : ساقطة من ط
(٩) ولم : + يحصل د (١٠) للعادة : طاج || لا سواء : سواء م || إنسان : الإنسان ط ، م ؛ ساقطة من د (١١) فإنك : فأنت طا (١٢) دقت : وقعت د ، ص (١٤) الأوائل : ساقطة من ب || وغاريقوا : وغاريقوا ج ، د ، ط (١٥) بهذا : بهاد || أيضاً : ساقطة من ج ، ط

بحين كثير . فالقائل بهذا القول كأنه يقول : إن القاعد ليس يقوى على القيام
أى لا يمكن فى جبلته أن يقوم مالم يقم ، فكيف يقوم ؟ وأن الخشب ليس
فى جبلته أن ينحت منه باب ، فكيف ينحت ؟ .

- وهذا القائل للاحالة غير قوى على أن يرى وعلى أن يبصر فى اليوم الواحد
مرارا ، فيكون بالحقيقة أعمى ، بل كل ما ليس موجوداً ولا قوة على أن يوجد
فإنه مستحيل الوجود . والشئ الذى هو ممكن أن يكون فهو ممكن أن لا يكون
والا كان واجباً أن يكون ، والممكن أن يكون لا يخلو إما أن يكون ممكناً
أن يكون شيئاً آخر ، وأن لا يكون ، وهذا هو الموضوع للشئ الذى من شأنه
أن تحله ضرورته . وإما أن يكون كذلك باعتبار نفسه ، كالبياض إذا كان يمكن
أن يكون ويمكن أن لا يكون فى نفسه ، فهذا لا يخلو إما أن يكون شيئاً إذا وجد
كان قائماً بنفسه ، حتى يكون إمكان وجوده هو أنه يمكن أن يكون قائماً مجرداً
أو يكون إذا كان موجوداً وجد فى غيره .

- فإن كان الممكن ، بمعنى أنه يمكن أن يكون شيئاً فى غيره ، فإن إمكان وجوده
أيضاً فى ذلك الغير . فيجب أن يكون ذلك الغير موجوداً مع إمكان وجوده
وهو موضوعه . وإن كان إذا كان قائماً بنفسه لافى غيره ولا من غيره بوجه
من الوجوه ، ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة ما يقوم فيها أو يحتاج فى أمرها
إليها ، فيكون إمكان وجوده سابقاً عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر
دون جوهر . إذ ذلك الشئ لاعلاقة له مع شئ ، فيكون إمكان وجوده
جوهرراً لأنه شئ موجود بذاته . وبالجملة إن لم يكن إمكان وجوده حاصل
كان غير ممكن الوجود ممتنعاً ، وإذا هو حاصل موجود قائم بذاته — كما فرض —

(٢) فكيف : + أن جـ (٦) والشئ : قالشئ د ، ص ، ط (٩) إذا : وإذا جـ ،
ص || يمكن : يمكن م (١٦) أمر ما : أمرها ط (١٧) وجوده : + وكان جـ ؛ + إن كان ط .

فهو موجود جوهرًا ، وإذ هو جوهر فله ماهية ليس لها من المضاف إذ كان الجوهر ليس بمضاف الذات ، بل يعرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من إمكان وجوده الذي هو به مضاف . وكلامنا في نفس إمكان وجوده ، وعليه - كما أنه ليس في موضوع ، والآل فقد صار أيضا في موضوع ، هذا خلف .

فإذن لا يجوز أن يكون لما يبقى قائمًا بنفسه لافي موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود به ما لم يكن ، بل يجب أن يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون . وأما إذا كان الشيء الذي يوجد قائمًا بنفسه لكنه يوجد من شيء غيره أو مع وجود شيء غيره ، أما الأول فكالجسم من هيولى وصورة ، وأما الثانى فكالاتفس الناطقة مع تكون الأبدان ، فإن إمكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء لاعلى أن ذلك الشيء بالقوة هو كون الجسم أبيض بالقوة ولا أن فيه قوة أن يوجد هو . منطبا فيه كون إمكان البياض في الموضوع الذي ينطبع فيه البياض ، بل على أن يوجد معه أو عند حال له .

فالجسم الذي يحدث كئارحادثة إنما إمكان وجوده هو أن يحدث من المادة والصورة ، فيكون لإمكان وجوده محل بوجه ما وهو مادته ، فيكون الشيء الذي يحدث منه أولاً وهو الصورة يحدث في المادة ويحدث الجسم لاجتماعهما من المادة بوجه ومن الصورة بوجه . وأما النفس فإنها لا تحدث أيضا إلا بوجود موضوع بدى . وحينئذ يكون إمكان وجوده في ذلك قائمًا به لاختصاص تلك المادة به ، فإن النفس إنما يمكن وجودها بعد ما لم تكن ،

(١) طا : بهام || إذ : إذا ، طا (٩) هيولى : الهيولى (١١) متعلقا : مطلقا
ب ، د ، م (١٢) هو : + فيه د (١٤) يحدث : يحدث ط (١٥) مادته : المادة ط
(١٦) ويحدث : + في د (١٨) بوجود : لوجود ط .

وهو إمكان حدوثها عند وجود أجسام على نحو من الامتراج تصلح أن تكون آلة لها ويتميز بها استحقاق حدوثها من الأوائل من لا استحقاقه عنها . فإذا كان فيها إمكان هذا الامتراج فهو إمكان لوجود النفس .

- وكل جسم فإنه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فإنه يفعل بقوة ما فيه ، أما الذى بالإرادة والاختيار فلا أن ذلك ظاهر . وأما الذى ليس بالإرادة والاختيار فلا أن ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شيء مباين له جسمانى أو عن شيء مباين له غير جسمانى . فإن صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى فى الجسمية وتخالفها فى صدور ذلك الفعل عنها فإذا فى ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه ، وهذا هو الذى يسمى قوة ؛ وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم يفسر أو عرض ، وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض . وإن كان عن شيء مفارق فلا يخلو إما أن يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط عن ذلك المفارق هو بما هو جسم ، أو لقوة فيه ، أو لقوة فى ذلك المفارق . فإن كان بما هو جسم ، فكل جسم يشاركه فيه ، لكن ليس يشاركه فيه . وإن كان لقوة فيه فتلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه ، وأيضا إن كان قد يفيض من المفارق وبماوته ، أو لكونه المبدأ الأول فيه .

(٥) فلأن ذلك : فذلك د ، ص ، م ؛ فإن ذلك ط (٦) فلأن : فإن ط ، م
(٨) تشارك الأجسام : مشارك للأجسام ج ، ص ، م (١٠) عن : من ب (١١) من :
عن ط (١٢) شيء : + آخر ص || التوسط : + لقبول هذا التأثير ط (١٣) هو بما :
وهو بما ط || أول قوة فيه أول قوة : أو بقوة فيه أو بقوة ص || لقوة : بقوة ص (١٥) فيه فتلك
القوة : ساقطة من د || وأيضا : أيضا ج ، د ، ط ، م || إن : وإن ط ، م || كان : +
أيضا ج (١٦) وبماوته : وبماوته م .

وأما إن كان لقوة فى ذلك المفارق فإما أن تكون نفس تلك القوة توجب ذلك، أو اختصاص إرادة. فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو أن يكون إيجاب ذلك عن هذا الجسم بعينه لأحد الأمور المذكورة، ويرجع الكلام من رأس. وإما أن يكون على سبيل الإرادة، فلا يخلو إما أن تكون تلك الإرادة ميزت هذا الجسم بخاصية يختص بها من سائر الأجسام، أو جزافا وكيف اتفق. فإن كان جزافا كيف اتفق لم يستمر على هذا النظام الأبدى والأكثرى، فإن الأمور الاتفاقية هى التى ليست دائمة ولا أكثرية، لكن الأمور الطبيعية دائمة وأكثرية فليست باتفاقية.

فبقي أن يكون بخاصية يختص بها من سائر الأجسام، وتكون تلك الخاصية مرادا منها صدور ذلك الفعل، ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل، أو تكون منه فى الأكثر، أو لا توجب ولا تكون منه فى الأكثر. فإن كان يوجب فهو مبدأ ذلك. وإن كان فى الأكثر، والذي فى الأكثر — كما علمت فى الطبيعيات — هو بعينه الذى يوجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون الأمر أكثر يكون بميل من طبيعته إلى جهة ما يكون منه، فإن لم يكن فيكون لعائق، فيكون الأكثرى أيضا فى نفسه موجبا إن لم يكن عائق، ويكون الموجب هو الذى يسلم له الأمر بلا عائق وإن كانت تلك الخاصية لا توجبه ولا تكون منه فى الأكثر، فكونه عنه وعن غيره واحد، فاخصاصه به جزاف، وقيل إنه ليس بجزاف.

(١) لقوة : بقوة ج (٢) ذلك : + اختصاص م || فلا يخلو : + إمام (٣) عن : من م || ويرجع : فرجع ج، ص (٤) رأس : الرأس ص || الإرادة : إرادة م (٦) وكيف : كيف ج، م (٧) دائمة ولا أكثرية : بدائمة ولا أكثرية م (١١) أو تكون منه : أو تكون عنه د، ط (١٢) يوجب : + فيباد (١٤) يكون : + هو ج، ص (١٦) ويكون : فيكون ج، د، ص، ط، م || يسلم : مسلم ط || بلا : ساقطة من د، فلام (١٨) لأنه : ساقطة من ب، ج، ص، م .

- وكذلك إن قيل : إن كونه صاحب تلك الخاصية أولى ، فمعناه أن صدوره عنها أوفق . فهو إذن موجب له أو ميسر أوجوبه ، والميسر إما علة بالذات وإما بالعرض ، فإذا لم تكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض ، لأن الذي بالعرض هو على أحد النحويين المذكورين ، فبقي أن تلك الخاصية بنفسها موجبة .
- فالخاصية الموجبة تسمى قوة ، وهذه القوة عنها تصدر الأفاعيل الجسمانية .
- وإن كان بمعونة من مبدأ أبعد .

- ولتؤكد بيان أن لكل حادث مبدأ مادياً ، فنقول بالجملة : إن كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة ، لأن كل كائن يحتاج إلى أن يكون — قبل كونه — ممكن الوجود في نفسه ، فإنه إن كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن ألبته . وليس إمكان وجوده هو أن الفاعل قادر عليه ، بل الفاعل لا يقدر عليه إذا لم يكن هو في نفسه ممكناً . ألا ترى أنا نقول : إن المحال لا قدرة عليه ، ولكن القدرة هي على ما يمكن أن يكون فلو كان إمكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه ، كان هذا القول كأننا نقول : إن القدرة إنما تكون على ما عليه القدرة ، وكأننا نقول : إن المحال ليس عليه قدرة لأنه ليس عليه قدرة ، وما كنا نعرف أن هذا الشيء مقدور عليه أو غير مقدور عليه بنظرنا في نفس الشيء ، بل بنظرنا في حال قدرة القادر هل عليه قدرة أم لا . فإن أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير مقدور

(١) وكذلك : ولذلك م || كونه : كونها ط ؛ + من ب ، ج ، د ، ط || الخاصية : + مته ب ، ج ، ص ، ط ، م || صدوره : صدورها ج ، د ، ص || عنها : مته ج ؛ منها ب ، ص ، م (٢) موجب : يوجب ج || له : ساقطة من ب || ميسر : يسر ج || إما علة : علة إما ص ، ط ، م (٣) فإذا : وإذا ب ؛ فإن إذا د ؛ وإن م || الذي : + هو ج ، د ، ص ، ط ، م (٤) فبق : فبق ط (٥) فالخاصية : والخاصية د ، ط || عنها : عنه د ؛ ساقطة من ط (٦) كان : كانت ص (٧) ولتؤكد : ولتؤكد ط || فنقول : ونقول ص ، م (٨) يحتاج : فيحتاج ب ، ص ، م (٩) فإنه إن : فإنه من ط (١٣) كأننا نقول : ساقطة من د || إنما : فإنما ط || ما عليه : ما هي عليه د ، م (١٦) هل : بل ج || غير : غيره ص ، ط .

عليه لم يمكننا أن نعرف ذلك البته ، لأننا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشيء محال أو ممكن وكان معنى المحال هو أنه غير مقدور عليه ومعنى الممكن أنه مقدور عليه ، كما عرفنا المجهول بالمجهول . فبين واضح أن معنى كون الشيء ممكناً في نفسه هو غير معنى كونه مقدوراً عليه وإن كانا بالموضوع واحداً ، وكونه مقدوراً عليه لازم لكونه ممكناً في نفسه ، وكونه ممكناً في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدوراً عليه هو باعتبار إضافته إلى موجد .

وإذ قد تقرّر هذا ، فلنا نقول : إن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون في نفسه ممكناً أن يوجد أو غالياً أن يوجد . والمحال أن يوجد لا يوجد . والممكن أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده ، وأنه ممكن الوجود ، فلا يخلو إمكان وجوده من أن يكون معنى معدوماً أو معنى موجوداً ، ومحال أن يكون معنى معدوماً وإلا فلم يسبقه إمكان وجوده ، فهو إذن معنى موجود . وكل معنى موجود فلما قائم في موضوع أو قائم لافي موضوع ، وكل ماهو قائم لافي موضوع فله وجود خاص لا يجب أن يكون به مضافاً . وإمكان الوجود إنما هو بالإضافة إلى ماهو إمكان وجوده ، فليس إمكان الوجود جوهر لافي موضوع ، فهو إذن معنى في موضوع وعارض لموضوع .

ونحن نسمى إمكان الوجود قوة الوجود ، ونسمى حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشيء موضوعاً وهيولى ومادةً وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة ، فإذا ن كل حادث فقد تقدمته المادة . فنقول : إن هذه الفصول التي أوردناها

(٥) لازم لكونه : لأنه كونه ط || هو : ساقطة من ط (٦) هو : ساقطة من د (٧) وإذا : فإذا ج ، د ، ص ، ط ، م || قد : ساقطة من ج ، د ، ص ، م (٨) في نفسه : ساقطة من م || أو محالا : أولاً ط || والمحال : ساقطة من د || أن يوجد ولا يوجد : وأن لا يوجد ؛ أن لا يوجد ط (٩) وأنه : أو أنه م (١٢) فله : فإنه ط (١٥) في : ساقطة من ط .

توهم أن القوة — على الإطلاق — قبل الفعل ومتقدمة عليه لافي الزمان وحده ، وهذا شيء قد مال إليه عامة من القدماء ، فبعضهم جعل للهوى وجودا قبل الصورة ، وأن الفاعل ألبسها الصورة بعد ذلك إما ابتداءً من نفسه وإما لداع دعاه إليه ، كما ظنه بعض الشارحين فيما لا يعنيه ولا له درجة الخوض في مثله .

- فقال : إن شيئاً كالنفس وقع له فلتة أن اشتغل بتدبير الهوى وتصويرها فلم يحسن التدبير ولا كمل لحسن التصوير ، فتداركها البارئ تعالى وأحسن تقويمها .
ومنهم من قال : إن هذه الأشياء كانت في الأزل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة ، فأعان البارئ تعالى طبيعتها ونظمها . ومنهم من قال : إن القديم هو الظلمة أو الهاوية أو شيء لا يتناهى لم يزل ساكناً ، ثم حرك ، أو الخليط الذي يقول به أنكساغورس . وذلك لأنهم قالوا : إن القوة تكون قبل الفعل ، كما في البذور والمنى وفي جميع ما يصنع ، فباحرى أن نتأمل هذا ونتكلم فيه .

- فنقول : أما الأمر في الأشياء الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ما قالوا ، فإن القوة فيها قبل الفعل قبلية في الزمان ؛ وأما الأمور الكلية أو المؤبدة التي لا تفسد وإن كانت جزئية فإنها لا تتقدمها التي بالقوة ألبتة . ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه ، وذلك لأن القوة إذ ليست تقوم بذاتها فلا بد لها من أن تقوم بجوهر يحتاج أن يكون بالفعل ، فإنه إن لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعداً لقبول شيء ، فإن ما هو ليس مطلقاً فليس ممكناً أن يقبل شيئاً .

(٢) للهوى : الهوى ط (٥) فلتة : قلبه ص ؛ قلبه م (٦) كل : لكل ج ، كل ط
|| الحسن : يحسن ج ، ص ، م ؛ يحسن ط (٧) الأشياء : كالنفس ج || بطباعها :
لطبائعها ط (٨) تعالى : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || القديم : القدر ط (١١) تتأمل :
+ في ج (١٢) فنقول : وقول د || أما : إن ج ، د ، ط || الأشياء : أشياء ط
(١٣) أو المؤبدة : والمؤبدة د (١٤) التي : إلى ط (١٦) صار : حيا ط (١٧) شيء :
الشيء د ، ط .
(١٥)

ثم قد يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج إلى أن يكون بالقوة شيئاً كالأبديات لأنها دائماً بالفعل . فمن هذه الجهة حقيقة ما بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات ، ومن وجه آخر أيضاً فإن القوة تحتاج أن تخرج إلى الفعل بشيء موجود بالفعل وقت كون الشيء بالقوة ، ليس إنما يحدث ذلك الشيء حدوثاً مع الفعل فإن ذلك أيضاً يحتاج إلى مخرج آخر وينتهي إلى شيء موجود بالفعل لم يحدث . وفي أكثر الأمور فإنما يخرج القوة إلى الفعل شيء مجانس لذلك الفعل موجود قبل الفعل بالفعل كالحار يسخن والبارد يبرد . وأيضاً فكثيراً ما يوجد ما هو بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشيء الذي هو بالفعل ، حتى يكون الفعل بالزمان قبل القوة لأمع القوة ، فإن المني كان عن الإنسان والبذر عن الشجرة حتى كان من ذلك إنسان وعن هذا شجرة . فليس أن يفرض الفعل في هذه الأشياء قبل القوة أولى من أن يفرض القوة قبل الفعل .

وأيضاً فإن الفعل في التصور والتحديد قبل القوة ، لأنك لا يمكنك أن تحد القوة إلا أنها للفعل وأما الفعل فإنك لا تحتاج في تحديده وتصويره أنه للقوة . فإنك تحد المربع وتعقله من غير أن يخطر ببالك قوة قبوله ، ولا يمكنك أن تحد القوة على الترتيب إلا أن تذكر المربع لفظاً أو عقلاً وتجعله جزء حده .

وأيضاً فإن الفعل قبل القوة بالكل والغاية ، فإن القوة نقصان والفعل كمال ، والخير في كل شيء إنما هو مع الكون بالفعل ؛ وحيث الشرف هناك ما بالقوة

- (١) ولا يحتاج : فلا يحتاج ط (٣) فإن : إن ج ، د ، ص ، ط ، م || بشيء : شيء .
 د ؛ + يكون ج ، د ، ص ، ط ، م || موجود : موجود ج ، د ، ص ، ط ، م ||
 بالفعل : الفعل ط (٤) الشيء : ساقطة من د (٧) كالحار : كالنار ص || والبارد : كالبارد د ||
 ما : ساقطة من د || يوجد : يحدث هاش ج || ما هو : + يكون د ، ص ، ط ، م
 (١٠) عن : من ط || إنسان : الإنسان ص ، ط || هذا شجرة : هذه الشجرة ط || فليس :
 وليس ط || الفعل : الفصل ط (١٢) لأنك : بل د ، ط || لا يمكنك : لأنك د
 (١٤) قوة : ساقطة من م (١٥) وتجعله : وتجعل ط .

بوجه ما ، فإن الشيء إذا كان شراً فلما أن يكون لذاته شراً ومن كل وجه ، وهذا محال . فإنه إن كان موجوداً فمن حيث هو موجود ليس بشراً ، وإنما يكون شراً من حيث هو فيه عدم كمال مثل الجهل للجاهل ، أو لأنه يوجب في غيره ذلك مثل الظلم للظالم . فالظلم إنما هو شراً لأنه يتقص من الذي فيه الظلم طبيعة الخير ، ومن الذي عليه الظلم السلامة أو الغنى ، أو غير ذلك . فيكون من حيث هو شراً مشوباً بعدم وبشيء بالقوة ، ولو أنه لم يكن معه ولا منه ما بالقوة لكانت الكمالات التي تجب للأشياء حاضرة فما كان شراً بوجه من الوجوه .

فبين أن الذي بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك ، والذي بالقوة هو الشر أو منه الشر . واعلم أن القوة على الشر خير من الفعل ، والكون بالفعل خيراً خير من القوة على الخير ، ولا يكون الشرير شريراً بقوة الشر ، بل بملكة الشر . ١٥

ونرجع إلى ما كنا فيه ، فنقول : قد علمت حال تقدم القوة مطلقاً ، وأما انقوة الجزئية فيتقدم الفعل الذي هو قوة عليه ، وقد يتقدمها فعل مثل فعلها حتى تكون القوة منه ، وقد لا يجب لكن يكون معها شيء آخر به تخرج القوة إلى الفعل وإلا لم يكن فعل ألبتة بموجود . إذ القوة وحدها لا تكفي في أن تكون فعل ، بل تحتاج إلى مخرج للقوة إلى الفعل . ١٥

فقد علمت أن الفعل بالحقيقة أقدم من القوة ، وأنه هو المتقدم بالشرف والتمام .

(٢) فن : فهو من ط (٣) حيث هو : حيث ب ، ص ، ط ، م || للجاهل : ساقطة من ب
(٤) ذلك : وذلك ج ، ص || للظالم : ساقطة من ب ، د || فالظلم : والظلم ج ؛ فإن الظلم ص
(٧) التي : ساقطة من د (١٠) خير : ساقطة من د (١١) إلى : إليه د (١٢) فيتقدم :
يتقدم ج ، د ، ص ، ط م || هو : هي ج ، ص ، ط || وقد يتقدمها : ويتقدمها ص || يتقدمها :
تقدمها ج ، ط ، م (١٤) بموجود : بوجوده د ؛ وجود ط (١٥) للقوة : القوة ب ، ج .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في التام ، والناقص ، وما فوق التمام ، وفي الكل ، وفي الجميع .

التام أول ما عرف عرف في الأشياء ذوات العدد ، إذا كان جميع ما ينبغي أن يكون حاصلًا للشيء قد حصل بالعدد ، فلم يبق شيء من ذلك غير موجود . ثم نقل ذلك إلى الأشياء ذوات الكم المتصل ، فقليل : تام في القامة إذا كانت تلك أيضا عند الجمهور معدودة لأنها إنما تعرف عند الجمهور من حيث تقدر ، وإذا قدرت لم يكن بد من أن تعد . ثم نقلوا ذلك إلى الكيفيات والقوى ، فقالوا : كذا تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير ، كأن جميع ما يجب أن يكون له من الخير قد حصل له ولم يبق شيء من خارج . ثم إذا كان من جنس الشيء شيء ، وكان لا يحتاج إليه في ضرورة أو منفعة أو نحو ذلك ، رأوه زائدا ورأوا الشيء تاما دونه ، ثم إن كان ذلك الذي يحتاج إليه الشيء في نفسه قد حصل وحصل معه شيء آخر من جنسه ليس يحتاج إليه في أصل ذات الشيء إلا أنه وإن كان ليس يحتاج إليه في ذلك الشيء فهو نافع في بابه ، قليل . بجملة ذلك : إنه فوق التمام ووراء الغاية . فهو هو التام والتام . فكأنه اسم للنهاية ، وهو أولا للعدد ، ثم لغيره على الترتيب .

(٥) الشيء قد : شيء وعد (٦) تام : تمام (٧) وإذا : وإتمام
(٨) الكيفيات والقوى : القوة والكيفيات د : القوى والكيفيات م (١١) في : من ج
|| منفعة : + أو حقيقة د || زائدا : زيدا د (١٢) الذي : + قد وجد ما ج ،
د ، ص ، ط ، م (١٤) بجملة : بجملة م (١٥) التام : التمام م .

وكان الجمهور لا يقولون لذى العدد إنه تام أيضا إذا كان أقل من ثلاثة ، وكذلك كأنهم لا يقولون له كل وجميع . وكأن الثلاثة إنما صارت تامة لأن لها مبدأ وواسطة ونهاية ، وإنما كان كون الشيء له مبدأ وواسطة ونهاية يجعله تاما لأن أصل التمام كان في العدد .

- ثم لم يكن هذا في طبيعة عدد من الأعداد من حيث هو عدد أن يكون تاما
 ٥ على إلا طلاق ، فإن كل عدد فن جنس وحدانياته ما ليس موجودا فيه ، بل إنما يكون تاما في العشرية والتسعية ، وأما من حيث هو عدد فليس يجوز أن يكون تاما من حيث هو عدد ، وأما من حيث له مبدأ ومنتى وواسطة فهو تام ، لأنه من حيث يكون له مبدأ ومنتى يكون ناقصا من جهة ما ليس فيما بينهما شيء من شأنه أن يكون بينهما وهو الواسطة . وقس عليه سائر الأقسام أى أن يكون
 ١٠ واسطة وليس منتى ، أو واسطة ومنتى وقد تمتد ما يجب أن يكون مبدأ . ثم من المحال أن يكون مبدأ في الأعداد ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين ولا منتيان ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين .

- وأما الوسائط فقد يجوز أن تكثر إلا أنها تكون بجمعتها في أنها واسطة كشيء واحد ، ثم لا يكون للتكثر حد يوقف عليه . فإذا حصل المبدئية والنهاية
 ١٥

(٢) وكذلك : فذلك د ، ط ، م || لأن : لأنها ط (٣) يجعله : يجعله د ، ط
 (٤) التمام : التمام ج (٦) فن : من د || وحدانياته : وحدانياته د ، م ||
 موجودا : موجود د || فيه : + نعم د (٧) إنما : إنما أن ج ، أن ط ، إما أن م
 || وأما : أو أمام (٨) يكون : ساقطة من ط ، م (٧-٨) من حيث ... وأما :
 ساقطة من م (٩) لأنه : ساقطة من م || فيما : في ط || شيء : شأن ط (١٠) يكون : +
 فيما ج || أى أن يكون : + له ج (١١) مبدأ : مبتدئ م (١٢) أعداد : العدد ج || لعددتين
 لعددتين د ، بعددين ط (١٣) ولا منتيان ... لعددتين : ساقطة من د || واسطة : بواسطة ج ،
 د ، ص ، ط ، م || لعددتين : بعددين ط (١٤) تكون : ساقطة من ص || أنها : + تكون ج ، ط

(١٥) للتكثر : { للتكثر } ج ، للتكثير ص || فإذا : فإن د .

والتوسط هو أتم ما يمكن أن يقع في ترتيب مثله ، ولا يكون ذلك إلا للعدد
ولا يكون منحصرأ إلا في الثلاثية .

وإذا أشرنا إلى هذا المبلغ فلنعرض عنه ، فليس من طاعتنا أن نتكلم في مثل
هذه الأشياء التي تبني على تخمينات إقناعية وليست من طرق القياسات العلمية .
بل نقول : إن الحكماء أيضا قد نقلوا التام إلى حقيقة الوجود ، فقالوا
من وجه : إن التام هو الذي ليس شيء من شأنه أن يكمل به وجوده بما ليس له
بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا من وجه آخر : إن التام
هو الذي بهذه الصفة مع شرط أن وجوده بنفسه على أكمل ما يكون له هو وحده
حاصل له وليس منه إلا ماله ، وليس ينسب إليه من جنس الوجود شيء فضل
على ذلك الشيء نسبة أولية لا بسبب غيره .

وفوق التام ما له الوجود الذي ينبغى له ، ويفضل عنه الوجود لساائر الأشياء
كأن له وجوده الذي ينبغى له ، وله الوجود الزائد الذي ليس ينبغى له ، ولكن
يفضل عنه للأشياء وذلك من ذاته .

ثم جعلوا هذا مرتبة المبدأ الأول الذي هو فوق التام ، ومن وجوده
في ذاته لا بسبب غيره يفيض الوجود فاضلا عن وجوده على الأشياء كلها .

(٢) الثلاثية : الثلاثة ط (٣) من : في ب || نتكلم : نتقرد ، م (٤) تبني : تبني د ،
ص ، ط || تخمينات : تخمينات ب ، هامش ص || طرق : طريق ب (٥) قد : فقد د || التام : التام ط
(٦) شيء : ساقطة من م || وجوده : وجود م || بما : ما ج ؛ ساقطة من ب ، ص ، م
(٧) التام : التام د (٨) هو وحده : هو ب ، م ؛ وحده هو د (٩) الشيء : ساقطة من
ب ؛ شيء ج ، د || نسبة : نسبت ب ، د ، ط ؛ بسببه م || أولية : أول ب ، د ، م
(١١) التام : التام ج (١٢-١١) له ويفضل ... ينبغى : ساقطة من م
(١٤) هذا : هذه ج ، ط (١٥) الوجود : الموجود د || على : من ط .

وجعلوا مرتبة التمام لعقل من العقول المفارقة الذي هو في أول وجوده بالفعل لا يخالطه ما بالقوة ، ولا ينتظر وجوداً آخر يوجد عنه ، فإن كل شيء آخر ، فذلك أيضاً من الوجود الفائض من الأول .

وجعلوا دون التمام شيئاً : المكتفى والناقص . والمكتفى هو الذي أمضى ما به يحصل كمال نفسه في ذاته ، والناقص المطلق هو الذي يحتاج إلى آخر يمدده الكمال بعد الكمال . مثال المكتفى : النفس المنطقية التي للكل ، أعني السموات ، فإنها بذاتها تفعل الأفعال التي لها وتوجد الكمالات التي يجب أن يكون لها شيء بعد شيء لا تجتمع كلها دفعة واحدة ، ولا تبقى أيضاً دائماً إلا ما كان من كمالاتها التي في جوهرها وصورتها ، فهو لا يفارق ما بالقوة وإن كان في مبدأ يخرج قوته إلى الفعل ، كما تعلم هذا بعد . وأما الناقص فهو مثل هذه الأشياء التي في الكون والفساد .

ولفظ التمام ولفظ الكل ولفظ الجميع تكاد أن تكون متقاربة الدلالة . لكن التمام ليس من شرطه أن يحيط بكثرة بالقوة أو بالفعل . وأما الكل فيجب أن يكون لكثرة بالقوة أو بالفعل ، بل الوحدة في كثير من الأشياء هو الوجود الذي ينبني له . وأما التمام في الأشياء ذوات المقادير والأعداد فيشبه أن يكون هو بعينه الكل في الموضوع . فالشيء "تام" من حيث إنه لم يبق شيء خارجاً عنه وهو "كل" لأن ما يحتاج إليه حاصل فيه فهو بالقياس إلى الكثرة الموجودة المحصورة فيه "كل" وبالقياس إلى ما لم يبق خارجاً عنه "تام" .

(١) التمام : التام م || لعقل : للعقل ب ، ح ، ص ، ط ، م || الذي : التي ص ، ط
(٢) لا يخالطه : لا يخالطه م || ولا ينتظر : ولا ينتظر د || كل : كان ب ، ج ، د ، م
(٣) لها : بها ج (٤) واحدة : واحداً ط (٥) فهو لا : فلا ط || يخرج : يخرج
(٦) ولفظ : لفظ د (٧-١٢) ولفظ الكل : ساقطة من م (١٣) لكثرة :
الكثرة : للكثرة ص (١٤) له : ساقطة من ط (١٥) يبق : شيء د ، م .

ثم قد اختلف في لفظي الكل والجميع على اعتباريهما، فتارة يقولون: إن الكل يقال للتصل والمنفصل، والجميع لا يقال إلا للمنفصل، وتارة يقولون: إن الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف، ويقال: "كل" "وجميع" معاً لما يكون له الحالان جميعاً.

وأنت تعلم أن هذه الألفاظ يجب أن تستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح ٥ والأخرى من وجه أن يقال: "كل" لما كان فيه انفصال حتى يكون له جزء فإن الكل يقال بالقياس إلى الجزء، والجميع أيضاً يجب أن يكون كذلك. فإن الجميع من الجمع، والجمع إنما يكون لآحاد بالفعل أو وحدات بالفعل، لكن الاستعمال قد أطلقه على ما كان أيضاً جزؤه وواحدته بالقوة. فكان الكل يعتبر فيه أن يكون في الأصل بإزاء الجزء، والجميع بإزاء الواحد، كأن الكل يعتبر فيه أن يكون له ما بعده، وإن لم يلتفت إلى وحدته، وكأن الجميع يعتبر فيه أن يكون فيه آحاد وإن لم يلتفت إلى عده.

وكان هذا القول كله من الفضل، فإن الاصطلاح أجراهما بعد ذلك مجرى واحداً حتى صار أيضاً يقال الكل والجميع في غير ذوات الكمية، إذ كان لها ١٥ أن تتكلم بالعرض كالبياض كله والسواد كله، أو كان لها أن تشتد وتضعف كالحرارة كلها والقوة كلها. ويقال للركب من أشياء تختلف كالحيوان "كل"، إذ هو من نفس وبدن.

(١) والجميع: والجمع د (١—٢) أن... يقولون: ساقطة من م (٣) لوضعه: لموضعه د || اختلاف: ساقطة من ص، ط، م || والكل لما: والكل ماد (٧) كذلك: كل ط (٨) الجمع والجميع: الجميع والجميع د || لآحاد: من آحاد د (٩) جزؤه: جزء ط || وواحدة: واحدة د؛ ووحداته هاشم ص || فكان: وكان د (٩—١٠) يشتر فيه أن يكون: ساقطة من ج، ط، ص، م (١١) كان: فكان من ج (١٢) لم: ساقطة من د (١٣) وكان: ساقطة من ج || كله: كل د || أجراهما: أجراهاد (١٤) حتى: وحتى ب، ص، ط || غير: غيره د || إذ: إذا د || لها: لها ص، ط (١٥) كله والمواد كله: كلية والسواد كلية د || لها: لها ط، م (١٦) من: ساقطة من ج، م .

وأما الجزء فإنه تارة يقال لما يُعَدُّ وتارة لما يكون شيئاً من الشيء وله ضيره معه وإن كان لا يُعَدُّه ، وربما خُصَّ هذا باسم البعض .

ومن الجزء ما ينقسم إليه الشيء لا في الكم ، بل في الوجود ، مثل النفس والبدن للحيوان ، والهيولى والصورة للركب ؛ وبالجمله ما يتركب منه المركب لمختلف المبادئ .

•

(١) يقال : ساقطة من ب (٢) لا يمدّه : لا يمدد || خص : خصص ط (٣) ما : وما د
(٥) المبادئ : البادئ د ؛ + لا في الكم ص ، ط .

المقالة الخامسة

وفيه تسعة فصول

(١) الخامسة : + من جملة الرابعة من الكتاب م
ص و ساقطة من - ، د ، ص ، ط .

(٢) تسعة فصول : وفيها ثمانية فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في الأمور العامة وكيفية وجودها

وبالحري أن نتكلم الآن في الكلى والجزئى، فإنه مناسب أيضا لما فرغنا منه، وهو من الأعراض الخاصة بالوجود، فنقول : إن الكلى قد يقال على وجوه ثلاثة :

فيقال كلى للمعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين ، مثل الإنسان . ويقال كلى للمعنى إذا كان جائزا أن يحمل على كثيرين وإن لم يشترط أنهم موجودون بالفعل ، مثل معنى البيت المسبوع ، فإنه كلى من حيث أن من طبيعته أن يقال على كثيرين ، ولكن ليس يجب أن يكون أولئك الكثيرين لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم .

١٠

ويقال كلى للمعنى الذى لا مانع من تصوره أن يقال على كثيرين ؛ إنما يمنع منه إن منع سبب ويدل عليه دليل ، مثل الشمس والأرض ، فإنها من حيث تعقل شمسا وأرضا لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن معناه يوجد فى كثير ، إلا أن يأتیه دليل أو حجة يعرف به أن هذا ممتنع . ويكون ذلك ممتنعا بسبب من خارج لا لنفس تصوره .

١٥

(٣) وكيفية : وكيف ب، د، م (٦) كثيرين كثير ب، ج، د، ط، م (٧) كثيرين : كثير ب، د (٨) المسبوع : المسبوع ج || فإنه : + كان ج || أن (الأولى) : ساقطة من ب، ج، د، ص، م || من : هـ د؛ ساقطة من ص || طبيعته : طبيعة د (٩) كثيرين : كثير ب، ج، ط، م (١١) كثيرين : الكثيرين ط (١٢) فإنها : فإنهما ج، د، ص، ط (١٣) يجوز أن : يجوز د || يأتیه : يأتیک ط (١٤) به : ساقطة من ط || ممتنع : الممتنع د .

وقد يمكن أن يجمع هذا كله في أن هذا الكلى هو الذى لا يمنع نفس
تصوره عن أن يقال على كثيرين . ويجب أن يكون الكلى المستعمل في المنطق
وما أشبهه هو هذا .

وأما الجزئى المفرد فهو الذى نفس تصوره يمنع أن يقال معناه على كثيرين
كذات زيد هذا المشار إليه ، فإنه مستحيل أن تتوهم إلا له وحده .

فالكلى من حيث هو كلى شئ ، ومن حيث هو شئ تلحقه الكلية شئ .
فالكلى من حيث هو كلى هو ما يدل عليه أحد هذه الحدود، فإذا كان ذلك إنسانا
أو فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية . فإن حد الفرسية ليس حد
الكلية، ولا الكلية داخلة في حد الفرسية، فإن الفرسية لها حد لا يفتقر إلى حد الكلية
لكن تعرض له الكلية . فإنه في نفسه ليس شئ من الأشياء ألبتة إلا الفرسية، فإنه
في نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود في الأعيان ولا في النفس ولا في شئ من
ذلك بالقوة ولا بالفعل على أن يكون داخلا في الفرسية، بل من حيث هو فرسية
فقط . بل الواحدة صفة تقترب إلى الفرسية، فتكون الفرسية مع تلك الصفة واحدة .

كذلك للفرسية مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخلة عليها ، فالفرسية
— بشرط أنها تطابق بجدها أشياء كثيرة — تكون عامة ، ولأنها مأخوذة بخواص
وأعراض مشار إليها تكون خاصة . فالفرسية في نفسها فرسية فقط .

- (١) يجمع : يجعل د (٢) وما أشبهه : وما أشبه ج ، د ، ط (٤) كثيرين : كثير ب
ج ، د ، م (٥) زيد : + هو د || مستحيل : يستحيل ط (٦) كلى : كل ط ، م
(٨) آخر : ساقطة من ط (٩) لا يفتقر : لا يقتصر ط (٩) حد (الثالثة) : ساقطة من ب ،
ج ، ص ، ط ، م (١٠) له : لها د (١١) موجود : + لا د || ولا في شئ : ولا شئ .
ب ، ج ، د ، ص || من : في د (١٢) بالقوة : القوة ط || يكون : + ذلك د ، ص
م || من حيث هو فرسية : هي من حيث هي فرسية ج ، د ، هي من حيث فرسية ص ، ط ، م
(١٣) تقترب : تقترب ط || فتكون الفرسية مع : فتكون مع ط (١٤) كذلك للفرسية : ولذلك
الفرسية د (١٥) بجدها : حدها ج ، ص ، م .

فإن مثلنا عن الفرنسية لطرفي التقيض ، مثلا : دل الفرنسية ألف أم ليس
بألف ؟ لم يكن الجواب إلا السلب لأي شيء كان . ليس على أن السلب بعد
”من حيث“ ، بل على أنه قبل ”من حيث“ . أى ليس يجب أن يقال : إن
الفرنسية من حيث هي فرنسية ليست بألف ، بل ليست من حيث هي فرنسية بألف
ولا شيء من الأشياء .

فإن كان طرفا المسألة عن موجبتين لا يتخلو منهما شيء ، لم يلزم أن نجيب
عنهما ألبتة . وبهذا يفترق حكم الموجبة والسالبة والموجبتين اللتين في قوة التقيضين .
وذلك لأن الموجب منهما الذى هو لازم للسالب معناه أنه إذا لم يكن الشيء
موصوفاً بذلك الموجب الآخر كان موصوفاً بهذا الموجب ، وليس إذا كان موصوفاً
به كان ماهيته هو ، فإنه ليس إذا كان الإنسان واحداً أو أبيض كانت هوية
الإنسانية هي هوية الوحدة أو البياض ، أو كانت هوية الإنسانية هي هوية
الواحد أو الأبيض .

فإذا جعلنا الموضوع في المسألة هوية الإنسانية من حيث هي إنسانية كشيء
واحد ، وسئل عن طرفي التقيض ، فقبل : أو أحد هو أم أكثر؟ لم يلزم أن يجاب

(١) مثلنا : سألنا د || بطرفي : لطرفي ط || مثلا : ساقطة من د ، م || ألف : ألقاط || أم :
أوب ، ج ، ط (٢) بألف : ألقاط ؛ ساقطة من ب ، د || يكن : ساقطة من د || لأى : أى ب ، د ، م
(٣) من حيث بل : ساقطة من ط (٤) فرنسية (الأولى) : + هي م (٦) موجبتين :
موجبتين ط (٧) وبهذا التقيضين : ساقطة من م || يفترق : يفرق د ، ص ،
ط || الموجبة والسالبة : الموجب والسالب ب ، ج ، د ، ص (٨) لأن : أن ب ، د ، م ||
أنه ساقطة من ط (٩) الآخر : ساقطة من ط || بهذا الموجب : + الآخر ط (١٠) كان كان :
كان ص ، ط || ماهيته : ماهية ج ، ط || كانت : كان ب ، ج ، ط (١١) الإنسانية (الأولى) :
الإنسان ص ، ط ، م || هي : ساقطة من ط || ”الوحدة هوية“ : ساقطة من ط
|| كانت : كان ب ، ج ، م || هوية الإنسانية : هوية الإنسان ج ، م (١١ — ١٢) هي هوية
الواحد : هو هوية الواحد ب ، ج ، م (١٣) الإنسانية : الإنسان ط .

لأنها من حيث هي هوية الإنسانية شيء غير كل واحد منهما، ولا يوجد في حد ذلك الشيء إلا الإنسانية فقط .

وأما أنه هل يوصف بأنه واحد أو كثير على أنه وصف يلحقه من خارج ، فلا محالة أنه يوصف بذلك ، ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يكون من حيث هو إنسانية هو كثيرا بل إنما يكون كأن ذلك شيء يلحقه من خارج .

فإذا كان نظرتنا إليه من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يجب أن نشوبه بنظر إلى شيء من خارج يجعل النظر نظرين : نظر إليه بما هو هو، ونظر إلى لواحقه . ومن حيث النظر الواحد الأول لا يكون إلا الإنسانية فقط، فلهذا إن قال قائل : إن الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية هل هي غير التي في عمرو؟ فيلزم أن يقول : لا . وليس يلزم من تسليمه هذا أن يقول : فإذا تلك وهي واحدة بالعدد، لأن هذا كان سلباً مطلقاً، وعيننا بهذا السلب أن تلك الإنسانية من حيث هي إنسانية هي إنسانية فقط ، وكونها غير التي في عمرو شيء من خارج . فإنه إن لم يكن ذلك خارجاً عن الإنسانية لزم أن تكون الإنسانية من حيث هي إنسانية ألفاً مثلاً أو ليست بألف ، وقد أبطلنا ذلك ، وإنما أخذنا الإنسانية من حيث هي إنسانية فقط .

(١) هي : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص || الإنسانية : الإنسان ص ، ط || شيء : + هي د || حد : ساقطة من د (٣) من خارج : ساقطة من م (٤) من حيث هو : من حيث هي م (٥) فقط : ساقطة من ب ، ج ، م || فقط إنسانية : ساقطة من د (٦) شيء : الشيء م (٧) كان : ساقطة من ط (٨) هو هو : هو ص ، م || ونظر : ونظراً ص ، م (٩) إلا الإنسانية : إلا إنسانية ط ، الإنسانية م (١١) من : ساقطة من م || تلك وهي : ساقطة من م || وهي : وهذه ص (١٢) هي : ساقطة من ج || إن : وإن ج (١٤) لزم أن تكون الإنسانية : ساقطة من د || إنسانية : + كان د (١٥) أوليست : أوليس ب ، ج ، د ، ط || أخذنا : أخذت ب || الإنسانية : إنسانية ب ، د ، ط ، م (١٣ - ١٥) فإنه إن . . . ذلك ساقطة من م (١٦) فقط : ساقطة من د ، م .

على أنه إذا قيل : الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية يكون قد جعلها اعتباراً من حيث هي إنسانية، ساقطاً عنها أنها في زيد وأنها التي في زيد، وإلا فتكون قد أخذنا الإنسانية على أنها في زيد، فإننا قد جردناها وتكلمنا على أنا نلتفت إليها وهي إنسانية . ثم لا يخلو إما أن نرجع الكناية التي في أنها إلى الإنسانية التي في زيد، فيكون هذا محالاً من القول، فإنه لا يتجمع أن تكون إنسانية في زيد وهي باعتبار أنها إنسانية فقط . وإن رجعت إلى الإنسانية فقط فذكر زيد لغوا إلا أن تعني أن الإنسانية التي عرض لها من خارج أن كانت في زيد وقد أسقطنا عنها أنها في زيد، فهل هي هكذا ؟ وهذا أيضاً فيه اعتبار غير الإنسانية .

١٠ فإن سألنا سائل وقال : أستم تجميعون وتقولون : إنها ليست كذا وكذا ، وكونها ليست كذا وكذا غير كونها إنسانية بما هي إنسانية . فنقول : إنا لا نجيب بأنها من ، حيث هي إنسانية ، ليست كذا ، بل نجيب أنها ليست من حيث إنسانية كذا ، وقد علم الفرق بينهما في المنطق .

١٥ وههنا شيء آخر وهو أن الموضوع في مثل هذه المسائل يكاد يرجع إلى الإهمال إذا لم تتعلق بمحصر ولا يكون عنها جواب ، اللهم إلا أن تحصل تلك

(١) على ... إنسانية : ساقطة من م (٢) جعلها : جعلنا طا ، + لما نغ || اعتباراً : اعتباراً ج ، ص || زيد : عمرو طا (٣) فتكون : تكون م || أخذنا : أخذ م || فإننا قد : فإذا ج ، د ، ص ، ط ، ساقطة من م || جردناها : جردنا ص ، ط (٤) أنا : أنا د ، م || نلتفت : لا نلتفت د ، ط || إنسانية : فقط فلا يخلو ما جردنا جردنا وقد تكلمنا على أن لا نلتفت إليها وهي إنسانية ج ؛ + فقط ص (٥) لا يتجمع : لا يجمع م || لا يتجمع أن تكون : لا يكون أن يتجمع د (٦) وهي : فهي م || فقط : واللاج || وإن : فإن ج ، ط (٧) فقط : ساقطة من م || تعني أن : يعني م || أن كانت : إن كان د . (٨) أستم : ساقطة من ط || وتقولون : فتقولون ج ، ص ، م (٩) إنا : ساقطة من د (١٠) بأنها : أنها ب ، ص ، ط || ليست : ليس ب ، ج ، ص ، ط (١١) إنا : ساقطة من د (١٢) كذا : ساقطة من ب (١٣) علم : علم ب ، حرف ط (١٤) تجمل : ترجع ط . (١٥)

الإنسانية كأنها مشار إليها أو لا كثرة فيها . فيثبت لا يكون قولنا : ” من حيث هي إنسانية “جزءا من الموضوع ، لأنه لا يصلح أن يقال : إن الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية إلا وقد عادت مهملة . فإن قيل : تلك الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية ، يكون قد وقع إليها الإشارة فزادت على الإنسانية .

ثم إن ساهلنا في ذلك فيكون الطرفان من المسألة متساويين عنها، ولم يجب أن يكون واحدا أو كثيرا هو أو غير إلا على معنى أنه لا بد له أن يكون هو أو غير . فيثبت نقول : لا بد لها من أن تصير غيراً بالأعراض التي معها، إذ لا توجد ألبتة إلا مع الأعراض . وحينئذ لا تكون مأخوذة من حيث هي إنسانية فقط ، فإذا ليست إنسانية عمرو فهي غير إنسانية بالأعراض ، فيكون لهذه الأعراض تأثير في شخص زيد بأنه مجموع الإنسان أو الإنسانية وأعراض لازمة كأنها أجزاء منه ، وتأثير في الإنسان أو الإنسانية بأنها منسوبة إليه .

ونعود من رأس ونجمع هذا ونخبر عنه بعبارة أخرى كالمذكور لسلف من قولنا ، فنقول : إن ههنا شيئا محسوسا هو الحيوان أو الإنسان مع مادة وعوارض ، وهذا هو الإنسان الطبيعي . وههنا شيء هو الحيوان أو الإنسان منظورا إلى ذاته بما هو هو ، غير مأخوذ معه ماخالطه ، وغير مشروط فيه شرط أنه عام أو خاص

(١) كأنها : كلها ط || مشار : شيان م || أو : إذ ج ، ص ، ط ، م (٢) فإن : وإن ط ، م || قيل : + إن ص ، ط (٤) إليها : عليها ص ، ط ؛ إليها م (٦) ثم إن : وإن م || ساهلنا : تساهلنا م (٧) أو غير : وغير م || أنه : أنها ص ، ط (٩) الأعراض : أعراض ج ، ص ، م (١٠) إنسانيته : إنسانية ص ، ط ، م (١١) الإنسان : ساقطة من د ؛ الإنسانية ص ، ط || وأعراض : أعراض ط (١٢) وتأثير : وتأثيره ج || أو الإنسانية : الإنسانية ص ، ط || إليه : إليها ، ص (١١—١٢) وأعراض أو الإنسانية : ساقطة من م (١٤) ههنا : ساقطة من ط (١٥) وههنا : وهي ط || أو الإنسان : والإنسان د ، م (١٦) مشروط : مشروط د || شرط : ساقطة من ط .

أو واحد أو كثير بالفعل ولا باعتبار القوة أيضاً من حيث هو بالقوة. إذ الحيوان بما هو حيوان، والإنسان بما هو إنسان أى باعتبار حده ومعناه ، غير ملتفت إلى أمور أخرى تقارنه ، ليس إلا حيواناً أو إنساناً .

وأما الحيوان العام، والحيوان الشخصى، والحيوان من جهة اعتبار أنه بالقوة، عام أو خاص، والحيوان باعتبار أنه موجود فى الأعيان ، أو معقول فى النفس ، هو حيوان وشئ وليس هو حيواناً منظوراً إليه وحده. ومعلوم أنه إذا كان حيوان وشئ كان فيهما الحيوان كالجُزء منهما . وكذلك فى جانب الإنسان .

ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزاً وإن كان مع غيره، لأن ذاته مع غيره ذاته. فذاته له بذاته ، وكونه مع غيره أمر عارض له أو لازم مالم طبيعته كالحيوانية والإنسانية. فهذا الاعتبار متقدم فى الوجود على الحيوان الذى هو شخصى بموارضه أو كلى وجودى، أو عقلى ، تقدم البسيط على المركب، والجُزء على الكل. وبهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير، بل هو بهذا الوجود حيوان فقط وإنسان فقط .

لكنه يلزمه لا محالة أن يكون واحداً أو كثيراً، إذ لا يخلو عنهما شئ موجود ، على أن ذلك لازم له من خارج . وهذا الحيوان بهذا الشرط وإن كان موجوداً

(١) واحد أو كثير : أحد كثير ط || باعتبار : اعتبار م (٢) ملتفت : + إليه م (٦) وشئ .
 وليس : وليس شئ م || وليس : ليس ج ، د ، ص ، ط || حيواناً : حيوان ط ، م || منظوراً : منظور
 ص ، ط ، م (٨) لأن ذاته مع غيره : ساقطة من د (٩) له بذاته : ساقطة من د
 || مالم طبيعته : فالتبيعة ج ، د ، ص ، ط ، م || كالحوانية : الحيوانية ص ، م .
 (١٠) والإنسانية : أو الإنسانية ص || فهذا : بهذا ج ، د ، ص ، ط || متقدم : متقدمة ط
 || شخصى : شخص د . (١٢) ولا نوع : ولا هو نوع ط || الوجود : + هو ب ،
 ج ، د ، ص ، م . (١٥) الشرط : + موجود ج .

في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما، وإن كان يلزمه أن يصير حيوانا ما لأنه في حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان ما .

وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما أن يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار أنه حيوان بمحال ما موجود فيه، لأنه إذا كان هذا الشخص حيوانا ما، فحيوان ما موجود، فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود، كالبيض فإنه وإن كان غير مفارق للسادة فهو برياضيته موجود في المادة على أنه شيء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته، وإن كان عرض لتلك الحقيقة أن تقارن في الوجود أمرا آخر .

ولقائل أن يقول : إن الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الأشخاص، لأن الموجود في الأشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان . ثم الحيوان بما هو حيوان موجود، فهو إذن مفارق للأشخاص. ولو كان الحيوان بما هو حيوان موجودا لهذا الشخص، لم يخل إما أن يكون خاصا له أو غير خاص، فإذا كان خاصا له لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه أو هو، بل حيوان ما ؛ وإن كان غير خاص كان شيء واحد بعينه بالعدد موجودا في الكثرة، وهذا محال .

وهذا الشك وإن كان ركيكا مخيفا فقد أوردناه بسبب أنه قد وقعت منه الشبهة في زماننا هذا لطائفة ممن تتشبط في التفلسف. فنقول : إن هذا الشك قد وقع

(١) أن يصير حيوانا ما : أن يصير حيوانا ط ، م (٢) بهذا : هذا ص ، ط || بهذا : هذا ص ، ط || ما : ساقطة من د (٦) برياضيته : بياضه ط || موجود : موجوداد || أنه : أنها ج ، د ، م (٧) وذو حقيقة بذاته : ساقطة من د (١٢) خاص : + له ج ، د ، ص ، م || فإذا : وإذا ج ، ط (١٣) أو هو : أو هو له ج ، ص ، م ساقطة من م || بل : + هو ج ، ص ، ط (١٤) شيء واحد : الشيء واحد || بعينه بالعدد : بالعدد بعينه ب || الكثرة : الكثير ط (١٥) قد : ساقطة من د ، ط || وقعت : وقع ب ، ج ، ط (١٦) زماننا : وقتنا ب ، ج || هذا : ساقطة من ج ، د ، م || لطائفة : لبعض ب ، د ، ص || قد : ساقطة من ب .

فيه الغلط من وجوه عدة. أحدها الظن بأن الوجود من الحيوان إذا كان حيوانا ما فإن طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط آخر لا تكون موجودة فيه. وبيان غلط هذا الظن قد تقدم. والثاني ، الظن بأن الحيوان بما هو حيوان يجب أن يكون خاصاً أو غير خاص بمعنى العدول ، وليس كذلك ، بل الحيوان إذا نظر إليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصاً ولا غير خاص الذي هو العام ، بل كلاهما يسلبان عنه . لأنه من جهة حيوانيته حيوان فقط ، ومعنى الحيوان في أنه حيوان غير معنى الخاص والعام ، وليس إذا خالف أيضاً في ماهيته . وإذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصاً ولا عاماً في حيوانيته ، بل هو حيوان لا غيره من الأمور والأحوال ، لكنه يلزمه أن يكون خاصاً أو عاماً .

١٠ نقوله لم يخل إما أن يكون خاصاً أو يكون عاماً : إن عني بقوله إنه لا يخلو عنهما في حيوانيته فهو خال عنهما في حيوانيته ، وإن عني أنه لا يخلو عنهما في الوجود أى لا يخلو عن لزوم أحدهما فهو صادق . فإن الحيوان يلزمه ضرورة أن يكون خاصاً أو عاماً وأيهما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية التي هي باعتبار ما ليس بخاص ولا عام ، بل يصير خاصاً أو عاماً بعدها بما يعرض لها من الأحوال .

١٥ وههنا شيء يجب أن تفهمه وهو أنه حق أن يقال : إن الحيوان بما هو حيوان لا يجب أن يقال عليه خصوص أو عموم ، وليس بحق أن يقال : الحيوان بما هو حيوان يوجب أن يقال عليه خصوص أو عموم ، وذلك أنه لو كانت الحيوانية توجب

(٣) قد : قد ب || والثاني : + في ب ، د || بأن : + الموجود من ط

(٥) العام : عام م (٩) أو عاماً : وعام ب ، م (١٠) أو يكون عاماً : أو عاماد ||

لأنه : إن ج ، ص ، ط (١١) وإن : + بقوله د (١٣) هي : هود || باعتبار ما :

باعتبارها ط (١٥) وههنا : وهي ص ، ط .

أن لا يقال عليها خصوص أو عموم لم يكن حيوان خاص أو حيوان عام . ولهذا
 المعنى يجب أن يكون فرق قائم بين أن تقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط
 شيء آخر، وبين أن تقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر.
 ولو كان يجوز أن يكون الحيوان بما هو حيوان مجردا بشرط أن لا يكون شيء
 ٥ آخر وجود في الأعيان، لكان يجوز أن يكون للمثل الأفلاطونية وجود في الأعيان،
 بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط . وأما الحيوان مجردا
 لا بشرط شيء آخر فله وجود في الأعيان ، فإنه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط
 شيء آخر، وإن كان مع ألف شرط يقارنه من خارج . فالحيوان مجرد الحيوانية
 موجود في الأعيان ، وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقا بل هو الذي
 ١٠ هو في نفسه خال عن الشرائط اللاحقة موجود في الأعيان . وقد اكتشفه من
 خارج شرائط وأحوال ، فهو في حد وحدته التي بها هو واحد من تلك الجملة
 حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر ، وإن كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته
 ولكنها غير اللواحق الأخرى . ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون ، لم
 يكن هو الحيوان الذي تتطلبه وتتكلم عليه ، لأننا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين
 ١٥ بأن يكون كل واحد من الكثيرين هو هو . وأما المبين الذي ليس محمولا على هؤلاء
 إذ ليس شيء منها هو هو ، فلا حاجة بنا إليه فيما نحن بسبيله . فالحيوان
 مأخوذا بعوارضه هو الشيء الطبيعي ، والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال إن

- (١) أو حيوان : حيوان د ، م (٢) شيء : ساقطة من ص ، ط (٦) وأما الحيوان :
 والحيوان م (٧) وجود : وجوده د || نفسه وفي : ساقطة من ب ، م || حقيقته :
 نفسه د (٨) ألف شرط : + شيء آخر ط (٩ — ١٠) بل هو الذي هو : هو الذي
 في ط ، بل هو الذي في م (١٠) موجود : موجوده د (١٣) حيوان : + مجرد ج
 (١٤) هو : هذا ج ، م ؛ هذا هو ص || تتطلبه : نطلبه ج ، د ، ص ، ط ، م
 (١٦) بسبيله : في سبيله ط (١٧) هو (الأول) : هي د .

- وجودها أقدم من الوجود الطبيعي بقدم البسيط على المركب ، وهو الذى ينخص وجوده بأنه الوجود الإلهى لأن سبب وجوده بما هو حيوان بعناية الله تعالى .
- وأما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص وإن كان بعناية الله تعالى فهو بسبب الطبيعة الجزئية ، فكما أن للحيوان فى الوجود أنحاء فوق واحد ، كذلك له فى العقل . فإن فى العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذى ذكرناه من التجريد ، وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية ، وفى العقل أيضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق فى العقل بحد واحد بعينه أعيانا كثيرة ، فتكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل إلى كثرة ، وهو بهذا الاعتبار كلى ، وهو معنى واحد فى العقل لا تختلف نسبته إلى أى واحد أخذته من الحيوانات ، أى أى واحد منها أحضرت صورته فى الخيال بحال ، ثم ارتفع العقل مجرد معناه عن العوارض ٥
- حصل فى العقل هذه الصورة بعينها ، وكانت هذه الصورة هى ما يحصل عن تجريد الحيوانية عن أى خيال شخصى مأخوذ عن موجود من خارج أو جار مجرى الموجود من خارج وإن لم يوجد هو بعينه من خارج ، بل اخترعه الخيال .

- وهذه الصورة وإن كانت بائقياس إلى الأشخاص كلية ، فهى بالقياس إلى النفس الجزئية التى انطبعت فيها شخصية ، وهى واحدة من الصور التى فى العقل . ولأن الأنفس الشخصية كثيرة بالعدد ، فيجوز إذن أن تكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التى هى بها شخصية ، ويكون لها معقول ١٥

(١) الوجود : وجود ج ، ص ، ط (٣) بعناية : لعناية ج || تعالى : ساقطة من ب ، ج
 (٤) بسبب : ينسب إلى د ، ط (٤) واحد : واحدة د : ص ، ط ، م (٥) فى (الأولى) : ساقطة من ج ، ط || فإن فى العقل : فإن العقل يعقل د (٧) فتكون : فتكون م || الصورة : للصورة ط (٩) أى أى : أى إلى م (١٠) منها : منها ص ، ط (١٠) أحضرت : حضرت د (١١) حصل : وحصل ج ، ط ، م (١٣) يوجد : يؤخذ ج ، ص || اخترعه : أخرجه م (١٤) كانت : كان ط || فهى : فهو د (١٦-١٧) فيجوز بالعدد : ساقطة من ب (١٧) هى : ساقطة من ط .

كلّى آخر هو بالقياس إليها مثلها بالقياس إلى خارج ، ويتميز في النفس عن هذه الصورة التي هي كلية بالقياس إلى خارج بأن تكون مقولة عليها وعلى غيرها . وسنعيد الكلام في هذا عن قريب بعبارة أخرى .

فالأمر العامة من جهة موجودة من خارج ، ومن جهة ليست . وأما شيء واحد بعينه بالعدد محمول على كثير ، يكون هو محمولاً على هذا الشخص بأن ذلك الشخص هو ، وعلى شخص آخر كذلك ، فامتناعه بين ، وسيزداد بياناً . بل الأمور العامة ، من جهة ما هي عامة بالفعل ، موجودة في العقل فقط .

(٢) الصورة : ساقطة من ص ، ط ، م (٤) موجودة من : مأخوذة في هامش ص
 || وأما : أما ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) وسيزداد : ويزداد ب (٧) موجودة :
 موجود د ، ص -

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول في ذلك ، وفي الفرق
بين الكل والجزء ، والكل والجزئي

٥. فقد تحققت إذن أن الكل من الموجودات ماهو، وهو هذه الطبيعة عارضا
لها أحد المعاني التي سميناها كلية . وذلك المعنى ليس له وجود مفرد في الأعيان
ألبتة ، فإنه ليس الكل بما هو كل موجودا مفردا بنفسه ، إنما يتشكل
من أمره أنه هل له وجود على أنه عارض لشيء من الأشياء ، حتى يكون
في الأعيان مثلا شيء هو إنسان وهو ذاته بعينه موجودا لزيد وعمرو وخالد .
١٠. فنقول : أما طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان فيلحقها أن تكون موجودة
وإن لم يكن أنها موجودة هو أنها إنسان ولا داخلا فيه ، وقد تلحقها مع الوجود
هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية إلا في النفس . وأما الكلية من خارج فعل
اعتبار آخر شرحناه في الفنون السابقة . بل هذه الطبائع ما كان منها غير محتاج
إلى مادة في أن يبقى ، ولا في أن يتبدى لها وجود فيكون من المستحيل أن يتكرر ،
بل إنما يكون النوع منه قائما واحدا بالعدد . لأن مثل هذه الطبيعة ليست
١٥ تتكرر بالفصول ولا بالمواد ولا بالأعراض . أما بالفصول فلنوعيته ، وأما

(٣) كون : لحوق م || وإتمام : وفي إتمام ص (٥) قد : وقد ب ، ط || إذن :
وإذن د ؛ ساقطة من د ، ص || من : في د ، ط ، م (٦) كلية : كليا ط ، م (٧) الكل :
كلي د (٨) أنه (الثانية) : ساقطة من ط || لشيء : شيء د (٩) بعينه : بعينها ج ، د ، ص ، ط
|| موجودا : موجود ص (١٠) طبيعة : الطبيعة ج (١٣) الفنون : الفصول د ، ط
|| السابقة : السابقة ب ، ج ، م (١٥) إنما : + هو ط .

بالمواد فلتجرده ، وأما بالأعراض فلا أن الأعراض إما أن تكون لازمة للطبيعة فلا تختلف فيها الكثرة بحسب النوع وإما أن تكون عارضة غير لازمة للطبيعة فيكون عروضها بسبب يتعلق بالمادة ، فيكون حق مثل هذا إذا كان نوعا موجودا ، أن يكون واحدا بالعدد . وما كان منها محتاجا إلى المادة فإنما يوجد مع أن توجد المادة مهيأة فيكون وجوده مستلحقا به أعراضا وأحوالا خارجة يتشخص بها ، وليس يجوز أن تكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية ، وقد عرفت هذا في خلال ما علمت . وأما إن كانت هذه الطبيعة جنسية فسنبين أن طبيعة الجنس محال أن تقوم إلا في الأنواع ثم يقوم قوام الأنواع . فهذه حال وجود الكليات .

وليس يمكن أن يكون معنى هو بعينه موجودا في كثيرين ، فإن الإنسانية التي في عمرو إن كانت بذاتها لا بمعنى الحد موجودة في زيد ، كان ما يعرض لهذه الإنسانية في زيد لا محالة يعرض لها وهي في عمرو ، إلا ما كان من العوارض ماهيته مقولة بالقياس إلى زيد . وأما ما كان يستقر في ذات الإنسان ليس استقراره فيه محوجا إلى أن يصير مضافاً مثل أن يبيض أو يسود أو يعلم ، فإنه إذا علم لم يكن به مضافاً إلا إلى المعلوم . ويلزم من هذا أن تكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الأضداد وخصوصاً إن كان حال الجنس عند الأنواع حال النوع عند الأشخاص ، فتكون ذات واحدة هي موصوفة بأنها ناطقة وغير ناطقة ، وليس يمكن أن يعقل من له جبلة سليمة أن إنسانية واحدة اكتنفها أعراض عمرو وإياها بعينها اكتنفت

(٢) بحسب : تحت ص ، م (٤) موجودا : ساقطة من ج ، د ، ص ، م ؛ + بوجود ج ، د ، ص ، ط ، م (٥) به : ساقطة من د (٦) بها : به ج (١٠) معنى : + واحد ط (١٣) وأما ما : ساقطة من ط (١٤) أوسود : ويسود ، م (١٨) أن إنسانية : أن الإنسانية ج ؛ الإنسانية د || واحدة : + واحدات || اكتنفها : اكتنفها ج ، د ، ص ، ط || وإياها : إياها ط || اكتنفت : اكتنفت ج ، د ، ص ، ط ، م .

أعراض زيد . فإن نظرت إلى الإنسانية بلا شرط آخر فلا تنظرن إلى هذه الإضافات ، فهي على ما علمناك .

- فقد بان أنه ليس يمكن أن تكون الطبيعة توجد في الأعيان وتكون بالفعل كلية ، أى هى وحدها مشتركة للجميع . وإنما تعرض الكلية لطبيعة ما إذا وقعت في التصور الذهني ، وأما كيفية وقوع ذلك فيجب أن تتأمل ما قلناه في كتاب النفس . فالمعقول في النفس من الإنسان هو الذي هو كلي ، وكلية لا لأجل أنه في النفس ، بل لأجل أنه مقيس إلى أعيان كثيرة موجودة أو متوهمة حكمها عنده حكم واحد . وأما من حيث أن هذه الصورة هيئة في نفس جزئية فهي أحد أشخاص العلوم أو التصورات ، وكما أن الشيء باعتبارات مختلفة يكون جنساً ونوعاً ، فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً . فمن حيث أن هذه الصورة صورة ما في نفس ما من صور النفس فهي جزئية ، ومن حيث أنها يشترك فيها كثيرون على أحد الوجوه الثلاثة التي بينا فيما مضى فهي كلية ، ولا تناقض بين هذين الأمرين . لأنه ليس بممتنع اجتماع أن تكون الذات الواحدة تعرض لها شركة بالإضافة إلى كثيرين . فإن الشركة في الكثرة لا يمكن إلا بالإضافة فقط ، وإذا كانت الإضافة لذوات كثيرة لم تكن شركة ، فيجب أن تكون إضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد . والذات الواحدة بالعدد

(٢) الإضافات فهي : ساقطة من ص || فهي : هي م ؛ ساقطة من ب ؛ بوجه د ، ط
(٣) أن تكون : ساقطة من م (٤) لطبيعة : الطبيعة د (٥) وأما : فأما ص ، ط ، م
(٦) من : عن ج ، ط || الإنسان : الإنسانية ص (٨) حكمها : وحكمها ط || عنده : عند
|| أن : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || هيئة : ماهية ج ، د (٩) باعتبارات : باعتبار م
(١٠) اعتبارات : الاعتبار د || كلياً : كلية د . (١١) نفس ما من صور : ساقطة من د ،
ص ، ط ، م (١٢) يشترك : مشترك ط || كثيرون : كثير ب || بينا : + فيها ط || مضى :
سلف ب ، ج (١٣) بممتنع : بممتنع ج ، ص ، م (١٥) إلا : + لما لا ينقسم ط
|| بالإضافة : بإضافة ص || وإذا : وإن د .

من حيث هي كذلك فهي شخصية لا محالة ، والنفس نفسها تتصور أيضا كليا
آخريـمـع هذه الصورة، وأخرى في تلك النفس أو في نفس غيرها ، فإنها كلها من
حيث هي في النفس متحد بمحد واحد .

وكذلك قد توجد اشتراكات أخرى ، فيكون الكلـى الآخريـمـا يـز هـذه الصورة
بمحكم له خاص وهو نسبته إلى أمور في النفس، وهذه إنما كانت نسبتها الجامعة
إياها كلية هي إلى أمور من خارج على وجه أن أى تلك الخارجات سبقت إلى الذهن
بفائز أن يقع عنها هذه الصورة بعينها. وإذا سبق واحد فتأثرت النفس منه بهذه
الصفة لم يكن لما خلاه تأثير جديد إلا بحكم هذا الجواز المعبر ، فإن هذا الأثر
هو مثل صورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة. وأو كان بل
أحد هذه المؤثرات أو المؤثر بها شيء غير تلك الأمور المعروفة وغير مجانس لها
لكان الأثر غير هذا الأثر، فلا يكون مطابقة .

وأما الكلـى الذى في النفس بالقياس إلى هذه الصور التى في النفس ، فهذا
الاعتبار له بحسب القياس إلى أى صورة سبقت من هذه الصور التى في النفس
إلى النفس . ثم هذه أيضا تكون صورة شخصية من حيث هي على ما قلناه ، ولأن
في قوة النفس أن تعقل ، وتعقل أنها عقلت ، وتعقل أنها عقلت ، ولأن
وأن تركيب إضافات في إضافات، وتجعل للشيء الواحد أحوالا مختلفة من المناسبات
إلى غير النهاية بالقوة. فيجب أن لا تكون لهذه الصور العقلية المترتب بعضها على
بعض وقوف ، ويلزم أن تذهب إلى غير النهاية ، لكن تكون بالقوة لا بالفعل .

(٢) يجمع : بجميع جـ ، ط . (٧) عنها : + فيه جـ ، د ، ص ، ط || وإذا : فإذا ط
(١٠) أو المؤثر : والمؤثر بـ || تلك : ذلك ص || المعروفة : المفروضة جـ ، ص (١٢) التى :
ساقطة من م (١٢—١٣) فهذا الاعتبار : فهذه الاعتبارات د (١٣) الصور : الصورة د
(١٥) وتعقل أنها عقلت أنها عقلت : ساقطة من د ، وأنها عقلت ص ، وتعقل أنها عقلت جـ ، ط
(١٧) المترتب : المرتبة د ، ص ، المرتبة ط ، م .

- لأنه ليس يلزم النفس إذا عقلت شيئا أن تكون بالفعل تعقل معه الأمور التي تلزمه لزوما قريبا ، وأن تخطرها بالبال فضلا عما يعنى في البعد . فإن ههنا مناسبات في الجذور الصم وفي إضافات الأعداد كلها قريبة المنال من النفس ، وليس يلزم أن تكون النفس في حال واحدة تعقل تلك كلها أو أن تكون مشغلة على الدوام بذلك ، بل في قوتها القريبة أن تعقل ذلك مثل إخطار المضلعات
- ٥ التي لانهاية لها بالبال ، ومزاوجة عدد بأعداد لانهاية لها بالبال ، بل بوقوع مناسبة عدد مع مثله مرارا لانهاية لها بالتضعيف . فإن هذا أشبه شيء بما نحن في ذكره . فاما أنه هل يجوز أن تقوم المعانى العامة للكثرة مجردة عن الكثرة وعن التصورات العقلية ، فأمر متكلم فيه من بعد . فإذا قلنا : إن الطبيعة الكلية موجودة في الأعيان فلسنا نعنى ، من حيث هي كلية بهذه الجهة من الكلية ، بل
- ١٠ نعنى أن الطبيعة التي تعرض لها الكلية موجودة في الأعيان . فهى من حيث هي طبيعة شيء ، ومن حيث هي محتملة لأن تعقل عنها صورة كلية شيء ، وأيضا من حيث عقلت بالفعل كذلك شيء ، ومن حيث هي صادق عليها أنها لو قارنت بعينها لا هذه المادة والأعراض ، بل تلك المادة والأعراض ، لكان ذلك الشخص الآخر شيء . وهذه الطبيعة موجودة في الأعيان بالاعتبار الأول ،
- ١٥ وليست فيه كلية موجودة بالاعتبار الثانى والثالث والرابع أيضا في الأعيان .

(١) معه : معهاب ، ج ، د ، ط ، م (٢) تلزمه : تلزمهاب ، ج ، د ، ط ، ع ، م ط
 || ههنا : ساقطة من ط (٣) المنال : المتناول ب ، ج ، ص ، م ؛ التناول ط (٤) حال :
 حالة ب ، ج ، ص ، ط || أو أن تكون : أو تكون ج ، ط (٥) المضلعات : المضافات د
 (٨) فاما : وأما ط (١٠) الجهة : الصفة م (١٤) قارنت : + عليها م || هذه : بهذه م
 (١٥) بالاعتبار : باعتبار د ، ط (١٦) وليست : وليس ج || فيه : قبله به د || موجودة : +
 وموجودة د || بالاعتبار : وبالاعتبار ص ، ط || الثالث : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م .

فإن جعل هذا الاعتبار بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية في الأعيان ،
وأما الكلية التي نحن في ذكرها فليست إلا في النفس .

وإذ قد عرفنا هذه الأشياء فقد، سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكلى
والجزئى ، وذلك أن الكل من حيث هو كل يكون موجودا في الأشياء، وأما
الكلى من حيث هو كلى فليس موجودا إلا في التصور . وأيضا الكل يُعدُّ
بأجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه ، وأما الكلى فإنه لا يعدُّ بأجزائه ،
ولا أيضا الجزئيات داخلة في قوامه . وأيضا فإن طبيعة الكل لا تقوم الأجزاء
التي فيه، بل يتقوم منها، وأما طبيعة الكلى فإنها تقوم الأجزاء التي فيه . وكذلك
فإن طبيعة الكل لا تصير جزءا من أجزائه ألبتة ، وأما طبيعة الكلى فإنها جزء من
طبيعة الجزئيات لأنها إما الأنواع فتقوم من طبائع الكليين أعنى الجنس والفصل،
وإما الأشخاص فتقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الأعراض التي
تكتنفها مع المادة . وأيضا فإن الكل لا يكون كلا لكل جزء وحده واو انفرد،
والكلى يكون كليا محمولا على كل جزئى . وأيضا فإن أجزاء كل كل متناهية ،
وليس أجزاء كل كلى متناهية . وأيضا الكل يحتاج ، إلى أن تحضره أجزاؤه
معا ، والكلى لا يحتاج إلى أن تحضره أجزاؤه معا .. وقد يمكنك أن تجد فروقا
أيضا غير هذه فتعلم أن الكل غير الكلى .

(١) الطبيعة : + الكلية ص (٢) فليست : ليست م (٣) وإذا : فإذا ج ، د ، ط
(٦) بأجزائه : أجزاء د ، ص ، ط (٨) طبيعة الكلى : طبيعته ط || الأجزاء : الجزئيات ج
|| التي : + هي ج || وكذلك : وأيضا ب ، ج ؛ ولذلك ط (٩) ألبتة : ساقطة من ط
(١١) فتقوم : فتقوم د (١٢) ولو : لوب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) كليا : ساقطة
من م || على : في ب ، د ، م || جزئى : جزء ج ، ط ، م ؛ + شئى ج (١٤ - ١٥) أجزاؤه معا
والكلى : أجزاء معا والكلى د ، ط (١٥) والكلى ... معا : ساقطة من د || معا وقد : وقد ط
(١٦) الكلى : الكل ج .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في الفصل بين الجنس والمادة

والذى يلزمنا الآن هو أن نعرف طبيعة الجنس والنوع . فأما أن الجنس على كم شيء يدل فقد كان يدل في زمان اليونانيين على معانٍ كثيرة، وقد ذهب استعمالها في زماننا . فالجنس في صناعتنا لا يدل إلا على المعنى المنطقي المعلوم، وعلى الموضوع ، وربما استعملنا لفظ الجنس مكان النوع فقلنا : ليس كذا من جنس كذا أى من نوعه أو من جملة ما يشاركه في حقه . والنوع أيضاً ليس يدل عندنا الآن في زماننا وعاداتنا في الكتب العلمية إلا على النوع المنطقي ، وعلى صور الأشياء .

١٠

وغرضنا الآن فيما يستعمله المنطقيون من ذلك فنقول : إن المعنى الذى يدل عليه بلفظة الجنس ليس يكون جنساً إلا على نحوٍ من التصور ، إذا تغير عنه ولو بأدنى اعتبار لم يكن جنساً ، وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة . ولنجعل ياننا في الجنس وفي مثال يكثر إشكاله على المتوسطين في النظر فنقول : إن الجسم قد يقال له إنه جنس الإنسان وقد يقال له إنه مادة الإنسان ، فإن كان مادة الإنسان كان لا محالة جزء من وجوده واستحال أن يحمل ذلك الجزء

١٥

(٥) كان يدل : كان ط || كثيره : ساقطة من ص ، م (٦) فالجنس : والجنس ص

(٧) مكان النوع : ساقطة من م || قلنا : قلنا ط (٨) ليس : ساقطة من ط (١٢) بلفظة :

بلفظ ج ، د (١٣) المشهورة : المشهورات ج ، ط (١٤) الجنس : الجسم ط || وفي : في د

(١٥) له (الأولى) : ساقطة من د ، ط ، م || وقد يقال له : ويقال له ب ؛ وقد ج ، ص ، ط .

على الكل . فلنتظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادة ، وبينه وقد اعتبر جنساً ، فهناك يصير لنا سبيل إلى معرفة ما نريد بيانه . فاذا أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ماله هذا ، وبشرط أنه ليس داخلًا فيه معنى غير هذا ، وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا ، مثل حس أو تغذٍ أو غير ذلك ، كان معنى خارجًا عن الجسمية ، محمولًا في الجسمية ، مضافًا إليها . فالجسم مادة وإن أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا يتعرض بشرط آخر أثبتة ولا يوجب أن تكون جسميته لجوهرية متصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصوره ، ولكن معها أو فيها الأقطار . فالجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم ، وبالجملة أى مجتمعات تكون بعد أن تكون جملة جوهرًا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات - إن كانت هناك مجتمعات - داخلية في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم لحقت تلك المعاني خارجة عن الشيء الذى قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجففس .

فالجسم بالمعنى الأول إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة التى بعد الجسمية التى بمعنى المادة فليس بحمول ، لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة، وصورة واحدة كانت أو ألقا، وفيها الأقطار الثلاثة ، فهو إذن محمول

(١) وبينه : وبين الجسم ج (٢) فهناك : فهناك ج ، ص ، ط || أخذنا : أخذ ط ، م (٣) وبشرط : وبشرط ج ، د ، ط ، م (٥) محمول : ومحمول ط || الجسمية : الجسم ط (٦) وإن : وإذا د ، فإن م (٧) لجوهرية : لجوهرية ج ، ط (٩) لخاصية : لخاصية ج ؛ بخاصيته د ، ط ، م || فالجملة : فالجملة ط (١٠) ماهى : ماهية ط (١١) إن : وإن ط (١٦) التى بعد : التى هى بعد (١٧) هذا : على د || فإنه محمول : فمحمول ط (١٧ - ١٨) على ... محمول : ساقطة من د .

على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر
وإن اجتمع من معانٍ كثيرة . فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع ، وتلك
الجملة جسم لأنها جوهر ، وهو جوهر له طول وعرض وعمق .

- وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانا بشرط أن لا يكون في حيوانيته
إلا جسمية وتغذٍ وحس ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ، فربما كان
لا يبعد أن يكون مادة للإنسان أو موضوعا وصورة النفس الناطقة . وإن
أخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذي يكون به الجسم جنسا ، وفي معاني ذلك
الجسم على سبيل تجويز الحس لا في ذلك من الصور ، ولو كان النطق أو فصل
يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منها أو وضعه ، بل مجورا وجود أي ذلك
كان في هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة
ولا ضرورة في أن لا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس . وكذلك
فافهم الحال في الحساس والناطق ، فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا له حس
بشرط أن لا يكون زيادة أخرى لم يكن فصلا وإن كان جزءا من الإنسان .
وكذلك فإن الحيوان غير محمول عليه وإن أخذ جسما أو شيئا مجورا له وفيه ومعه ،
أي الصور والشرائط كانت بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان الحيوان
محمولا عليه .

فإذن أي معنى أخذه فما يشكل الحال في جنسيته أو ماديته من هذه فوجدته
قد يجوز انضمام الفصول إليه أيها كان على أنها فيه ومته ، كان جنسا . وإن

(٢) من : عن د (٣) جسم : جسمية ط (٤) فإن : ساقطة من د (٦) أو موضوعا :
وموضوعا م (٨) لا غير : وغيره ، ص ، ط ، م || كان : + وجود ط (٩) لرفع :
برفع ط (١٠) بالضرورة : الضرورة ط (١٢) له حس : الحس ط (١٤) ومعه :
ومن معه ط (١٥) الصور : الصورة ط || وكان : لكان د .

أخذته من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة ، بل مضافاً من خارج ، لم يكن جنساً ، بل مادة . وإن أوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعاً . وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنساً . فإذاً باشتراط أن لا تكون زيادة تكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة يكون نوعاً . وبأن لا تتعرض لذلك ، بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلية في جملة معناه ، يكون جنساً . وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركبة ، وأما فيما ذاته بسيطة فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات في نفسه على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل .

١٠ وأما في الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة ، فنقول :
 إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور إذا أخذت

الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس ، وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التي تفرض مع جواز أن توضع متضمنة لكل معنى مقروناً بها وجوباً أن يتضمن

١٥ الأقطار الثلاثة ، فإنها لم توجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية . فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد أن كان مجوزاً في نفسها تضمنها إياه ، فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك

(١) أخذته : أخذتها ج ، د ، ص ، م (٢) الجملة : الجهة ص (٦) وبأن لا تتعرض : فإن لا تعرض د || لذلك : بذلك د (٧) مركبة : مركب ب ، ج ، د (٨) فيما : في د ، ما م || بسيطة : بسيط ب ، ج ، د ، م (١٠) شيء : ساقطة من د || متميز : يتميز ج ، ميمز م || شيء هو مادة : ساقطة من م (١١) أخذت : أخذ ط (١٢) لا بمعنى يحمل عليه : ساقطة من د ، م (١٤) بها : به د ، م ، به مع ج ، ص ، ط (١٥) فإنها : فإن د ، فإن ج ، ص ، ط (١٧) فيكون معنى الحيوانية : ساقطة من ب ، د ، هـ .

الجسم بعكس حال الجسم إذا حصل . كما أن الجسم الذي هو بمعنى المادة جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة إنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه ، وما توضع تحته فهي أسباب لوجوده ، وليس هو سبباً لوجودها . ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، وإن كانت قبلته قبلية لا بالزمان بل بالذات ، لكان سبباً لوجود النوعية ، مثل الجسم الذي بمعنى المادة ، وإن كانت قبلته لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية في هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير .

وفي العقل أيضاً فإن الحكم فيه كذلك . فإن العقل لا يمكنه أن يضع في شيء من الأشياء للجسمية التي لطبيعة الجنس وجوداً يحصل هو أولاً وينضم إليه شيء آخر حتى يحدث الحيوان النوعي في العقل . فإنه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذي للجنس في العقل غير محمول على طبيعة النوع ، بل كان جزءاً منه في العقل أيضاً . بل إنما يحدث للشيء الذي هو النوع طبيعة الجسمية في الوجود وفي العقل معاً إذا حدث النوع بتمامه . ولا يكون الفصل خارجاً عن معنى ذلك الجنس ومضافاً إليه ، بل متضمناً فيه وجزء منه من الجهة التي أومأنا إليها . وليس هذا حكم الجنس وحده من حيث هو كلي ، بل حكم كل كلي من حيث هو كلي .

-
- (١) المادة : + فإنه ج ، د ، ص ، ط ، م (٣) فهي : فهو د || أسباب : لإثبات ط (٤) التي : الذي ط (٥) وإن : إن ب || وإن بالذات ساقطة من ج ، م || قبلته قبلية : قبله ب ؛ قبلته ص ؛ قبلته ج ، ط (٦) المادة : + ولكان قبلها ص ، ط ؛ + الجنسية م || وإن ساقطة من د || قبلته : قبلية ص || الجسمية : الجنسية د ، ص (٩) يحصل : يحصله ط || هو أولاً : أولاً هو م || وينضم : ينضم د (١٠) النوعي : النوع ب ، م (١٢) بل إنما : إنما د (١٣) حدث : أخذت ج (١٤) متضمناً : متضمناً ب ؛ متضمناً ص || التي : الذي ط || وليس : وليست ج (١٥) وحده : وبعده ط || من حيث هو كلي : ساقطة من د ، ص ، م || هو كلي : هو كل م .

فبين من هذا أن الجسم إذا أخذ على الجهة التي يكون جنسا يكون كالمجهول بعد ، لا يدري أنه على أي صورة، وكم صورة يشتمل ، وتطلب النفس تحصيل ذلك ، لأنه لم يتقرر بعد بالفعل شيء هو جسم محصل . وكذلك إذا أخذنا اللون وأخطرناه ببال النفس ، فإن النفس لا تقنع بتحصيل شيء متقرر لا بالفعل ، بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لون .

وأما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها ، بل تحصيل الإشارة .
وأما طبيعة الجنس فإنها وإن كانت النفس إذا طلبت فيها تحصيل الإشارة كانت قد فعلت الواجب وما يجب أن يقنع معه . فإن النفس قد تطلب أيضا مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب ، حتى إنما يبقى له أن يستعد لهذا الطلب أكثر ويكون إلى النفس أن يفرضه أي مشار إليه شاء . فلا يمكن النفس أن تجعله بحيث يجوز أن يكون أي مشار إليه شاء إلا بعد أن تضيف إليه معاني أخرى بعد اللونية قبل الإشارة . فإنه ليس يمكنه أن يجعل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيء مشار إليه أنه لون في هذه المادة ، ذلك الشيء ليس إلّا لونا فقط . وقد ينحصر بأمور عرضية عرضت من خارج يجوز أن يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها ، كما يكون في غنصصات طبيعة النوعية . وكذلك في المقدار أو الكيفية أو غيرها ، وكذلك في الجسم الذي نحن بسبيله ليس يمكن أن يجعله

- (١) بين : فبين ج ، د (٢) يشتمل : يشمل ط ، يشمل د || تحصيل : تحصيل ط
(٣) وكذلك : وكذلك م (٤) اللون : الكون م || فإن النفس : ساقطة من ب || لا بالفعل :
ولا بالفعل ط (٦-٧) النوع : طبيعة : ساقطة من ب (٨) وما يجب :
وربب د (١٠) ويكون : فيكون ج ، أو يكون ط (١١) تضيف : يضاف ص ||
أخرى : أخرى ج ، د ، ص ، ط ، م (١٢-١٠) فلا : الإشارة : ساقطة من م
(١٣) ذلك : وذلك ص (١٤) عرضت : ساقطة من د ، ص ، ط ، م زوال : زواله ط
(١٥) طبيعة : الطبيعة ط ، طبيعته م (١٦) ليس : + أن د .

الذهن مشاراً إليه مقتصرًا على أنه جوهر يتضمن أى شئ اتفق بعد أن تكون الجملة طويلة عريضة عميقة على جملة لم تعد الأشياء التى يتضمنها أو لا يتضمنها فيصير نوعاً .

- فإن قال قائل : فيمكننا أن نجعل مثل هذا الجمع أى الأشياء شيئاً ، فنقول :
- ٥ إن كلامنا فى نحو من الاجتماع مخصوص ، يكون اجتماع الأشياء فيه على نحو الاجتماع فى طبيعة الجنس من حيث هو جنس ، وذلك النحو هو أن تكون المجتمعات فصولاً تنضم إليه ، إلا أنه ليس كلامنا ههنا فى الدلالة على طبيعة الجنس أنه كيف تحوى الفصول وغير الفصول ، وأى الأشياء يجتمع فيه على نحو الفصول ، بل كلامنا فيها على النحو المؤدى إلى الفرق بين الجنس والمادة .
- ١٠ وليس إذا أردنا أن نفرق بين شيئين يلزمنا أن نتعدى التفريق إلى بيانات أحوال أخرى ، وإنما غرضنا أن نعرف أن طبيعة الجنس الذى هو الجسم هو أنه جوهر يجوز فيه اجتماع أشياء من شأنها أن تجتمع فيه . فتكون الجملة طويلة عريضة عميقة ، وتكون وإن كانت لا تكون إلا أشياء معلومة الشروط مجهولة بعد . وإلى هذا الحد ما نتكلم فى هذا الفصل .

(١) مقتصر : مقصرا ط ، م (٤) مثل : ساقطة من م (٥) مخصوص : + فيا ج ، د ، ص ، ط || اجتماع الأشياء فيه : ساقطة من م (١٣) إلا أشياء : الأشياء د (١٤) هذا : ساقطة من ب .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس

فلتكلم الآن في الأشياء التي يجوز اجتماعها في الجنس ، ويكون التوقف
 في إثبات طبيعته وماهيته محصلة بالفعل إنما يقع لأجلها . فنقول : إن هذا
 المطلوب ينقسم إلى قسمين : أحدهما ، أنه أي الأشياء هي الأشياء التي يجب
 أن يحصرها الجنس في نفسه وتجتمع ، فتكون تلك الأشياء جاعلة إياه نوعا .
 والثاني ، أنه أي الأشياء يكون واقعا في حصره مما ليس كذلك .

وذلك أن الجسم إذا انحصر فيه البياض على النحو المذكور لم يجعله نوعاً ،
 والحيوان إذا قسم إلى ذكر وأنثى لم يتنوع بذلك ، وهو مع ذلك يتنوع بأشياء
 أخرى . ثم الحيوان يجوز أن يقع على شخص فيه أعراض كثيرة تكون تلك الجملة
 حيوانا مشارا إليه .

فنقول أولا : ليس يلزمنا أن نتكلف إثبات خاصية فصل كل جنس عند كل
 نوع ولا أيضا فصول أنواع جنس واحد ، فإن ذلك ليس في مقدورنا ،
 بل الذي في مقدورنا هو معرفة القانون في ذلك ، وأنه كيف ينبغي أن يكون الأمر
 في نفسه . وأما إذا نظرنا في معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس
 أنه هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون أو ليس ، فربما جهلناه
 في كثير من الأشياء ، وربما علمناه في بعضها ، فنقول : إن المعنى العام إذا

(٢) على : في ط (٥) طبيعته وماهيته : طبيعة وماهيته بـ (٨) والثاني : الثاني جـ ، ط
 (٩) فيه : في ط || النحو : النوع د ، م (١٣) كل جنس : جنس بـ (١٦) في معنى :
 إلى معنى جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٨) المعنى : معنى د .

- انضافت إليه طبيعة فيجب أول شيء أن يكون انضافها إليه على سبيل القسمة حتى ترده إلى النوعية ، وأن تكون القسمة مستحيلة أن تقلب وذلك المشار إليه باقى الجواهر ، حتى يصير مثلا المتحرك منها غير متحرك وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك متحركاً وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك والمتحرك قسمًا
- التقسيم الذاتى ؛ بل يجب أن تكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا يفارق قسطه الخاص من الجنس وبعد ذلك فيجب أن يكون الموجب من القسمين أو كلاهما ليسا ماضيين له بسبب شيء قبلهما وتتضمن طبيعة الجنس أن يكون له ذلك المعنى أولاً . فإنه إن كان ثانياً جاز أن لا يكون ذلك المعنى فصلاً ألبتة ، بل كان أمراً لازماً للأمر الذى هو الفصل مثل أن يكون قاسم قد غير حكمه .
- فلم يقسم الجوهر إلى جسم وإلى غير جسم ، بل يقسم إلى قابل الحركة وإلى غير قابل للحركة . فإن القابل للحركة لا يلحق الجوهر أول الحقوق ، بل بعد أن يصير مكانياً جسيماً . فقابل الحركة يلزم الجسم ، ويلزم الجسم أشياء كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم ، لكنها ليست فصولاً بل أموراً ألزمت الفصول . لأن الجوهر يتوسط الجسمية ما تعرض له تلك المعانى ، واقسامه إلى أن يكون ذا جسمية أو غير ذى جسمية فهو لما هو جوهر لا لتوسط شيء آخر .

وقد يجوز أن يكون بعض ما لا يعرض أولاً فصلاً ، ولكن لا يكون فصلاً قريباً لذلك الجنس ، بل فصلاً بعد فصل ، مثل أن يقال : إن الجسم منه تاطق

(١) طبيعة : طبيعته م (٢) مستحيلة : مستحيلة ط ، م (٣) متحرك : المتحرك ج (٤) متحركاً : متحرك ج (٥) فيكون : فذلك ج (٦) بسبب : لسبب ط || قبلهما : له قبلهما د || وتتضمن : وأن يتضمن د (٨) له ذلك : ساقطة من د (٩) مثل : مثل ص ، ط ، م || غير : راع غج || حكمه : ساقطة من ب ، ج ، ص (١٠) يقسم : قسم ج ، د ، ط ، م || الحركة : الخزم ط (١١) للحركة : الحركة ج ، د ، ص (١٢) جسيماً : جسيماً د ، م (١٣) ألزمت : ألزمت ط (١٤) ما تعرض : ما تعرض د ، ط ، م . (١٥) لما هو : إلى د

ومنه غير ناطق ، لأن الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا لأن يكون ناطقا
 وغير ناطق ، بل يحتاج إلى أن يكون أولا ذا نفس حتى يكون ناطقا . وإذا
 وجد الجنس فصلا فيجب أن تكون تلك الفصول التي بعده فصولا تعرف
 تخصيص ذلك الفصل ، فإن ذا النطق وعديم النطق تعرف حال فصل كونه
 ذا نفس ، فإنه ذو نطق وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس ، لا من جهة
 أنه أبيض أو أسود أو شيء آخر ألبنة بالفعل . وكذلك كون الجسم ذا نفس
 أو غير ذي نفس ليس له هذا بسبب شيء ألبنة من الأجناس المتوسطة ، فإذا
 عرض لطبيعة الجنس أيضا عوارض ينفصل بها لم يخل إما أن يكون الاستعداد
 للانفصال بها إنما هو لطبيعة الجنس ، أو لطبيعة أعم منها ، كما كان قبل
 لطبيعة أخص منها . فإن كان لطبيعة أعم منها ، مثل أن الحيوان منه أبيض وأسود ،
 والإنسان منه ذكر وأنثى ، فليس ذلك من فصوله بل الحيوان إنما صار أبيض
 وأسود لأجل أنه جسم طبيعي ، وقد صار ذلك الجسم الطبيعي قائما بالفعل
 ثم وضع بهذه العوارض ، وهو يقبلها ، وإن لم يكن حيوانا ، والإنسان إنما
 صار مستعدا للذكر والأنثى لأجل أنه حيوان ، فهذا لا يكون فصلا للجنس .

وأيا قد تكون أشياء خاصة بالجنس تقسمه كالذكر والأنثى بالحيوان ، ولا تكون
 فصولا بوجه من الوجوه ، وذلك لأنها إنما كانت تكون فصولا لو كانت
 عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته انقساما أوليا ، ولم تكن

(١) مستعدا : مستحقا ، ص (٢) وغيره : أو غير ص || يحتاج : محتاج ج (٣) الجنس :
 الجنس ج || تلك : ساقطة من د || تعرف : + فصول ط (٤) تخصيص : تخصيص د ،
 طا || ذلك : تلك ج ، م || الفصل : الفصول ج ، د ، طا ، م (٥-٤) تعرف : ...
 وعديم نطق : ساقطة من م || وعديم النطق : وعديم نطق ط ، م (٦) بالفعل : بالفعل ط
 (٨) بها : فيها ج ، ط ، م (١٠) وأسود : أو أسود ط ، والأسود م (١٢) وأبيض :
 أو أسود ط (١٥) قد : قد د || بالجنس : بالجسم م ، + تقسمه ج ، د ، ص ، ط
 (١٦) فصولا : فصلا د ، طا

- لازمة لشيء يقومه فصل أولا ، فاما إذا لم تكن كذلك بل إنما عرضت للحيوان لأن مادته التي يكون منها عرض لما عارض فصارت بحال من الأحوال لا تمنع حصول صورة الجنس وماهيته ولا طرفا القسمة في المادة ، ولا أيضا تمنع أن يقع للجنس اقتران آخر من حيث صورته بالفصول ، فليس طرفا القسمة من الفصول ، بل من العوارض اللازمة فيه أعني مثل الذكورة والأنوثة . فإن المنى الذي كان صالحا لصورة الحيوان وكان متعينا لفصل خاص من الحيوان الكلى عرض له انفعال حار فصار ذكرا ، وكان يجوز أن يعرض له بعينه انفعال مبرد في المزاج فيكون أنثى ، وذلك الانفعال وحده لا يمنع من حيث نفسه أن يقبل أى فصل يعرض للحيوان من جهة صورته ، أى من جهة كونه ذا نفس دراكا متحركا بالإرادة ، فكان يجوز أن يقبل النطق وغير النطق فلم يكن ذلك مؤثرا في تنويجه . وحتى لو توهمناه لا أنثى ولا ذكرا ولم نلتفت إلى ذلك البتة لقام نوعا بما ينوعه ، فلا ذلك يمنع عن التنوع دون الالتفات إليه ولا يفيد التنوع بالالتفات إليه . وليس كذلك إذا توهمناه لا ناطقا ولا أعجم أو توهمنا اللون لا أبيض ولا أسود بوجه .

- ١٥ وليس يكفي إذا أردنا أن نفرق بين الفصول والخواص القاسمة أن نقول : إن الذي عرض من جهة المادة فليس بفصل . فإن كونه غاذيا أو غير غاذ إنما يعرض من جهة المادة لكن يجب أن تراعى الشرائط الأخرى التي وصفناها .

(١) لازمة : لازم ب (٣) وماهيته : + في المادة ط || ولا طرفا القسمة : ساقطة من ص || القسمة ذقسمة ط || ولا طرفا القسمة في المادة : ساقطة من م (٤) اقتران : اقتران ج ، د (٥) العوارض : الأعراض ج || الذكورة : الذكور ط (٦) الحيوان : + أولا ط ، م || فصل : فصل ج ، الفصول م (٧) وكان : أو كان ط (٨) مبرد : بارد ص (٩) ذلك : ذلك م || توهمناه : توهمنا ط (١٢) عن : من د ، ص ، ط ، م || التنوع : النوع ط ، م (١٣) بالالتفات : الالتفات ط (١٦) فليس : ساقطة من ط || أو غير غاذ : وغير غاذب ، م (١٧) الأخرى : الأخر ج .

ولهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو مقتد من أنواع الجسم يدخل في جملة ما هو غير مقتد ، ونجد الإنسان وهو نوع لا محالة من الحيوان يدخل في جملة الذكر والأنثى جميعاً ، وكذلك الفرس وغيره ، والذكر والأنثى قد تدخل أيضا في الإنسان وفي الفرس . على أن هذا المبنى وهو ملازم ما به تقع القسمة للقسوم .

٥ — وإن كان من شرائط الفصل — فقد يكون في غير الفصل . فربما لزم ما ليس بفصل نوعا واحدا لا يتعداه ؛ وذلك إذا كان من لوازم الفصل .

ونرجع فنقول : وأنت تعلم أن المادة إذا كانت تتحرك إلى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع ، فقد يعرض لها عوارض من الأمزجة وغيرها تختلف بها حالها في أفعال تصدر عنها لا من حيث تقبل صورة الجنس أو صورة الفصل ، إذ ليس كل ما تقبله من الأحوال وما يعرض لها إنما يكون من جملة ما هو داخل في الغاية التي إليها تتحرك في التكون . فقد علمت مصادمات الأمور الطبيعية ، ومعارضة بعضها لبعض ، والافعال التي تقع بينها ، فربما كانت الافعال المعارضة صارفة عن الغاية المقصودة ، وربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة ، بل في أمور تناسب الغاية مناسبة ما ، وربما كانت في أمور خارجة عنها جدا . فما يعرض للسادة من هذه الجهة وتبقى معه المادة مستمرة إلى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية ، والذكورة والأنوثة إنما تؤثر في كيفية حال الآلات التي بها يكون التناسل ، والتناصل .

١٥

(١) الجسم : + نوع ج (٢) غير : ساقطة من ج ، ص ، ط (٣) والذكر والأنثى : ساقطة من د || قد : وقد د (٤) ملازم : ملازمة ص ، م || ما به : فاته م . || للقسوم : للقوم ج ، م (٧) فنقول : وقول م || وأنت : فانت د ، م (١١) التكون : التكوين د ؛ السكون ط || قد : وقد ج (١٢) والافعال : وافعال د || بينها : بينهما ج ، ص ، ط ؛ + في الطبيعي هاشم ص (١٣) صارفة : صادقة ب ، ج ، ط (١٤ — ١٥) وربما . . . المقصودة : ساقطة من م (١٤) مناسبة ما : مناسبة ج ، ط (١٦) والذكورة : والذكورية ج ، د ، ص ، ط ، م (١٧) والأنوثة : والأنوثة ص ، ط ، م || كيفية : كفته م .

لا محالة أمر عارض بعد الحياة وبعد تنوع الحياة شيئاً محصلاً بعينه . فيكون ذلك وأمثالها من جملة الأحوال اللاحقة بعد تنوع النوع نوعاً ، وإن كانت مناسبة للغاية . فما كان من الانقذالات واللوازم بهذه الصفة فليعلم أنها ليست من الفصول للأجناس .

- قد عرفنا طبيعة الكلى وأنه كيف يوجد وأن الجنس منها كيف يفارق المادة تعريفاً من وجه يمكن أن يتفرع منه وجوه مستوردها بعد ، وعرفنا أى الأشياء يتضمنها الجنس مما يتنوع بها . وبقى بحثان متصلان بما نحن بسبيله . أحدهما ، أى الأشياء يتضمنها الجنس مما ليس بتنوع إياه . والثانى ، أن هذا التوحيد كيف يكون وكيف يكون عن الجنس وعن الفصل ، وهما شيئان ، شئ واحد متحصل بالفعل .

١٠

- فأما البحث الأول فنقول فيه : إن تلك الأشياء إذ لا تكون فصولاً فهى لا محالة عوارض . والعوارض إما لازمة وإما غير لازمة . واللازمة إما لازمة لأجناس الجنس — إن كانت له أجناس — وإما لفصول أجناسه وإما للجنس نفسه من فصله ، وإما لفصول تحته ، وإما للمادة شئ منها . وأما ما كان منها من فوق فإن اللزومات للأجناس الفوقانية والفصول التى لها الفصل المقوم الذى للجنس نفسه واللازمات لمواد هذه ولأعراضها — إذ قد يلزم الأعراض أعراض — بجميع ذلك يكون لازماً للجنس ولما تحته .

(١) طارض : عارضة ج (٢) جملة : جملة ج ، ط . (٣) فليعلم : فيعلم ج (٤) للأجناس م (٥) قد : وقد ص (٦) وبقى : وقد بقى ج ، د ، ص ، ط ، م || بسبيله : فى سبيله ب ، ج ، د ، ص ، م . (١٠) متحصل : محصل ج ؛ يتحصل د (١١) فصولاً : أصولاً ط (١٢) واللازمة : واللازم ج (١٣) لأجناس : الأجناس ج || لفصول : الفصول م (١٥) منها : منها ط .

وأما التي تلزم الفصول التي تحت الجنس فلا يلزم الجنس شيء منها ، إذ يلزم من ذلك أن يلزمه التقيضان ، بل قد يجوز أن يقع فيه كلاما .

وأما البحث الثاني فلنفرض مشارا إليه وهو مجموع محصل من فصول الأجسام وأعراض كثيرة . فإذا قلنا له جسم ، فلسنا نغني بذلك مجرد مجموع الصورة الجسمية مع المسادة التي هذه الأشياء كلها عارضة لها خارجة ، بل نغني شيئا لا في موضوع له طول وعرض وعمق سواء كان هذا الحمل عليه أوليا أو غير أولى . فتكون هذه الجملة من حيث هي جملة معينة يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ، ولا يحمل عليها الجسم بالمعنى الآخر الذي هو مادته . فإذا قيل له جسم ، لم يكن ذلك الجسم إلا هو نفسه ، لا الجزء منه ولا شيء خارج عنه .

ولكن لقائل أن يقول : قد جعلتم طبيعة الجنس ليست غير طبيعة الشخص ، وقد أجمع الحكماء على أن للشخص أعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس . فنقول : معنى قولهم أن للشخص أعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس هو : أن طبيعة الجنس المقولة على الشخص لا تحتاج في أن تكون لها طبيعة الجنس من حيث تتم إلى تلك الأعراض بالفعل ، لا أن طبيعة الجنس لا تقال على الجملة . فإنه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص ، بل كان يكون جزءا من الشخص . لكنه لو لم تكن هذه الأعراض والخواص لكان يكون أيضا هذه الطبيعة التي قلناها موجودة بهذا المعنى المذكور ،

(١) التي : الذي ج || الفصول : الفصل د (٢) من : ساقطة من ص || أن يلزمه : يلزمه ص || التقيضان : التقصان ط ، م (٣) وأما البحث الثاني : ساقطة من م || الأجسام : الأجناس م (٤) مجموع : ساقطة من ب (٦) هذا : ذلك د (٧) معينة : + قد ج ، د ، ص (٨) مادته : بمادته م (١١) أجمع الحكماء على : صح د ، م (١٢) قولهم : قولنا د || فنقول . . . الجنس : ساقطة من م (١٦) من الشخص : منه د .

وهو أنها طبيعة جوهر كيف كانت جوهرية يتقوم بكذا وكذا مما يجب له في أنه جسم .

فهذه الأعراض والخواص خارجة عن أن يحتاج إليها الجسم من الأجناس مثلا في أن يكون جسما على ما قيل ، إلا أن يكون مخصصاً . وليس في ذلك إذا كانت هذه ، فليس يقال عليها الجسم ، ففرق بين أن يقال : إن طبيعة لا يحتاج في معناها إلى شيء ، وبين أن يقال : لا يحمل عليه . فقد يحمل على ما لا يحتاج إلى معناه . وأما إذا حمل فقد تخصص به بالفعل ، بعد أن كان يجوز أن يتخصص بغيره . وكذلك حاله مع الفصول . ولولا هذا الوجه من الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءا لا محولا .

(١) أنها : أنه ب ، ج ، هـ ، ص ، م || جوهرية : جوهرية ط || يتقوم : + تقوما ج
(٢) عن أن : حتى ط (٤) وليس : فليس ط (٦) عليه فقد يحمل : مافطة من د ||
فقد : وقد ج (٧) بالفعل : بالفعل م .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

في النوع

وأما النوع فإنه الطبيعة المتحصلة في الوجود وفي العقل جميعا ، وذلك لأن الجنس إذا تحصل ماهيته بأمور تحصله يكون العقل إنما ينبغي له بعد ذلك أن يحصلها بالإشارة فقط ، ولا يطلب شيئا في تحصيلها إلا الإشارة فقط بعد أن تحصلت الطبيعة نوع الأنواع . ويكون حينئذ تعرض له لوازم من الخواص والأعراض تتعين بها الطبيعة المشار إليها ، وتكون تلك الخواص والأعراض إما إضافات فقط من غير أن تكون معنى في الذات ألبتة ، وهي ما تعرض لشخصيات الأمور البسيطة والأعراض ، لأن تشخصها بكونها محمولة على موصوفاتها ، وتشخصها بالموضوع يكون بالتعرض كالصور الطبيعية مثل صورة النار ؛ وإما أن تكون أحوالا زائدة على الإضافات ، لكن بعضها بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار إليه لوجب أن لا يكون هذا المشار إليه الذي هو مغاير لآخرين موجودا ، بل يكون قد فسد نحو مغايرته اللازمة ،

(هـ) ماهيته : ماهية ج ، ص ، ط || تحصيله : محصله ج ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من ص ، م (٧) نوع : + من ج || له : لها ج ، ص ، م (٨) المشار : مشاراب ، د ، ص ، ط ، م . || وتكون : تكون ج ، ص ، م (١٠) والأعراض : وللأعراض ج ، د ، م || بكونها : لكونها د (١١) على موصوفاتها : أى في موضوعاتها ج ، د ، ص ، ط ، م || بالموضوع : بالوضع ب ، ج (١٢) أن تكون : + أيضا ج ، ط || أحوالا : + أيضا د ، ص ، م (١٤) يكون قد : قد يكون ج || مغايرته : المغايرة ج ، هامش ص .

وبعضها بحيث لو توهم مرفوعاً لم يجب به لا بطلان ماهيته بعد وجودها ولا فساد ذاته بعد تخصصها ، ولكن بطلت مغايرته ومخالفته لآخرين إلى مغايرة أخرى من غير فساد .

لكننا ربما أشكل علينا ذلك فلم يتحصل ، وليس كلامنا فيما نعلمه نحن ، بل فيما الأمر في نفسه عليه .

•

(٤) لكنا : لكننا ، لكن ط ، ولكنام || ذلك : ساقطة من ط || نحن : نحن ط

في ذلك ط .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تعريف الفصل وتحقيقه

والفصل أيضا يجب أن نتكلم فيه ونعرف حاله . فنقول : إن الفصل بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحس ، فإن ذلك غير محمول على شيء إلا على ما ليس فصلا له ، بل نوعا مثل الحس للحس على ما علمت في موضع آخر ، أو شخصا مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو . فإن أشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس فلا يقال لشيء منها أنه نطق أو حس ، لكن يشتق له من أسمائها اسم . فإن كانت هذه فصولا فهي فصول من جهة أخرى ، وليست من الجهة التي هي أقسام المقول على كثيرين بالتواطؤ . فالأولى أن تكون هذه مبادئ الفصول لا الفصول ، فإنها إنما تحمل بالتواطؤ على غير أشخاص النوع التي يقال إنها فصولها . وذلك لأن النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ ، والحس يحمل على البصر والسمع بالتواطؤ .

فالفصل الذي هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال على شيء من الحس ، فليس الحس ولا النطق حيوانا ألينة . وأما الفصل الذي هو الناطق والحساس فالجنس بالقوة هو ، وإذا صار هو بالفعل صار نوطا . وأما كيف ذلك فقد

(٣) تعريف : ساقطة من م (٤) يجب : فيجب ب ، ج ، د ، ط ، م (٥) والحس : والجنس ب ، ج ، د ، ط (٦) على : وعلى د ، م || موضع آخر : مواضع آخر د (٨) لشيء : شيء ج ، ي الشيء ص ، ي شيء د ، م || لكن : ولكن ب ، د ، م (٩) أسمائها : أسماء د (١٠) الجهة : جهة ط || فالأولى : الأولى ج (١١-١٠) فالأولى بالتواطؤ : ساقطة من م (١٢) يحمل : يحمل ب ، ي (١٥) الناطق : كالناطق ج ، د ، ص .

تكلّمنا فيه وبيننا أنه كيف يكون المجلس هو الفصل وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف تفرّق هذه بعضها من بعض ، وأن النوع بالحقيقة شيء هو المجلس إذا صار موصوفاً بالفعل ، وأن ذلك التمييز والتفريق هو عند العقل ، فإذا احتيل وفصل وتميز في الوجود في المركبات صار المجلس مادةً والفصل صورة ، ولم يكن المجلس ولا الفصل مقولا على النوع .

ثم من الشكوك التي تعرض على هذا الكلام ، بل على وجود طبيعة الفصل ما أقوله : إنه من البين أن كل نوع منفصل عن شركائه في المجلس بفصل . ثم ذلك الفصل معنى أيضا من المعاني ، فإما أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات . ومحال أن يقال : إن كل فصل هو أعم المحمولات . فإن الناطق وأشياء كثيرة مما يجري مجراه ليس مقولة ولا في حكم مقولة ، فيبقى أن يكون واقعا تحت أعم المحمولات وكل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، فيكون إذن لكل فصل فصل ، ويذهب هذا إلى غير النهاية .

والذي يجب أن يعلم حتى يخل به هذا الشك أن من الحمل ما يكون المحمول فيه مقوما لماهية الموضوع ، ومنه ما يكون أمرا لازما له غير مقوم لماهيته كالوجود . وأنه ليس يجب أن يكون كل معنى يكون أخص ويقع تحت معنى أعم ، إنما ينفصل عن شركائه فيه بفصل في العقل ، هو معنى يغاير ذاته وماهيته

(٢) تفرّق : تفرّق د (٣) بالفعل : بالفعل ج ، ص ، ط || هو : + له ط (٤) فإذا : وإذا ج ، د || احتيل : أحس م || في المركبات : وفي المركبات د (٩ - ١٠) ومحال ... المحمولات : ساقطة من ص ، ط (١٠) ليس : ليست ط (١١) فيبقى : فيبقى ص || تحت : تحته ط (١٢) منفصل : ساقطة من ب || فيه : ساقطة من ب (١٥) مقوما لماهية : مقوم للماهية م || للماهية : لماهيته ط || لماهيته : لماهيته ط (١٦) وأنه : فإنه د ، ص (١٧) يغاير : يغاير ج .

وإنما يجب ذلك إذا كان ما يحمل عليه مقوما لماهيته فيكون كالجزء في العقل والذهن لماهيته ، فما يشاركه عند انمقل والذهن والتحديد في ذلك المعنى يشاركه في شيء هو جزء ماهيته ، فإذا خالفه يجب أن يخالفه في شيء لا يشاركه فيه ، ويكون ذلك جزءا آخر عند العقل والذهن والتحديد من ماهيته . فتكون مخالفته الأولية له بشيء من جملة ماهيته ، ليس بجميع ما يدخل في ماهيته ، أعني عند الذهن والتحديد .

والجزء غير الكل فتكون مخالفته له بشيء غيره وهو الفصل . وأما إذا كانت المشاركة في أمر لازم وكان لا يشاركه في أجزاء حد الماهية أصلا وكانت الماهية بنفسها متفصلة لا يجزء منها ، مثل انفصال اللون عن العدد ، فإنهما وإن اشتركا في الوجود ، فالوجود — كما اتضح في سائر ما تهلمت من الفلسفة — لازم غير داخل في الماهية . فلا يحتاج اللون في انفصاله من العدد عند التحديد والذهن إلى شيء آخر غير ماهيته وطبيعته . وأو يشاركه العدد في معنى داخل في ماهيته لكان يحتاج إلى أن ينفصل عنه بمعنى آخر غير جملة ماهيته . لكن جملة ماهية اللون غير مشاركة ألبتة لماهية العدد ، وإنما تشاركها بشيء خارج عن الماهية . فلا يحتاج إذن اللون إلى فصل يخالف به العدد .

وقول أيضا إن الجنس يحمل على النوع على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الفصل على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته ، مثاله الحيوان يحمل على

(٢) شاركه : يشاركه د ، ط (٣) فإذا : وإذا ج || يجب : فيجب د ، ط || يخالفه : يخالف د (٥) ما يدخل : ما يدل ط (٨) وكانت : كانت ب ، ج ، د ، ص (١٢) إلى شيء : لا شيء ط (١٣) إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، م || غير : ساقطة من د ، ط ، عن م || ماهيته : ماهية اللون ط (١٣ — ١٤) لكن . . . اللون : ساقطة من م (١٤) شيء : شيء ج .

الإنسان على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الناطق على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته . فلأنما يعنى بالناطق شيء له نطق وشيء له نفس ناطقة من غير أن يتضمن نفس قولنا بالناطق بياناً لذلك الشيء أنه جوهر أو غير جوهر . إلا أنه يلزم أن لا يكون هذا الشيء إلا جوهرًا وإلا جسمًا وإلا حساسًا ، فتكون هذه الأمور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لأنها غير داخلة في مفهوم الناطق .
 ٥ أى الشيء ذى النطق .

فنقول الآن : أما الفصل فإنه لا يشارك الجنس الذى يحمل عليه فى الماهية فيكون إذن انفصاله عنه بذاته . ويشارك النوع على أنه جزء منه فيكون انفصاله عنه لطبيعة الجنس التى هى فى ماهية النوع وليست فى ماهية الفصل . وأما حاله مع سائر الأشياء ، فإن الفصل إن شاركها فى الماهية وجب أن يفصل عنها .
 ١٠ بفصل ، وإن لم يشاركها فى الماهية لم يجب أن يفصل عنها بفصل . وليس يجب أن يكون كل فصل يشارك شيئاً فى ماهية ، فليس يجب لا محالة إذا وقع الفصل تحت ما هو أعم منه أن يكون وقوده تحته هو وقوعه تحت الجنس ، بل قد يمكن أن يقع تحت ما هو أعم منه ويكون الأعم داخلاً فى ماهيته . ويمكن أن لا يقع تحت ما هو أعم منه إلا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل
 ١٥ فى ماهيته ، مثل الناطق مثلاً ، فإنه يقع تحت المدرك على أن المدرك جنس له ، والمدرك يقع تحت الجوهر على أنه — أعنى الجوهر — لازم له لا جنس على الوجه الذى أومأنا إليه ، ويقع أيضاً تحت المضاف — لا على أن الإضافة جوهره أو داخلة فى ماهيته — بل على أنها لازمة له .

(١-٢) لا على ... ماهيته : ساقطة من م (٢) فلأنما : فلأنما ج ؛ فإنه إنما د ، ص ، ط (٩) عنه : منه ص || لطبيعة : بطبيعة ص ، م || ماهية : ماهيته ج ، ط (١٠-١١) وجب ... الماهية : ساقطة من ب (١١) وإن لم ... فصل : ساقطة من م || عنها : عنه ب ، هاشى ص ، منها ه (١٩) أو داخلة : أو داخل ج .

فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع إلى فصل آخر ، وليس يحتاج في انفصاله عن الأشياء المشاركة له في الوجود وسائر اللوازم إلى معنى غير نفس ماهيته ، وليس يجب أن يقع لأمثلة تحت ما هو أعم منه وقوع النوع تحت الجنس ، بل قد يقع وقوع الملزوم الأخص تحت اللازم الذي لا يدخل في الماهية .

وأما إذا أخذت الفصل كالنطق مثلا ، فإنما يجب أمثاله في فصول الأشياء المركبة . فإن عنت بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان من المعاني المؤلفة من نسبة وجوهر ، على ما علمت من حكمه في مواضع أخرى . وإن عنت نفس النفس الناطقة كانت جوهرًا وكانت جزء جوهر مركب تخالفه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب في الجواهر ، على نحو ما تحققت كثيرا .

ولنرجع الآن إلى المقدمات التي في الشك ، فنقول : أما المقدمة القائلة ١٠ إن الفصل لأنه معنى من المعاني فلما أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات ، فسلمة . وأما الأخرى وهي القائلة إن كل ما هو أعم المحمولات فهو مقولة كذب ، وإنما المقولة أعم المحمولات الجنسية المقومة للماهية لا التي هي أعم المحمولات ، وليس تقوم ماهية كل ما تحتها ، بل تلزم الأشياء . والقائلة الأخرى إن كل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، كاذبة . لأن المشاركات إذا كانت مشاركة في اللازم دون المعنى الداخل في الماهية ، لم يكن الانفصال عنها بفصل بل بمجرد الماهية .

(١) وليس يحتاج : وليس محتاجا ج (٢) اللوازم : اللازم ط (٤) الذي : ساقطة من د || لا يدخل : لا يدخله ط (٨) الناطقة : ساقطة من ب ، د ، م || كانت : كان د ، م (٩) كثيرا : ساقطة من ب ، د ، م (١٠) ولنرجع : فلنرجع د || المقدمات : المقدمات د || الشك : الشكل ط (١٤) تقوم : مقوم ج ؛ بمقوم ص ، ط || ماهية : ماهيته ج ، ص ، ط || ما : + هو ج (١٥) منه : ساقطة من ب (١٧) المعنى : معنى ج .

- فتعين بعد هذا أنه لا يجب أن يكون لكل فصل فصل. ويجب أن يعلم أن الذي يقال من أن فصول الجوهر جوهر، وفصول الكيف كيف، معنى ذلك، أن فصول الجوهر يلزم أن تكون جوهرًا، وفصول الكيف يلزم أن تكون كيفًا، لا أن فصول الجوهر يوجد في مفهوم ماهياتها حد الجوهر على أنها جواهر في أنفسها، وفصول الكيف يوجد في ماهيتها حد الكيفية على أنها كيفية. إلا أن نغنى بفصول الجوهر مثلاً لا الفصل المقول على الجوهر بالتواطؤ، بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق؛ أعني لا الناطق بل النطق، فيكون حينئذ ما علمت ويكون فصلاً بالاشتقاق لا بالتواطؤ، والفصل الحقيقي الذي يقال بالتواطؤ. وليس يجب إذا كان الفصل الذي بالتواطؤ موجوداً، أن يكون أيضاً الفصل الذي بالاشتقاق موجوداً، إنما يكون هكذا لافي كل ما هو نوع، بل فيما هو نوع جوهرى دون الأنواع العرضية، وليس أيضاً في كل نوع جوهرى، بل فيما كان مركباً ولم يكن جوهرًا بسيطاً.

- فالفصل الذي يقال بالتواطؤ معناه شيء بصفة كذا مطلقاً، ثم بعد ذلك على سبيل النظر والتأمل يعلم أنه يجب أن يكون هذا الشيء الذي بصفة كذا جوهرًا أو كيفًا. مثاله، أن الناطق هو شيء له نطق. فليس في كونه شيئاً له نطق هو أنه جوهر أو عرض، إلا أنه يعرف من خارج أنه لا يمكن أن يكون هذا الشيء إلا جوهرًا أو جسمًا.

(١) فتعين : وبين ج (٢) الكيف : كيف ص (٤) لا أن : ساقطة من م ||
 أنها جواهر : أنه جوهر م (٥) أقسامها : قسمها ج ، ص ، م ؛ نصها د ، ط
 (٦) فصول : + الكيفية م (٧ - ٨) أعني ... بالاشتقاق : ساقطة من م
 (٨) الحقيقي : ساقطة من ط (٩) أيضاً : ساقطة من ج ، د ، م (١٠) بل :
 ساقطة من ط (١٢) فالفصل : والفصل ص (١٤) والتأمل : أو التأمل ج ، م
 (١٥) مثاله : أمثاله ط || نطق : النطق ص || كونه : كونها د .

الفصل السابع

(ز) فصل

في تعريف مناسبة الحد والمحدود

- ولقائل أن يقول: إن الحد كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة مؤلف من جنس وفصل، وكل واحد منهما مفارق للآخر، ومجموعهما هو جزء الحد، وليس الحد إلا ماهية المحدود، فتكون نسبة المعاني المدلول عليها بالجنس والفصل إلى طبيعة النوع كنسبتها في الحد إلى المحدود. وكما أن الجنس والفصل جزءا الحد، فكذلك معنياهما جزءا المحدود. وإذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على طبيعة النوع لأنه جزء منه. فنقول: إنا إذا حددنا قلنا: الإنسان — مثلا — حيوان ناطق، فليس مرادنا بذلك أن الإنسان هو مجموع الحيوان والناطق، بل مرادنا بذلك أنه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق، بل انتهى هو بعينه الناطق. كأن الحيوان في نفسه أمر لا يتحصل وجوده على النحو الذي قلنا قبل. فإذا كان ذلك الحيوان ناطقا حتى يكون هذا الذي نقول له: إنه ذو نفس ذراكة مجملا الذي هو غير محصل، أي أنه ذو نفس هو قد صار محصلا من حاله أن نفسه حساسة ناطقة، فيكون هذا تحصيلًا لكونه ذا نفس ذراكة. فليس يكون الجسم ذو النفس الذراكة شيئا، وكونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم إليه خارجا منه، بل

(٤) ولقائل: لقائل ب، ج، ص، م (٥) وفصل: ومن فصل ج (٧) كنسبتها: نسبتهما ط (٧) جزء الحد: جزء الحد م || معنيهما: معنيهما ج، ص، م || جزءا المحدود: جزء المحدود ط، م (١٠-١١) والناطق الناطق: ناطق به م (١٢) قلنا: قلنا ج || فإذا وإذا د (١٤) أي أنه: أنه أي د؛ أنه أي ط؛ أي م (١٦) ناطقة: ناطق ج .

يكون هذا الذي هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراكية. ثم كرن نفسه دراكية أمر مبهم ، ولا يكون بالفعل في الوجود مبهماً أبته كما علمت ، بل يكون فيه محصلاً ، وإنما يكون هذا الإيهام في الذهن ، إذ يكون مشكلاً عليه حقيقة النفس الدراكية حتى يفصل ، فيقال دراكية بالحس والتخيل والنطق .

- وإذا أخذ الحس في حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل ، بل هو دليل على الفصل . فإن فصل الحيوان أنه ذو نفس دراكية متحركة بالإرادة وليس هوية نفس الحيوان أن يحس ، ولا هويته أن يتخيل ، ولا هويته أن يتحرك بالإرادة ، بل هو مبدأ لجميع ذلك ، وهذه كلها قواه ، ليس أن ينسب إلى بعضها أولى من أن ينسب إلى الآخر ، لكنه ليس له في نفسه اسم ، وهذه توابعه ، فنضطر إلى أن نختار له اسماً بالنسبة إليها . ولهذا نجعل الحس والتحرك معاً في حده ، ونجعل الحس كأنه معنى يجمع الحس الظاهر والباطن ، أو يقتصر على الحس فيكون دالاً على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام .

- وقد سلف لك بيان هذا وما أشبهه ، فليس الحس بالحقيقة فصل الحيوان ، بل أحد شعب فصله وأحد لوازمه . وإنما فصله وجود النفس التي هي مبدأ هذا كله له ، وكذلك الناطق للإنسان . لكن عدم الأسماء وقلة شعورنا بالفصول يضطرنا — إما هذا وإما ذاك — إلى الانحراف عن حقيقة المصطلح إلى لازمه .
- فربما اشتقنا اسمه من لازمه ، فعيننا بالحساس الذي له المبدأ الذي ينبعث منه

(٣) وإنما : فإنما ط (٥) وإذا : إذا ط (٧) أن يتخيل ولا هويته : ساقطة من م
 (٩) لكنه : + شيء ط (١١) يجمع : لجميع ط || الظاهر : + والحس ط
 || والباطن : الباطن ط || أو يقتصر : أو يقتصر ص (١٤) أحد : واحد د
 || واحد : واحد من د (١٥) شعورنا : + في الأسماء د (١٧) بالحساس : بالحاس ب
 || منه : عنه ب ، د ، ص .

الحس وغيره ، وربما كان الفصل نفسه مجهولاً عندنا ، ولم نشعر إلا بـلأزمه .
وليس كلامنا في هذه الأمور على حسب ما نقل نحن ونصنع نحن ونصرف فيها
نحن ، بل من جهة كيفية وجودها في أنفسها . ثم لو كان ليس للحيوان نفس إلا
الحساسة كان كونه جسماً ذا حس ليس جنساً بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية والحسية
بشرط أن يكون هو فقط ، بل على النحو الذي قلنا . فاتحاد الفصل بالجنس ليس
إلا على أنه شيء كان يتضمن الجنس بالقوة لا يلزم الجنس بالقوة ، واتحاد المادة
بالصورة أو الجزء بالجزء الآخر في المركب فإنما هو اتحاد شيء بشيء خارج عنه
لازم أو عارض .

- فتكون الأشياء التي يكون فيها اتحاد على أصناف . أحدها ، أن يكون كاتحاد
المادة والصورة فتكون المادة شيئاً لا وجود له بانفراد ذاته بوجه ، وإنما
يصير بالفعل بالصورة على أن يكون الصورة أمراً خارجاً عنه ، ليس أحدهما
الآخر ، ويكون المجموع ليس ولا واحد منهما . والثاني ، اتحاد أشياء يكون
كل واحد منها في نفسه مستغنياً عن الآخر في القوام ، إلا أنها تتحد فيحصل
منها شيء واحد إما بالتركيب وإما بالاستحالة والامتزاج . ومنها ، اتحاد
أشياء بعضها لا يقوم بالفعل إلا بما انضم إليه ، وبعضها يقوم بالفعل ، فيقوم
الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة ، مثل
اتحاد الجسم واللباس . وهذه الأقسام كلها لا تكون المتحدات منها بعضها

(١) الفصل : + في د ، ط ، م (٢) إلا : ساقطة من د (٤) الحساسة : الحاسة
د ، م ؛ الحساس ط || الجسمية والحسية : الحسية ط (٥) فاتحاد : واتحاد ص ، ط
(٦) يتضمن : يضمن ب ، م ؛ مضمن ص ، ط || لا يلزم : لا ملتزم ج ، ص ، ط ، م
(٧) أو الجزء بالجزء : والجزء بالجزء ج ، د ؛ والجزء بالجزء م (٩) يكون : ساقطة
من ص ، ط ، م (١٠) لا وجود : لا يوجد ط (١٢) أشياء : شيئاً (١٣) منها : منها
ب ، د ، ط ، م (١٤) واحد : آخر ط .

- بعضها ، ولا جملتها أجزاؤها ، ولا يحمل ألبنة شيء منها على الآخر حمل التواطؤ .
ومنها اتحاد شيء بشيء ، قوة هذا الشيء . منهما أن يكون ذلك الشيء ، لا أن
ينضم إليه . فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء
كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود ، فيضم إليه معنى آخر تعين وجوده
بأن يكون ذلك المعنى متضمنا فيه ، وإنما يكون آخر من حيث التعيين والإبهام
لا في الوجود . مثل المقدار فإنه معنى يجوز أن يكون هو الخط والسطح والعمق ،
لا على أن يقارنه شيء فيكون مجموعهما الخط والسطح والعمق ، بل على أن يكون
نفس الخط ذلك أو نفس السطح ذلك . وذلك لأن معنى المقدار هو شيء
يحتمل مثلا المساواة ، غير مشروط فيه أن يكون هذا المعنى فقط . فإن مثل
هذا لا يكون جنساً كما علمت ، بل بلا شرط غير ذلك ، حتى يجوز أن يكون
هذا الشيء القابل للمساواة هو في نفسه أي شيء كان ، بعد أن يكون وجوده
لذاته هو الوجود ، أي يكون محمولا عليه لذاته أنه كذا ، سواء كان في بُعد
أو بُعْدَيْن أو ثلاثة .

- فهذا المعنى في الوجود لا يكون إلا أحد هذه ، لكن الذهن يخلق له من
حيث يعقل وجوداً مفرداً . ثم أن الذهن إذا أضاف إليه الزيادة لم يضيف
الزيادة على أنها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك
قابلاً للمساواة في حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف إليه خارجاً عن ذلك ، بل
يكون ذلك تحصيلاً لقبوله للمساواة أنه في بعد واحد فقط أو في أكثر منه .

(٢) ومنها : ومنه ج ، ط (٤) منها : منها ج ، ط || فيضم : فيضم ص ، ط ||
تعين : وتعين ج (٥) متضمنا : مضماً ج ، د ، ص ، ط || التعيين : التعين ج (٦) الخط :
والخط ج ، ط (٨) هو : هي ط (٩) غير : أو غير ط || مشروط : مشروطة ج
(١١) شيء : معنى ط (١٢) هو : هذا ج ، ص ، م (١٣) أو : + في ط (١٨) ذلك :
ساقطة من م || المساواة : المساواة ط .

فيكون القابل للساواة في بُعد واحد في هذا الشيء هو نفس القابل للساواة، حتى يجوز لك أن تقول : إن هذا القابل للساواة هو هذا الذي هو ذو بُعد واحد وبالعكس ، ولا يكون هذا في الأشياء التي مضت . وههنا وإن كانت كثرة ما لا شك فيها فهي كثرة ليست من الجهة التي تكون من الأجزاء بل كثرة تكون من جهة أمر غير محصل وأمر محصل . فإن الأمر المحصل في نفسه يجوز أن يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فتكون هناك غيرية ؛ لكن إذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر إلا بالاعتبار المذكور الذي ذلك للعقل وحده . فإن التحصيل ليس يغيره بل يحققه .

فhekذا يجب أن يعقل التوحيد الذي من الجنس والفصل . وإنه وإن كان مختلفا وكان بعض الأنواع فيها تركيب في طبائعها وتنبعث فصولها من صورها وأجناسها من المواد التي لصورها ، وإن لم يكن لا أجناسها ولا فصولها موادها وصورها من حيث هي مواد وصور ، وبعضها ليس فيها تركيب في طبائعها بل إن كان فيها تركيب فهو على النحو الذي قلنا ، فإنما يكون أحد الشئتين منهما في كل نوع غير الآخر، لأنه قد أخذ مرة لا بحاله من التحصيل، بل على أنه بالقوة محصل، وأخذ مرة وهو محصل بالفعل . وهذه القوة له ليس بحسب الوجود، بل بحسب الذهن . فإنه ليس له في الوجود حصول طبيعة جنسية هي بعد بالقوة محصلة نوعاً ، وسواء كان النوع له تركيب في الطبائع أو لم يكن .

(٢) لك : ذلك ج ، د ، ط || هذا : + الشيء ج ، ص (٤) تكون من : ومن ط
(٥) وأمر محصل : + عند الذهن ط || في : وفي د (٩) من : ساقطة من ج ، ص ؛
+ بين ج ، ص ، ط || وإنه : فإنه ج ، د (١٠) طبائعها : طبائعها ص (١١) لا أجناسها :
إلا أجناسها م (١٢) طبائعها : طبائعها ج || في تركيب : ساقطة من د
|| فإنما : وإنما ص ، ط (١٤) مرة : ساقطة من م (١٥) أنه : + هو ص ||
له : ساقطة من د (١٦) الوجود : الوجود ط (١٧) هي : ساقطة من م || تركيب :
التركيب ص ؛ تركيب ج ، ط (١٧) الطبائع : الطبائع ب ، م .

- والجنس والفصل في الحد أيضا من حيث كل واحد منهما هو جزء للحد من حيث هو حد، فإنه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه. فإنه لا يقال للحد أنه جنس ولا فصل ولا بالعكس، فلا يقال لحد الحيوان إنه جسم ولا أنه ذو حس ولا بالعكس. وأما من حيث الأجناس والفصول طبائع تبعت طبيعة على ما علمت فإنها تحمل على المحدود، بل نقول: إن الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة. مثلا
- إنك إذا قلت: الحيوان الناطق، يحصل من ذلك معنى شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق. فإذا نظرت إلى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الذهن، لكنك إذا نظرت إلى الحد فوجدته مؤلفاً من عدة هذه المعاني واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير الآخر، وجدت هناك كثرة في الذهن. فإن عنيت بالحد المعنى القائم في النفس
- بالاعتبار الأول، وهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق، كان الحد بعينه هو المحدود المعقول. وإن عنيت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثاني المفصل، لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود، بل كان شيئاً مؤدياً إليه كاسياله. ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو المحدود لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد، بل محولين عليه بأنه هو لا أنهما شيئان من حقيقة متغايران ومغايران للجمع. لكن نغني به في مثالنا الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانيته مستكملة متحصلة بالنطق. والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود يمنع أن يكون الجنس

(١) والجنس: فالجنس د (٣) جنس: + فقط ج، ص || الحد: في حد ط
 (٤) تبعث: تبعث د، ص، م، ي، لبث ط || طبيعة: طبيعته ج، د (٥) مثلا: مثل ط
 (٨) فوجدته: ووجدته ج (١٢) المحدود: المحدود ط (١٤) كان: + الثاني ط ||
 الاعتبار: + الثاني ط (١٦) ومغايران: أو مغايران ص، ط || للجمع: المجتمع ص، ط
 (١٧) حيوانيته: حيوانية ط، ساقطة من د (١٨) يمنع: + من ج، ط || أن يكون: كون م.

والفصل محولين على الحد ، بل جرئين منه . فذلك ليس الحد بجنس ولا الجنس
بحد ولا انفصل واحدا منهما ولا جملة معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى
الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف . ولا يفهم من معنى مجموع
حيوان وناطق ما يفهم من أحدهما ، ولا يحمل أحدهما عليه ، فليس مجموع
حيوان وناطق هو حيوان وناطق لأن المجموع من شيئين غيرهما ، بل ثالث .
لأن كل واحد منهما جزء منه ، والجزء لا يكون هو الكل ، ولا الكل يكون
هو الجزء .

(١) ليس : فليس م (٢) الحيوان : حيوان م || مع اناطق : مع النطق د
(٣) الحيوان غير مؤلف : الحيوان غير المؤلف ج ، ط || مؤلف . . . شير : ساقطة من ب
|| الناطق غير مؤلف : الناطق غير المؤلف ج (٤) ما يفهم : ما يفهمه ج (٥) شيئين : أمرين
ص ، ط ؛ + هو ج ، ص ، ط || غيرهما : غيرهما ب ، د .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في الحد

- والذى ينبغى لنا أن نعرفه الآن أن الأشياء كيف تتحدد ، وكيف نسبة الحد إليها ، وما الفرق بين الماهية للشيء وبين الصورة . فنقول : كما أن الموجود والواحد من الأشياء العامة للقوليات ولكن على سبيل تقديم وتأخير ، فكذلك أيضا كون الأشياء ذوات ماهية وحده ، فليس ذلك في الأشياء كلها على مرتبة واحدة .
- فأما الجوهر فإنه مما يتناوله حده تناولا أوليا وبالْحَقِيقَةِ ، وأما الأشياء الأخرى فلما كانت ماهيتها متعلقة بالجواهر أو بالصورة الجوهرية على نحو ما حددناه ، أما الصورة الطبيعية فقد عرفت حالها ، والمقادير والأشكال ١٠ قد عرفت أيضا ، فيكون تلك الأشياء الأخرى أيضا من وجه لا تتحدد إلا بالجواهر فيعرض من ذلك أن تكون . أما الأعراض فإن في حدودها زيادة على ذواتها ، لأن ذواتها وإن كانت أشياء لا يدخل الجوهر فيها على أنه جزء لها بوجه من الوجوه ، وذلك لأن ما جزؤه جوهر فهو جوهر ، فإن حدودها يدخل الجوهر فيها على أنه جزء إذ كانت تتحدد بالجواهر لا محالة . وأما المركبات فإنها ١٥ يعرض فيها تكرار شيء واحد بعينه مرتين ، فإنه إذ فيها جوهر فلا بد من إدخاله

(٣) الحد : + وأجزائه ج ، ص (٤) لنا : ساقطة من د || نسبة : ينسب د (٦) فكذلك : وكذلك ج (٨) فأما : فإن م (٩) نحو : ساقطة من ط (١٠) ما حددناه : ما حددناه (١١) قد : قد ج ، ص ، ط ، م (١٢) بالجواهر : بالجواهر ط || أن تكون : ساقطة من ب (١٣) لأن : ساقطة من ب || ذواتها : ساقطة من ب (١٤) فإن : بأن ط (١٥) أنه : إنها ب || وأما : فأما د (١٦) يعرض فيها : ساقطة من ط .

في الحد ، وإذ نيتها عرض يتحدد بالجوهر فلا بد من دخوله في حد العرض مرة أخرى لتكون جملة الحد مؤلفة من حد الجوهر وحد العرض لا محالة وعائد إلى اثنيية وكثرة . ويتبين إذا حلل حد ذلك العرض ورد إلى مضمّناته ، فيكون حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين ، وهو في ذات المركب مرة واحدة ، فيكون في هذا الحد زيادة على معنى المحدود في نفسه . والحدود والحقيقية لا يجب أن تكون فيها زيادات . ومثال هذا أنك إذا حددت الأنف الأفتس فيجب أن تأخذ فيه الأنف لا محالة ، وتأخذ فيه الأفتس فتكون أخذت فيه حد الأفتس ، لكن الأفتس هو أنف عميق ، ولا يجوز أن تأخذ عميقا وحده ، فإنه لو كان العميق وحده هو الأفتس لكانت الساق المعمقة أيضا فطساء ، بل يجب لا محالة أن تأخذ الأنف في حد الأفتس . فإذا حددت الأنف الأفتس تكون قد أخذت فيه الأنف مرتين ، فلا يخلو إما أن لا تكون أمثال هذه حدودا وإنما تكون الحدود للبسائط فقط ، أو تكون هذه حدودا على جهة أخرى . وليس ينبغي أن تقتصر من الحد على أن يكون شرح الاسم ، فنجعل أمثال هذه لذلك حدودا حقيقية ، لأن الحد هو ما يدل على الماهية ، وقد عرفته . ولو كان كل قول يمكن أن يفرض بإزائه اسمٌ حدا لكان جميع كتب الجاحظ حدودا .

فإذا كان الأمر على هذا ، فيتبين أن هذه المركبات حدودها حدود على جهة أخرى . وكل بسيط فإن ماهيته ذاته لأنه ليس هناك شيء قابل لماهيته ،

(١) الحد : الحدود م (٢) لتكون : فتكون ج ، د || مؤلفة : مؤلفاب (٣) ويتبين : يتبين د (٧) فتكون : وتكون ب ، د ؛ فتكون قد ص ، ط (٨) لكن الأفتس : ساقطة من د (٩) المعمقة : المعمقة م (١٠) فطساء : فطسة ط (١١) إما : ساقطة من ص ، ط || لا تكون : تكون ط (١٢) للبسائط : البسائط ط (١٤) لذلك : لذلك ج ، د ، ص ، ط || حقيقة : حقيقة ط (١٧) هذه : هذا د ؛ ساقطة من ج (١٨) شيء : + هو ج .

ولو كان هناك شيء قابلا لماهيته، لم يكن ذلك الشيء ماهيته ماهية المقبول الذي حصل له، لأن ذلك المقبول كان يكون صورته، وصورته ليس هو الذي يقابله حده، ولا المركبات بالصورة وحدها هي ماهي، فإن الحد للمركبات ليس هو من الصورة وحدها، بل حد الشيء ينزل على جميع ما يتقوم به ذاته، فيكون هو أيضا يتضمن المادة بوجه. وبهذا يعرف الفرق بين الماهية في المركبات والصورة. والصورة دائما جزء من الماهية في المركبات، وكل بسيط فإن صورته أيضا ذاته لأنه لا تركيب فيه، وأما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها، أما الصورة فظاهر أنها جزء منها، وأما الماهية فهي ما بها هي ماهي، وإنما هي ماهي بكون الصورة مقارنة للمادة، وهو أزيد من معنى الصورة. والمركب ليس هذا المعنى أيضا، بل هو مجموع الصورة والمادة، فإن هذا هو ماهو المركب، والماهية هذا التركيب. فالصورة أحد ما يضاف إليه التركيب، والماهية هي نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة، والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد.

فالجنس بما هو جنس ماهية. وللتنوع بما هو نوع ماهية، وللغرد الجزئي أيضا بما هو مفرد جزئي ماهية مما يتقوم به من الأعراض اللازمة. فكان الماهية إذا قيلت على التي في الجنس والتنوع وعلى التي للغرد الشخصي كان باشتراك الاسم. وليست هذه الماهية مفارقة لما هو بها ماهو، وإلا لم تكن ماهية. لكنه لا حد للغرد بوجه من الوجوه، وإن كان للمركب حد ما. وذلك

(١) المقبول : ساقطة من م (٢) له : + أضاف، ص، ط، م (٥) أيضا : +
 قد ج، د، ص، ط، م || وهذا : (٧) لأنه : لأن ج، ط (٨) أنها :
 أنه د || ما بها : ما به ج، د، ص، ط، م (١١) ما يضاف : ما يضاف د (١٢) إليه : +
 هذا ج، د، ص، ط، م (١٥) فكان : فكانت ج، وكن ط (١٦) قيلت على :
 + نحو ج، النفس د || الشخصي : الشخص ج (١٧) وليست : ليس ط || لما : بماد
 || بها : به ج (١٨) بوجه : إلى توجه د (١٧-١٨) . وإلا . . . حد ما : ساقطة من م .

لأن الحد مؤلف من أسماء ناعثة لا محالة ليس فيها إشارة إلى شيء معين ، ولو كانت إشارة لكانت تسمية فقط ، أو دلالة أخرى بحركة وإشارة وما أشبه ذلك ، وليس فيها تعريف المجهول بالنعته .

• وإذا كان كل اسم يحصر في حد المفرد يدل على نعت ، والنعته يحتمل الوقوع على عدة ، والتأليف لا يخرجها من هذا الاحتمال ، فإنه إذا كان معنى كلياً وأضيف إليه ب — وهو معنى كلي — جاز أن يكون فيه تخصيص ما . ولكن إذا كان تخصيص كلي بكلي يبقى بعده الشيء الذي هو آوب كلياً يجوز أن يقع فيه شركة . ومثال ذلك : ” هذا سقراط “ ، إن حدته قلت : إنه الفيلسوف ، ففيه شركة ؛ وإن قلت : الفيلسوف الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف الدين المقتول ظلماً ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : ابن فلان ، كان فيه احتمال شركة أيضاً ، وكان فلان شخصاً تعريفه كتعريفه ، فإن عرف ذلك الشخص بالإشارة أو باللقب عاد الأمر إلى الإشارة واللقب ، وبطل أن يكون بالتحديد . وإن زيد فقيل : هو الذي قتل في مدينة كذا يوم كذا ، فهذا الوصف أيضاً مع تشخيصه بالحيلة كلي يجوز أن يقال على كثيرين إلا أن يستند إلى شخص . فإن كان المستند إليه شخصاً من جملة أشخاص نوع من الأنواع لم يكن السبيل إليه إلا بالمشاهدة ولم يجد العقل عليه وقوفاً إلا بالحس ، فإن كان المستند إليه من الأشخاص — التي

(١) ناعثة : ناعته ص ، ط (٢) تسمية : تسميته ج ، ط || وإشارة : أو إشارة ج || وليس : فليس د ، ص ، ط (٣) بالنعته : ساقط من د (٦) إذا : ساقطة من ج || كان : ساقطة من ج (٩) الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف : ساقطة من ج || فإن قلت : الفيلسوف : وإن قلت : الفيلسوف ط (١٠) كان فيه : ففيه ب ، ج (١١) شخصاً : مشخصاً || فإن عرف : وإن عرفت د ؛ وإن عرفت م (١٢) واللقب : ساقطة من ب || وبطل : فبطل ج ، د (١٣) تشخيصه : تشخيصه م (١٤) بالحيلة : بالحيلة د ؛ بالحيلة م || يستند : يستند ج ، ص ، ط || المستند : المستند ج ، د ، ط .

كل شخص منها مستوف لحقيقة النوع — فلا شخص نظيرا له ، وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه . فإذا جعل الرسم مستندا إليه كان للعقل وقوف عليه ولم يخف العقل تغير الحال لجواز فساد ذلك الشيء ، إذ مثل هذا الشيء لا يفسد . ولكن المرسوم لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه ، وربما عرف العقل مدة بقاءه ، فلم يكن هذا أيضا حداً حقيقياً . فبين أنه لا أحد حقيقى للفرد ، إنما يعرف بلقب أو إشارة أو نسبة إلى معروف بلقب أو إشارة .

وكل حد فإنه تصور عقلى صادق أن يحمل على المحدود، والجزئى فاسد إذا فسد لم يكن محدوداً بحده . فيكون حمل الحد عليه مدة ما صادقاً وفى غيرها كاذباً، فيكون حمل الحد عليه بالظن دائماً ، أو يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة إشارة ومشاهدة، فيصير بتلك الإشارة محدوداً بحده ، وإذا لم يكن ذلك يكون مظلوناً به أن له حده . وأما المحدود بالحقيقة فيكون حده له يقيناً . فمن شاء أن يحد الفاسدات فقد تعرض لإبقائها ، ويركب شططا .

(٢) وقوف : ساقطة من د (٣) يخف : بشكل طا ؛ + على د || الحال : + فلم يكن هذا أيضاً حد لحقيقة لاد || لجواز : بجواز ط ، م || هذا الشيء : ذلك للشيء ط (٤) ولكن : لكن ط (٥) حقيقى : حقيقياً ج ، ص ، م (٦) أو نسبة : أو نسبته ص ؛ ونسبة م || معروف : معروفة ج || بلقب أو إشارة : بلقب وإشارة د (٧) حد : نسبة طا || فاسد : + هام (٨) وفى غيرها : ونيزها ط (٩) فيصير : ليصير م || بحده : بحد ج || يكون : ساقطة من ج ؛ فيكون د (١٢) ويركب شططا : ساقطة من د ، ط .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في مناسبة الحد وأجزائه

وقول : إنه كثيرا ما يكون في الحدود أجزاء هي أجزاء المحدود . وليس إذا قلنا : إن الجنس والفصل لا يتقومان جزئين للنوع في الوجود ، نكون كأننا قلنا : إنه لا يكون للنوع أجزاء . فإن النوع قد يكون له أجزاء ، وذلك إذا كان من أحد صنفى الأشياء ، أما في الأعراض فمن الكميات ، وأما في الجواهر فمن المركبات . وظاهر الحال يوصى إلى أن أجزاء الحد أقدم من المحدود ، لكنه قد يتفق أن يكون في بعض المواضع بالخلاف . فلما إذا أردنا أن نحدد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة ، وإذا أردنا أن نحدد أصبع الإنسان حددناها بالإنسان ، وإذا أردنا أن نحدد الحادة وهي جزء من القائمة حددناها بالقائمة ، ولا نحدد البتة القائمة بالحادة ولا الدائرة يقطعها ولا الإنسان بالأصبع .

فيجب أن نعرف العلة في هذا . فنقول : إن هذه ليس شيء منها أجزاء النوع من جهة ماهيته وصورته ؛ ثم إنه ليس من شرط الدائرة أن تكون فيها قطعة بالفعل تتألف عنها صورة الدائرة ، كما من شرطها أن يكون لها محيط ؛ ولا من شرط الإنسان — من حيث هو إنسان — أن يكون له أصبع بالفعل ، ولا من شرط القائمة أن تكون هناك حادة هي جزء منها . فهذه كلها ليست أجزاء للشيء من حيث ماهيته بل من حيث مادته وموضوعه . فلأنما يعرض

(٤) وقول : فنقول ج ، د || هي أجزاء : ساقطة من ص ، ط (٦) وذلك : ساقطة من م
 (٨) الحد : المحدود م (٩) قطعة : + من ج (١١) أن نحدد : + زاوية ج
 (١٤) النوع : الموضوع د ، ط (١٥) بالفعل : + حتى م (١٦) ولا من شرط ،
 ولا شرط ط (١٨) فلأنما : وإتمام د ، ص .

للقائمة أن تكون فيها حادة ، وللدائرة أن تكون فيها قطعة لاتفعال يعرض لمادتها ، ليس ذلك مما يتعلق به استكمال مادتها بصورتها ولا استكمال صورتها في نفسها . واعلم أن السطح مادة عقلية لصورة الدائرة وبسببه يقع لها الانقسام ، ولو كن يتعلق بها استكمال مادتها لكان من اللازمات اني لا يخلو الشيء عنها ، لامن المقومات كما مضى لك شرحه . وليس مانحن فيه كذلك ، بل يخلو ٥ الشيء منها .

وما يجري مجرى الأصبع أيضاً فإنه ليس يحتاج الإنسان في أن يكون حيوانا ناطقا إلى أصبع ، بل هذا من الأجزاء التي لمادته ليحسن بها حال مادته . فما كان من الأجزاء إنما هو بسبب المادة ، وليس تحتاج إليه الصورة ، فليست ١٠ هي من أجزاء الحد البتة . لكنها إذا كانت أجزاء المادة ولم تكن أجزاء للمادة مطلقا ، بل إنما تكون أجزاء لتلك المادة لأجل تلك الصورة ، وجب أن تؤخذ في حدتها تلك الصورة . وذلك النوع فيكون أيضا مع المادة مثلما أن الأصبع ليس جزءا مناسباً للجسم مطلقا ، بل للجسم الذي صار حيوانا أو إنسانا . وكذلك الحادة والقطعة ليس جزءا للسطح مطلقا ، بل للسطح الذي صار قائمة أو دائرة . فلذلك تؤخذ صورة هذه الكلات في حدود هذه الأجزاء . ثم تفرق هذه الأمثلة ١٥ الثلاثة . فإن الإصبع في الإنسان جزء بالفعل ، فإذا حد أو رسم الإنسان

(٢) بصورتها : لصورتها م || ولا استكمال صورتها : ساقطة من د (٥) لامن : فضلا عن ط
|| المقومات : المقولات د (٨) لمادته : لمادتها د (٩) إليه : إليها د ، د ، ط
|| فليست هي : فليس هو ب ، ج ، د ، م ؛ فليس ص ، ط (١٠) المادة : للمادة ب ، ج
|| للمادة : المادة ج (١١) لتلك : تلك ج (١٢) ليس جزءا : ليست جزءا د ، ط ، م
(١٣) أولها نا : وإنسانا د ، ط ، م (١٤) والقطعة : والقطع د || بل للسطح : ساقطة
من ب || للسطح : لسطح ص ، ط ، م || الذي : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م || دار : ساقطة
من م (١٥) الكلات : الكلات ص ، ط ؛ الكلات ب ؛ الكليات م || تفرق : تفرق د ؛
تفترق م || الأمثلة : ساقطة من ص .

من حيث هو شخص كامل إنساني وجب أن يوجد الأصبع حينئذ في رسمه لأنه يكون له ذلك جزءا ذاتيا في أن يكون شخصا كامل الأعراض ولا يكون مقوماً لطبيعة نوعه . إذ قلنا مرارا : إن ما يتقوم ويتم به الشخص في شخصه هو غير ما تتقوم به طبيعة النوع . فهذا القسم من الجملة التي الجزء فيها جزء بالفعل ، وأما ذاك الآخران فليس الجزء فيهما جزءا بالفعل .

ويشبه أن تكون الدائرة إذا قسمت بالفعل إلى قطع بطلت الوحدة لسطحها وبطل عنها أنها دائرة ، إذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل بل كثيرا ، اللهم إلا أن تكون الأقسام بالوهم وبالفرض لا بالفعل وبالقطع . وكذلك حكم القائمة . ثم الدائرة والقامة يختلفان في شيء وهو أن قطعة الدائرة لا تكون إلا من دائرة بالفعل . والحادة ليس من شرطها في الوجود أن تكون جزء زاوية أخرى ، ولا أنها هي حادة بالقياس إلى المنفرجة والقائمة ، بل هي في نفسها حادة بسبب وضع أحد ضلعها عند الآخر . لكنها من جهة أن ذلك الوضع من حيث هو وضع وقعت فيه بالإضافة ، لأن الميل والقرب بين الخطوط بعضها إلى بعض أو البعد فيما بينها مما تتعلق به إضافة ما عرض أن يتعلق البيان للمادة بالإضافة ، وإن لم يدل على هذه الإضافة بالفعل لصعوبتها فقد دل عليها بالقوة في إدخال إضافة بالفعل . ثم لما كانت الزاوية السطحية إنما تحدث عن قيام خط على خط ، وكان الميل الذي يحدث هو ميل عن

(٢) له : ساقطة من د (٣) ما يتقوم : ما يتقوم ط || شخصه : شخصته ب ، ج
(٧) وبطل : أو بطل د || عنها : ساقطة من ط (٨) اللهم : ساقطة من م || الأقسام :
الأقسام د ، ص ، ط || وبالفرض : بالفرض د || وبالقطع : بالقطع ب ، ج ، ط ، م ؛
كالقطع ص (٩) يختلفان : يختلفان ج || وهو : هو ط (١٠) ليس : وليس م (١١) زاوية :
زاوية د ، ط (١٢) أحد : ساقطة من م (١٤) بينها : بينهما م (١٥) أن يتعلق : أى يتعلق م
|| لم : + يمكن ج (١٧) وكان : فكان ج .

- اعتدال ما وعن جهة ما ، لأننا لو أخذنا قرب أحد الخطين من الآخر مطلقاً وأخذنا ميله إليه مطلقاً من غير تعيين الميل عنه لم يكن إلا ميل مطلق يوجد ذلك للحادة وللقائمة وللانفرجة . فإن خطوطها أيضاً فيها ميل لبعضها إلى بعض ، فإنك إذا اعتبرت اتصال خطين على الاستقامة لوجدت المنفرجة وفيها ميل لأحد خطيها إلى الآخر . لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفراج خطي كل زاوية ، فيجب ضرورة أن يكون هذا الميل محدوداً عن شيء . ولما كان ذلك الشيء يجب أن يكون بعداً خطياً ، ولم يمكن أن تتوهم خطوط يميل عنها هذا إلا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثاني ، والذي يفعل زاوية منفرجة أو الذي يفعل زاوية قائمة أو الذي يفعل زاوية حادة . فأما الخط الغير المتصل بهذا الخط فإنه لا يحدد به شيء ، وكأن اعتبار الميل من الخط المستقيم مطلقاً غير صحيح في هذا الباب ، وإلا فالمنفرجة والقائمة أيضاً حادة . وكذلك اعتبار الميل عن الخط الفاعل للمنفرجة ، لأن الميل عن الانفراج قد يحفظ الانفراج ، إذ تكون منفرجة أصغر من منفرجة . وكذلك حكم الحادة هذه مع أن الحادة لا يمكن أن تعرف بالحادة فيكون تعريف مجهول بمجهول . فبقى ضرورة أن يكون تعريفها بالقائمة ، التي ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظاً . فكانه يقول : إن الحادة هي التي عن خطين قام أحدهما على الآخر ، ومال أقرب من خط قائمة لو قامت حتى هي أصغر من القائمة لو كانت . وليس نغني بها أنها بالفعل موجودة مقيسة بقائمة تزيد عليها فيثبت يكون الحد كاذباً ، ولكن بقائمة

(٢) الميل : الميل ط || يكن : ساقطة من م (٣) خطوطها : خطوطها ط (٤) لوجدت : وجدت د ، ص ، ط ، م (٧) ولم : فلم ط || خطوط : خطوطه ج (٨) والذي : أو الذي م (٩) أو الذي يفعل زاوية حادة : والذي يفعل زاوية حادة ط || فأما : وأما ج ، ص (١٠) وكان : فكان م (١٢) وكذلك : ولذلك م (١٣) قد يحفظ الانفراج : ساقطة من د (١٦) التي : + هي م || ومال : وصاد د ، ص ، ط (١٧) بها : ساقطة من م (١٨) بقائمة : لقائمة ج ، بقائمة ط .

هذه الصفة . والقائمة بهذه الصفة من حيث هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي قائمة بالقوة ، فإن القوة من حيث هي قوة وجوداً بالفعل . وربما كانت القوة أيضاً موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة من الفعل ، ثم تصير بالفعل قوة قريبة . فإن القوة القريبة على تكون الإنسان في الغذاء تكون بالقوة ، ثم إذا صار ميتاً صارت تلك القوة القريبة موجودة بالفعل ، وإنما يكون فعالها غير موجود .

فإذن الحادة تمتد بقائمة لا بالفعل مطلقاً ، بل بالقوة . فلا تمتد بنظير لها ولا أيضاً بما ليس له حصول . فإن المحدود به قائم بالقوة ، وذلك له من حيث هو كذلك حصول بالفعل ، وبالحري إن عرفت الحادة والمنفرجة بالقائمة فإن القائمة تتحقق من المساواة والمماثلة والوحدانية ، وتلك تتحققان من الخروج عن المساواة . وأما القائمة فتتحقق بذاتها . ولقد كان يمكن أن يقال : إن الحادة أصغر زاويتين مختلفتين تحدثان من قيام خط على خط ، والمنفرجة أعظمهما ، وكان حينئذ إذا حقق فقد أشير إلى القائمة ، لأن الأكبر هو الذي يكون بدلاً وزيادة ، والأصغر هو الذي ينقص عن المثل . فبالمثل تتحقق معرفة الصغر والكبر ، وبالواحد المتشابه تتحقق المتكرر الغير المتشابه المختلف .

فهكذا يجب أن يتصور الحال في أجزاء المحدودات ، ثم يجب أن يتذكر ما قلناه قبل أيضاً في حال أجزاء المادة وعلاقتها .

(١) والقائمة بهذه الصفة : ساقطة من ج ، ص ، ط (٣) البعيدة : القريبة م (٥) صارت : صار ط || موجود : موجودة ج (٦) تمتد : لا تمتد ط || لا بالفعل : بالفعل ط || فلا تمتد : ولا تمتد ص || بنظير لها : بنظيرتها ج ، د ، ص ، ط ، ي + بالقوة ج ، هـ ، ص (٨) حصول : للحصول ص ، ط (١١) أعظمهما : أعظمها ج ، د ، ص ، ط || وكان : فكان ج ، ص (١٢) فبالمثل : وبالمثل ط || الصغر : الصغير ط || والكبير : بالواحد : والكبير بالواحد ط || المتشابه : الغير المتكرر ج (١٥) أن يتذكر : أن تكون تذكرد || ما قلناه : ما قلناه .

تم طبع هذا الكتاب في يوم الاثنين ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ هـ
(الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٠ م)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المتدب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١١٧٤-١٩٥٨-٢٠٠٠

IBN SĪNĀ

AL-SHIFĀ'

**Al-Ilāhiyyāt (1)
(LA MÉTAPHYSIQUE)**

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ

PAR

G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

**RÉPUBLIQUE ARABE UNIE
MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION
RÉGION DU SUD
DÉPARTEMENT CULTUREL**

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne

**LE CAIRE
Organisation Générale
des Imprimeries Gouvernementales
1960**

IBN SĪNĀ

AL-SHIFĀ

Al-Ilāhiyyāt (1) (LA MÉTAPHYSIQUE)

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ

PAR

G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION

RÉGION DU SUD

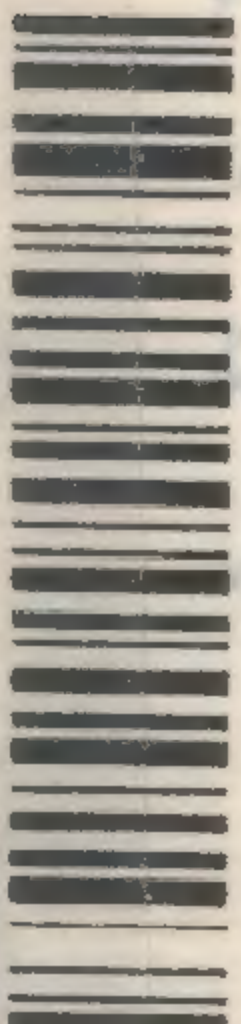
DÉPARTEMENT CULTUREL

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne

LE CAIRE

Organisation Générale
des Imprimeries Gouvernementales
1960

Bibliotheca Alexandrina



0426102